



# شرح نخبة الفكر

للإمام أحمد بن حنبل بن حزم العسقلاني

بتحشية العلامة محمد عبد الله التونكي

❦ في أوله : متن نخبة الفكر ❦  
❦ وفي آخره : المنظومة البيقونية ❦

قد يسمى كتاباً  
قُررَ رتبته

# نُزْهَةُ النَّظَرِ تَشْرِيحُ نَجْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ

لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَمَلِي بْنِ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ

بِتَحْشِيَةِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ التُّونَكِيِّ

❖ فِي أَوَّلِهِ : مَتْنُ نَجْبَةِ الْفِكْرِ ❖  
❖ وَفِي آخِرِهِ : الْمَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ ❖

قَدْ سَمِيَ كِتَابُ خَانَةِ زُرْ زُرْ مَرْبَاعِ  
كِرَاجِي

کتاب ہذا کی کتابت کے جملہ حقوق بحق  
قدیمی کتب خانہ آرام باغ کراچی محفوظ ہیں

بمجد اللہ فضلہ  
انشرت مطبوعاتنا العربیة فی جمیع أنحاء البلاد  
وقد اشتهرت بصحتها وحسن خطها وأناقہ طباعتها  
ففازت بثقة جمیع العلماء العظام والاساتذة الکرام  
وأصبحت بین یدی کل طالب وعلی مکتب کل عالم

قائمیہ کتب خانہ آرام باغ کراچی  
من أقدم المکتبات و احسن المطابع

کمال صحت، حسن کتابت و دیدہ زیب طباعت قدیمی کتب خانہ کا طرہ امتیاز ہے  
\* فہرست کتب مفت طلب فرمائیں \*

قدیمی کتب خانہ - مقابل آرام باغ - کراچی

فون نمبر ۲۶۲۷۰۸

# فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٢	الخبر الحسن لذاته	٦	متن نخبه الفكر
٥٢	الجمع بين الصحة والحسن	١٢	نزهة النظر في توضيح نخبه الفكر
٥٩	زيادة الثقة مقبولة	١٢	مقدمة المؤلف
٦٢	الحديث المحفوظ	١٣	نبذة من تاريخ المصطلح
٦٣	الشاذ	١٤	سبب تأليف الكتاب
٦٣	المعروف	١٤	الخبر
٦٣	المنكر	٢٣	المتواتر
٦٢	المتابع	٢٤	المشهور
٦٤	الشاهد	٢٨	العزيز
٦٤	الاعتبار	٣١	الغريب
٦٨	الخبر المحكم	٣١	الآحاد، مقبول ومردود
٦٩	مختلف الحديث	٣٣	المقبول معمول به دون غيره
٤١	الناسخ والمنسوخ	٣٢	الحديث المتفق عليه قطعي نظري
٤٣	المردود وموجب الرد	٣٥	الخبر المحتف بالقرائن
٤٢	المعلق	٣٥	الفرد المطلق
٤٢	المُرسل	٣١	الفرد النسبي
٤٨	المعضل	٣٢	الصحيح لذاته
٤٨	المنقطع	٣٥	مراتب الصحيح
٤٩	المدلس	٣٦	اصح الاسانيد
٨٠	المُرسل الخفي	٣٤	صحيح البخاري مقدم في الصحة عند الجمهور
٨٢	اسباب الطعن في الحديث		
٨٢	الخبر الموضوع		



الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
طرق معرفة الموضوع	٨٧	الشاذ على رأى	١٠٦
اسباب الوضع	٨٦	المختلط	١٠٦
المترك	٨٨	الاسناد	١٠٨
المترك على رأى	٨٨	المرفوع	١٠٩
المعلل	٨٩	معنى قول الراوى "من السنة كذا"	١١٣
مدرج الاسناد	٩٠	تعريف الصحابى	١١٤
مدرج المتن	٩٣	تعريف التابعى	١٢٠
المقلوب	٩٣	المخضرمون	١٢٠
المزيد فى متصل الاسانيد	٩٣	الخبر المرفوع	١٢٢
المضطرب	٩٥	الموقوف	١٢٢
المصحف	٩٦	المقطوع	١٢٢
المحرّف	٩٦	الاثر	١٢٣
الرواية بالمعنى	٩٤	المسند	١٢٣
شرح الغريب	٩٩	العلوم المطلق	١٢٥
بيان المشكل	٩٩	العلوم النسبى	١٢٥
من ذكر بنعوت متعددة	١٠٠	الموافقة	١٢٦
الموضح	١٠٠	البديل	١٢٤
الوحدان	١٠١	المساواة	١٢٤
المبهمات	١٠١	المصافحة	١٢٨
مجهول العين	١٠٢	النزول	١٢٨
البدعة	١٠٣	الأقران	١٢٨
من لم يقبل روايته	١٠٧	المدبج	١٢٩
من يقبل روايته	١٠٥	رواية الأكا بر عن الاصاغر	١٢٩

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
۱۵۱	معرفة البلدان	۱۲۹	رواية الآباء عن الأبناء
۱۵۱	معرفة الجرح والتعديل	۱۳۰	عن أبيه عن جده
۱۵۲	مراتب الجرح	۱۳۰	السابق واللاحق
۱۵۳	مراتب التعديل	۱۳۲	تبيين المهمل
۱۵۴	<u>فصل</u> في مهمات كثيرة	۱۳۲	من حدث ونسي
۱۵۴	معرفة الكُتُب	۱۳۵	المسلسل
۱۵۴	معرفة الاسماء	۱۳۵	صينغ الاداء
۱۵۴	معرفة من اسمه كنيته	۱۳۸	عذبة المعاصر
۱۶۲	معرفة الاسماء المجردة	۱۳۹	المكتبة
۱۶۳	معرفة الاسماء المفردة	۱۴۰	المناولة
۱۶۵	الكُتُب والانساب واللقاب	۱۴۰	الوجادة
۱۶۴	معرفة الموالى	۱۴۱	الوصية
۱۶۴	معرفة الإخوة والأخوات	۱۴۱	الاعلام
۱۶۴	معرفة آداب الشيخ والطالب	۱۴۲	المتفق والمفترق
۱۶۸	معرفة سنّ الحمل والاداء	۱۴۲	المؤتلف والمختلف
۱۶۹	صفة كتابة الحديث	۱۴۴	المتشابه
۱۶۹	صفة عرسته وسماعه	۱۴۴	المركب منه ومما قبله
۱۷۰	الرحلة فيه وتصنيفه	۱۴۹	<u>خاتمة</u> في فوائد منشورة
۱۷۱	معرفة سبب الحديث	۱۵۰	معرفة الطبقات
۱۷۳	<u>المنظومة البيقونية</u>	۱۵۱	معرفة المواليد والوفيات

قدیمی کتب خانہ

مقابل آرام باغ کراچی

# متن نخبه الفكر في مصطلح اهل الاثر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَالِمًا قَدِيرًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ كَلَامَةَ بَشِيرٍ وَنَذِيرٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا -

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي إِصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدْ كَثُرَتْ وَبُسِطَتْ وَاخْتَصِرَتْ، فَسَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ أَنْ أُلْخِصَ لَهُ الْمُهِمَّةَ مِنْ ذَلِكَ فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ رَجَاءَ الْإِنْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ - فَأَقُولُ : الْخَبْرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرَقٌ بِإِلَاعِدِ مُعَيَّنٍ أَوْ مَعَ حَصْرِ بَعْضٍ فَوْقَ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ بَهُمَا أَوْ بِوَاحِدٍ -

فَالْأَوَّلُ : أَلْتَوَاتَرَ الْمَفِيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ بِشَرْطِهِ -

وَالثَّانِي : أَلْمَشْهُورُ وَهُوَ الْمُسْتَفِيزُ عَلَى رَأْيٍ -

وَالثَّالِثُ : أَلْعَزِيزُ وَلَيْسَ لَهَا شَرْطٌ لِلصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ -

وَالرَّابِعُ : الْغَرِيبُ وَكُلُّهَا - سِوَى الْأَوَّلِ - آحَادٌ، وَفِيهَا الْمَقْبُولُ وَفِيهَا الْمَرْدُودُ لِتَوْقُفِ

الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رَوَاتِهَا دُونَ الْأَوَّلِ - وَقَدْ يَقَعُ فِيهَا مَا يَفِيدُ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ بِالْقِرَائِنِ عَلَى الْخِتَارِ -

ثُمَّ الْغَرَابَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ، أَوْ لَا -

فَالْأَوَّلُ : أَلْفَرْدُ الْمَطْلُوقُ -

وَالثَّانِي : أَلْفَرْدُ النَّسْبِيِّ وَيَقِلُّ إِطْلَاقُ الْفَرْدِيَّةِ عَلَيْهِ،

وَخَيْرُ الْآحَادِ بِنَقْلِ عَدَلٍ تَامٍ الضَّبْطُ، مُتَّصِلُ السَّنَدِ، غَيْرُ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍّ، هُوَ

الصَّحِيحُ لِدَاتِهِ، وَتَتَفَاوَتْ رُتَبُهُ بِتَفَاوُتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ - وَمِنْ ثَمَّ قَدَّمَ صَيِّحُ الْبَخَارِيِّ، ثُمَّ مُسْلِمٌ، ثُمَّ شَرَطُهُمَا، فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ، فَالْحَسَنُ لِدَاتِهِ وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحِّحُ، فَإِنْ

جَمْعًا فَلْتَرَدُّ فِي النَّاقِلِ حَيْثُ التَّفَرُّدُ، وَإِلَّا بِإِعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ، وَبِزِيَادَةِ رَاوِيَّاهُمَا مَقْبُولَةٌ  
مَا لَمْ تَقْعْ مُنَافِيَةً لِمَنْ هُوَ أَوثَقُ، فَإِنْ خُولِفَ بِأَرْجَحِ فَالْأَرْجَحُ الْمَحْفُوظُ، وَمُقَابِلُهُ الشَّاذُّ وَمَعَ  
الضُّعْفِ فَالْأَرْجَحُ الْمَعْرُوفُ، وَمُقَابِلُهُ الْمُنْكَرُ، وَالْفَرْدُ النَّسْبِيُّ إِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الْمَتَّبَعُ -

وَإِنْ وَجَدَ مَتْنٌ يُشَبِّهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ وَتَتَّبِعُ الطَّرِيقُ لِذَلِكَ هُوَ الْإِعْتِبَارُ ثُمَّ الْمَقْبُولُ  
إِنْ سَلِمَ مِنَ الْمَعَارِضَةِ فَهُوَ الْمُحْكَمُ، وَإِنْ عَوِضَ بِمِثْلِهِ فَإِنْ أُمِكنَ الْجَمْعُ فَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِحَدِيثِ  
أَوَّلًا، وَأَوْثَبَتِ الْمَتَأَخَّرُ فَهُوَ النَّاسِخُ وَالْآخِرُ الْمَنْسُوخُ - وَإِلَّا فَالْتَرْجِيحُ، ثُمَّ التَّوَقُّفُ، ثُمَّ الْمَرْدُودُ  
أَمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعْنٍ، فَالْسَّقْطُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ أَوْ مِنْ  
آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَالْأَوَّلُ الْمُعْلَقُ وَالثَّانِي الْمُرْسَلُ - وَالثَّالِثُ إِنْ كَانَ بَاشْتَيْنِ  
فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي فَهُوَ الْمُعْضَلُ، وَإِلَّا فَالْمُنْقَطِعُ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا أَوْ خَفِيًّا، فَالْأَوَّلُ  
يُذَكَّرُكَ بَعْدَ التَّلَاقِي، وَمِنْ ثُمَّ أَحْتِجُّ إِلَى التَّارِيخِ، وَالثَّانِي الْمُدَلِّسُ وَيَسِرُّ  
بِصِبْغَةٍ تَحْتَمِلُ اللَّفْظِيَّ: كَعَنْ، وَقَالَ، وَكَذَلِكَ الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ مِنْ مُعَاوِرٍ لَمْ يَلِقَ -

ثُمَّ الطَّعْنُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوِي أَوْ تَهْمَتِهِ بِذَلِكَ، أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ أَوْ  
غَفْلَتِهِ، أَوْ فُسْقِهِ، أَوْ وَهْمِهِ، أَوْ مَخَالَفَتِهِ، أَوْ جَهَالَتِهِ، أَوْ بَدْعَتِهِ، أَوْ سَوْءِ حِفْظِهِ،  
فَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ، وَالثَّانِي الْمَتْرُوكُ، وَالثَّالِثُ الْمُنْكَرُ عَلَى رَأْيٍ، وَكَذَلِكَ الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ  
ثُمَّ الْوَهْمُ إِنْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ وَجَمْعِ الطَّرِيقِ: فَالْمَعْلَلُ - ثُمَّ الْمَخَالَفَةُ إِنْ  
كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ فَمُدْرَجٌ إِلَى إِسْنَادِ أَوْ يَدْمُجُ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ فَمُدْرَجُ الْمَتْنِ،  
أَوْ بِتَقْدِيمِهِ وَتَأْخِيرِهِ فَالْمَقْلُوبُ - أَوْ بِزِيَادَةِ رَاوٍ: فَالْمَزِيدُ فِي مِتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ، أَوْ  
بِإِبْدَالِهِ وَلَا مُرَجِّحَ: فَالْمُضْطَرِّبُ، وَقَدْ يَقَعُ الْإِبْدَالُ عَمْدًا أَوْ امْتِحَانًا أَوْ بِتَغْيِيرِ حُرُوفٍ  
مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ فَالْمُصَحِّفُ وَالْمَحَرِّفُ -

وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالْمُرَادِفِ إِلَّا لِعَالَمٍ بِمَا يُجِيلُ الْمَعَانِي -



فَإِنْ خَفِيَ الْمَعْنَى احْتِيجَ إِلَى شَرْحِ الْغَرِيبِ وَبَيَانِ الْمَشْكِلِ، ثُمَّ الْجَهَالَةِ وَسَبْئِهَا  
أَنَّ الرَّأْيَ قَدْ تَكَثَّرَتْ نَعْوَتُهُ فَيُذَكَّرُ بِغَيْرِ مَا اشْتَهَرَتْ بِهِ لِعَرَضٍ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الْمَوْضَحَ -  
وَقَدْ يَكُونُ مُقْلًا فَلَا يَكْثُرُ الْأَخْذُ عَنْهُ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الْوَحْدَانَ، أَوْ لَا يَسْتَمُ  
اِخْتِصَارًا وَفِيهِ الْمَبْهَمَاتُ وَلَا يُقْبَلُ الْمَبْهَمُ وَلَوْ أَنَّ بِهِمْ بَلْفِظَ التَّعْدِيلِ عَلَى الْأَصَحِّ -  
فَإِنْ سُمِّيَ وَانْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْهُ فَجَهْلُ الْعَيْنِ أَوْ اِثْنَانِ قِصَاعِدًا أَوْ لَمْ يُوثَّقْ  
فَجَهْلُ الْحَالِ وَهُوَ الْمَسْتَوْرُ، ثُمَّ الْبِدْعَةُ أَمَّا بِمُكْفَرٍ أَوْ بِمُفْسِقٍ، فَالْأَوَّلُ لَا  
يَقْبَلُ صَاحِبُهَا الْجُمْهُورُ - وَالثَّانِي يَقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً فِي الْأَصَحِّ، إِلَّا إِنْ رَوَى مَا يَقْوِي  
بِدْعَتَهُ فَيُؤَدُّ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْجَوْزَجَانِي شَيْخُ النَّسَائِيِّ -

ثُمَّ سُوءُ الْحِفْظِ إِنْ كَانَ لِأَمْرٍ مَا فَهُوَ الشَّاذُّ عَلَى رَأْيٍ، أَوْ طَارِئًا فَالْمُخْتَلَطُ، وَمَتَى  
تَوَبَّعَ السَّيِّئُ الْحَقِيقَةُ بِمَعْتَبَرٍ، وَكَذَا الْمَسْتَوْرُ، وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُدَلَّسُ، صَارَ حَدِيثُهُمْ  
حَسَنًا لِذَاتِهِ بَلْ بِالْمَجْمُوعِ -

ثُمَّ الْإِسْنَادُ أَمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَصَرُّجًا، أَوْ حُكْمًا:  
مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فَعَلَهُ، أَوْ تَقْرِيرِهِ أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ كَذَا لَكَ - وَهُوَ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى  
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ - وَلَوْ تَخَلَّتْ رِدَّةٌ  
فِي الْأَصَحِّ - أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ وَهُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ كَذَا لَكَ - فَالْأَوَّلُ: الْمَرْفُوعُ، وَالثَّانِي  
الْمَوْقُوفُ، وَالثَّلَاثُ الْمَقْطُوعُ، وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ فِيهِ مِثْلُهُ، وَيُقَالُ لِلْأَخِيرِينَ:  
الْأَثَرُ وَالْمُسْنَدُ مَرْفُوعٌ صَحَابِيٌّ بِسَنَدٍ ظَاهِرُهُ الْإِتِّصَالُ - فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ فَإِمَّا  
أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ إِلَى إِمَامٍ ذِي صِفَةٍ عَلَيْهِ  
كَشْعَبَةٌ، فَالْأَوَّلُ: الْعُلُوُّ الْمَطْلُوقُ، وَالثَّانِي النَّسَبِيُّ - وَفِيهِ الْمَوْافَقَةُ وَهِيَ الْوُصُولُ  
إِلَى شَيْخٍ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقَةٍ - وَفِيهِ الْبَدَلُ، وَهُوَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخٍ

شیخه كذلك، وفيه المساواة - وهي استواء عدد الإسناد من الراوى الى آخره مع إسناد احد المصنّفين - وفيه المصاحفة، وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنّف، ويقابل العلوّ بأقسامه : التّزول فان تشارك الراوى ومن روى عنه في السّنن واللّقيّ فهو الأقران، وإن روى كلّ منهما عن الآخر فالمدبّح وإن روى عن من دونه، فالأكابرعن الاصاغر ومنه الآباء عن الأبناء، وفي عكسه كثرة - ومنه من روى عن أبيه عن جدّه - وإن اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما فهو السّابق واللاحق - وإن روى عن اثنين متّفقي الاسم ولم يتميّا في اختصاصه بأحدهما يتبيّن المهمّل - وإن عدّ الشيخ مرّة جزماً رُدّ، أو احتيماً لأقبل في الأصحّ، وفيه : "من حدّث ونسيّ"، وإن اتّفق الرّواة في صيغ الاداء او غيرها من الحالات فهو المسلسل وصيغ الاداء : سمعت وحدثت ثم أخبرني وقرأت عليه، ثم قرئ عليه وأنا أسمع، ثم أنبأني، ثم ناوكتني، ثم شافني، ثم كتبت إليّ ثم عن ونحوها - فالأولان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فان جمّع فمع غيره، وأولها أصرحها وأرفعها في الاملاء، والثالث والرابع لمن قرأ بنفسه فإن جمّع فهو كالخامس -

والإنباء بمعنى الإخبار إلا في عرف المتأخرين فهو : الإجازة كعن، وعننة المعاصر محمولة على السماع إلا من المدلس، وقيل : يُشترط ثبوت لقائهما ولو مرّة، وهو المختار، واطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ بها والمكاتبة في الإجازة المكتوب بها واشتراطوا في صحّة المناولة إقترانها بالإذن بالرواية وهي أرفع أنواع الإجازة - وكذا اشتراطوا الإذن في الوجدادة، والوصيّة بالكتاب، وفي الإعلام، وإلا فلا عبرة بذلك كالأجازة العامّة، وللمجهول والمعدوم على الأصحّ في جميع ذلك -

ثمَّ الرُّوَاةُ إِنْ اتَّفَقَتْ اسْمَاءُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ فَصَاعِدًا وَاخْتَلَفَتْ اشْتَخَاصَهُمْ  
فَهُوَ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ وَإِنْ اتَّفَقَتْ الْأَسْمَاءُ خَطًّا وَاخْتَلَفَتْ نُطْقًا فَهُوَ الْمُؤْتَلِفُ  
وَالْمُخْتَلِفُ - وَإِنْ اتَّفَقَتْ الْأَسْمَاءُ وَاخْتَلَفَتْ الْأَبَاءُ أَوْ بِالْعَكْسِ فَهُوَ الْمُتَشَابِهُ،  
وَكَذَا إِنْ وَقَعَ الْإِتْفَاقُ فِي الْإِسْمِ وَإِسْمِ الْأَبِ وَالْإِخْتِلَافُ فِي النِّسْبَةِ وَيَتَرَكَّبُ  
مِنْهُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَنْوَاعٌ مِنْهَا أَنْ يَحْصُلَ الْإِتْفَاقُ أَوِ الْإِشْتِبَاهُ إِلَّا فِي حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ  
أَوْ بِالِتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ -

## خاتمة

وَمِنْ الْمُهْمِّ مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَمَوَالِيدِهِمْ، وَوَفَايَتُهُمْ، وَبُلْدَانُهُمْ وَ  
أَحْوَالُهُمْ تَعْدِيلًا وَتَجْرِيمًا وَجَهْلًا - وَمَرَاتِبُ الْجَرَحِ - وَاسْوؤها الوصف بأفعل كأكذب  
الناس، ثم دجال، أو وضاع، أو كذاب - وأسهلها لين أو سبى الحفظ، أو فيه مقال، ومرأى  
التعديل وارفعا الوصف بأفعل: كأوثق الناس، ثم ما تأكد بصفة أو صفتين، كثقة  
ثقة، أو ثقة حافظ، وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح: كشيخ، وتقبل التزكية  
من عارف بأسبابها - ولومن واحد على الأصح - والجرح مُقَدَّمٌ على التعديل إن صدر مبيِّنًا  
من عارف بأسبابه، فإن خلا عن التعديل قبل مجملًا على المختار -

**فصل:** وَمِنْ الْمُهْمِّ مَعْرِفَةُ كُنَى الْمُسَمَّيْنَ وَأَسْمَاءِ الْمُكَنَّى وَمِنْ  
اسْمِهِ كُنْيَتُهُ وَمِنْ اخْتِلَافٍ فِي كُنْيَتِهِ وَمَنْ كَثُرَتْ كُنَاهُ أَوْ نَعَوْتُهُ، وَمَنْ وَافَقَتْ  
كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ أَوْ بِالْعَكْسِ - أَوْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةُ زَوْجَتِهِ أَوْ وَافَقَ اسْمُ شَيْخِهِ اسْمَ أَبِيهِ  
وَمَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ إِلَى أُمِّهِ أَوْ إِلَى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ، وَمَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ  
وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدَّهِ، أَوْ اسْمُ شَيْخِهِ وَشَيْخِ شَيْخِهِ فَصَاعِدًا، وَمَنْ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ

والرأوى عنه ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة والكُنَى والألقاب، والأنساب  
وتقع إلى القبائل والأوطان بلاداً أو ضياعاً أو سِكَكاً، أو مجاورَةً - وإلى الصنائع  
والحرف - ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء - وقد تقع ألقاباً، ومعرفة أسباب  
ذلك، ومعرفة الموالى من أعلى ومن أسفل: بالرق، أو بالجلف، ومعرفة الإخوة  
والأخوات ومعرفة آداب الشيخ والطالب وسن التحمل والأداء، وصفة كتابة الحديث  
وعرضه وسماعه وإسماعه والرحلة فيه، وتصنيفه: إما على المسانيد أو الأبواب،  
أو العلل، أو الاطراف، ومعرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ الفاضل  
أبي يعلى بن الفراء، وصنفوا في غالب هذه الأنواع، وهي نقلٌ محضٌ ظاهرة  
التعريف مستغنية عن التمثيل وحصرها متعسرٌ فلترأجع لها مبسوطاتها  
والله الموفق والهادى، لا إله إلا هو -

تقرّب بحمد الله متن "نخبة الفكر" ويليه  
نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للمحافظ ابن حجر العسقلاني  
مع التعليقات المسماة بعقد الدرر في جيد نزهة النظر  
للعلامة محمد عبد الله الطونكي -

شرح الرموز المستعملة في الحواشي:  
عب: يشيرون إلى المحشى مولانا محمد عبد الله الطونكي -  
الشاح: كناية عن الملا على القاري -  
شرح الشرح: إيماء إلى شرح الملا على القاري على شرح نخبة الفكر -  
مولانا وجيه الدين: هو الشيخ وجيه الدين السهارنفوري شيخ المحافظ أحمد على السهارنفوري  
يذكره المحشى بلقب "شيخ شيخنا" في بعض المواضع





دون العكس قلت لان القرينة وهي نفى الجنس فما تدل على الوجود لان الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفى وجوده غير لا بيان امكانه وعدم امكانه فإذ قيل اذا قدس موجود لم يثبت نفى الامكان عن نكرة قلت ذلك مستدل عليه بدليل اخر ١٢ ملتقط من التلويح وغيرها **له** قوله كافة الخ قيل اي ارسالا كافة بمعنى عامة لهم فهو مفعول مطلق او جامعاً لهم في الإبلاغ فهي حال من النمر المنسوب في ارساله والتأني للبيان والاطهر انها في هذا المقام حال من الناس ١٢ شرح الشرح **له** قوله وعلى الدلالة اي اقاربه وهم اولاد علي وجعفر وعقيل وعباس كما روي ابن عباس وأتباعه ثم ورد ال محمد كل نفى كذا في

في شرح الشرح والاطهر عندي هو

المعنى الاول ١٢ عيب **له** قوله وسلم

البحر اي سلم الله مما لا يرتضى به أو

رضي الله عنه رضا كاملاً وجمع

بينهما استئثار القول بجمع صلو عليه وسلموا

تسليماً ١٢ عيب **له** قوله ما بعد الخ

اي بعد الحمد والصلاة والى بالفاء

للتقنين اما معنى الشرط اولد نعم توهم

الاضافة الى الجملة كذا في شرح

الشرح ١٢ **له** قوله في اصطلاح

الخ اصطلاح القوم تصالحهم وتوافقتهم

على استعمال الفاظ مخصوصة او امور

مخصوصة في معان مخصوصة فيما

بينهم كما اصطلاح النحاة على

استعمال لفظ الكلمة في معنى

واهل الميزان في بعضه آخرو

هكذا ١٢ ملخص الحواشي

**له** قوله اهل الحديث الخ

وهو المحدثون رضوان الله

عليهم قال العراقي المحدث في

عرف المحدثين من يكون

كتب وقراء سمع ووعى ورجل

الى المداين والقرئ وحصل

اصولاً من متون الاحاديث و

فروعاً من كتب الاسانيد و

العلل والتواريخ التي تقرب من الف تصنيف انتهى وكانه تعريف المشتري ١٢ شرح الشرح عه اي اقرعن

صميم قلب واخبر عن علمه يقين ١٢ ش عه انسب اليه العظمة والكبرياء بالجنات واللسان والاركان وأذنة

توتير ١٢ عه مبشراً لبعضهم ومتدبراً لبعضهم ١٢

حيًا قيتوماً سميعاً بصيراً واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له والكبرة تكبيراً واشهد ان محمداً عبده ورسوله

وصلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة بشيراً ونذيراً وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيراً ما بعد الخ

ونذيراً وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيراً ما بعد الخ

التصانيف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت للائمة

في القديم والحديث فمن اول من صنف في ذلك

**له** قوله واشهد الخ ادعاء الشهادة في الخطبة عدلاً يقول عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذامة رواه ابو داود والترمذي وفوش بانه كان علي بن ابي طالب في خطبة المتن اي ودرج بانه لم يوردها إشارة الى ضعف الحديث وقيل الاظهر ان يقال بوج

بلفظ الشهادتين في الشرح علا بظاه الحديث والى في المتن بمعناها كما قيل به في تاويل الحديث مراعاة للايجاز والاطياب اقول كلا الجوابين على التسليم والتنزيل الا خطبة المتن الشرح واحدة فانها امكن

واحد بوج به في آخر الخطبة وساقى ومن لم يورج التسمية والتعجيد ايها الكل متما على نسخة فتدبر ١٢ عيب

**له** قوله لا اله الا الله موجود في الوجود فان قلت هلا قدرت في الامكان ونفى الامكان يستلزم نفى الوجود

العلل والتواريخ التي تقرب من الف تصنيف انتهى وكانه تعريف المشتري ١٢ شرح الشرح عه اي اقرعن صميم قلب واخبر عن علمه يقين ١٢ ش عه انسب اليه العظمة والكبرياء بالجنات واللسان والاركان وأذنة توتير ١٢ عه مبشراً لبعضهم ومتدبراً لبعضهم ١٢

له قوله ابو محمد الخ منسوب الى رامهرمز بفتح الميم الاولى وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية بعدها راء معجمة وهي احدى كورا الا هواز من بلاد خوزستان من اضلاع فارس وفي قوله من اوله من صنف اشعار بوجود تعدد التخصيف في قرن القاضي تدل عليه من التبعيضية كذا في الشروح له قوله كتابه الخ منسوب على انه مفعول لصنف

المحذوف لا المذكور لان فاعله ضمير من ولم يصنف هذا الكتاب الا واحد منهم فكانه جواب لسؤال سائل ليسئل انه اى شئ صنف القاضي فقال صنف كتابه كذا في الشروح ١٢ له قوله الحاكم الخ هو محمد بن عبد الله الحافظ المعروف صاحب المستدرک على الصحيحين امام اهل الحديث في عصره ١٢ له قوله فعل الخ اى صنف مستخرجا له كتابه اى مستدركا والمستدرک على الكتاب ما زيد فيه الاشياء التي لم تذكر في الكتاب و يقال معناه صنف كتابا مستخرجا ومستدركا عليه اى زائدا على كتاب الحاكم ما فات في التوجيهين واحد الا ان الاول مبنى على ان المستخرج اسم مفعول والثاني على انه اسم فاعل ١٢ ملخص له قوله الخليل الخ هو احمد بن علي البغدادى صاحب التاريخ المشهور فهو اول المتأخرين واخر المتقدمين ١٢ ملخص له قوله

القاضي ابو محمد الرازمهرمزي كتابه المحدثات الفاضل  
لكنه لم يستوعب الحاكم ابو عبد الله النيسابوري لكنه  
لم يهذب ولم يرتب وتلاه ابو نعيم الاصفهاني  
فعمل على كتابه مستخرجا وابقى اشياء للمتعب ثم  
جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادى فصنف في  
قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية وفي ادبها كتابا  
سماه الجامع لادب الشيخ والسامع وقل فن من فنون  
الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مفردا كان كما قال  
الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من انصف علوان الحديث  
لا كتاب التبعيض اى في الاداء والسامع اى في الفعل اما قدم الشيخ ان مرتبة بعد مرتبة السامع فان الاداء بعد الفعل رعاية لعظمة او قانية للسمع اولهما ١٢ كذا في شرح الشروح له قوله الا وقد صنف الخ استثناء من اعم الاحوال القلة والحجم بمعنى الندرة والنفى والعدم اى لا يوجد فن من فنون الحديث يوصف من الاوصاف الاحال كونه متصفا بهذه الصفة اى بان صنف هو فيه ١٢ شرح الشروح عه مبتدأ خبره من اول صنف ١٢ كذا في صنف ١٢ عه يجوز افعال الدالين واعمال الاول افعال الثاني وعكسه هو الا فعمل المروي عن الشاطبي ١٢ عه اى لم يبق فن الا وقد صنف فيه الا دليل ١٢

لا كتاب التبعيض اى في الاداء والسامع اى في الفعل اما قدم الشيخ ان مرتبة بعد مرتبة السامع فان الاداء بعد الفعل رعاية لعظمة او قانية للسمع اولهما ١٢ كذا في شرح الشروح له قوله الا وقد صنف الخ استثناء من اعم الاحوال القلة والحجم بمعنى الندرة والنفى والعدم اى لا يوجد فن من فنون الحديث يوصف من الاوصاف الاحال كونه متصفا بهذه الصفة اى بان صنف هو فيه ١٢ شرح الشروح عه مبتدأ خبره من اول صنف ١٢ كذا في صنف ١٢ عه يجوز افعال الدالين واعمال الاول افعال الثاني وعكسه هو الا فعمل المروي عن الشاطبي ١٢ عه اى لم يبق فن الا وقد صنف فيه الا دليل ١٢

له قوله عيال الخ عيال الرجل من يعوله ذلك الرجل أي يقوته وينفق عليه والمعنى معتمدون على كتبه  
ياخذون منها نصيباً ١٢ شرح له قوله وأمثال ذلك الخ استشكل الشراح هذا اللفظ فقال بعضهم هو عطف  
على سبيل المعنى أي التصانيف الكثيرة ما ذكرنا أمثال ذلك وقال بعضهم التقدير وأمثال ذلك كثيرة على أنه  
مبتدأ خبره محذوف قيل وهو لا يظهر وقال بعضهم العطف بحذف المعطوف كما في قولهم علفت تبناً وماء

بأنه أي جمع ذلك أمثال ذلك ١٢

عب له قوله ليتوفر علمه الخ أي

معلوماتها فإن الغالب أن كثرة

المباني تدل على زيادة المعاني الأضـ

لا وفي ملا يستلزم لزاد عالموها فإن

الموجز المجل لا يفهمه كل أحد

بخلاف الموضي المفصل ١٢ خلاصة

شرح الشرح له قوله واختصرت

فإن التطويل والبسط أيضاً قد يكون

مخلاً لفهم المقصود وموجاً للتشتت

الفكر والنظر كما لا يخفى ١٢ ملخص

الشروح له قوله إلى أن جاء

الخ أي لا يبقى أم البسط والضم

إلى أن جاء الحافظ الخ هو نقيـ

شافح كان من فضلاء عصره في

في التفسير والحديث والفقه وأسماؤه

الرجال وشهورهم كعقبكوت مدينة

ببلاد مواعنة بين الموصل وهران بناها

زور بن الفخار قد لدرجه الله

في سنة سبع وسبعين وخمس

مائة وتوفي سنة ثلاث وأربعين

وست مائة مقدمته في علوم الحديث

اشهر كتبه ملخص من الاتحاف وغيره

له قوله أملا الخ أي حرره وقوره

لما مست الحاجة إليه وحملت الداعية

عليه فلا يرد أن كل أملا يكون شيئاً

بعد الخطيب عيال على كتبه ثم جاء بعدهم بعض من

تأخر عن الخطيب فخذ من هذا العلم ينصبت في جمع القاضي

عياض كتابا لطيفاً سماه الألباء وأبو حفص المياجي جزءاً سماه

ملا يسع المحدث جهله وأمثال ذلك من التصانيف

التي اشتهرت وبسطت ليتوفر علمها واختصرت ليتيسر فهمها

إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمر عثمان بن

الصلاح عبد الرحمن الشافعي تزيل دمشق فجمع لها ولي

تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور فهدى

فتونه وأملا شيئاً بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه على

بعد شيء وإيضاً يظهر صحة تعريض المص بقوله فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب لاجل أنه لم يخيل الفنون في خاطره ولم

يرتبها إجمالاً في ذهنه كما هو شأن المصنفين ودأب المؤلفين لم يحصل الترتيب فيما بين الفنون وإن كان كل منها

مهدى بآني موقع ومنقحاً في موضعه فافهم ١٢ كذا في شرح الشرح



التصانيف الباقية او باعتبار المضان اليه كقول الشاعر وما حب الديار شغفن قلبي بأوالى فنون الحديث فانها  
مذكورة حكما بقية المقام او الى تصانيف الخطيب فعلم هذا معنى فوائدها الفوائد المتعلقة بها ١٢ ملخص شرح  
الشرح **له قول** وسائر السيرة الخ اى سلكوا مسلكه مقتدين له او متعقبين عليه فلا يحصى بيان لعو فهم  
وسلوهم كم نالهم له اى لمضمون كتابه ومختصر الاختصار هو الاثبات بالمقصود كله بلفظ اقل والاقتصار هو الاثبات

ببعض المقاصد مستدرك عليه  
اى زائد عليه ما فات او معترض  
عليه ومقتصر اى تارك للزوائد  
على اصل المقاصد ومعارض اى  
باتيان كتاب مثل كتابه او  
بالاعتراض فى الفاظه ومعانيه  
وترتيب البوابه وهو الاظهر  
لمقابله قوله ومنتصر اى ناصر  
لكتابيه باظهار لبابه وكشف  
نقايه ومنتقم من له يتأدب  
بأدابه ١٢ كذا فى شرح الشرح  
**له قول** فسألنى الى الفوائد المسببة  
لانه لما كانت التصانيف بعضها  
ميسرة وبعضها مستعصية او هكذا  
ولم يكن شئ منها ملخصا ماسبيا  
لسؤالهم وبعض الاخوان قيل هو  
عزالدين ابن جماعة وقيل هو الشيخ  
شمس الدين محمد بن محمد الزركشى  
١٢ شرح الشرح **له قول** المهم  
من ذلك الخ المهم على صيغة اسم  
الفاعل المقصود من اهم الامر  
احزن اى القاه فى الحزن والمقصود  
ايضا ما يلحقه فى الهم والحزن ١٢ غيب  
**له قول** مع ما ضمت اليه الخ  
حال من مفعول لخصته اى لخصت  
ذلك المهم مقرا بذلك المهم الملخص

الوضع المناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع

للقنون ١٢ اهتم ١٢ اى مجتمعا ١٢

شتات مقاصدها وضم اليها من غيرها نخب فوائدها واجتمع

كلامهم وكلامهم ١٢ شتات المقاصد ١٢ اى فوائدها الشخبة ١٢

فى كتابه ما تفرق فى غيره فلهذا علف الناس عليه وساروا

الناس مجذوبون اى زبدة الناس ١٢

لسيرة فلا يحصى كوناظوله ومختصر ومستدرك عليه و

بيان لعلف ١٢

مقتصر معارض له منتصر فسألنى بعض الاخوان ان

الخص لهم المهم من ذلك فلخصته وراق لطيفته سميتها

قليلة ١٢

كتاب الذلوفى ١٢

نخبة الفكر فى مصطلح اهل الاثر على ترتيب ابتكرته و

اخترته ١٢

اى الحديث ١٢

فى كلامهم كغيره ١٢

سبيل انتهجته مع ما ضمت اليه من شوارد

الى الملخص ١٢

جعلتها منها ١٢ ش

له قوله نخب فوائدها الخ نخب كصرد جمع نخبة كنقطة وهى خيار  
الشئ وضيم فوائدها راجع اما الى الغير والتاثير باعتبار كونه عبارة عن

مع امر ضممتها اليه زدها عليه بين المصنوع بقوله من شوارد الفوائد الشوارح جمع شارة من شئ البعير اذا نفر والحاصل انى ضمت  
اليه من النكات الحسنة والنفائس المعجبة التى هى كالفوائد الشوارح فى تعسر الوصول اليها وزوائد الفوائد لعله  
كتاية عن النكات التى اخترعها من عتده وغيرها بالزوائد هضم لنفسه ١٢ ملخص الشرح عه اى فى الدين  
وفى هذا الفن ايضا ويحتمل الحقيقة ١٢ ش



المقابل ان الحديث مختص بزيادات الاحاديث المرفوعة والحال انه اعرض لشموله رواية الصحابي والتابعي لعله على التغليب كذا في شرح الشرح **قوله** فكل حديث  
 الخ الفاء للتفصيل وقيل للتعيين لا للتفريع لانه اذا كان بينهما عموم وخصوص مطلقا لا يلزم ان يكون كل حديث خبرا من غير عكس بل يحتمل عكسهما كما لا يخفى  
 قيل فسياق الحديث قد يكون انشأوا كيف يهدى كل حديث خبر فان الظاهر ان المراد بالخبر ما يحتمل المسدق والكذب بينهما عموم وخصوص من وجه وهذا كما ترى  
 وجهه لا يخفى **قوله** وعبه هنا في المتن بالخبر حيث قال الخبر اما ان يكون له طرق الخ ولو لقل الحديث اما ان يكون له طرق الخ فيكون  
 اشتمل قال الشارح اي على القول الاخير حتى  
 يكون ما ذكره بعدة من الاحكام يتناول خبرا لرسول  
 وغیره اقول رعاية القول الاخير واهمال  
 المتوسط مع كونهما مخالفين لقول الجمهور  
 ترجيح بلا مرجح على ان السياق يدل على  
 ان الشمول على جميع الاقوال كما سياق في  
 من المصطلح قال التلميذ لانه يتناول المرفوع  
 عند الجمهور اقول هذا مبتدئ على ان المراد  
 بالشمول هو الشمول على جميع الاقوال من  
 حيث الجمع وليس كذلك بل المراد  
 بالشمول هو الشمول على كل قول من الاقوال  
 الثلاثة وظاهره لا يشتمل المرفوع على القول  
 الثاني قال لهم قولي ليكون اشتمل باعتبار  
 الاقوال فاما على الاول فواضح واما على  
 الثالث فلان الخبر اعم مطلقا فكما ثبتت  
 الاعترفت الاخص اما على الثاني فلا اذا  
 اعتبرت هذه الامور في الخبر الذي هو وارد  
 عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فلا  
 يعتبر ذلك فيما هو عنده الحديث من  
 باب الاولى انتهى اقول هذا يرشد  
 الى ما قلنا من ان المراد بالشمول  
 هو الشمول على كل قول من الاقوال  
 الثلاثة قال التلميذ ما ذكرته اولى  
 اذ في هذا التقرير ما لا يصح وهو  
 قوله كلما ثبتت الاعترفت الاخص  
 مع الاطناب المختل انتهى قوله

باعتبار الترادف ويتناول المرفوع والنقط عند من غير الجمهور

عند علماء هذا الفن مراد للحديث وقيل الحديث ما جاء  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل  
 من يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخباري لمن يشتغل بالسنن النبوية  
 الحديث اعم من الخبر  
 كمنطلق القصص  
 منسوب الى الاخبار جميع خبر  
 هذا الفرق اي من اجل  
 من جهة الروي لانه من جهة اخرى كمن شغل من جهة اخرى  
 عكس غير هذا الخبر ليكون اشتمل فهو باعتبار وصوله اليه ان

**قوله** عند علماء هذا الفن الخ اي اصول الحديث قال الشارح علم ان علم اصول الحديث علم يعرف به احوال الراوي و  
 المراد من حيث القبول الرد موضوعه الراوي الذي من حيث ذلك وغاية ما قيل وما يرد من ذلك مسأله ما يد كوفي  
 كتب عن المقاصد كذا في التلخيص زكريا في شرح الفقه العراقي انتهى اقول قوله ما قيل وما يرد اي قول ما يصح لقبول  
 ثم ما لا يصح لقبول قوله مسأله ما يد كوفي لهم زيادة الثقة مقبولة والمختلف من اية من هو اوثق منه وكقولهم  
 القوي لا يؤثر في مخالفة الضعيف لعب **قوله** الخبر الخ كان الاول ان يبين معنى الحديث ثم يقول الخبر مراد و  
 لعله اتم على شهرته والحديث في اللغة هذا القديم في اصطلاحهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدا وتقريرا وسنة  
 حتى في الحركات السكتات في اليقظة والنام كذا ذكره السخاوي وفي الخلاصة والصحابي والتابعي الخ وراية السنة  
 عند الاكثر كذا قال الشارح اقول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه ما اضيف اليه صلى الله عليه وسلم على انه قوله او فعل  
 الخ ليشتمل الضعاف والشواذ والمكررات للموضوعات وغيرها من اقسام المردود ولا تنس هذه الغاية في جميع هذا الكتاب  
 اعرب **قوله** بالتواريخ الخ وهو علم يضبط بدوات الحوادث والوقائع كجلوس السلاطين على السرى استيلاء  
 هو البلاد ووقوع الفتن والطاعون وغيرها من الامور التي لا تعد ولا تحصى **قوله** المقصد الخ فيه ان مقتضى

ما ذكرته اولى اقول قد عرفت انه مبني على علم فهم المراد بالشمول قوله في هذا التقرير ما لا يصح اقول لعل مراده قد س  
 سره ان كل ما يعتبر في ثبوت الاعمر وقبوله يعتبر في ثبوت الاخص وقبوله لا يتصور ببدون ثبوت الاعمر  
 وقبوله فقول لا يصح لا يصح تعويق المناقشة في اللفظ وهو ليس من دأب المحصلين قوله مع الاطناب المختل اقول هذا قول بلا  
 معتر ولا يردى اي الاطناب اخل في فهم المقصود وهذا من سوء ادب في جناب استاذك كما هو دأب في سائر الحاشية اعرب **قوله** (حاشية الحاشية) الشارح

من جهة الروي لانه من جهة اخرى كمن شغل من جهة اخرى

باعتبار الترادف ويتناول المرفوع والنقط عند من غير الجمهور





تلك الواقعة اوفى غيرها ولعل هذا لا يخفى على اللبيب ١٢ **عب** **له قوله** من ابتداء الله الخ قال الشئ هذا اذا كان له ابتداء وانتهاء وما اذا لم يكن له ذلك فالاستواء ليس بشرط بل غير ممكن كما اذا سمع من الصحابة على وجه التواتر انتمنى اقول لعل المراد من ابتداء ما بدأ نقله لما حصل انه اذا صدر النقل او اصد عن جميع كثير غير محصور واذا وصل اليها وصل بجميع كثير غير محصور وهكذا حال الوسط وصدور النقل يكون له ابتداء بالضرورة وقوله كما اذا سمع من الصحابة على وجه التواتر فليست احصله فان

كل خير متواتر يكون هكذا وكل ما لم يسمع من الصحابة على وجه التواتر فليس بمتواتر بالضرورة واذا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واذا نقل عن غيره عليه الصلوة والسلام ممن ينقل عنه او لا يكون جميعا كثيرا ولعل هذا ظاهر على اللبيب ١٢ **عب** **له قوله** والمراد الخ اقول هذه العناية بحسب النظر الجليل والا فذلك يحكم بان الكثرة المذكورة مفهوم كلى يستحق في ضمن احاد معينة واعداد متشخصة كمائة والفت وغيرهما من النقصان ومقابلته في تلك الاعداد والا احاد لا في الكثرة نفسها فالقول بنقصانه وزيادة له لعله لا يخلو عن مسامحة ولا يختلج في صدره ان الكثرة كلى مشكك فيجوز صدقه بالزيادة والنقصان قلت هب الا انه لا يظهر لا شترط عدم النقصان معتم فانها اذا تحققت ولو في ضمن عدد ناقص من العدد الاول

**من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل**

اي من العلماء ١٢ اي عدد المتواتر ١٢

**في العشرة وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعة عشر وقيل في**

**غير ذلك وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد**

المذكور ١٢

**فاذا العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص**

اي ذلك الافادة ١٢

اي فادته العلم ١٢

**فاذا اورد الخبر كذلك انضاف اليه ان يستوى الامر فيه في الكثرة**

اي بالكثرة الغير المحصورة ١٢

**المذكورة من ابتدائه الى انتهائه المراد بالاستواء ان لا تنقص**

وصوله ١٢

صدوره ١٢

**الكثرة المذكورة في بعض المواضع لا ان لا تزيد الزيادة هنا**

**له قوله** وتمسك كل قائل بدليل اي آية او حديث كذا في شرح الشرح جاء فيه ذكر ذلك العدد

كما بينا فاذا جاء فيه افادة ذلك العدد العلم بالنسبة الى امر خاص وليس بلازم ان يطرد

اي ذلك العدد بافادته العلم في غيره اي غير ذلك الامر الخاص فان حصول العلم من احاد

معينة في واقعة معينة في زمان معين لا يستلزم حصول العلم منهم في غير ذلك الواقعة وفي مثل

تلك الواقعة في غير ذلك الزمان فضلا عن حصول العلم من غيرهم معدودين بذلك العدد في مثل

لا يختل التواتر كما لا يخفى ١٢ **عب** **له قوله** اذا الزيادة الخ لانه اذا حصل العلم بخبر الف مثلا فحصول

العلم بخبر الفين لا شك انه اولي بالحصول ١٢ كذا في شرح الشرح **عب** اي بآية او حديث ١٢ ش

**عب** لفظ الفاء ليجرد العطف ١٢ **عب** اختصاص المخبرين ١٢ **عب** اي الامور الكائن في الكثرة ١٢ **عب** عن العدد الذي

احالة العادة الخ ١٢ ش **عب** اي باب الخبر ولو متواترا ١٢

العلم لافي العدم انتهى قول هذا يرشدك الى ما قلنا سابقا في الحاشية المارة على قوله والمراحب الاستواء لان مقتضى الكثرة الخ قال التلميذ الكلام الاول هو الصحيح وقوله فالسبعة الخ ليس بشئ اولاد دخل لصفات المخبرين في باب التواتر والمقام مستغن عن هذا كذا انتهى قوله لادخل لصفات المخبرين الخ اقول هذا باطل فاننا نعلم بالضرورة انه لو لم يأت العشرة المبشرة حد شي يحصل لنا الجزم به بلا توقف لوروى العشرة من حفاة الاعراب الذين لا نعلم صدقهم ضبطهم لا يحصل لنا الجزم بل الظن البين والاكالة فسقطت قال الشارح مشير الى قول التلميذ وشرطها هو قولهم ان المتواتر لا يبحث فيه عن رجاله اولى معنى قولهم ان المتواتر من حيث هو متواتر لا يبحث

عن رجاله من اقرع سمعك ان الحكم على المشتق وما في حكمه يدل على علية الماخذ اذا عرفت هذا فنقول حصول المتواتر من جهة الصفات شئ والبحث والتفتيش عن احوال رجال المتواتر من حيث هو متواتر شئ اخر لا لزوم بينهما اصلا والممنوع هو الثاني لا الاول كيف دلوه يحصل التواتر من جهة الصفات اصلا بصاسا حكمهم بعدم تعيين العدد في التواتر باطلا لانه اذا قطع النظر عن صفات المتواترين فحصول العلم من عشرة مثلا وعدم حصوله من عشرة اخر لا شك انه ترجيح بلا مرجح فظهر ظهورا في غاية السطوح ان القول بانه لادخل لصفات المخبرين في باب التواتر وكذا القول بالمنافاة بين قولهم المتواتر لا يبحث عن رجاله وبين حصول التواتر من جهة الصفات ناشئ عن قلة تدبر فا حفظ فانه يفتك في كثير من مواضع هذا الكتاب ١٢ عيب

شع قوله وكان مستند انتها تهم الحسن الخ اى السماء ان كان المخبر به من قبيل السموات والا لصار ان كان من قبيل المبصرات فاعطى هذا القياس وانما في ههنا بالواد العاطفة وتركها في الشروط الاخرى بما الى استقلال هذا الشرط فانه يتحقق بدون تحقق الكثرة بخلاف الشطين الباقين فانهما صفتان للكثرة ولا يتحققان بدونها فتأمل ١٢

الدرية ١٢٠٠  
مطلوبة من باب الاولى وان يكون مستند انتهاه الامور  
لزيادة الدلالة اليقينية ١٢  
المشاهد والمسموع لا ما ثبت بقضية العقل الصرفاذا اجتمع  
اقتضائه ١٢  
هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير احوالت العادة توافيقهم  
ثانيها ١٢  
وتوافيقهم على الكذب وواحد من مثلهم من الابتداء الى انتهائهم وكان  
شع

له قوله مستند انتهاه الخ اى يكون انما يؤل اليه الطريق دية عند هذه الاسناد مثل رأيت و سمعت من فلان قيل خصهما بالذكو اعتبارا لاذالك الا فالشروط انتهاه الى مطلق الحسن الشامل للحواس الخمس الظاهرة من الذوق واللمس والشم والسمع والبصر كما يشعر به كلامهم فيما بعد وقيل خصهما لان البحث في المتواتر من قوله صلى الله عليه وسلم ونعله تقريره لافي مطلق التواتر الاول من المسموعات والثاني من المبصرات وترك غيرهما للمقايضة عليهما وقيل المراد بالمشاهدة ما يقابل الغيب فتناول مطلق الاحساس فقوله المسموع تخصيص بعد تعميم لتعلق اكثر الاخير به هذا هو الشرط الرابع ١٢ شرح الشرع له قوله لا ما ثبت الخ كوجود الصانع وقدمه مقدم صفاته وحدث العالم فيمده وموكلاته وكزيادة عدد الاثني عشر على الواحد ١٢ شرح الشرع له قوله فاذا اجتمع الخ قيل هذا الى قوله انتها تهم الحسن مفسرا لقوله السابق فاذا ارجح الخبر كذلك انصاف الخ نكاحا مستحدين قوله الاق فلهذا هو المتواتر جزاء واحد ههنا حال كونه مقيدا بقوله الاق وانصاف الخ وتمت جزاء الاخر وحدث يدل عليه المذكور ١٢ عيب له قوله عن مثلهم الخ قال المصنف في تقريره هذا المحل المراد مثلهم في كون العادة تحيل توافيقهم على الكذب ان لم يبلغ عددهم فالسبعة العدل ظاهرا وباطنا مثل العشرة العدل في الظاهر فقط مثلا فان الصفات تقوم مقام الذات بل تعيد قول سبعة صلحاء العالم ولا تنفide قول عشرة دولهم في الصلاة فالمراد حينئذ هما ثلثة في اعادة

العاطفة وتركها في الشروط الاخرى بما الى استقلال هذا الشرط فانه يتحقق بدون تحقق الكثرة بخلاف الشطين الباقين فانهما صفتان للكثرة ولا يتحققان بدونها فتأمل ١٢

المعنى متواترا وعلل هذا غير خفي على من اتقى السمع وهو شهيد وقال الشارح الظاهر المتبادر انه اراد المعنى المصطلح عليه فان مرجح الحق اليه ان لا يمد من زيادة قيدل عليه المقام بان يقال فكل متواتر تختلف عنه العلم مشهور وح يظهر صحة قوله من غير عكس هو ان لا يكون كل مشهور متواترا بالمعنى الجامع للشرط المتضمن للانضباط افادة العلم انتهى اقول لا يخفى فساد هذا التقدير من وجوه فاستمع انت سمع عينيك عن قذى التقيد ما تنلو عليك اما أولا فبان تولنا كل متواتر تختلف عنه العلم مشهور ليس الا كما تقتل كل انسان ليس يناهق فهو غير كاسب مثلا اذ المتواتر لا يطلق في هذا العلم الا على ملازم العلم فتختلفت العلم عنه ليس باولى من تختلف

الناطق عن الانسان بخلاف المشهور فانه يطلق على ما اشتهر على الاستدلال ايضا مع به المصنف في مساقه واما ثانيا فبان لا يصح على هذا قيد فقط في قوله من مشهورا فقط لانه ليس الا للخارج المتواتر كما يظهر من السياق واعترف به الشارح اين والمشهور الاصطلاح لا يشمل المتواتر اصلا فخرج ما ليس بالاصل كما ترى واما ثالثا فبان هذا هو منطوق قوله وما تختلفت افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فمما حقه تعريه عليه اما دافعا بان حاصل المعنى على قول الشارح ان كل متواتر تختلف عنه العلم فهو مشهور من غير عكس ومع من غير عكس ان ليس كل مشهور متواتر امفيدا للعلم هذا ليس الا كقولنا كل انسان حيوان من غير عكس او ليس كل حيوان فرسا وكذا لا يخفى على المتيقظ والخطاب معه ما هو التلميد وامثاله في هذا المقام فلا نضيق الوقت في ذكره فنامل ٢ اعرب الله قوله وقد يقال في وقد يتخيل بان الشرط الثاني وهو حالة العقل عادة توافقه على الكذب يعنى عن ذكر باقى الشروط فانما اذا استحالة العقل كذب غيرهم يحزم بعدد بالضرورة فان احد التقيمين او ما في حكمه الا ان ستميل عند العقل كان الاخر واجبا عند الضرورة استحالة ارتفاع التقيمين في الكذب

مستندانتها لهم الحسن انضبا الى ذلك ان يصحب خبرهم

افادة العلم سامع فهذا هو المتواتر وما تختلفت افادة العلم

عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس قد يقال

له قوله في هذا الخبر الجامع للشرط المتقدم مع الانضباط المذكورة ١٢ شرح الشرح له قوله كان مشهورا فقط الخ قال التلميذ لا بد ان يزيد ما روى بلاد مصر عدد و الا لصدق المشهور على جميع المتواتر قال الشارح والظاهر ان يقول لصدق المتواتر على جميع المشهور اقول لما يظهر لهذا العبد الضعيف الى الان وجه اللزوم بينهما والا فظهر عندى ان يقول لصدق المشهور على كل ما لا يفيد العلم ترى باسناد واحد وانيد ثم قال التلميذ وهذا اعنى زيادة قيد عدم الحصر بينا فيه قوله بعد هذا ان المشهور ما روى مع حصر عدد بما فوق الاثنين واجب الشارح عنه بان هذه الزيادة لمحوطة في كلامه الشرح كما قررناه اقول هذا الجواب ما يفتقر الى التعجب اذ حاصل الايراد انه لا يمد من زيادة قيد عدم الحصر والا يلزم ما يلزم ولو زيد هذا القيد كان منافيا لمساق من تعريف مشهور ما روى مع حصر بما فوق الاثنين جواب الشارح لا يمس بل الحق في الجواب ما اقول بحوله قوله اما اولاً فيمنع المناقاة فان قيد الحصر فيما سياتى في المتن انما هو مجبى غالب اقسام المشهور لا انه لا يريد بلا حصر اصلا يدل عليه قوله في الشرح هناك دخلا في خلاف المتواتر وقيد بلا حصر ايضا لكن مع فقد بعض الشروط ومع حصر بما فوق الاثنين واما ثانيا فبان توهم المناقاة مبني على ان المواد بالمشهور ههنا هو المشهور والذي سياتى تعريف وهو فاسد كما ستقرا ان شاء الله في المحاشية الثانية ١٢ اعرب الله قوله كان مشهورا فقط اقول المراد بالمشهور ما مشهور على الاستدلال سواء كان مشهورا اصطلاحا او متواترا اصطلاحا ايما اولاد ولد الاحتاج الى تقييده بقوله فقط والا فالمشهور المصطلح لا يحتاج الى التقيد وحيد يظهر صحة قوله فكل متواتر مشهورا بالمعنى الاعم المذكور انما من غير عكس ليس كل مشهور بذلك

الصدق بالنسبة الى الخبر في حكم التقيمين فاذا استحالة الكذب عند العقل الجليصى مذكرا واذ اوجب الصلحى عند يمينه قد بالضرورة فحمل انما اذا استحالة الكذب عند العقل جليصى بما في الشرط والقولان المراد باستحالة العقل هو الكذب مطلقا في خصوص هذا الخبر كما قال المصنف في مساقه من تقسيم الاحوال الى القول المراد منها ان يوجد فيها صفة القول وهو ثبوت الناقى اولاد الاول يعلى على الظن ثبوت صدق الخبر من الظاهر انه اذا ثبت صدق الناقى في ذلك الخبر يكون مجزوما به لا مخوفا فكذا المراد هناك ايضا ثبوت صدق الناقى لتمامه لاقى خصوص هذا الخبر فادع الاشكالان معا وفتح قول المصنف كذا في الناقى من قد تختلف عن البع لانه اقول كون الخبر مستحيلا عقليا عند المصنف كذا في الناقى عند الفيلسوف و

عنه افادة العلم قليل لاحاجة الى هذه الزيادة فانه يغني عنها قوله مالم يجتمع شروط المتواتر واجيب عنه بان هذه الزيادة مع عدم الحصر وقيد مالم يجتمع الحصر فتدبر وفيه ما فيه ١٢ عيب **له قوله** او بهما الخ عنات على قوله اما ان يكون له طرق يحدف الفعل المعلوم على طريقة قولهم علقت تبتاً ومازجاً ماذا فالمعنى ان الخبر اما ان يكون له طرق بلا حصر او مع حصر وان يرد بهما فقط او بواحد فلا يرد ان التفسير فاسد لفظاً وبمعنى أما لفظاً فليبقا وما بلا اختها حيث لم يعط شي على قوله ان يكون لا بواحد بل ما وما ما مع

فلان تقرير الكلام يكون هكذا او يكون

له طرق مع الحصر لواحد - ولا يخفى

تساده ١٢ ملخص الشرح -

**له قوله** والمعاد يقولنا ان يرد

بأشياء الخ اقول هذه العناية تدل على

ما ذكرنا في الحاشية السابقة

من العطف بحدف الفعل

المعطوف قيل الاول ان يقول

والمراد بقولنا ان يرد بأشياء او

بواحد ان لا يرد باقل من اثنين او

من واحد الخ لان حكم الواحد حكم

الاثنين اقول لعل ترك اعتمادا على

المقابلة فانهم ١٢ عيب **له قوله**

اذا اقل في هذا العلم اي علم

اصول الحديث يقتضي على الاكثر فلو

استند الحديث بسلاسل واتفقت

في موضع على اثنين فقط او واحد

فقط يعد ذلك الحديث عزيزا او غريبا

وهذا معترضة الاقل ورجحانه

على الاكثر فقامل ١٢ ملخص الشرح

**له قوله** فالاول المتواتر قيل فيه نظر

لان الاول وهو ما لا طرق بلا حصر ليس

بمتواتر فانه اذا لم يحصل الشرط المذكور

لا يسمى متواترا كما صرح المصنف في الشرح

وهو المفيد للعلم اليقيني اي الضروري الذي

يضمطر اليه الانسان بحيث لا يمكن دفعه والحصر اضافي لان المشاهدة ايضا تفيد اليقين اقول او يقال الحصر صرح المستد اليه في المستد المتواتر لا يفيد

الا اليقين فاخرج اي التقييد باليقيني النطوي قال الشاى المحب المفيد للعلم بالنظر عن مفاد المتواتر اقول الصواب ان يقال اي العلم الحاصل بالنظر عن

مفاد المتواتر وجهه لا يخفى على ذي فطنة والخطاب معه على ما في تقريره بشروط التي تقدمت قيل قوله بشروطه لخلوته داخل في مفهوم المتواتر واجيب بانه

مختلف بالاول بالمفيد اي الاول مع شروطه هو المتواتر وهذا يتدفع النظر السابق فقامل ١٢ الشرح مع زيادة -

ان الشرط الاربعة اذا حصلت استلزم حصول العلم هو

المذكورة سوى حصول العلم ١٢

كذلك في الغالب لكن قد يتخلف عن البعض لما ع وقدره

اي مستلزما ١٢ اي غالب الاغلب ١٢

بهذا التقرير تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن مع

١٢ هو المشهور المتواتر الخ

فقد بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اي بثلاث فصاعدا

١٢ بعدد ١٢

مالم يجتمع شروط المتواتر وبهما اي بأشياء فقط او بواحد فقط والمراد

في موضع ما ١٢

بقولنا ان يرد بأشياء ان لا يرد باقل منهما فان وربما اكثر في بعض

المواضع من السند الواحد لا يضر اذا اقل في هذا العلم يقتضي على الاكثر فالاول

١٢ السند ١٢

**له قوله** وخلافه اي غير المتواتر وهو المشهور قد يرد بلا حصر ايضا قال التلمبذ يقال عليه

نماذا يسمى انتهى قيل وكانه سمي هذا باسم المشهور الذي يطلق على ما اشتهر على

الاستة قلت بل الصواب انه يسمى المشهور انتهى كلامه الشارح اقول قوله يسمى المشهور اي

المشهور الاصطلاحي والالام يصح الاضراب فاحفظ هذا فانه ينفعك فيما سياتي ١٢ عيب

**له قوله** لكن مع فقد الخ وهو ان لا يستوى طرفاه او لا يكون متبعا الى الحصر ويتخلف

١٢

يضطر اليه الانسان بحيث لا يمكن دفعه والحصر اضافي لان المشاهدة ايضا تفيد اليقين اقول او يقال الحصر صرح المستد اليه في المستد المتواتر لا يفيد

الا اليقين فاخرج اي التقييد باليقيني النطوي قال الشاى المحب المفيد للعلم بالنظر عن مفاد المتواتر اقول الصواب ان يقال اي العلم الحاصل بالنظر عن

مفاد المتواتر وجهه لا يخفى على ذي فطنة والخطاب معه على ما في تقريره بشروط التي تقدمت قيل قوله بشروطه لخلوته داخل في مفهوم المتواتر واجيب بانه

مختلف بالاول بالمفيد اي الاول مع شروطه هو المتواتر وهذا يتدفع النظر السابق فقامل ١٢ الشرح مع زيادة -

وغيره فافهم<sup>١٢</sup> عيب **قوله** وقيل الخ القائل امام الحرمين من الاشاعرة والواحيين البصري واللعبي من المعتزلة كذا قيل ثم اقول هذا النزاع ليس في موضوعه لانه ايمان تعين مفهوم المتواتر عند الفريقين وهو الذي قدم تعريفه فلا يتصور النزاع لان افادة العلم الضرري حاصلة في مفهومها ولم يتعين فلا يلحق النزاع قبل تعيين محل هذا ما عتدى ولعل الله يهديت بعد ذلك امرا<sup>١٣</sup> عيب **قوله** الانظريا الخ اي علمنا حاصلا بالنظر بان يقال هذا خبرا خبره جماعة يستحيل توافقه على كذا بالخ وكل خبر هذا شأنه فهو صادق فهذا الخبر صادق والجواب الظاهر العلم الحاصل بالمتواتر لا يتوقف على هذا الترتيب

والنظر النظري ما يتوقف حصوله على النظر كما تقر في موضع فتذكر<sup>١٤</sup> عيب **قوله** او منظونه الخ كقولنا زيد يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو صادق فزيد صادق ثم اعلم انه نظري في هذا التعريف بان المراد بالامور المعلومة اما اليقينية كما يقتضيه مقابلة الظن فيخرج الفكر بالواقع في التصورات والجهليات او المعلوم مطلقا فيستدرك قولنا منظونه اقول ولا يبعد ان يحاجب باختبار الشق الاول الفكر لا يقع في التصورات على ما هو مذهب الامام وكذا في الجهليات من حيث انها جهليات وفيه ما فيه<sup>١٥</sup> عيب **قوله** فلو كان الخ اي لو كان العلم الحاصل بالمتواتر نظريا لما حصل للعالمى لانه لا يقدر على النظر الفكر والثاني باطل فالمقدهر مثله ولما بطل كونه نظريا ثبت كونه ضروريا وهو المدعى ولعلك تتفطن ان الضروري ههنا هو المقابل للنظري والا لما استلزم بطلان النظرة ثبوت الضرورة ولا يتخلل ان المقصود من هذا القول هو ابطال النظرية لا ثبات الضرورة لانه يبقى حينئذ ثبوت الضرورة بلا دليل على انما يتحقق النزاع كما لا يخفى على ذي تامل صادق فالقول بان الضروري

المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني فاخرج النظرى على ما ياتي تقريره

من نسبة الخاص الى العام<sup>١٦</sup>

خبر<sup>١٧</sup>

بشرطه التي تقدمت اليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق

وهذا هو المعتمد ان الخبر المتواتر يفيد العلم الضرري وهو الذي

يفضطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الانظريا وليس

مستلزما<sup>١٨</sup> فيكون الاستثناء<sup>١٩</sup> اي بعض الامر

بشيء لان العلم بالمتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعاشي

اي الحاصل<sup>٢٠</sup> العام<sup>٢١</sup> الخاص<sup>٢٢</sup> الى العام<sup>٢٣</sup> منسوب الى

اذ النظر ترتيب امور معلومة او منظونة يتوصل بها الى علوم او

العلوم بالمتواتر<sup>٢٤</sup> قريب من الشرع<sup>٢٥</sup>

ظنون وليس في العالمى اهلية ذلك فلو كان نظريا لما حصل

اي النظر بالترتيب<sup>٢٦</sup>

له **قوله** اليقين هو الاعتقاد اي الادراك على وجه الاذعان خروج به التصورات كلها الجازم اي القاطع تجوز الجانب المخالف للنسبة المدركة خروج به الظن المطابق للواقع خروج به الجهل المركب قيل الاولى ان يزيد قيلا ثانيا ليجز الخ التقليد واجيب بان المراد بقوله الجازم هو القاطع احتمال الجانب المخالف مطلقا وجدا للتشكيك او لا فتدبر<sup>٢٧</sup> ملخص شرح الشرح **قوله** ان الخبر المتواتر بيان لقوله هذا وهو الظاهر

ههنا ليس مقايلا للنظري لعله ليس بصواب فامل<sup>٢٨</sup> عيب **ع** اي العلم الذي هو قسم من اليقين<sup>٢٩</sup> **ع** الاعتقاد ربط القلب بالنسبة<sup>٣٠</sup> **ع** اي كون المتواتر مفيد للعلم الضروري يعني ان الخبر المتواتر الخ<sup>٣١</sup> **له** اي يقبله بلا اختيار وبلا نظر فلا يتوهم ما يتوهم<sup>٣٢</sup> **له** الذي لا يصلح للنظر فلا يتوهم ما يتوهم<sup>٣٣</sup> **له** كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث<sup>٣٤</sup> ١٢

العلم بلا استدلال أي يحصل العالمية بها بلا استدلال لحصول نفسها لا أنها تحصل بلا استدلال والعلم النظري أي الصورة الحاصلة بالنظر والفكر  
تفيدة ولكن مع الاستدلال أي تحصل العالمية بها لكن مع الاستدلال لحصول نفسها لا أنها لا تحصل إلا بالاستدلال فافهم ١٢ عب  
**له قوله** على الأفادة الخ أي أفادة الصورة الحاصلة العالمية وانما عير بالاستدلال على الأفادة عن الاستدلال لحصول نفس الصورة الحاصلة  
كما قلنا انما نجيب السزوم عن اللازم ولا تلقت الى ما ذكر الشراح في توجيه هذا المقام ١٢ عب **له قوله** وانما يهت الخ اقول حاصله ان

للمتواتر حيث يتان الأولى كونه خبرا كمالا

والثانية كونه مستحلا على الشروط المذكورة

فمن حيث كونه خبرا يصلح ان يكون مبحثا

عن في علم الاستاد فلذا ذكرته في الاصل أي

المتن ومن حيث اشتماله على الشروط المذكورة

لا يصلح ان يكون مبحثا عنه في علم الاستاد

فلذا لم اذكر شروطه في المتن بل في الشرح

والمتن والشرح وان كانا كتاب واحد

الا انه فوق ما بين ذكره في المتن وذكره

في الشرح فامل ١٢ عب **له قوله**

علم الاستاد الخ اقول حاصله ان المبحث

عنه في حكم الاستدلال هو الخبر الذي

يصلح ان يفترض عن احوال رجاله

من حيث عد التهم وضبطهم صيغ

اذا فهم من قولهم سمعت وحدثنا

الى غير ذلك بعد وصوله اليه

ليعمل به ان يصلح للعمل او يترك ان

لم يصلح له المتواتر من حيث اشتماله

على الشروط المذكورة لا يصلح لان

يفترض عن احوال رجاله بعد وصوله اليه

لان وصوله من حيث هو كذلك لا يتناقض

عن افادة المتقين فلا يصلح للرد تكليف

يصلح لان يفترض عن احوال رجاله ليحتمل به

او يترك فافهم ١٢ عب

**عه** أي للعوام المبدول عليه بلفظ

العامي ١٢ عب الاظهر ان يقول

اذا الضروري يحصل بلا استدلال والنظري يحصل به ١٢ عب

فرق آخر بين الضروري والنظري ١٢ عب وهي الشروط الاربعة

المتقاة الى الخامس ١٢ عب من العدالة والضبط وغيرها **له** وهي سمعت وحدثنا واخبرنا ونحوها ١٢

**له** قال التنبيه هذا يؤيد ما قلنا من انه لا دخل لصقات المخبرين اقول قد سبق منا حكاية فلا تأنيد ١٢ عب

**له** ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري ١٢ عب

الضروري يفيد العلم بلا استدلال النظري يفيد العلم ولكن مع الاستدلال

على الأفادة وان الضروري يحصل لكل سامع النظر في الحصول الا

لمن له اهلية النظر وانما يهت شروط التواتر في الاصل لانه على

هذه الكيفية ليس من مباح علم الاسماء اذ علم الاسماء يجب فيه عن صحة

الحديث وضعف يعمل به او يترك به من حيث صفا الرجال وصيغ

الاداء والمتواتر لا يبحث عن جاله بل يجب العمل به من غير بحث

**له قوله** اذا الضروري الخ قال التنبيه الضروري ههنا مفعلة العلم فيصير مفعلة التركيب اذ العلم الضروري

يفيد العلم بلا استدلال ولا يخفى ما فيه انتهى قال الشارح ويمكن دفعه بان التقدير الطريق الضروري

انتهى اقول ولا يخفى ما فيه فان المقصود هو الفرق بين العلم الضروري والنظري لا بين طريق العلم الضروري و

النظري للعوام قوله يمكن ايما اليه هو اقول يمكن ان يقال ان العلم المفيد بمعنى الصورة الحاصلة

والعلم المقاد بمعنى العالمية فعنه الكلام ان العلم الضروري أي الصورة الحاصلة بلا نظر ونكر يفيد

ليس على ما ينبغي ١٢ عيب **له** قول وما ادعاه المخاض ان الاحاديث الكثيرة مروية بطرق كثيرة عن رجال مشهورين مرصوفين بسمات تقتضي احواله العادة تواطؤهم على الكذب او صدورهم منه اتفاقا فانقول بقليل او عدم وجوده ناش من غفلة عن كثرة الطرق وادوال الرجال قال التميمي انه تقدم ان المتواتر ليس من مباحث علوم الاسناد وان لا يبحث فيه عن احوال رجاله انتهى اقول بجوله وقوته ان ما تقدم سافيا هو ان المتواتر من حيث انه متواتر ومشتمل على الشروط المذكورة ليس مما يبحث عنه في ذلك العلم ومعنى هذا الكلام هو ان كثرة الطرق وادوال الرجال صارت مقتضية

## فائدة ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم

قد سبق ترجمته ١٢

**يعز وجوده الا ان يدعى ذلك في حد من كذب على منتعرا فليتبوا**  
 اي يقل ١٢ بحيث لا يكاد يوجد ١٢ اي لا تواتر ١٢

**مقعدة من النار ما ادعاه من العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من**  
 ابن الصلاح ١٢

**العدل ان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وادوال**  
 اي كلام من الادعاءين ١٢ الاسانيد ١٢

**الرجال و صفتهم القسضية لا بقاء العاد ان يتواطؤا على الكذب او**  
 عطف تفسير ١٢ فاول الرجال معا ١٢ صفة لكثرة الطرق ١٢ يتوافقوا ١٢

**يحصل منهم اتفاقا ومن احسن يقرربه كون المتواتر موجوا وجود**  
 الكذب ١٢ ان الكذب المشهور ١٢ خير من البتة ١٢ الدليل ١٢

**كثرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم**  
 لا يفتقر في نسخ غيرهما ١٢ دست ثوران ١٢

**له** قوله يعز وجوده الخ اي لا يوجد في وقت من الاوقات الا وقت الادعاء فان قيل فله هذا الا يعقوب الفرق بين دعوى ابن الصلاح من العزة ودعوى غيره من العلم قلت نعم انما الفرق بينهما عنواني ومقصودهما واحد على هذا ينبغي ما قيل ان ادعاء التواتر في حديث من كذب الخ لا يفي القلة فكيف الاستثناء ١٢ عيب **له** قوله في حديث من كذب الخ لان رواة يزيد من مائة صحابي وفيهم العشرة المبشرة ثم له تزل رواته في ازدياد مع اجتماع الشروط كذا في شرح الشرح اقول فلفظ الادعاء

لنواتر الخ غير انه بعد ثبوت تواتره ومن حيث انه متواتر يبحث عن احوال رجاله و صفتهم حتى يكون منافيا لما سبق و لعل هذا ظاهرا لمن لم يدر في حدس وقد مر من الكلام المتقدم بهذا الكلام ما راجع اليه ١٢ عيب **له** قوله من احسن التحرير الدليل على خطئه ان يكون هكذا واجتمعت كتب الاحاديث المشهورة المنطوقة بضم نسيبها الى مصنفاتها على احوال حديث مع تعدد يقتضي احواله العادة الى آخر الشرط لكن ذلك الحديث متواتر با بضرورة لكنها قد اجتمعت على احوال احاديث كثيرة مع تعدد طرقها الى آخره وهذا محض قول ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثيرة فتكون تلك الاحاديث متواترة هذا وقد يناقش في هذه الدليل بان انه ان اراد اجتماع تلك الكتب مع اتفاقها على لفظ الحديث فالقضية الاستثنائية ممنوعة وان اراد اجتماعها اسطفا فلا يتبرر التسليم لان المانع فيه هو وجود التواتر اللفظي ١٢ عيب **له** قوله باليد الخ قال التميمي ندأ ان يقول باليد في وجود التواتر لا في احوال وجوده اتفاقا على ما نقلنا شرح اقول هذا الكلام ليس له وجه ظاهرا فالعلم ثبت بهذا الدليل وجود

المتواتر لا مكانه لعله لم ينظر الى قوله المتواتر مجرد وجود كثرته وان اراد ان الوجود لا يثبت بهذا الدليل فهو منع بطلان في مقدمه دليل وذلك غير مسموع قتال ١٢ عيب **له** المذكور في ضمن المتن والشرح ١٢ عيب **له** لا ينحاز والحازي ١٢ ش **له** الادري لاحالة العادة ١٢ عيب **له** لا بقاء العقل عادة ١٢ **له** اي وجودا كثيرا با دنا فله الموصوف الى الصفة ١٢

**له قول** المقطوعة الم قال للمبذ ان سائر القطع فهو بنفس النسبة لا بصحتها على ما لا يخفى انتهى وقال الشارح اقول في ايض ان هذا انما ثبت التواتر المندوى لا اللفظي الكلام في غاية ما ينبغي جود التواتر اللفظي الى صاحب الكتاب انتهى اقول اقول بان نفس النسبة مقطوعة لا محتها الا كما يصح لان صحة النسبة هي مطابقتها لواقع والقطع بالنسبة ليس الا لقطع بمطابقتها كما لا يخفى وان اختلف في ذلك ان معز النسبة هو انتساب الناس فالخاص ان انتساب الناس ان كان مقطوعا به الا ان صحة ذلك الانتساب لا يقطع به فادفع بان هذا لا معنى لايلائي قوله ان سائر القطع لان قطع الانتساب لا يشك في احد من العلوم

فالمتع عليه كما يدل عليه قوله ان سائر القطع

صرح به وقول الشارح وفي ايض الم اقول

ان اراد به انه انما ثبت التواتر المعنوي

لا اللفظي الى صاحب الكتاب ومع كونه

ظاهرا البطان ينافي اخرا كما هو ان

اراد انه لا يثبت التواتر اللفظي الى

قائله فلم يدعه المصنف لمفهوم قوله

ههنا هو القطع بصحة نسبتها الى

مصنفها بحسب ١٢ عيب له قوله

ومثل ذلك المحدث الشفاعة والموض

وشق القمر حين الخدع وحديث

الائمة من قولش وحديث اهتز

العرش على موت سعد وامثالها

١٢ كذا في شرح الشرح له قوله

الثاني مستد أو قوله المشهور خبره

وقوله وهو اول اقسام الاحاد

جملة معتضة وقوله ماله طرق

يدل من قوله اول اقسام الاحاد

اعاد لفظه هو كناية عن المبدأ لقوله

الفصل بين وبين الخبر شرح الشرح

مع تغيير ليسير له قوله وهو المستفيض

الم قال الشارح لفظه رأى في المتن منون و

في الشرح مضان وهو غير مستحسن المزج

لكن لما كان الكتابان بمنزلة كتاب واحد

سأع ومع هذا كان الاولى ان يقول الجماعة

انتهى اقول هذا يرشد الى ما قلنا سابقا من ان المتن والشرح

لا يثبت الى الفقه المقتضى بهما على ما قلنا في نسخة الام ١٢ كذا في شرح الشرح

عنه زاد السخاوي وفيما بينها كان الاولى ان يقول من ابتدأ الى انتهائهم ١٢

عنه اي ما ذكره وغيره بحيث يشتمل ما كان اوله منقولا

على الراء ١٢ شرح له وهو ان المستفيض ما تلقته الامة بالقبول دون اعتبار عدد ١٢ شرح الشرح

تتروا وغرا المقطوعة عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذ اجتمعت

وجوبا وشكلا ١٢ المقطوع ١٢ اي تلك الكتب ١٢ اي اهلها ١٢ عيبان ١٢

على اخراج حد وتعدت طريقه تعدد التحيل العادة تواترهم على

الكذب الى اخر الشرط افاد العلم اليقيني بصحة نسبتها الى الموقال له ومثل

اي الاجتماع المفهوم من فلماذا اجتمعت ١٢ اي ذلك الحديث ١٢

ذلك في الكتب المشهورة كثير الثاني وهو اول اقسام الاحاد ماله

من الاقسام الاربعة ١٢

طرق محصورة باكثر من اثنين هو المشهور عند المحدثين سمي بذلك

المقابلة للتواتر ١٢ الثاني ١٢ في اصطلاحهم ١٢

لوضوح هو المستفيض على رأى جماعة من ائمة الفقهاء سمي بذلك

اي شهرية ١٢ كائنة ١٢ اي النوع الثاني ١٢

لا انتشاره من فاض الماء يفيض فيضا ومنهم من غاير بين

كما شتهر ١٢ اذا اكثر من سأل على طرق الوادي ١٢

المستفيض المشهور بان المستفيض يكون في ابتداءه وانتهائه سواء والمشهور

اي انحصار كثيرة طرقه ١٢

اعمن في لك منهم من غاير على كيفية اخرى ليس من مباحث هذا

اي اظهر الغايرة ١٢ المستفيض على تفسيرهم ١٢

انتهى اقول هذا يرشد الى ما قلنا سابقا من ان المتن والشرح

لا يثبت الى الفقه المقتضى بهما على ما قلنا في نسخة الام ١٢ كذا في شرح الشرح

عنه زاد السخاوي وفيما بينها كان الاولى ان يقول من ابتدأ الى انتهائهم ١٢

عنه اي ما ذكره وغيره بحيث يشتمل ما كان اوله منقولا

على الراء ١٢ شرح له وهو ان المستفيض ما تلقته الامة بالقبول دون اعتبار عدد ١٢ شرح الشرح



سبعين بلال عند الله شين ومنها حديث من شتم الوهم ولم يصل على فقد جفاني ومنها حديث اذا جاءك حديث فاعرضوه على كتاب الله فان وافقوا قبلوه والا فروه او كما قال الى غير ذلك ١٢ ملخص من كتب المصنفات **له قوله** الثالث لم اعلو ان العزيز اختلف في تفسيره فقال ابن مناذة وقوله ابن السلاّم النوى انه ما يرويه اثنان او ثلاثة فلهذا يكون بين اثنين المشهور عموم وخصوص من وجه خص بعقدهم المشهور بالثبوت والعزيز بالاثنتين اختاره المصنف لذا قال فيما سبق او بهما فقط ١٣ شرح الشرح **له قوله** اقل من اثنين لم قال الشيخ اوى فيشمل ما وجد في بعض طبقاته ثلاثة فاكثرا انتهى لان تولى رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا يكاد يوجد ولذا توقش في عبارة الشرح فقليل الاول ان يقول وهو ما يرويه اثنين في بعض المواضع ولا يرد باقل في موضع حتى لا يصدق على المتن والمشهور وايضا يرد على ما قال انه يتوهم من ان اثني عشر المروي عنه شرط ويتبعي ان لا يزيد فلو قال اقل من اثنين عن اقل من اثنين لم يميز ذلك ١٤ شرح الشرح **له قوله** واليه لما قال يوى لان كلام الحاكم يحتمل احتمالين احدهما ان يكون الضمير في قوله بان يكون له راويان راجعا الى الصحيح يكون الباقي قوله بان يكون معن مع فعله هذا الصحيح هو الذي رواه عن الصحابي المشهور بالرواية ثانيا ورأه عن هذين الراويين اربعة وهو حمز وثانيهما ان يكون الضمير راجعا الى الصحابي فعلى هذا الصحيح هو الذي يرويه الصحابي المشهور بان يكون له راويان وان كان يروى الحديث عن احدهما وكذا الكل من يروى عنه راويان وان كان يروى الحديث عن احدهما ويكون الغرض من هذا البشروط تركية الرواية و اشتهد ذلك الحديث بعد ذلك عن قوم مشهورين بالحديث والرواية كذا في الحاشية اقول لهما

**الفن شتم المشهور يطبق على ما حرهنا وعلى ما اشتهر على الالسنه فيشمل**  
 كالمؤثر ١٢ يشمل ١٢ حديث ١٢ الاطلاق ١٢

**ماله سنا واحد فصاعد بل لا يوجد له اسناد اصلا والثالث**  
 ما لم يصل الى رتبة المشهور والمتواتر ١٢ القسم ١٢

**العزيز وهو ان لا يريه اقل من اثنين عن اثنين وسمى بذلك اما**  
 في المأثور ١٢ في المأثور ١٢

**لقلة وجوه اما لكونه عزاي قوي بجميعه من طريق اخر وليس شرطا**

**للصحيح خلافا لمن رجمه وهو ابو على الجبائي من المعتزلة واليه**  
 اي الزاخر ١٢ بل من ائمة ١٢

**يومي كلام الحاكم الى عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح**  
 اي كون العزيز شرطا للصحيح ١٢ اسم كذا ١٢

**هو الذي يرويه الصحابي لرائل عند اسم الجباله بان يكون له راويان**  
 الا لا يكون مجهولا ١٢

**ثم يتدوله اهل الحديث الى قتنا كالتشهادة على الشهادة وصرح**  
 يتناوبه في الرواية عند ١٢ في كل طبقة ١٢

**له قوله** ما لا يوجد الا في امثلة كثيرة منها حديث لولاك لما خلقت الافلاك قال الصنف في موضع وسها حديث انا افهم من نطق بالصاد ومنها حديث ولدت في زمن الملك العادل ومنها حديث

كان الظاهر هو الاحتمال الاخير اشار المصنف الى ضعف الاحتمال الاول بقوله يومي لان الايمان هو الاشارة الغضبية قبل عليه اذ كان الظاهر هو الاحتمال الاخير فلا يكون اثني عشرية الصحيح معتبرة في الصحيح فيشكل الاعتذار الا في عن تصحيح في الجواب قلت سياقي ما يدفعه اعاب **له قوله** كاشهولة الم اى كمداد الشهادة على الشهادة بان يكون لكل شاهد اصل شاهد اخر فانه يجب ان يكون في الشهادة على الشهادة بكل من الشاهدين شاهدا على شهادته كذا قال شارح اقول ولعل هذا على مذهب الشافعي رضي الله عنه لا فعلى مذهب سيدنا ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجب لكل من الشاهدين شاهدا كما لا يخفى على الفقيه ١٢ **عنه** يضم الجيم وتشدة

الموحدة وهرة قبل ياء النسبة منسوب الى جدي كذا في التمهيد والقصر كورة بخوزستان ١٢ **عنه** من عزيز كسر العين في المضارع اذا قل ونعجمها ياء اذا قوى واشتد ١٢

له قوله قلنا الخ قال التلبيد حاصل السؤال انه لم يرو عن عمر <sup>١٢</sup> الا واحد حاصل الجواب انه <sup>١٢</sup> عمر وغيره وهذا كما ترى واجيب بان حاصل الجواب ان علقمة لم يسمع من عمر ابل سمع في جماعة من الصحابة والتابعين فلا يكون منفردا ونقول بان قوله ولولا انهم يعرفونه لا نكرهه ياتي عن ذلك وقد بان انه اجاب عن تفرد علقمة متقنيا بعد تفرد عمر فان التفرّد يكون غالبا في الاوائل اقول هذا يرشدك الى دفع ما اشكل في الحاشية السابقة فتأمل <sup>١٢</sup> عب **له قوله** وتلقب الخ اي اعتراض والتعقب لنظ

يكنى به عن البطل الكلام من عطف

على فلان اي مشي على مشاهد وجعل

عقيد على موضع عقبة وخربا ثم مشيد

في الطريق او تعقب مطر الرجل اذا اخذته

بذنب صدر منه والمناسبة لكلا

المعنيين ظاهرا <sup>١٢</sup> مخلص العواشي

**له قوله** لا يلزم الخ قيل لعل عمر

خاطبه فم قال اما سمعتموه او قد سمعتم

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا

في علم انكارهم صريح في معرفة الخ

اقول هذا احتمال مجرح فلا يبيد في

ازالة تفرد عمر <sup>١٢</sup> عب **له قوله**

وبان هذا اي عدم التفرد لو سلم

في عمر مع انه لا مدخل له فيما

نحن فيه لان كلا منا كان في تفرد

علقمة لا تفرد عمر مع اي ذلك

العدم في تفرد علقمة فلا يرد ان

التفرد ليس بممنوع كما هو ظاهر

العبارة ولا يرد ايضا ظاهر التعقب

انه عن اشتراط العقد في الصحابي و

ظاهر كلام الحاكم وابن العربي انه

لا يشترط العقد في الصحابي وانما يشترط

في من بعده وجه الاستوطا بآقوسا

ظاهر فتأمل <sup>١٢</sup> عب **له قوله** وقد

ورث الخ جواب سوال وهو قول ابن توفيق

ورث لهم متابعات فلا يكون لهم تفرد فاجاب

بان تلك متابعات غير معتبرة لما فيها من الضعف <sup>١٢</sup> **له قوله** في غير حديث الخ اي في الاحاد التي تفرد غير عمر من الصحابة

وغير علقمة من التابعين واتباعهم مما اوردته البخاري وغيره من ارباب الصحاح <sup>١٢</sup> شرح الشرح <sup>١٢</sup> حافظ مشهور

توفي سنة ثلث واربعين وخمس مائة <sup>١٢</sup> مع كونه صحيحا بلا نزاع واقعا في صحيح البخاري <sup>١٢</sup> مع فلا يكون ذلك الحديث متواترا كما هو

المشهور بل لا مشهور ولا عزيز <sup>١٢</sup> له جمع متابعة وسيأتي معناها <sup>١٢</sup> شرح الشرح

**القاضي ابو بكر بن العربي في شرح البخاري بان في ذلك شرط البخاري**

اي كون الحديث له راويان <sup>١٢</sup> ش

**واجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظرا لانه قال فان قيل**

على القاضي اي لاجل هذا الاشتراط <sup>١٢</sup>

**حدثنا اعمال بالنيا فرد لم يروه عن عمر لا علقمة قلنا قد خطب**

**به عمر على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا انهم يعرفونه لا نكرهه كذا**

بذلك الحديث <sup>١٢</sup>

بمضموره <sup>١٢</sup>

بذلك الحديث <sup>١٢</sup>

**قال تعقب بان لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه**

عن <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup>

بصيغة المجهول <sup>١٢</sup>

**من غيره وبان هذا الوسكو في عمر رضي الله تعالى عنه منع في تفرد علقمة**

كذلك <sup>١٢</sup>

**عنه تفرد محمد بن ابراهيم بن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد بن**

بذلك الحديث <sup>١٢</sup>

عنه <sup>١٢</sup>

عنه <sup>١٢</sup>

**محمد بن علي ما هو الصحيح المعروف عند الحديثين وقد ردد لهم متابعات**

**لا يعتبر بها وكذا لا تسلم جوابه في غير حديث عمر قال ابن رشد و**

كفرتي <sup>١٢</sup>

القاضي <sup>١٢</sup>

بان تلك متابعات غير معتبرة لما فيها من الضعف <sup>١٢</sup> **له قوله** في غير حديث الخ اي في الاحاد التي تفرد غير عمر من الصحابة وغير علقمة من التابعين واتباعهم مما اوردته البخاري وغيره من ارباب الصحاح <sup>١٢</sup> شرح الشرح <sup>١٢</sup> حافظ مشهور توفي سنة ثلث واربعين وخمس مائة <sup>١٢</sup> مع كونه صحيحا بلا نزاع واقعا في صحيح البخاري <sup>١٢</sup> مع فلا يكون ذلك الحديث متواترا كما هو المشهور بل لا مشهور ولا عزيز <sup>١٢</sup> له جمع متابعة وسيأتي معناها <sup>١٢</sup> شرح الشرح

**له قوله** اول حديث الخ قال الشارح وهو حديث انما الاحمال بالنيات فانه من اوائل حديث البخاري ليس المراد انه اول حقيقي فانه هو حديث بدء الوحي انتهى اقول هذه غفلة عظيمة من الشافعي فان ذلك الحديث اول حقيقي حديث بدء الوحي انما هو بعدة كما لا يخفى على ناظرى البخارى ١٢ **عب** **له قوله** مذكور قال البقاعي وكذا أخر حديث مذكور فيه وهو كلمتان خفيفتان الى اللسان ثقيلتان في الميزان فان ايام هجرة تفرد به عن النبي صلى الله عليه وسلم وتفرد به عنه البوزرغى وتفرد به عنه عمارة ابن القعقاع وتفرد به عنه محمد بن فضيل وعنه انتشر فروا عنه اشكاب وغيره

١٢ شرح الشرح -

**له قوله** فموجودة الخ الا ولى ان يقول اما صورة العزيز التي حررها هابان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين فموجودة مثلا يلزم الفصل بين المفسر والمفسر كذا قيل ١٢ -

**له قوله** حتى اكون الخ والمراد الحب الاختيارى المستند الى الايمان الحاصل من الاعتقاد لاحب الطبع لان حب الانسان نفسه وولده مركز في الطبع خارج الاستطاعة والمعنى لا يصدق بل حتى يفدى في طاعته نفسه ويوتر على هواه رضائي وان كان فيه هلاكه ١٢ علوى -

**له قوله** ورواه عن كل الخ قال الشارح ان كان الاعتبار في الغرة اثني عشر الصحابي وان يكون لكل منهما راويان وهكذا فينبغي ان يبين راوى ابى هيرة ايضا وان لم تعتبر فما الحاجة الى ذكر ابى هيرة والظاهر ان تعدد الصحابي غير معتبر في الغرة لان هذا الحديث عزيز عند مسلم مع ان صحابي اخطى

لقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول

عدم التقدير ١٢

منسوب ١٢

لبيش مذكور فيه ادعى ابن حبان نقيض حواه فقال ان رواية

القاضي ١٢

البخاري ١٢

فاعل يكفي ١٢

اثنين عن اثنين الى ان ينتهى لا يوجد اصلا قلت ان اراد ان

قائل للمع ١٢

وهكذا ١٢

رواية اثنين فقط عن اثنين فقط الى ان ينتهى لا يوجد اصلا فيمكن ان يسلم

واما صورة العزيز التي حررها فموجودة بان لا يرويه اقل من اثنين

عن اقل من اثنين مثاله ما رواه الشيخان من خذ انس ولبخاري

البخاري والمسلم ١٢

من خذ ابى هيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم

احد منكم ١٢

وحده ١٢

حتى اكون احب اليه من والده ولده الخ ورواه عن انس قتادة و

عبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبه وسعيد بن اراه عن عبد العزيز

كثير ١٢

عند مسلم ١٢ **عب** بكسر الحاء وتشديد الموحدة ١٢ شرح الشرح **عب** في الحديث الصحيح او مطلق الحديث ١٢ **عب** اي ذكرنا حدها وقررها ١٢ **له** بثلاث المثلة ١٢

موضع وقع التفرد به وقد تقدم أن خلاف المتواتر قد يرد بلا حصر أي بما فهو خارج عن الإقدام غير معروف الاسم انتهى، والظاهر أنه يسمى بالمشهور الذي هو فرد من أفراد الأحاد لقوله لهم الأحاد ما لم ينته إلى التواتر غاية أنه أن يكون مشهور الغويا ولقلت وندرت به لم يوضع له اسم على أحد استثنى قول لا يخفى ضعف

هذا الجواب لأن أصل الإشكال هو خروج قسم الخبر من الأقسام المتعددة وله و مجرد التسمية باسم قسم لا يجعله من ذلك القسم فلا إشكال باق على حاله فلا محذور في الجواب أن يقال أنه داخل في المشهور الاصطلاح وقيد المحصر في المتن فيما سبق لأنه غالب اتسام كما قلنا سابقا فتذكر ١٢ عب

قوله وفيها الخ الظاهر أن ههنا مطلوبين الأول اتسام الأحاد إلى المقبول والمزود وهو ظاهر والثاني انحصار ذلك الاتسام فيها ويقهر هذا من تقديم النظم وقوله "دون الأول" فيما سيأتي تأكيد لذلك إلا تحصار كقولك في الدار زيد دون المسجد فافهم

١٢ عب ١٢ ١٢ ١٢

بضم الأول وفتح الثاني وتشديد الثالث ١٢ عب من الثقات أو غيرهم ١٢ عب أي في طرف السند وهو التابعي أو في اثنا عشر له بكسر النون وسكون السين ١٢ ش لله من المتواتر والمشهور والعزیز والغريب ١٢ لله تسمية المنقول باسم الناقل ١٢ لله أي اصطلاح أهل أصول الحديث ١٢ ١٢

اسماعيل بن علية وعبد الوارث رواه عن كل جماعته الرابع الغريب

وهو ما يتقدم برأية شخص واحد أي موضع وقع التفرد به من السند على

ما سيقسم إليه الغريب المطلق الغريب النسبي وكلها أي الأقسام الأربعة

المذكورة سوى الأول وهو المتواتر أحاد ويقال لكل واحد منها

خبر واحد خبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد

وفي الاصطلاح ما لم يجمع شرط التواتر وفيها أي في

له قوله على ما سيقسم الخ قال الشارح الغريب المطلق خبر مبتدأ محذوف والغريب النسبي عطفت عليه الجملة بيان لما سيقسم إليه ودفعه عائدا إلى الغريب ولو قال "من الغريب" لكان أو ضمه قول الظاهر عندي أن ما مصدرية والغريب المطلق يدل من الضمير المجرور في إليه ١٢ عب

له قوله ما لم يجمع الخ قال الشارح قال التلميذ الذي تحصل أن الخبر ينقسم إلى متواتر وأحاد وإن الأحاد مشهور وعزیز وغريب وإن المشهور ما روى مع حصر عدد بما فوق الاثنين وإن العزيز هو الذي لا يرويه أقل من اثنين وإن الغريب هو الذي تفرد به شخص واحد في أي

حال التدبُّ الكراهة والاباحة واذا ثبت اثباته للاحكام الشرعية ثبت ايجابها فان الثبوت لا ينفك عن الوجوب لعلك تنقطن من هذا البيان ان المراد بالوجوب المستعمل في هذا القول وكذا المراد بالوجوب المتفرع على حجية الاجماع والقياس هو الوجوب المنطقي الذي هي كيفية ثبوت الاحكام الشرعية لا فعال المكلفين لا الوجوب الفقهي الذي هو وصفة لفعل المكلف وحكم من الاحكام الشرعية وان المراد بالعمل هو الحكم الشرعي فاقيل من ان البحث عن حجية الاجماع والقياس

راجع الى الفقه اذا المعنى انه يجب

العمل بمقتضاه ليس على ما ينبغي اذ

هذا الوجوب هو الوجوب المنطقي لا الوجوب

الفقهي الفقه انما هو باحث عن احوال

فعل المكلف لا عن الوجوب وغيرها

باي معنى اخذ وكذا ما اورد عليه بان

جواز العمل ايضا من ثمرات الحجية ليس

بسد يد لما عرفت من ان المراد

بالعمل ههنا هو الحكم الشرعي وهو

لا يكون الا واجبا بالدليل اجماعا كان

او غيره وكذا ما قيل ان لفظ الوجوب

في قولهم يجب العمل بمقتضاه وقع

على سبيل التمثيل لان وجوب العمل

وقع كثيرا ومسائل الجواز قليلة ليس بشئ

وذلك لما عرفت ايضا وعبري عنهم

وقعوا في هذه الورطة الظلماء لحماهم

لفظ العمل في قولهم يجب العمل الخ على

فعل المكلف ولفظ الوجوب على الوجوب

الفقهي قد عرفت العمل الصيحي لهما

وهذا البيان قد اهمتي ربي واوضحني

خالقي وبه تحقق ايباني وعليه اذ عاني

فانهم ولا تكن من المسرعين في الرد

القبول ١٢ ع **قوله** عند الجمهور

الخ احتراز عن المعتزلة فانهم انكروا

وجوب العمل بالاحاد وكذا القاساني

والرافضة وابن اود وقولهم مردود

اجماع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بالاحاد بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد عنهم به في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى قد تكور

ذلك مرة بعد اخرى شاء وذا من بينهم ولم ينكروا احد الا نقل ذلك يوجب العلم العادي باننا قد فهمنا القول الصريح ١٢ شرح **قوله** لم يرج صدق الخبر به

الخ بكسر الهمزة وسواها كذب بان غالب على الظن كذا ولم يرج صدق لا كذب فكل منهما مردود واما الاول فظاهر اما الثاني فلان في حكم المردود كما سيبي ١٢ علوي **قوله** توقف

فما استدللنا على هذا من المذهبين الذين سبق ذكرهما واحاصلنا الاستدلال بالاحاد موقوف على البحث عن احوال واتها فان وجدناهم شرطوا لقبول بقيل حديثهم

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

**الاحاد المقبولة هو ما يجب العمل به عند الجمهور فيها المردود**  
اعني ثبت الحكم الشرعي به ١٢

**وهو الذي لا يرجع صدق الخبر به لتوقف الاستدلال**  
وهو لا يثبت الحكم الشرعي به ١٢ دليل الانقسام الاحاد الى المقبولة المردود ١٢

**بها على البحث عن احوال واتها دون الاول وهو المتواتر**

**له قوله** وهو ما يجب العمل به بان هذا ينافي ما سياأتي من قوله ثم المقبول ايضا

ينقسم الى معقول به وغير معقول به واجيب بان وجوب العمل كناية عن ترجيح صدق

المخبر به فلا منافاة اقول لا يلايم بهذا المعنى قوله عند الجمهور لان النزاع انما هو

في وجوب العمل بالاحاد لا في ترجيح صدق الاحاد ولا اظهر في الجواب ان المعنى

ما يجب العمل به بالنظر الى نفسه وان لم يعمل لمعارضه الغير بخلاف المردود فانه

لا يجب العمل به ولو قطع النظر عن الغير قل ١٢ ع **له قوله** وهو ما يجب العمل به اقول بمجولة قوت

ان المراد بالعمل هو الحكم الشرعي المتعلق بفعل المكلف من الوجوب امثاله لا فعل المكلف نفس لان

المخبر بالمقبول دليل شرعي عند الجمهور الدليل الشرعي لا يثبت الاحكام الشرعية فلا يوجب ايضا الا

تلك الاحكام فان الوجوب يستلزم الثبوت كما تقرر في موضع اما المرفوع فظاهرا لا يحتاج

الى البيان واما الكبرى فتشمل على جزئيين ايجابيين وسلبين اما الجزء السلبى اعني قولنا الدليل

الشرعي لا يثبت فعلا من افعال فظاهرا لانه لو كان مثبتا لله كان موجبا لله فان الثبوت

لا ينفك عن الوجوب كما تقرر في موضع اذا كان موجبا له كان مرجوذا عند وجودة

بالضرورة وليس كذلك واما الجزء الايجابى اعني قولنا الدليل الشرعي يثبت الاحكام

الشرعية قبل لا ي ايضا عند اهل الاصول لانه اذا فاد وجوب فعل يثبت وجوب

ذلك الفعل بالضرورة او فاد شرع منه يثبت حرمة بالضرورة وعلى هذا القياس

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

١٢ الايراد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ١٢ ع **قوله** حواشي الى اشية له والعلاقة ان العمل محل والحكم الشرعي حال ١٢ ع دون افعالهم ١٢

وهو الذي يسمى بالمقبول يجب كونه ما خذاه وموجبا للعمل بالمعنى الذي قد هو منّا تحقيقاً لأنه ثبت باجماع السجادة والتابعين وكل ما ثبت باجماعهم فهو ضروري فكون ما ترجح صدق وهو الذي يسمى بالمقبول ما خذاه وموجبا للعمل الضرورى والثاني اما ترجح كذبه فكونه غير موجب للعمل ضرورى ولعل هذا لا يحتاج الى البيان اتساي صدق مع كذبه فلا يجب كونه موجبا للعمل لعدم المرجح فلا يكون موجبا للعمل لان ايجابه للعمل ممكن الممكن ما لم يجب له يوجد فان قيل كنهاته لم يعقل لعدم المرجح ينبغي ان لا يرد ايضا لعدم المرجح قلت معناه

كونه مردودا عدم كونه موجبا للعمل والعدم يكفي له عدم تحقق مؤثر الوجود كما تقر في موضعه ثم اعلم ان هذا البيان كما يدل على وجوب العمل بالمقبول يدل على انقسام الاحاد الى المقبول والمردود والتفصيل في الثاني كما وقع من التلمذة بعمية ترجيح المفهوم على

المنطوق ١٢ عب

**قوله** ثبوت صدق الناقل الى المراد ثبوت صدقه مطلقا لا بالنظر الى خصوص هذا الخبر والا يمكن صدق الخبر مجزوما به وكذا الكلام في ثبوت الكذب ١٢

شرح الشرح :

**قوله** او اصل صفة الرداء قال شارح قال التلميذ هذا يخالف ما في تفسير الردود اي حيث يشمل القسمين انتهى اقول لا يخفى ضعف هذا الكلام لرد الردود معنيين الاول ما لم يترجح صدقه

وهذا المعنى هو الاصح والثاني ما وجد فيه اصل صفة الرد وهذا المعنى هو الاخص فتفسير الاخص يجب ان يكون مخالفا لتفسير الاصح لا يرد عليه بالمخالفة مخالفة للعقل السليم ولهذا يندفع ما ورنى على قوله الا في

**فكله مقبول لا فادته القطع بصدق محبرة بخلافه من اخبار**

تلقا ١٢

**الاحاد لكن انها واجب العمل بالمقبول منها لانها امان يوجد فيها**

**اصل صفة القول هو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد هو**

الاصل ١٢

**ثبوت كذب الناقل او لا فالاول يغلب على الظن صدق الخبر لثبوت صدق**

الاصل ١٢

**ناقله فيؤخذ به الثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله**

اي يفيد الغلبة على الظن ١٢

**فيطرح الثالثان وجد قرينة تلحق باحد القسمين التحق به و**

عن مرتبة القبول ١٢

**الا فتوقف فيه اذ اتوقف عن العمل به صار كالمردود لثبوت صفة**

بالعق الاول ١٢

ان لم توجد القرينة ١٢

**قوله** قوله كذا في هذا البيان المطلوب الثاني اي انحصار الانقسام في الاحاد وحاصل ان الانقسام لا يوجد في غير الاحاد لان غير الاحاد هو المتواتر والمتواتر كونه مقبول تغير الاحاد كونه مقبول بيان المصغري ظاهر بخبر الخبر في الاحاد والمتواتر بيان الكبرى بقوله لا فادته القطع لم يعمل هذا وافهم وقد حقق على بعض الناظرين ١٢ عب **قوله** لكن انما وجب الاستدلال على وجوب العمل بالمقبول من الاحاد من غير حاصل لان الخبر الذي ليس بمتواتر هو الذي يسمى بالاحاد اما ترجح صدقه لثبوت صدق ناقله في غير ذلك الخبر والا الاول

فصار كالمردود بان ما تساوى صدق مع كذبه فهو مردود فما معنى تشبيه بالمردود ووجه الابهت قال ان المشبه به هو المراد بالصفة الاخص فا فهم ١٢ عب . **ع** اي لا يوجد احد الثبوتين ١٢ **ع** بتشديد اللام اي يقيد غلبة الظن ١٢ **ع** اي يعمل به ويقبل ١٢ **ل** اي ثبوت كذب الناقل ١٢ **ل** اي للمقبول او للمردود ١٢ **ل** في شأنه من القبول والمردود ١٢ (حواشي الحاشية) **ع** له وجوب الاخذية ١٢ -

صاوق قطعاً فهذا الخبر صادق قطعاً ولعل هذا المثل اوفق للمثل له مما اوردته الشايع الوجيه وتبعه من تلايه من انه اذا اخبر ملك بموت ولد له مشرف على الموت وانضم اليه القرائن من صراخ وجنازة وخروج المخدمات على حال منكرة غير معتادة دون موت مثله وكذا خروج الملك واكاره مملكته فاننا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم بموت الولد ونجد ذلك من انفسنا وجدانا ضرورياً لا ينتظر اليه الشك انتهى كما ان في هذا المثل يعمل العلم الضروري الذي ينطرد اليه الانسان والممثل له هو الحال النظري الحاصل بملاحظة الاستدلال

فما مل ١٢ عيب **له قول** والخلاف

حاصل كلامه على طبق مراده ان من جوز اطلاق العلم على العلم النظري الحاصل بالنظر والاستدلال جوز كون بعض اخبار الاحاد مقيدة للعلم وقيدة بكونه نظرياً لا لا يتوهم كونه ضرورياً لانه هو الضرر الكامل ومن ابي ذلك فلا نه خمس لفظ العلم على العلم الحاصل بالمتواتر اى العلم الضروري ولكن لا ينفى ان ما احتج بالقرائن ارجح مباحثاً عنه اى حيث يترقى عن مرتبة افادة الظن الى افادة العلم النظري فالنزاع لفظه هذا وان كان بعض عبارات المعنى يابى عنه لكنه هو المتصور ١٢ عيب

**له قوله** لان من جوز اطلاق العلم الخ اى على العلم النظري الحاصل بالنظر والاستدلال لا على المعنى العام الشامل للظن ايضاً والا لم يبق الفرق بين الخبرا المحتج بالقرائن وغيره فان كلا منهما

الربيل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول **الله اعلم** قد يقع فيها

اى فى اخبار الاحاد المنقسمة الى مشهور وعزيز وغريب ما

يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار خلافاً لمن ابي

المذهب ١٢

بالضم ١٢

اليقينى ١٢

ذلك والخلاف فى التحقيق لفظى لان من جوز

بين الفريقين ١٢

اى القول المختار ١٢

اطلاق العلم قيدة بكونه نظرياً وهو الحاصل

عن الاستدلال ومن ابي الاطلاق خص لفظ

العلم بالمتواتر وما عداه عندا ظنى لكنه لا ينفى ان

**له قوله** وقد يقيح الخ لانا نقطع بصدق بعض الاخبار اذا انتمت اليها القرائن كما اذا اخبر القامق العدل فى مجلس قضاة عن حضور جمع من اهل العلم الفضل من معاصريه مخاطباً رسول السلطان ان زيدا قد قتل عن يمين يدي فاخبر السلطان عنى والقرائن الضعيفة قائمة على خلاف ايضاً فاننا نقطع بصدق هذا الخبر وتدفع تلك القرائن بواسطة النظر والاستدلال بان نقول فى الذهن هذا خبر اخبر به شخص كذا فى مجلس كذا عند حضور جمع كذا مخاطباً شخص كذا وكل خبر هذا شأنه فهو

اذا كان مقبولاً يفيد العلم بهذا المعنى فالتخصيص بالمحتج بالقرائن يكون لفظاً لما قال الشايع اى على المعنى العام المتناول للظن انتهى ليس على ما ينبغي فانهم ١٢ عيب عه اى الحاصل بالنظر والاستدلال ١٢ عه اى فى النظر الدقيق ١٢ عه على العلم الحاصل بخبر الاحاد ١٢ عه بالمعنى العام الشامل للعلم النظري ايضاً ١٢

ان الصالح

التبوت هذا هو الفرق بين المتأخر وبين ما أخرجه الشيخان الخ فان الاول بقيد العلم الشرعي الثاني انظر في هذا تخيير مقالة ابن الصلاح على حسن وجه تم تقرير وقد خالفه  
 النووي فقال كل ما هو في الصحيحين فهو مقلون الصدوق عن علي بن الصلوة والسلام اما ثبت الصغرى  
 فظاهر الكلام فيما دون المتأخر واما ثبت الكبرى فواضح ايضا اذا الراد لا تقيد الا بالنظر في هذا الدليل باننا لا نسلو ان الأعداد التي وقع الإجماع على قبولها لا تقيد الا بالنظر  
 ان القياس الذي هو ادون من الخبر المعتبر اذا وقع الإجماع على قبوله يسير مدلوله قطعيا ولا كلام في تلك الأحكام من هذا ما لم يخصص من كلامه صليح الدراسات على  
 ابن حجر ثم انظر في هذا اقتراحا رابعا في ما

قال فله المديونة على تعيين ما لم يتيسر لكبر  
 ولم يتيسر النبلاء انتهى اقول بالله التوفيق  
 هذا الدليل لا اختصاص له بالمتفق عليه بل يجري  
 فيما اخرج البخاري في صحيحه ومسلم كذلك بل  
 وفيما اخرج غيره من اصحاب السنن الاربعة بان  
 فنزل كل ما اخرج البخاري في صحيحه ومسلم كذلك  
 او غيره من اصحاب السنن الاربعة ولم يتقدم  
 عليه احدا من الحفاظ فهو مقبول بالإجماع وكل ما  
 هو مقبول بالإجماع فهو مقلون الصدوق عنه  
 على الصلوة والسلام بالوجه الى آخر المقدم  
 المذكورة سابقا لهذا المجاز والمبهر الا ان المتأخر  
 حينئذ لا يظهر تخصيص القطعية بالنسبة عليه فائدة  
 يتبين بها ان عيب **له قوله** متهاجلا لهما الخ  
 اما جلاله البخاري من حيث اللفظ فيدل عليه  
 ما في التيسير ان البخاري لما قدم بغداد جاءه  
 اصحاب الحديث وارادوا امتحانه فهدوا الى ما  
 حديث فقبلوا متونها واسمايتها وادعوا  
 الى عشرة رجال وامرهم ان يلقوها باللائحة  
 رجل منهم فسأل عن حديث منها فقال لا  
 اعرفه فسأل عن آخر فقال لا اعرفه حتى فرغ  
 من العشرة ثم اخبر كان حاله بعد ذلك ثم  
 اخبر ان ما العشرة والبخاري لا يزالهم على قوله  
 لا اعرفه فاما العلماء فعرفوا بانكاره انه عارف و  
 اما غيرهم فلم يدركوا ذلك فلما فرغوا الله  
 البخاري الى الاول منهم فقال اما حديثك الاول

## ما احتق بالقرائن اخرج مما خلاعتها والخبر المحتق بالقرائن انواع

المخاطب ١٢ اقوى ١٢

منها ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه

## احتق به قرائن منها جلا لهما في هذا الشأن وتقدمهما

١٦٩٢٨١ كلاما ١٢ كنهما ١١ غيرهما من ١١ اخترا عن ١٢

**له قوله** والخبر المحتق المذهب ابن الصلاح في طائفة خلافا للجمهور ويتبع المصنف الى ان ما أخرجه  
 الشيخان في صحيحهما ولم ينتقد عليه احدا من الحفاظ فهو مقيد بالعلم الشرعي مقطوع الصدوق عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم تسامك بانه مقبول بالإجماع وكل ما هو مقبول بالإجماع فهو مقلون الصدوق عن علي بن الصلوة والسلام  
 بالاجماع وكل ما هو مقلون الصدوق عن علي بن الصلوة والسلام بالاجماع فهو مقطوع الصدوق عن علي بن الصلوة والسلام فثبت  
 ان ما أخرجه الشيخان في صحيحهما ولم ينتقد عليه احدا من الحفاظ فهو مقطوع الصدوق عن علي بن الصلوة والسلام اما بوث  
 الصغرى من قياس الاول فلان ما أخرجه الشيخان الخ لولم يكن مقبولا عند الحفاظا جمعهم لا يتقدم عليه الثاني بال  
 اذا الكلام فيما لم ينتقد عليه احدا منهم فالمقدم شذوذا للملازمة كونهما باذين سعيهم في تيسير السعي عن السعي  
 والمقبول من المروءة في احاديث الصحيحين بحيث يستدل به ان يسكتوا ما جمعهم عن حديث في عدة قادمة او  
 يفتي عليه بركت الحديث وعلمه مع كونه في الصحيحين هذا اظهر عند من له حظ من علوم الحديث واما ثبت الكبرى من القياس  
 الاول فلان المتبول من الأماذول لم يكن مقلون الصدوق عن علي بن الصلوة والسلام كان اما مشكوك الصدوق وهو المروءة الاول  
 يعني الى الترجيح بالوجه اذ قوله ثم متساويان فلا يكون مقبولا الا بالوجه وقد فرض عدم قدمه من الكلام المتعلق  
 بهذا المطلوب الذي ترجح المروءة وهو ظاهر اما الصغرى من القياس لثاني فهي تقيمية القياس الاول اما كبره فلان لزاما  
 باجمعهم على الصدوق لا يحتل الخطأ وكل ظن لا يحتل الخطأ فهو يقيد قطعية المقلون فظن الامة باجمعهم على الصدوق يقيد  
 قطعية الصدوق وهو مفاد كبره القياس الثاني اما صغرى هذا القياس تسلمته عندهم يقول بافائدة الإجماع القطع  
 والكلام مع ما الكبرى فبيته بنفسها لا يحتاج الى البيان عندهم لفرم سليم عقل مستقيم الخطاب ليس محذو  
 غباوة ظاهرة وغواية باطنة واذا كان قطعية ما أخرجه الشيخان الخ نظر بالعلمين مقيد ايضا بالعلم الشرعي فان العلم يتلو

فهو كذا واما الثاني فكذلك على السبق الى اخر العشرة فوكل متن الى اسناد كل اسناد الى ملته ثم فعل مثل ذلك فاقول الناس له بالحفظ واذا عولاه بالفضل انتهى هكذا  
 لقد اقبل الحديث في عصره ما ميسر في دهره استاذنا واولانا المولى الخ فظا احمد على السهارة فتورى مد الله ظلا العالى في مقدمة البخاري في لسان المحدثين لشجرة شيخ  
 شيخنا الشاه عبد العزيز نور الله موقدة قال حامد بن اسمعيل الذي هو من محدثه عصر البخاري ان البخاري كان يتردد معه في طلب الحديث الى مشاخر  
 الزمان لا يكتب شيئا ما لم يسمع قلنا له مالك هذا الرد العيث اذا لم يكتب شيئا صا لسمع فقال بعد سنة عشرين ايام هاتوا ما كتبتم واعرضوه على ما حفظت وكذا قد كتبنا  
 (بأني مقدر)



هذا حال مسلم وجميع بني وبينهما مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين في يوم الحساب وما ذلك على الله بعزيز عظيم. **حاشية صفحته هذا له قوله** وتلق العلماء الخ اقول ويقتضيك شاهد اعد لا على هذا اما افادة افضل المحدثين في زمانه واما مهم وهذا الصمد اتفق العلماء على ان اهم الكتب المصنفة صحيح البخاري ومسلم واتفق الجمهور على ان صحيح البخاري اصحها واكثرها فواحد قال الحافظ ابو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب صحيح مسلم اصح وانكر العلماء ذلك عليهم و

**في تمييز الصحيح على غيرها وتلقى العلماء لكتايبها بالقبول وهذا التلق وحده اقوى في افادة**

**العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا يختص بما لم ينتقد احد**

(حاشية بقية ٢٥٣) خمسة عشر اثنان حديث في تلك المادة فاخذ يقرؤها كلها عن ظهر قلب على وجه تفصيح ما لكان قد كتبنا من محفوظاته تعلمنا انه سيكون ولا يوجد له نظير انتهي ملخصاً هذا اجلا لته من جهة الحفاظ واما من جهة تفقه فكفى بصحيحه شا هذا عدلا واما من جهة ورعه فلما في بستان المحدثين ايضا ان البخاري قال ارجو من الله ان لا يسئلتني عن غيبة احدي يوم القيمة واما من جهة احتياطه في تاليف صحيحه فلما روى عنه انه قال ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين ولما روى عنه انه قال ما دخلت في كتاب الجامع الا ما روى عنه انه قال منفت كتاب الصحيح لست عشرين سنة خرجت من ست مائة الف حديث وجعلته حجة بيتي وبين الله قال النووي في تهذيب الاسماء ومناقبه لا تستقصى لغروجه عن ان تحصى وهي منقسمة الى حفظ ودراسة واجتهاد في التحصيل وسراية ونسك وافادة وورع وزهادة وتحقيق واتقان وعرفان واحوال وكرامات وغيرها من المكرامات وارضاه انتهي هذا كله في مقدمة البخاري وقس على قريب من (رضي الله عنه)

المصواب ترجيح صحيح البخاري وقال النسائي وجود هذه الكتب كتاب البخاري اجتمعت الامة على صحة هذين الكتابين وجوب العمل باحاديثهما انتهى اقول هذا يرشدك الى ما قلنا سابقا في تحرير مقالة ابن الصلاح من ان ما اخرج الشيخان واحدهما مقبول بالا جماع الا ان ما انتقد عليه الحفاظ مستثنى من ذلك فانه ليس بما اجبعت الامة على صحته وجوب العمل به قال صاحب الدرر انما ما حاسله ان ما انتقد عليه الحفاظ ايضا واجب العمل وان لم يكن قطعيا كغيره وبينه ببيان طويل اقول ان ارادنا وجوب العمل بالا جماع كغيره فاستثمل القطعية عنه لا يصح فان الدليل جار من اوله الى اخره وان ارادنا وجبا لعل عنهم هم عنده فهو يدعي لا يحتاج الى البيان اللهم الا ان يقال ارادنا وجبا لعل عند المحققين عيب له قوله الا ان هذا يخفى الخ قال صاحب الدرر التي تكلم فيها من الكتابين عدة

ذلك ما ثلثان وعشرا احاديث اشتركت في اثنين ثلاثين اثنان البخاري بثمانين الا اثنين مسلم مائة وقال في موضع اخر اجابوا عن ذلك بما جعلوها منثورا حتى حكم المتقنون حكما كلياً على ما نقل السيوطي من النووي في شرح البخاري ان كل ما ضعف عن احاديثها فهو مبيت على علة ليست بقادرة وحكموا حكما كلياً ان كل ما فيها من الانقطاع والذليل ليس الظاهر فليس ذلك في الحقيقة هذا ماعقد واعلى لا نامل مجدا وقد صنف في تفصيل البر والحوادث حديثا جزءا على حيازة قال السيوطي وقد قالوا العطاء والكتابي الروايات حاشا حديثا وقال العراقي قد انبوت كتابا لما تكلم فيه من احاديث الصحيحين احدهما صحيح البخاري عنده قد سوا الشيع الاسلام في البخاري عن احاديث الكوفيين في مقدمة

لا على قطعية فان الصحة متفق عليها كما نقل عنه في الحاشية اذ عرفت هذا فتقول حاصل السؤال انا لا نسلم الاجماع على قطعية ما سوى المنتقد عليه وانما الاجماع على وجوب العمل الذي هو من فروع الصحة فلا يكون الاجماع الا على الصحة لا على القطعية ايضاً وانما قيدنا قوله بوجوب العمل بقولنا الذي هو من فروع الصحة مع ان وجوب العمل من فروع لا يوجد في احاديث الصحيحين ليس الامن فروع الصحة للاجماع على صحتها كما نقل عنه فما قال التلميذ وقلة الشارح ان حاصل السؤال انهم

اتفقوا على وجوب العمل وهو لا يستلزم

صحة الجميع بالمعنى المصطلح عليه لان

العمل يجب بالحسن كما يجب بالصحيح

فحينئذ لا يلزم ان يكون الاتفاق على

الصحة انتزاعاً مبنى على ان الممنوع

هو الاجماع على الصحة والحال ان الممنوع

هو الاجماع على القطعية وثبوت الصحة

كانه مفروض عنه كما عرفت فافهم

١٢ عجب له قوله منعنا الخ هذا

الجواب بظاهر خارج عن قانون

المناظرة فان المنع لا يتوجه كما قرر

في موضع وما قيل ان السؤال معارضة

فيتوجه عليه المنع فلا يتم تقريرها

عندي ولا طائل في ذكره ودفعنا لا اولى

ان يقال المنع يحتمل الدفع وسند

المنع معناه دليل الدفع وتقريره

انه لو لم يتحقق الاجماع الا على

وجوب العمل بما في الصحيحين

لم يبق لهما مزية على غيرهما والتالي

باطل فالمدعى مشروط بالضرورة

انهم اجمعوا على وجوب العمل بكل

ما صح اخرجه الشيخان او غيرهما وجه

يطلق التالي ان الاجماع حاصل على ان

لها مزية فيما يرجع الى نفس الصحة

ويروى عليها اوردته المصنف بقوله لا يخل

ان يقال المزية المذكورة كون احاديثهما

صح الصحيح قال التلميذ ورضي به الشارح وغيرهما

ان ما اخرجنا على الحسن لا على الصحيح فيلزم من الاتفاق على وجوب العمل بما فيهما مع مزية هذا ما استكنى في تقريره هذا المحل انتهى اقول

بعد الاغراض عما في هذا التقرير انه مبنى على ان الممنوع كان هو ثبوت الصحة وهذا الجواب كانه اثبات الصحة وقد عرفت انه بناء فاسد على فاسد

وما اطال اللسان على عبارة المصنف في هذا الموضوع فنبأ عن سوء طيبته وغياوته فافهم ١٢ عجب له او غيرهما ما اختلف بالقرائن لم يميز المصنف

من الحفاظ في الكتابين بما لم يقع المتخالف بين مدلوليه مما وقع  
ويختص ايضا ١٢

في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة ان يفيد المتناقضان العلم  
تعليلية ١٢

بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الاخر مما عدا ذلك فالاجماع  
المنتقد المتجاذب ١٢

حاصل على تسليم صحته فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به

لا على صحته منعناه سند المنع انهم متفقون على وجوب العمل  
القطع بصحة ١٢ دفعناه ١٢ الدفع ١٢

بكل ما صح ولو لم يخرج به الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا

له قوله وبما لم يقع الخ هذا الاستثناء غير مسلم فان المتناقضين في كلام الشارح متناقض

عندنا وعدم الترجيح عند من فرض عدمه عنده كما لنا من كان لا يدل على عدم الترجيح

في نفس الامر وعدم ظهور وجه الجمع عند من لم يظهر له ذلك لا يدل على عدم وجود وجه الجمع

في الواقع وربما يظهر كلام المرين عنده من حكم بامتناعهما بحكم حاله فضلا عند

غيره ورفق كل ذي علم عليه ١٢ دراسات له قوله فالاجماع حاصل على تسليم

صحة اى قطعية اذ المدعى كان هو ثبوت القطعية واما ثبوت الصحة فمتفق عليه كما نقل عنه

في الحاشية ١٢ عجب له قوله فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته الخ اى

صح الصحيح قال التلميذ ورضي به الشارح وغيرهما حاصل الجواب ان للشيخين مزية فيما اخرجاه وما حسن او صح وجب العمل به ان لم يكن من مرويهما فيلزم

ان ما اخرجنا على الحسن لا على الصحيح فيلزم من الاتفاق على وجوب العمل بما فيهما مع مزية هذا ما استكنى في تقريره هذا المحل انتهى اقول

بعد الاغراض عما في هذا التقرير انه مبنى على ان الممنوع كان هو ثبوت الصحة وهذا الجواب كانه اثبات الصحة وقد عرفت انه بناء فاسد على فاسد

وما اطال اللسان على عبارة المصنف في هذا الموضوع فنبأ عن سوء طيبته وغياوته فافهم ١٢ عجب له او غيرهما ما اختلف بالقرائن لم يميز المصنف

**له قوله** وقيل ان يقال له حاصله ان مزية العبيجين على غيرهما لا يقتضيه ان يكون ما فيهما قطعيا بل غاية ما يلزم هو كون احاديثهما  
 امر صحيحا المطلوب هو ثبوت القطعية فلا يتم التقريب قال الشارح كان حقه ان يفرع ذلك على قوله فيما يرجع الى نفس الصحة ويقدم على  
 قوله ومن صرح اليه وترك فقط الاحتمال ويقول فيكون المزية المذكورة الخ انتهى اقول هذا كله مبتدئ على ان هذا القول متفرع على مزية العبيجين  
 والجواب انما يراد على استلزام المزية المذكورة للقطعية نعم لو قدمه على قوله ومن صرح الخ لكان اولى لكنه ليس بذلك ثم اقول هذا الايراد يرد على

دليل المص واما على الدليل الذي قهرنا  
 سابقا في تقرير مقالة ابن الصلاح  
 فلا يمس هذا الايراد كما لا يخفى و  
 لكن يرد عليه ما اوردنا هناك ويمكن  
 الجواب عنه بالالتزام وفيه ما فيه  
 اعجب **له قوله** ومنها المسلسل  
 بالاثمة الحفاظا للمقتنين بان يكون رجال  
 اسناد الاثمة لا يزال يرويه امام  
 عن امام وكانه ما خوذ من سلسلتهم  
 في حلقه اى صديقه لان كل شيخ  
 بالقائه الى تلميذه كانه يصبه في  
 جوقه والظاهر انه يريد بالمسلسل  
 المعنى اللغوي لا الاصطلاحي ولذا  
 قال حيث لا يكون اى الحديث غريبا  
 اى لا يكون غرابته وتفرقه في سنده  
 ومراده ان يكون عزيزا انتهى  
 ما في شرح الشرح اقول قال المص  
 فيما سيأتي وان اتفق الرواة في  
 صيغ الاداء او غيرها من الحالات  
 فهو المسلسل وليس في هذا ما ينافي  
 كون المسلسل غريبا بل الظاهر  
 ان المسلسل كما يوجد في العزيز  
 يوجد في الغريب وغيره ايضا  
 فانقول بان المراد بالمسلسل هو  
 المعنى اللغوي ليس بظاهرها والحق  
 ان يقال ليس المراد بالمسلسل

**مزية والاجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة**

نفيسة ١٢

**ومن صرح بافادة ما خرجه الشيخان العلم النظري الاستاذ ابو اسحق**

اسنده ١٢

**الاسفرائيني من ائمة الحديث ابو عبد الله الحميدي وابو الفضل بن طاهر**

**وغيرهما ويحتل ان يقال لمزية المذكورة كون احاديثها اصح الحديث**

الشيخ

وهو الحق ١٢

الزيادة ١٢

**ومنها المشهور اذا كانت له طرق مباينة سالمة من ضعف الرواة و**

متفاوتة ١٢

الواع المختلف ١٢

**العلل ومن صرح بافادته العلم النظري الاستاذ ابو منصور البغدادى**

بالفتح ١٢

القادة خفية او جليلة ١٢

**الاستاذ ابو بكر بن فورك وغيرهما ومنها المسلسل بالاثمة الحفاظ**

المروى ١٢

بفتح الفاء وفتح الواو ١٢

**المتقنين حيث لا يكون غريبا كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل**

اى اذا لم يكن ١٢

**مثلا ويشاركه فيه غيره عن الشافعي يشاركه فيه غيره عن مالك**

مثلا ١٢

رواية ذلك الحديث ١٢ مثلا ١٢

مطلق المسلسل بل ما يتحقق في ضمن العزيز اعجب **له قوله** كالحديث الذي يرويه الخ اقول وكالحديث الذي يرويه  
 على بن المديني ويشاركه فيه غيره عن سفيان بن عيينة ويشاركه فيه غيره عن عمرو بن دينار ويشاركه فيه غيره  
 وكالحديث الذي يرويه عبد الله بن المبارك ويشاركه فيه غيره عن الادراعي ويشاركه فيه غيره عن الزهري ويشاركه  
 فيه غيره وامثال ذلك اعجب **عه** ابراهيم بن محمد قيل في حقه انه يلزم هذا الاجتهاد **عه** اسفرائيني وسكون السين وفتح الفاء بلدة ١٢

له قوله يقوم مقام العدد الخ ولذا يسمى مثل هذا الامام أمة قال الله تعالى ان ابراهيم كان امة والسراة يجتمع فيه من الكمالات ما لا يوجد متفرقة الا في جماعة ولذا قال الشاعر ليس من الله به مستنكر

ان يجمع العالم

في واحد وقد

قيل في الحديث

المشهور عليكم

يا اسود الاعظم

اي الامير الاعظم

١٢ شرح الشرح

له قوله انه

صادق فيه الخ

اسم اخباره به قال

التلميذ ان

اراد انه لم يعتمد

الكذب فليس يحمل

النزاع وان اراد انه

لا يجوز عليه السهو و

الغلط ففي الكلام

استمى اقول ويزول

احتمال السهو الغلط

بالتضايقات او مثله

الكلام في العلوم العاري

والا فمجرد احتمال الغلط

ثابت في المتواتر ايضا

فقال ١٢ عيب له قوله

بعد ما يخشى عليه من السهو

الذي بعد عن خشية السهو

عليه زال عنه احتمال عند

السامع واذا زال عنه

احتمال السهو الغلط عند

السامع لا شك انه يحصل

العلوم بخبرة فما قال شارح وفيه ان العبد من السهو لا يلتزم القرب من العلم بل من الصدق وليس الكلام فيه ليس على ما ينبغي فتدبر ١٢ عيب

ع ١٢ عيب الخبر وما لك ١٢ ع ١٢ ع من التبخر في الحديث والعرفان ١٢ ع التبخر في العلم توسع فيه ١٢

ابن النس فانه يفيد العلم عند ساء بالاستدلال من جهة جلاله

متعلق بيفيد ١٢

النظر ١٢

وانه ان فيهم من الصفات الاثقة الموجبة للقبول ما يقوم له

عطف تفسير ١٢

مقام العد الكثير من غيرهم لا يشك من له ادنى ما رسته بالعلم

يتردد ١٢

بيان لما في ما يقوم ١٢

واخبار الناس ان كما مثلاً لو شافه بخبر لعل انه صادق

١٢ ع ١٢

فيعلم انه ١٢

واجبه ١٢

من الحديث ١٢

فيه فاذا انضاف اليه ايضا من هو في تلك الدرجة ازاد

اقترب منها ١٢

انضم ١٢

قوة وبعد عما يختص عليه من السهو هذه الانواع التي ذكرناها

الثلاثة ١٢

والغلط ١٢

لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا للعالِم بالحديث المتبحر فيه

١٢ مولود فم ١٢

باحوال الرواة المطلع على العلل كون غيره لا يحصل له العلم بصدق

المشرف ١٢ ع ١٢ القاعدة ١٢

على الكمال ١٢

ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفع حصول العلم للمتبحر

١٢ خبر ١٢

١٢ ع ١٢

١٢ ع ١٢

**له قوله** الأول الخ أقول اختصاصاً بالصحيحين على ما قرره المصنف ظاهر ..... أما علما قرره ابن الصلاح وهو ما قاله  
فليس مختصاً بالصحيحين لمجربان الدليل في غيرهما أيضاً كما اشرنا سابقاً فانهو ١٢ **عب** **له قوله** فلا يبعد القطع الخ اي لا يبعد القطع بمقتضى  
عن المنكرين اي لا يبعد القطع الذي هو على مراتب القطع في العلم النظري فلا يتوهم لزوم توارد العلة مستقلة على معلول واحد على  
مسلك المصنف فانهو ١٢ **عب** **له قوله** ثم الغرابة الخ جملة الامران الغرابة هي التفرد في الرواية عن شيء قل كان ذلك التفرد في

الماضي الذي يروى الحديث عن الصحابي  
يسمى ذلك الحديث قرناً مطلقاً او في  
غيره مع عدم تفرده فيسمى قرناً سبباً  
هذا توضيح ما في الحاشية ١٢ **عب**  
**له قوله** وهو طريقة الخ اي الموضع  
الذي يلازم عليه الاستناد ويرجع  
عنه هو طرف ذلك الاستناد الذي في  
ذلك الطرف الصحابي وهذا من المعاجات  
والمراد بالطرف الذي يتصل بذلك  
الصحابي فلا يكون الا تابعياً  
فحصل ان المراد بالتفرد في  
اصل السند هو التفرد في الماضي  
الذي يروى عن الصحابي فافهم  
١٢ **عب** **له قوله** فالاول الفهم المطلق  
الخ في ان كان المصنف في تصحيح  
الغريب تفرد الماضي من دون تفرد  
قطع النظر عن حال الصحابي عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولعقبة التفرد  
في شيء من الماضي ان كان قريباً يلزم  
ان لا يخص الغريب في القسمين الاثني  
وان لم يكن غريباً فقد يصدق عليه  
تعريفه وح يجب ان يكون داخلها  
سوى الغريب ولا يصدق تعريفه شيء  
مما سواه عليه فلا يكون جامعاً اليهم  
الا ان ينص الكلام بما هو الصحابي في القسم  
والتعريفات الخارجة منه فتكون طرفاً اراهيه

المذكور ومحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها ان الاول يختص

منها ١٢

من التفت بالقرائن ١٢

بالصحيحين الثاني بماله طرق متعددة والثالث بما رواه الائمة و

يمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد يبعد القطع بصدقه والله

القرآن ١٢

اعلم ثم الغرابة اما ان تكون في اصل السند اي في الموضع الذي

كسادة ١٢

يذكر الاسناد عليه يرجع ولوقعت الطرق اليه هو طرفه الذي

تتملة ١٢

عنه ١٢

فيه الصحابي او لا يكون كذلك بان يكون التفرد في اثباته

كل من يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم ينفرد برأيه عن واحد

منهم شخص واحد فالاول المطلق كحديث النسي عن بيع الراء وعن

بفتح الراء ١٢

هبة تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر قد ينفرد به راو

تابعي جليل ١٢

الماضي واما الصحابي وان كان من رجال الاستناد الا ان الحديثين لم يعبده منهم لان كلهم عدل على الاطلاق ١٢ شرح الشرح **له قوله** كحديث  
النسي الخ وهو قوله عليه السلام الراء الخ كلمة النسب الراء ولا يوجب ولا يورث واللحمة بالفتح القارية اي الاختلاط في الراء كالاختلاط  
في النسب فانها تجري مجرى النسب في الميراث ١٢ **عب** **له** **عب** عقلاً ونقلاً ١٢ **عب** بل يكون ضرورياً ١٢ **عب**  
**له** وهو الذي يكون الغرابة في اصل سنده ١٢ **له** لان التفرد في اصله ١٢

له قوله كحديث شعب الإيمان وهو قوله عليه السلام الإيمان بضع وسبعون شعبة فافضلها قوله لا اله الا الله وادناها ما لا اله الا الله عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان المبتغى العدد ما بين الثلاثة الى التسع وأما طة الاذى انالها والاذى ما يؤذى الناس نحو الشوك والحجروالطين قيل المراد الكثرة لا خصوص هذه العدد ١٢ على قوله وان كان الحديث الخ قوله اي بان يردى من اوجه اخر لم يتفرد فيها راو ومثاله ان يردى الزهري عن سالم عن ابن عمر حديثا ثم يرويه واحد عن الزهري متفردا او

لا يتابعه احد في روايته عن الزهري

وان كان الرواية عن سالم جماعة

وكذا عن ابن عمر فهو فرد بالنسبة

الى راوى الزهري وان كان مشهورا

بالنسبة الى رواية سالم ومرواة

ابن عمر وقس على هذا ١٢ عيب \*

له قوله ويقال اطلاق الفرية الخ

اعلم ان ههنا مطلبين الاول جواز

اطلاق الفرية على الثاني قلته واستدل

على الاول بقوله لان الغريب والفرد

مترادفان وعلى الثاني بقوله الا ان

اهل الاصطلاح الخ فلا يرد ان حديث

ترادف الغريب الفرية لا طائل تحتها ١٢

له قوله لغة واصطلاح الخ قال المزيدي

الاول ممنوع والثاني باياه قوله الا ان

اهل الاصطلاح الخ ودرج الاول بوقوع

التمحيي لتفسير الغريب الفرية كليهما في اللغة

قال في القاموس الغرب الذهاب التضي

وفي موضع اخر شجرة فارداى متخفية فثبت

ترادفهما في اللغة ودفع الثاني بان

المقصود من قوله الا ان اهل الاصطلاح

الخ هو بيان الفرق في استعمالهم من

حيث اللغة والكثرة وذلك لا ينافي الترادف

بحسب اصل الاصطلاح فتأمل ١٢ عيب

له قوله الا ان اهل الخ حاصله

ان اهل الاصطلاح فوقوا في استعمال

الغريب الفرية فالكثر اطلاق الاول على الفرية النسبي الثاني على الفرية المطلق وان كانا مترادفين في اللغة واصل اصطلاحهم فافهم ١٢ عيب

له قوله فالفرية الخ لان اطلاقه عليها ولي وحق وما في ما يطلقونه مصدريه وقوله على الفرية خبر قوله اكثر اجملة خبر المبتدأ

اي فالفرية اكثر اطلاقا ففهم اياه واقم على الفرية المطلق ١٢ شروح الشرح عه لان انفراة اغرب ١٢ ش

عن ذلك المنفرد كحديث شعب الإيمان تفريه ابو صالح عن ابي هريرة

تابع ١٢

كصحيحه شعبة ١٢

وتفريه عيدا لله بن دينار عن ابي صالح فقد يستمر التفرد في جميع

يبدو ١٢

رواته او اكثرهم في مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة

وكذا المصنف ١٢

استعمل ١٢

الحديث ١٢

كثيرة لذلك الثاني الفرية النسبي سمي نسبيا لكون التفرد فيه

حصل بالنسبة الى شخص معين ان كان الحديث في نفسه مشهورا

ويقل اطلاق الفرية عليه ن الغريب والفرية مترادفان لغة و

يل يقال له الغريب غالبا ١٢

واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة

حجة ١٢

في ١٢

الاستعمال قلته والفرية اكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب

اهل الحديث ١٢ ش

اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي هذا من حيث اطلاق الاسم عليهما

اي الفرق المذكور ١٢

ن الغريب

له قوله هل هما متغايران الخ أي بان المنقطع ما سقط من اسنادك راو واحد غير الصحابي والمرسل ما سقط من رواة الصحابي فقط ١٢ شرح الشرح له قوله أولا الخ بان يقال المرسل ولذا المنقطع ما سقط بعض رواة صحابيا كان او غيره ١٢ ملخص ١٢ قوله عند اطلاق الاسماء الخ اي اطلاق صيغة اسر المفعول في المرسل ١٢ اسر الفاعل في المنقطع وهو الظاهر ١٢ ملخص ١٢ قوله

الفعل المشتق الخ اي من مصدريهما

وهو الاسر والانتقاء وحذف المشتق

كان احق واذن ١٢ شرح الشرح -

له قوله على كثير من المحذنين

اي الذين قالوا بتغاثرهما اي نقل

غير واحد من كثير منهما انه لا

يتغايرون بين المرسل والمنقطع

اي مطلقا وليس كذلك لما حرمنا ان

الاكثرين غايروا في اطلاق الاسماء

وانما لم يغيروا في استعمال الفعل

هكذا في شرح الشرح -

له قوله وخبر الاحاد الخ هذه العبارة

مثل ان يقال الحيوان الناطق هو الانسان

فالمعروف هو الصحيح لذاته والتعريف

هو خبر الاحاد الخ وصرح به حيث

قال وخبر الاحاد كالجنس ١٢ قاسم

له قوله تام الضبط الخ كالملة

حالتى العمل والاداء من غير

حصول قصور في ضبط وعروض

عارض لحفظه فيخرج المغفل الكثير

الخطا بان لا يميز الصواب من

غيره فيرغب الموقوف ويصل

المرسل ويعتقد الرواة وهو لا يشعر وكذا

قليل الضبط وهما يسمى ضبطا مبرا

هو المختار في الحسن لذاته ١٢ شرح الشرح

له قوله متصل السند الخ منصوب على انه

حال من المبتدأ وهو خبر الاحاد او

صفة له على ان الامانة فيه معنوية وباجملة

واما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في

بينهما ١٢

المطلق النسبي تفريده فلان او اغرب به فلان قريب من هذا

كثيرا ١٢

اي لا يفرقون المذكور ١٢

اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران او لا فالكثير المحذنين

على التباين لكنه عند اطلاق الاسماء عند استعمال الفعل

المشتق فيستعملون الاسماء فقط فيقولون ارسل فلان سواء كان ذلك

اي نعله ١٢

مرسلا ام منقطعا ومن ثم اطلق غير واحد من يلاحظ مواضع استعمال

على كثير من المحذنين انه متباين بين المرسل والمنقطع وليس

كذلك لما حرمنا قل من نبه على التكتة في ذلك الله اعلم خيره

الاحاد بنقل عدل تام الضبط متصل لسند غير معطل لا شاذ هو الصحيح

خروج به المرسل والمنقطع والمفضل والمعلق الصادر من لم يشترط الصحة واما من اشترطها كما يخارى فتعليقه في حكم الاتصال وسيجئ لهذا مزيد تحقيق ان شاء الله ١٢ ملخص الشرح عه اي من جهة استعمال الاسماء بالفعل على الاطلاق ١٢ عه وهو ما عدا المتواتر فصوله المنقسم الى الصحيح الحسن الضعيف ١٢ ش عه سياقي تفسير هذه الالفاظ ١٢ ش -

وجعل خبر الأوامر مقسما له بالعرض لا ينافيه إلا ترى يعاون مطلق العار متشبا للتعصير والتعذيب مع ان المانقسم اليهما هو العلم المحصولي الحاد  
 مع ١٢ **له قوله** على علاها الخ أي اعلم مراتب مقانه داراديه الزمنية تشعبت بحري بها التفاوت لاحاله مخصوصه لا يجري  
 فيها ذلك فلا يناقض قوله الأني ديتفاوت رتبة سبب تفاوت هذه الاوصاف ١٢ شرح الشرح **له قوله** أولا الخ أي لا يشتمل  
 على علاها بل على اوسطها وان المانقسم هو الحد يث المنقول فلا يتوهدر ما يتوهدر ١٢ عب **له قوله** فهو السليم  
 ايضا للحصول المقصود هو الصحة ولو

بالنظر الى طرق معدودة مقوية بعضها  
 لبعض وقوله لكن لا ند ان تعلم سلك  
 الصحة بالنظر الى اسنادها الخاص ١٢ بنسب  
 الشرح **له قوله** قبول ما يتوقف الخ  
 أي ما لم يرجع صدق لا كذب بالنظر  
 الى اسنادها لكن يرجع صدقه بالنظر  
 الى الامور الخارجية كانه الائمه و  
 مواثقتنا قول الصحابة لم يغيره من  
 اسباب الترجيح فهو الحسن ايضا لكن لا  
 لذاته ووجه قد عرفت سابقا ١٢ عب  
**له قوله** وقدم الكلام على الصحيح الخ الظاهر  
 ان على بمعنى كما في قوله تعالى وان كنتم  
 على سفر اي في سفرا وعمل على ظاهره  
 وكيفما كان فهو متعلق بالكلام والمعنى  
 قدم الكلام الواقع في بيان الصحيح او قدم  
 الكلام المشتغل على بيان العيب على غيره  
 من الحسن وبغيره قال الشارح وهو متعلق  
 بقديم لابل الكلام ليمتاج ان يقال كأننا او  
 مشملا او الكلاما المشتغل على بيان الصحيح انتهى  
 اقول هذا خطأ من الشارح لان تعلقه بقديم  
 يقتضي ان يكون الكلام مقاما على الصحيح  
 والعيب متاخرا عن الكلام وهو كما ترى  
 قدام ١٢ عب **له قوله** من له ملكة الخ  
 أي قوة بالنية ناشية من معزة الله تعالى قبل  
 هي الايقينية الراسخة من الصفات الشخصية فان

لذاته وهذا ١١ **ول** تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل  
 من صفات القبول على علاها **له** او الاول الصحيح لذاته والثاني ان  
 وجد ما يجبر ذلك القصور لكثرة الطرق **له** فهو الصحيح ايضا لكن لا  
 لذاته حيث لا جبر ان فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة  
 ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن **له** لكن لا لذاته وقدم  
 الكلام على الصحيح لذاته لعل رتبته المراد بالعدل من له ملكة  
 تحمله على ملازمة التقوى المروءة والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال  
 السيئة من شرك او فسق او تبذع والضبط ضبطان

**له قوله** وهذه الاول تقسيم المقبول الخ استشكل بان المفسر هو خبر الأوامر فاللتفسير لنفسه له وهو شامل  
 لله تعالى والمراد بالثقل بان هذا الاول تقسيم المقبول ليس غيبا ينبغي اقول معناه هذا الاول تقسيم المقبول بالذات  
 لثنتين راسخة في الخالق اذ هما قابلتان للشدة والضعف ثم هي يحصل تلك الملكة بحالة الاداء فقط او حالة التوصل الى حالة الاداء او حالة التوصل والاداء  
 والاول هو الاول ١٢ شرح الشرح **له قوله** المروءة الخ قيل هي الاحترار عن ما يذم عرفا عند ذوى العقول السليمة كابل على الطريق والاكل فيه وصحة الارذال و  
 اللعب بالهوى وامثال ذلك ١٢ عب **له قوله** او بدعة الخ لافس الخروج والتشبيه والتعليل غير ذلك بالجملة هي كل عمل او اعتقاد لم يوجد في الدين الشرع المنه  
 لها في بيوتهم تحقق الذي عدم الموانع او وديهم الانكار عليه من يعتقد به ١٢ عب **له** من حيث الدين ١٢



له قوله وقبده بالتمام قبل اذ كان التام هي المرتبة العليا فلا يتحقق فيه لما سبق لا يبيح قوله فيما سبقا ويتفاوت رتبة الخ اقول وجوابه ظاهر فان المراد بالمرتبة العليا ليس هي المرتبة الشخصية بل المرتبة النوعية فلا اشكال في تفاوت مراتبها كذا في الشرح له قوله والسند تقدم الخ اي عند قوله الخ بما ان يكون له طرق الخ اذ السند والاسناد بمعنى واحد قال الشارح او عند قوله في اصل السند اقول هذا وهم فان المذكور عنده هو تعريف اصل السند لا تعريف السند والاسناد فلا يبيح الخ والرد لا يتروم ان اصل السند السند شيء واحد وامر اذ المراد باصل السند هنا هو التام الذي يروى عن الصحابي كما بينا هنا لك ظاهر انه ليس بسند بل جزء من السند فثبت بر ١٢ عيب له قوله والمعلل لغته ما فيه علتان في موضعين وفي موضعين في الفاموس العلة بالسبب المرض قال الشارح ما فيه علتان اي حوت من حوت العلة انتهى اقول هذا وهو من الشارح فان المعلل بهذا المعنى هو معلل صرفي لا معلل لغوي كما لا يخفى فقام ١٢ عيب له قوله واصطلاحا الخ العلة عبارة عن سبب غامض قاذر في محبة الحديث مع ان ظاهر السلامة و يتطرق الى الاسناد الخ مع شروط الصحة ظاهرا من تنقذ رواة وضبطهم واتصال سنده وتذكر العلة بنقل الراوي و مخالفة غيره مع تراثن تنب العارف على وهم بارسال في موصول او وقت في مرفوع او دخول حديث في حديث اخر او غير ذلك ١٢ من شرح تزيين له قوله من هو ارجح عند الخ اي في الضبط والعدالة مخالفة له يمكن الجمع بينهما قال التنب يداخل في تعريفه المنكروا للصواب ان يقال ما يخالف فيه الثقة من هو ارجح قلت يدل عليه قوله ارجح فثبت بر مع ان بعضهم قالوا ان الشاذ والمنكروا واحد ١٢ شرح الشرح له قوله وله تفسير اخر سياقي الخ وهو قوله ثم سوء الحفظ ان كان لازما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي وهو بهذا التفسير غير مراد ههنا لان قوله تام الضبط يقع عن الاحتراز

ضبط صدق وهو ان يثبت ما سمع بحيث يتمكن من استحضاره  
اي اتقان تلب حفظه ١٢ من الاثبات ١٢ اي يقدر على استحضاره ١٢  
متى شاء وضبط كتاب هو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه  
اي في كتاب ١٢ اي في كتاب ١٢ اي في كتاب ١٢  
الى ان يؤديه منه قيد بالتمام اشارة الى الرتبة العليا في ذلك  
اي ما فيه ١٢ في التعريف ١٢ النوعية ١٢ الضبط ١٢  
والمقتضى ما سلم اسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من  
حديث ١٢ بيان السلامة ١٢  
رجاله سمع ذلك المروى من شيخه السند تقدم تعريفه والمعلل  
اي الحديث ١٢  
لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية قاذرة والشاذ  
اي عند المحدثين ١٢ وسياقي تفصيلها ١٢  
لغة الفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هو ارجح  
حديث ١٢  
منه وله تفسير اخر سياقي ان شاء الله تعالى تنبيه  
اي الشاذ ١٢  
قوله وخبر الواحد كالجنس باقى قيوده كالفصل وقوله  
اي المفرد ١٢ اي التعريف ١٢

عند قبيل وللشاذ تفسيران اخران احدهما ما رواه المقبول مخالفا لمن هو اولى منه والمقبول اعم من ان يكون ثقة او صدوق او هو دون الثقة وثانيهما ما رواه الثقة مخالفا لما رواه من هو اوثق منه الى غير ذلك ١٢ ملقط من شرح الشرح له قوله وغير الواحد الخ انما قال كالجنس والفصل لان الصحيح ليس من الماهيات الحقيقية حتى يكون له الجنس والفصل الحقيقيان كذا قيل ١٢ - عه راوي اوله اذا خوة او وسطه ١٢ عه في ضمن تعريف الاسناد فانها دا حد ١٢ -

**له قوله** احتراز عما ينقله غير العدل وهو من عرف ضعفاً أو جهلت عينه أو حاله فالمراد بالعدل مشهور العدالة لا مستورها واحتراز ما يضبط عن مغفل كثير الخطأ وإن عرفت بالصدق والعدالة لعدم ضبطه ١٢ شرح الشرح **له قوله** تتفاوت رتبة الميعان الصحيح لذاته تتفاوت مراتبه تتفاوت هذه الأوصاف المتضمنة لصحة فإن الرتبة العليا حالة نوعية تحتها مراتب مشتتة ونظيرة أن يقال إن الرتبة العليا في الإنسان هي الرسالة مع أن تحتها مراتب متفاوتة كما لا يخفى ١٣ ملخص الشروح **له قوله** فإنها لما كانت الماستدلال على تفاوت مراتب هذه الأوصاف تتفاوت مراتب معلولها وهو الظن الغالب حاصل إن تلك الأوصاف

علّة مفيدة للظن الغالب في الاختيار والظن الغالب الذي في الاختيار له مراتب متفاوتة بالضرورة الوجدانية فلا بد أن يكون بهذه الأوصاف مراتب متفاوتة بأزواكل مرتبة من الظن الغالب الأثرم المحصّل من الظن الغالب في مرتبة واحدة شخصية غير متعددة إلا بتعدد المحال وتختلف بعض العلول عن علّة الدائمة أو اجتماع الظن الغالب والأغلب بالنسبة إلى خير واحد من شخص واحد في أن واحد التوالي بها باطلّة ووجه النزوم غير خاف على ذي حدس صائب ١٢ **له قوله** لظنية الظن الم قال في البحر عن أصول اللامتنى أن أحد الطرفين إذا قوى وترجح على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجح به ولم يطرح الآخر فهو الظن وإذا عقد القلب على أحدهما وترك الآخر فهو الكبر للظن وغالب الرأي كذا في رد المحتار فما قال الشك لا شك أن الغلبة قيد معتبر كنه من مفهوم الظن إذ لا يطلق غالباً إلا في الطرف الراجح مبني على عدم الفرق بين الظن وغلبة الظن وهو باطل كما عرفت ١٣ عب **له قوله** في الدرجة العليا الخ أي الحقيقية أو الإضافية والمراد به العلو الصنف لا النوعي المختار في أصل الصحيح ١٢ شرح الشرح **له قوله** كان أهم ما دونته الخ أي ما لم يكن رتبة

ينقل عدل احتراز عما ينقله غير العدل وقوله "هو لي" عن حديث ١٢

فصلاً يتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن بأن ما بعده بالغة ولا يخفى ١٢ مالم ينفصل ١٢ المخرجات ١٢ دلالة ١٢

خبر عما قيله ليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحاً وليس صحيحاً لغيره ١٢

بما خرج عنه كما تقدم وتتفاوت رتبته أي رتب الصحيح بالعلو والسفل ١٢

بسبب تفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة من العدالة والضبط ١٢ متعلق بالتفاوت ١٢

فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة

اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور تلك الأوصاف ١٢ للصحة ١٢ من تلك الأوصاف ١٢

المقوية وإذا كان كذلك فما يكون رتبته في الدرجة العليا من العدالة الحقيقية أو الإضافية ١٢

والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح ما دونته باقي ١٢

كذلك قال التلميذ هذا شيء لا ينبغي أن يثبت ولم يثبت في الصحة قلت ما علم إلا أن نقياً فلا يضر فإن في كل ذي علم عليه ما دعواهم أنهم لم يعتبروا في الصحة فإن أراد أنه في نفس الصحة فمسلماً إذا الصحة كلهم عدل على الصحيح أن أراد أنه لا فرق بين الخلقاء الأربعة مثلاً وغيرهم من الأصحاب فهو خارج عن المصواب عند أولى الألبان ١٢ شرح الشرح **له** تعليل ثان لتسمية فصل ١٢ **عنه** لا يحتاج الفصل بين النعت والمنعوت ١٢ **له** كصرد جمع رتبة كمنطقة ١٢ **له** دوران أحد العلولين على الآخر ١٢

**له قول** فمن المرتبة العليا الخليل انما هما ان ثمة من يعقبة رايهم قوله فيما بعد حيث قال والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الاثمة انها اسم الاسانيد اقول هذا الا شكل مبني عن عدم الفرق بين المرتبة العليا التي هي مدار السعدية وبين المرتبة الاولى ومنها التي اطلق عليها بعض الاثمة انها اسم الاسانيد فليست

وجاء انه ١٢ عيب

**له قول** اطلق عليها

بعض الاثمة الخ قال

استحق بن راهويه و

احمد بن حنبل اصح

الاسانيد الزهري عن سالم

عن ابيه قال علي بن المديني

وعمر بن علي الفلاس

اصح الاسانيد محمد بن

سيرين عن عبيدة

ابن عمر عن علي و

قال النسائي وابن

معين اهم الاسانيد

ابراهيم النخعي عن علقمة

عن ابن مسعود وقال

البخاري اهم الاسانيد

ما لك عن نافع عن

ابن عمر وقال البكر

بن ابي شيبة اصح

الاسانيد الزهري عن

علي بن الحسين عن ابيه

عن علي رضي الله عنهم

اجمع المراد الاسانيد

المنتهية الى ابن عمر

في الاول والى علي في

الثاني والى ابن مسعود

**فمن المرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الاثمة انه اصح الاسانيد** <sup>عظم</sup> <sup>بعض</sup> <sup>اسناد</sup> <sup>من المحدثين</sup> <sup>اصح</sup> <sup>محمد</sup>

**عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ومحمد بن سيرين عن عبيد بن عمر** <sup>عظم</sup> <sup>محمد بن سيرين</sup> <sup>ابن ابي طالب</sup> <sup>كدر حجة</sup>

**عن علي كابر ابيهم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ونها في المرتبة** <sup>عظم</sup> <sup>ابن ابي طالب</sup> <sup>كدر حجة</sup>

**كرواية يزيد بن عبد الله بن ابي بردة عن جده عن ابيه ابي موهب** <sup>عظم</sup> <sup>كدر حجة</sup> <sup>هو البردة</sup> <sup>يدل من ابيه</sup> <sup>كدر حجة</sup>

**ابن سلمة عن ثابت عن انس ودونها في المرتبة كسهميل بن ابي صالح عن** <sup>عظم</sup> <sup>كدر حجة</sup>

**ابيه عن ابي هريرة وكلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة** <sup>عظم</sup> <sup>بالقوة</sup>

**فان الجميع شملهم اسم العبد الضبط الا ان في المرتبة الاولى من الصفا** <sup>عظم</sup> <sup>من المذكورين</sup> <sup>النام المعبر في حد الصحيح</sup>

**المرجحة ما يقف تقديم روايتهم على التي تليها وفي التي تليها من قوة** <sup>عظم</sup> <sup>المرتبة</sup> <sup>الطبعة</sup>

**الضبط ما يقف تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية من يعد ما ينفرد به** <sup>عظم</sup> <sup>وغيره</sup> <sup>اي المرتبة الثالثة</sup> <sup>حديث</sup>

في الثالث وهكذا ١٢ ملخص الشرح **له قول** وهي مقدمة الخ اي المرتبة الثالثة مقدمة على رواية من يعد حديثه حسنا ولو انفرد به ١٢ كذا في شرح الشرح **ع** تابعي جليل الشأن منسوب الى زهرة بن كلاب الى حمي من قرائش ١٢ **ع** تابعي مشهور بتعبير الرواية **ع** نفع كفس قبيلة ١٢ **له** ١٥ يصدق عليهم انهم عدل ١٢ **له** يعرفونها الحذاق من المحدثين ١٢ -

**له قول** وعمر بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه أي شعيب أو محمد عن جده أي جده عمرو أو جده شعيب والجد محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص كذا في المظهر قيل جده عمرو بن شعيب هو عبد الله بن عمرو بن العاص وأبو جده والجد الجدة الأعلى وهو البخاري ١٢ شرح الشرح **له قول** والمعتد الخ حاصل أن القول المختار أنه لا يطلق على السناد معين بأنه أهم الإسناد مطلقاً كان يقال للزهري عن سالم أنه أهم الإسناد على الإطلاق من أسانيد جميع النخبة لأن تفاوت مراتب السند متروك على تمكن الإسناد من شرو

السند ويعز وجوده في درجات القول في

كل فرد فرد من ترجمة واحدة بالنسبة

إلى جميع الرواة فإن كان واحد من

الإطلاق في تعيين كل ترجمة بصحابها

أو البلدة التي منها روى تلك

الترجمة بأن يقال أهم إسناد فلان

أو القلائد فإنه أقل انتشاراً وأقرب

إلى الحصر بخلاف الأول فإنه صواب

واسم جده ١٢ منقطع من الشرح

**له قول** نعم يستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه

كل ما أطلقوا عليه أنه أهم الإسناد

أنه أرجح على ما عداه مما لم يطلقوا

عليه ذلك ١٢ ملخص **له قول** واختلاف

بعضهم في أن أهم أرجح فهذا الاختلاف

يؤشده إلى الإساءة منهم على أن الإسمية

دائرة بينهما غير حارة عنهما فسمع التفرع

بقوله فما اتفقا عليه أرجح من هذه حيث

أي من حيث تلقى كتابهما بالقول وقد

يعرض عارض يجعل المتفقاً ثانياً كذا

نقل عنه في الحاشية ١٢ عب **له قول**

وقد صرح الجمهور بالإشارة إلى دليل تقديم

ما انفرد به البخاري على ما انفرد به مسلم ١٢

شرح الشرح **له قول** ولم يوجد في

قول اختلاف بعضهم في أن أهم أرجح يستخرج

يقول بعضهم في أن أهمية مسلم فهذا التفرع

حسنًا محمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب

عن أبيه عن جده وقس على هذه المراتب ما يشتمل في الصفا الترجمة والرتبة  
العلوية والوسطى والسفلى ١٢  
العلوية من الرتبة ١٢

الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة أنها أهم الإسناد المعتمد

كالبخاري وغيره ١٢

الإطلاق لترجمة معينة منها نعم يستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه

ذلك أرجحية على ما لم يطلقوه فيلتحق بهذا التفصيل ما اتفق الشيخان

على تخريب بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما وانفرد به البخاري بالنسبة إلى

متعلق بالتفاضل ١٢

ما انفرد به مسلم لا تفارق العلماء بعدهما على تلقى كتابيهما بالقول واختلاف

بعضهم في أيهما أرجح فما اتفقا عليه أرجح من هذه حيثية مما لم يتفقا

أي حيثية التلقا ١٢

عليه قد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد عن

وقد سبق ما يفيد ١٢

بتفصيل قلت لعل ما ذكره من اختلافهم صحتي على إطلاقاتهم ما يفهم من كلامهم لا يكون منهم تميز بذلك ما نقل عن الشافعي من قوله ما علم بعد كتاب الله من موطن ذلك فقبل جود الكتابين كذا في الجواهر ١٢ شرح الشرح **له** من اتفاق الشافعيين وأفراد البخاري وأفراد مسلم ١٢ **له** هذا اللفظ لم يوجد في بعض النسخ الصحيحة ١٢ **له** أي أنها أهم الإسناد ١٢ **له** البخاري ومسلم ١٢

بعضهم في أن أهم أرجح فهذا الاختلاف



عند معاصرة أو ثبت من خارج انهما لم يلتقيان قط وان كانا في عصر واحد فهو منقطع بالضرورة وان كانا في عصر واحد لم يثبت عدم اللقاء من الخارج وامكن اجتماعهما والراوى ليس بمدلس ايضا وسياق تعريفه فهو محمول على الاتصال عند مسلم البخارى يشترط مع ذلك ثبوت لقاءهما ايضا ولومرة واحدة ولا شك ان هذا الشرط يفيد قوة الاتصال لهذا قال النووي هذا المذهب يرجح كتاب البخارى فقامل ١٢ عيب **قوله** الزم الزم حاصل الازام ان اشتراط اللقاء لثبوت السماع وزوال احتمال الانقطاع والسماع في كل حديث لا يثبت الا بالضرورة اذا اللقاء لا يستلزم سماع كل حديث يروى عنه فيلزم ان لا يقبل الغفنة اصلا وهو باطل بالافتاء والجواب ان الكلام في العلم العلوى ولا شك ان ثبوت اللقاء يفيد زوال احتمال الانقطاع

عادة مالا يفيد مطلق المعاصرة والكاره مكاررة بالضرورة ١٢ عيب **قوله** لانه يلزم الزم حاصل ان الغفنة وان كانت تحتل السماع وعدم صلاحها لا تحتل هناك غير السماع ولا يلزم ان يكون الزم مدلسا والمسئلة مفردة في غير المدلس ولا يتوهم ان الدليل جار في الراوى عن المعاصر الذى لم يثبت لقاءه ايضا بان نقول اذ اثبت المعاصرة مع الشرط المذكور سابقا فلوجرى فيها احتمال عدم السماع يلزم ان يكون الراوى مدلسا والمسئلة مفردة في غير المدلس لان المدلس هو الذى يروى تدليسا عين ثبت لقاءه كما سياق تحقيقه من المصنف فاما الذى يروى عن المعاصر الذى لم يلقه فهو مرسى بالارسال الخفى وحديثه مرسى خفى فلا يلزم من جريان احتمال عدم السماع في الراوى عن المعاصر البحت كونه مدلسا فلا يلزم خلاف المفروض فقامل ١٢ عيب **قوله** فلان الرجال الزم فان الذين اقر بهم البخارى اربعة عشر وخمس وثلاثون رجلا والمتكلم فيهم بالضعف نحو من ثمانية الذين اقر بهم مسلم ست مائة وعشرون رجلا والمتكلم فيهم مائة وستين رجلا الغفنة من رجال البخارى كذا ذكره البخارى في شرحه

مسلم اشد شرط فيها اقوى اسد امارتجانه من حيث الاتصال  
أكثر سدا ١٢

فلا اشتراط ان يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه لومرة

والكنى مسلم بطلق المعاصرة والزم البخارى بانه يحتاج ان لا يقبل

الغفنة اصلا وما الزم به ليس بلازم لان الراوى اذ اثبت له  
على البخارى ١٢

اللقاء مرة لا يجرى في روايته احتمال ان لا يكون سمع منه لانه يلزم من  
من شيخه ١٢

جريانه ان يكون مدلسا والمسئلة مفردة في غير المدلس واما  
سياق تفسيره ١٢ المتنازعة فيها ١٢

رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين تكلم فيهم  
اي فضيلة البخارى ١٢

من رجال مسلم اكثر عدد من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخارى  
الشيوخ ١٢

له قوله فلا اشتراط لانه توضحه المقام ان الراوى اذا مرح بالسماع عن شيخه نحو ان يقول سمعت فلانا او حدثنا فلان الى غير ذلك فهو متصل لا محالة واذا لم يصرح بسماعه نحو ان يقول فلان فان لم يكن بينه وبين المعنعن

العراق ولا شك ان التعرّف عن لم تكلم فيه اصلا الى من التعرّف عن تكلم فيه ١٢ ملخص المشروح **ع** هذا تفصيل قوله فالصفات التي الخ ١٢ **ع** في ثبوت الاتصال لان الاتصال في الصحيح ليس بشرط عند فلا يتوهم ما يتوهم ١٢ **ع** مسمى مصنوع معناه الرواية بتبع فلان عن فلان ١٢ **ع** اي عدالة الرواة وضبطهم ١٢ **ع** الذين انفرد به مسلم ١٢ **ع** اي الذين انفرد بهم البخارى ١٢

البخاري منها قبل من ثمانين وثلاثين باقيا محقق مسلم كذا في المقدمة ١٢ شرح الشرح **له قوله** لما راح مسلم راجع إلى ما ظهر في هذا الفن لم يصب فيه العلم قبل فينه لا يلزم من ذلك وجه المصنف الفهم كانه لا يلزم من مرجعية واجبة العلوية بالوجه الذي في المطلوب انتهى في شرح الشرح اقول لو لم يجدوا في الصحاح المثل المشهور كلام الملوك ملوك الكلام ثم اقول هذا يشهدك الى ما قلنا سابقا ان سموم توبة المؤلفات يعطو طبعه المؤلفين فقد ذكره ١٢ عيب **له قوله** من تقدمه الخ قال الشيخ المحقق ابن الهيثم رحمه الله عليه في فتح القدير يقول من قال اعلم الاصليات ما في الصحيحين ثم ما انفك يذهب البخاري ثم ما انفك يذهب مسلم ثم ما استعمل على شرطهما من غيرهما ثم ما استعمل على شرط احدهما لم يحوز بميزة التقليد فيه ولا الصحبة ليس الا لاشتمال رواتهما على

مع ان البخاري لم يكن ثمة من اخرج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين اخذ عنهم ما راس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين امارحجانه من حيث عدم الشذوذ والاعلال فلان ما انتقد على البخاري من الاتحاد اقل عددًا مما انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم اعرف منه بصنات الحديث ان مسلما تليده وخبرني لم ينزل يستفيد منه ويتبع اثاره حتى قال الدارقطني لولا البخاري لما راح مسلم راجعًا من ثمرات من هذا الجهد هي الرخصة شرط

الشروط التي اعتبرها فاذا فرض وجود تلك الشروط في رواية في غير الكتابين فلا يكون الحكم بامعية ما في الكتابين عين الحكم انتهى اقول ولا شك ان هذا القول قريب من الفهم قد رضى به كثير من القول كالفاضل البخاري بوجوه العلوم وغيرها الا انه يورد على ما اوردنا بعض من غلب عليه فن الحديث اما الاجل ابا فان مساواة الحديث مشتمل على رواية الشيخين لحديثهما موقوف على مساواة خرج لهما في التيقظ والحذارة ومعرفه العلل في المتن والاسانيد غيرها ولو وجد بالاجماع واما تقصيرا فيان الشيخين لا يكتفيان في التقييم بمجرّد حال الراوي في العدالة والاتصال وغيرها من شروط المعنى بل ينظرون في حاله مع من دروي عندي في كثرة ملازمته له اولتها وكونه من بلاد مهابيل حديثها او غيرها من بلاد غير مهابيل الحديث ولا يفتقران عن اناس ثقات ضعفوا في اناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم في حديثهم حديث من من ضعفوا في رجال كاهل في الكتابين اذ في احدهما نسبة ان على شرطها اذ احدهما غلط كان يقال في هيثم عن الزهري وكل من هيثم والزهري اخرجاه فمصلحة شرطهما يتناول بل ليس على شرط واحد منهما لانهما انا اخرجا لهما فيهم من غير حديث الزهري فانه يعنى هيثم اضعف في كتابه ثبت في موطنه الحديث فديرو عن رجالها اذ احدهما في حالة اختلاطهم التي ما رواها عنهم الا قبلها

**له قوله** بل غالبهم من شيوخنا الخ اي غالب الذين تكلموا فيهم شيوخ البخاري قال السخاوي الذين انتم بهم البخاري وهم من تكلم في اكثرهم من شيوخه ليعلم خبرهم خبر حديثهم بخلاف مسلم فاكثروا من اقرابه من تكلم فيهم المتقدمين ولا شك ان المروءة من حديث شيوخه من حديث غيره من تقدمه غدا انتهى فوجاهة لقل لعلنا لا نلتكلم من رجال مسلم وايضا اكثر مسلم من اخرج احاديث الذين انتم بهم من تكلم فيه فقول غالبهم مبتدأ ومن شيوخه خبره ١٢ شرح الشرح مع زيادة ليدل **له قوله** اقل عددًا الخ فان الاحاديث التي استندت عليها بلغت مائتي حديث وعشر احاديث حقن

فيظن ان على شرطهما والامر ليس كذلك ولان مسلما اخرج من بعض الضعفاء ورايه في ذلك لانه يذكور الحديث اولاً باسناد ضعيفة ويحذف اصلاً ثم يتبعه باسناد او اسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه الدلالة المبالغة فمن اتى يستدعي هؤلاء فقد اتى رجال مسلم بعينه ليس على شرط مسلم لان مسلماً ربما يدخل من حديث غير الاشياء ما رواه الثقات عن شيوخهم الا انه يستند نازل في رجل رواية غيرهم لا تفرق ولا تفرق كرواية عن اسباط ابن عمر قطع احمد بن عيسى المتكلم ولما لورقه الرازي على روايته عن هؤلاء قال لما دخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم الا انه ربما وقع في بعضها ما رتفاع ويكون عندي مرواية اوثق منه فاقته في ذلك والحاصل ان الذي رتبوا عن رجال ليسوا على ما لا ولا ضرر من

١٢ اي ما ان المتكلم فيهم ليسوا من شيوخنا بل باسطة حجة يفتي على حال حديثهم بل غالبهم ١٢ عيب اي هذا افضل كتاب البخاري من حيث نفسه على ان ينفصل من حيث مصنفه ايضا ١٢

قليلة بالنسبة الى ما في مسلم لم يتعرض لها والمراد من التعليق اللغوي لبشكل الشاذ فلو قال سوى ما انتقد فكان ادلى ١٢ شرح الشرح **قوله** ثم تقدم الم التحقّق ان قوله ثم مسلم كذا قوله ما وافقه شرطهما بتقدري الفعل معلوف على مجموع الجملة مع القيد اعني على مجموع من ثم تقدم صحيح البخاري لا على جملة قدّم صحيح البخاري فلا يرد ما قيل في بعض الحواشي ان قوله صحيح مسلم عطف على صحيح البخاري فيلزم تقديم مسلم غير من هذه الجهة والحال انه ليس كذلك على ما لا يخفى ١٢ شرح الشرح **قوله** لان المراد بشرطيهما انه قال النوى المراد بقوله هو على شرطهما ان يكون رجال اسناده في كتابهما مع بقاء شروط الصحة من النصيب والعدالة ونحوها والمراد بالخير جانا لانه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما كذا نقل عنه

العراقي وعليه مشي ابن دقيق العيد والذهبي والمصنف قال محمد بن طاهر في كتابه في شروط الاثمة ان المراد به ان يخرج الحديث المجمع على ثبته نقله الى الصحابي المشهور قال العراقي هذا ليس بجديد لان السأني ضعفت جماعة اخرى له اي حديثهم الشبان او احدهما ١٢ شرح **قوله** بطريق اللزوم الخ الا ظهور المراد باللزوم الالتزام يعني العلماء بما تلقوا كتابهما بالقبول لزم ان يكون رجالهما على صف العدل ١٢ شرح الشرح **فهو** قوله دون ما اخرج مسلم او مثله الخ تردّد المص في انه مثله ودونه

وجزء غيره ما نه دونه وعل وجه الجزم فوات تلقى الامة بالقبول ووجه تردّد هان الدليل على تقديم صحيح مسلم تلقى الامة بالقبول وقد قابل محييه على شرط البخاري فترو د نظر الى الوجهين كذا قال العلوي اقول الحق على سلك المصنف هو الجزم بانه دون ما اخرج مسلم فالتردد ليس في موقعه ووجهه غير خفي على المستيقظ ثم نوقش في كلامه بانه جزم في المتن بانه دونه وتورد في الشرح وهذا التعارض اقول يمكن الجواب عنه بوجهين الاول انه جزم في المتن لانه مذهب الجمهور والقائلين بهذا الترتيب فذكر في المتن كاهوشان سائر المسائل الجمهوريه واما التردد فهو ناش عن طبعه فذكر في الشرح والثاني ان ما

البخاري على غيره قدّم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة

مطلقاً ١٢

في الحديث ثم صحيح مسلم لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على

تلقه كتابه بالقبول ايضا سو ما علل ثم تقدم في الترجمة من حيث

فيهما ١٢

احدة ١٢

الاصحيه ما وافقه شرطهما لان المراد به وانهما مع باقي شرط الصحيح

ووانهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهما بطريق اللزوم فهم

مقدمون على غيرهم في ولايتهم هذا اصل يخرج عنه الابدليل فان

وهو مقعود ١٢

كان الخير على شرطهما معا كان دون ما اخرج مسلم او مثله وان

(بقية جليشه ص ٢٢) ذلك ببارز قوام البصارة في امره على ما رواه النوى عن سفيان انه كان يقول حدثني فلان وهو كذاب فقليل له انت تروى عنه وتقول هو كذاب قال اني اعرف مدته من كذب ذكر وجهها آخرت كتابها خوفا للاطباء جملة الامران قول الشيخ الحق فاذا فرض وجود تلك الشروط الخ مسلم لكن الكلام في وجود تلك الشروط يعني لزم مسلم وضع المقدم متوخ فامل فان الكلام بعد موضح نظرو ١٢ عب حاشية صفحه هذا **قوله** سوى ما علل الخ اي من الاحاديث المتقدمة المار ذكرها اتفاقاً وتلك الاحاديث المتقدمة وان كانت في البخاري ايضا لكن لما كانت

وافقه شرطهما فيتمسك الى ثلاثة اقسام ما يوافق شرطيهما معاً او شرط البخاري وحده او شرط مسلم وحده فلما كان غالب اقسام دون عما اخرجيه مسلم اطلق النا خير في المتن وفصله في الشرح ١٢ عب ع لم يترك الاطراف او بعد كيفية الصحاح الماسية ١٢ ش ع اي قدّم ما وافق شرطهما على ما عدا ١٢ ع دليل على رجحان ما وافقه شرطهما على غيره ١٢ ع اي يكون نهو على الاما بطين وغيرهما من اوصاف الصحة ١٢ ش لله اي البخاري مسلم صاحب شرطهما اورجالهما ١٢ ش لله متفق عليه بين المحدثين ١٢ لله بان كان يخرجنا عن رجالهما ١٢ -



**له قوله** ستة اقسام الخ احدى ما اخرج به البخاري مسلم هو الذي يعبر عنه بالمتفق عليه ثانيا ما انفرد به البخاري ثالثا ما انفرد به مسلم رابعا ما هو على شرطهما ولم يخرج به احد منهما وخامسا ما هو على شرط البخاري حذاً وسادسها ما هو على شرط مسلم وودع ثلاثة منها اصول وثلاثة منها فروع ١٢ شرح الشرح **له قوله** ليس على شرطهما الخ اي مرفوض المتقنين ذوو اجتماع واقتراح والحاصل ان ما هو صحيح عند غيرهما من الائمة المختارين وليس على شرطهما ولا على شرط احدهما بان لا يخرج من شيوعهما الذين اتفقا فيه ولا من شيوعهما الذين اختلفا فيه الصحيح ابن خزيمة وابن حبان ثم الحاكم ترتيب هذه الثلاثة في الارضية هكذا قال السخاوي ونظيرها ثلثة

كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعاً لاصل

كل منهما فخرج لنا من هذا ستة اقسام يتفاوت درجاتها في الصحة ثم قسم

سابعها ما ليس على شرطهما اجتماعاً وانفراداً وهذا التقاوا غاهو بالنظر

المحيثية المذكورة اما لورجح قسم على ما فوقه بامور اخرى تقتضي الترجيح

على ما فوقه فانه يُقدّم على ما فوقه اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً كما

لو كان الحديث عند مسلم مثلاً وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حقيقته

قرينة صاريها فيفيد العلم فانه يُقدّم على الحديث الذي يخرج به البخاري اذا كان

فرداً مطلقاً وكما لو كان الحديث الذي لم يخرج به من ترجمة

وصفت بكونها احسن الاسانيد كما لك عن نافع عن ابي عمير

التصميم عند التعارض بتقديم مراتب تفاوت ١٢ شرح الشرح **له قوله** اذا كان الخ قيل اعتبر الشهرة في حديث مسلم المختص بالقرائين والفرادية في حديث البخاري لان تقديم الاول على الثاني في هذه الصورة متينة بخلاف ما اذا كان الاول عزيزاً او غريباً وكان الثاني عزيزاً او مشهوراً والحاصل انه انما جزم بتقديم حديث مسلم اذا كان في المرتبة العليا من جميع الجهات على حديث البخاري اذا كان في المرتبة السفلى من جميع الجهات وباقي المراتب لا يحزم منها بالتقديم بل اما التقديم او المساواة او العكس في التقديم وقوله مطلقاً بيان للاطلاق وليس المراد من الفهم المطلق المقابل للتبسي كابتداء الى الفهم فكان الاولى تركه لانه يوهو خلاف المقصود ١٢ شرح الشرح

**له قوله** كما لك عن نافع الخ قال امام الصناعة اعلم الاسانيد ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر وليمي سلسلة الذهب قال ابن مهدي لا اقدم احداً على مالك في صحة الحديث وقيل ما روى احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر امهم الحديث في الدنيا كذا نقل الشارح اقول

وفي قول ابن مهدي وصاحب القيل نظير يعرف مما سبق فتذكر ١٢ عب عنه بان كان مخرجاً من رجل مختلف فيه ١٢ :-

عنه عدالة الرواية وضبطهم ١٢ من تلك المحيثة ١٢ له كالشهرة وغيرها ١٢ له واحدة او اكثر ١٢ :-

له بل على ما خرجاه وفيه ما فيه ١٢

على باقي شرط الصحة لو يكن هذا لذاته فانه ١٢ ملخص الشرح **له قوله** نحو حديث المستور الخ اي الراوي الذي لم يتحقق عدالة ولا جرحه قال النجاشي المستور من لم يتقل فيه جرح ولا تعديل وكذا اذا انقلوا ولم يترجحه احدهما وفي حاشية تلميذه قال للمم الراوي اذا لم يسم كرجل يسمي بهما وان ذكر مع عدم تعيين فهو المجهول وان ميز له في عند الا واحد فمجهول الا في مستور انتهى ١٢ شرح الشرح **له قوله** تعدت طرق الخ فان حديث المستور ما يتوقف فيه تعدد طرقه قسيتها ترجيح جانب قبوله فهو حسن لذاته فكل من الحسن لا لذاته والصحيح لا لذاته انما يحصل بكثرة الا ان راوى الصحيح طاهر لعدالة وراوى الحسن مستور لعدالة ويشكل على هذا قول النووي حديث من حفظ من

امتي اربعين حديثا وورد من طرق كثيرات بروايات متنوعة والتحق الحقا على انه حديث ضعيف وان كثرت طرقه انتهى ما في شرح الشرح اقول الحق ان تعدد الطرق ان كان بحيث يقوى بعضها لبعضا فيكون الحديث بذلك حسنا لغيره وان كان بحيث لا يقوى بعضها بعضا بان لا يخلو طريق منه عن مبهمة او كذاب او مجهول فلا يكون الحديث به حسنا لغيره وعلى هذا فلا اشكال في قول النووي لجواز ان يكون ذلك الحديث غير خال عن الضعف في جميع طرقه قيل وهو الحق ١٢ عيب **له قوله** ونخرج الى اخره لم يخرج بقيد بقية الشرط الضعيف هو ما لم يجتمع شرط الصحيح او الحسن ولو بقيد شرط واحد عما يرجع الى الطعن في الراوي ولو بالخالفة او سقط في السند ويتفاوت ضعفه كقوات صحة الصحيح وحسن الحسن فاعلموا وبالنظر الى الطعن في الراوي ما انفرد به الوضاح ثم المتهمة به ثم الكذاب ثم المتهمة بشي الفاسق ثم فاحش الغلط ثم فاحش الخالفة ثم المختلط ثم المتبع الداعي ثم مجهول العين ادل الحال وبالنظر الى السقط المعلق بحذف السند كله من غير ملتزم الصحة كالنجاشي ثم المعهمل ثم المنقطع ثم المرسل الخ

فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثالا لا سيما اذا كان في اسناده من فيه مقال فان خف الضبط اي قل يقال خف القوم خفوا قتلوا والمعاد <sup>منفع ١٢</sup> مع بقية الشرط المتقدم في حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا لشي خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتناء نحو حد المستور اذا تعدت طرقه <sup>اسانيد ١٢</sup> ونخرج باسراط باقي الروا الضعيف هذا القسم من الحسن <sup>وجوه ١٢</sup> <sup>من الحسن ١٢</sup> **له قوله** فانه يقدم على ما انفرد به احدهما الخ يريد انه مقدم على ما انفرد به غيره اي ما انفرد به غيره كالترمذي والنسائي وغيرهما ولم يرد انه مقدم على ما اتفق الشيخان حتى يقال يجوز ان يكون في الاتفاق ما يعادل هذا وفيه انه لاحاجة الى ذكر قوله مثلا انه يلزم التقديم على ما انفرد به غيره بالطريق الاوله كذا قال المحقق فاسم رضى به الشارح اقول ويمكن ان يكون قوله ايضا اشارة الى انه مقدم على ما اتفق عليه غيره واجبت لا يستدل قوله ايضا لانه لا يلزم من التقديم على ما انفرد به احدهما التقديم على ما اتفق عليه غيره بالطريق الاوى واما التقديم على ما اتفق عليه الشيخان فلا يمكن على سلك المص لانه قلبي عنده فاما ١٢ عيب **له قوله** فان خف الضبط لماعرفه الصحيح بانه ما نقل عدل تام الضبط قال فان خف الضبط اي قل قلت قليلة وتعرف بحسب العرف البهارة فلا يتران حد غير معلوم فيكون تعريفا بالمجهول فاما ١٢ ملخص الشرح **له قوله** اي قل الخ اي ظهوره ضبط ولما كان استعمال الحق يحذف هذا الثقل مشهورا ويحذف القلة قليل الوجوه حاج الى بيان فقال يقال اعف القوم فقولوا اي قولوا ويؤيده ما في القاموس الخف بالكسر الخفيف الجماعه القليلة ولان الحق مستعمل في الكيفية والكمية ١٢ كذا في شرح الشرح **له قوله** الخ والراوى من خف الضبط المستلزمة لفقدان الضبط الذي هو احد شروط الصحيح فابن الرواد لا يخلو

ثم الحق ثم الملدس ولا انحصار له في هذه فتعريف الحسن لذاته خير الواحد يتقل عدل خفيف الضبط متصل السند غير محل ولا شاذ ثم الضعيف ما ليس بصحيح لاجل ١٢ شرح الشرح **عه** خف الضبط مع وجود باقى الشروط ١٢ **عه** اي ما يكون لشي خارج ١٢ **به** لكثرة روايته ١٢

شرح الشرح **له قوله** لان للصورة المجموعة قوة تجيز بفتح الفوقية وضع الموحدة اى تصاح وتغوض القدر الذي قصر به اى بذلك القدر ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح ١٢ ملخص الشرح ٧ ٧ ٧

**له قوله** ومن ثم

المخاى لاجل ان  
تعدد طرق الحسن  
لذاته يتحقق صحة  
يطلق الصحة على الاسناد  
الذى يكون حسنا لذاته  
لوقته ولكن لما لم  
يقتر دليل جاء بطرق  
متعددة اطلق الصحة  
عليه ١٢ ملخص الشرح

**له قوله** وهذا الخ  
اى مع فتاويه نقول  
بنتقل عدل تام الضبط  
او خفيف اذا اطلق  
عليه الوصف الواحد  
من الصحة والحسن  
من ائمة الحديث  
فان جمعاى الصحيح  
والحسن من ائمة الحديث  
كقول الترمذى لى فى  
جامع غير كالبخارى  
على ما نقله السخاوى  
كيعقوب بن شيبه فانه  
جمع بين الصحة والحسن  
والغراية فى مواضع من  
كتابه يابى على الطوسى  
فانه جمع بين الصحة والحسن  
فى مواضع من كتابهسمى  
بالحكمه على ما ذكره التليذ

فالمجم بينهما عدم القطع والترواحا من المجهول ١٢ ملخص الشرح عه يحكم عليه بانه صحيح ١٢ عه للهيئة الاجتماعية ١٢  
سه فون لقوله يطلق ١٢ له المذكور من قوله خبر الواحد الى ههنا ١٢ شى لله بصيغة المجهول ١٢ له بالاضافة الى وصف حديث واحد ١٢  
لله فى جامع ١٢ هه فالمجم للتعدد ١٢ شرح الشرح -

في الاحتياج به ان كان منه مشابه له فى القسامه الى مراتب بعضها فوق  
بعض وبكثرة طرقه يصحح وانما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق ان  
للصورة المجموعة قوة تجيز القدر الذى قصر به ضبط راوى الحسن عن  
راوى الصحيح من ثم يطلق الصحة على الاسناد الذى يكون حسنا لذاته لو  
تفرّد اذا تعدّد وهذا حيث ينفرّد الوصف فان جمعاى الصحيح والحسن فى  
وصف واحد كقول الترمذى وغيره حديث حسن صحيح فلا ترد

**له قوله** فى الاحتياج به الخ اى فى اصل الاستدلال والعمل به ولهذا ادرجته طائفة من المحدثين  
فى نوع الصحيح ان كان دون الصحيح فى الرتبة والقوة كما عرف من حديث ١٢ شرح الشرح **له قوله**  
يعصم الخ بتشديد الحاء الاولى مفتوحة اى ينسب الى الصحة ويحكم عليه بانه صحيح قال السخاوى وانما  
يعتبر الكثرة والجمعية فى الطرق المختلفة اما عند التساوى والرجحان فنجيئه من وجه  
اخر يكفى وحاصله ان الحديث الحسن اذا روى من غير وجه حيث كانت روايته من جهة  
عن رتبة رواية الاول او من وجه واحد مساو له او راجح يرفع عن درجة الحسن الى  
درجة الصحيح وصار ثانياً فسمى الصحيح المسمى بالصحيح لغيره وهو غير صحيح لذاته

هو الاستخراج والاستنباط ومنبط القواعد الكلية وما يتعلق بذلك ولنعم ما قيل لكل فن رجال وقد يجاب عن اصل الاشكال بان المروء حسن لذاته صحيح بغيره وقيل حسن لفظا ولغة صحيح اسنادا ومباعدة اقوال وفي هذين الجوابين مالا يخفى فامل ولهذا الاشكال اجوبة اخرى قد تصدى القوم بذكرها وعندى ان الاشكال ساقط من الراس فالتصدي للجواب لا يتجوز عن تصحيح الوقت **ع** ب **له قوله** وهذا حيث لم يمتنع القول بان الجمع بين الوصفين لا يتردد من المجتهدين انما هو اذا لم يكن عند ذلك المجتهد الا اسناد واحد اما اذا كان عند اسنادان فله جواب اخر ساقط قوله

يحصل منه معناه عندك اي عند المجتهد التفريق في الاسناد فامل ١٢ **ع** ب **له قوله** ويحصل الجواب الخ اقول حاصله انه اذا ترددت ائمة الحديث في نقل حال الراوى بحيث يقتضى بعضها الحكم بالتصحيح عند المجتهد بعضها الحكم بالتعيين عند المجتهد فهو نفسه بصحة بالنظر الى حاله **ع** ب **له قوله** وما يوجب الحسن وعدم رجحان احدهما على الآخر فافهم ١٢ **ع** ب **له قوله** حسن باعتبار وصفه عند قوم الخ اقول الشارح فيه انه يلزم ان يكون الترمذى بل البخارى قلدا في التصحيح والتحسين استثنى اقول هذا مبني على قوله عند قوم في كلا الموضوعين متعلق بقوله من ويقول صحيح وهو باطل هو متعلق بقوله وصف في كلا الموضوعين والمعنى حسن عندنا باعتبار وصفه الكائن عند قوم ومصحح عندنا باعتبار وصفه الكائن عند قوم والا فلا يكون محصل الجواب محصلا له كما لا يخفى **ع** ب **له قوله** وغاية معافيه الخ ولا ضير فيه قال الرفعي قد يحدف واو العطف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك انهم لم يملأوا جوارحهم ولا يدادى وقتل وحكى ابو زيد

**الحاصل من المجتهد في الناقل هل جتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها**  
 بيان حال ١٢ اي الناقل ١٢ اي الراوى ١٢

**وهذا حيث يحصل منه التفرقة بتلك الرأية وعرف بهذا جواب من**  
 الجواب ١٢ اي ما ذكرنا ١٢

**استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح كما عرف**  
 اي عدم مشكلا ١٢ معترضنا ١٢

**من حديثي ففي الجمع بين الوصفين اثبات ذلك القصور ونفيه**  
 شرحه ١٢

**ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله يقتضى للمجهد**  
 به

**ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه**  
 الاظهر فيقول ١٢ الكائن ١٢

**عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه**  
 من القادر ١٢ الكائن ١٢ من الخلق ١٢

**له قوله** الحاصل من المجتهد الخ قيل هذا ينافي ما ساقى في محصل الجواب من اضافة التردد الى ائمة الحديث والجواب ان المراد ههنا بالمجتهد هو بالاذل جهده مطلقا فيشمل المحدثين لانهم ياذلون جهدهم في تفتيش صحة الاحاديث وسقمها على ان الاشكال مبني على انهم ليسوا بمجتهدين بل بغير المشهوراى المستخرجين للاحكام من التصوص وهو غير بين ولا مبرهن بعد نعم غالب اشتغالهم هو نقل الحديث وما يتعلق به كما ان غالب اشتغال المجتهدين

اكت سمك لبننا تمرا وقد يحدف او كما تقول لمن قال اكل السمك او اللبن كل سمك لبننا اي اولينا وذل لك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما ١٢ شرح الشرح **ع** اي لا يكون الحديث ذا سندين ١٢ **ع** الا نسب ان يقول ونفى له ١٢ **ع** اى كالتزمذى وامثاله ١٢ ش -

ويجوز ان ينظر الى حاله

جارية ثوب بساط الى غير ذلك اما باضافه بعد الى الضمير كما في النسخة المنقولة عنها والمعنى على هذا انه حذف حرف العطف ههنا كما حذف في القسم الذي يأتي بعده وهو ما يذكر فيه الوصفان باعتبار الاسنادين هذا التحيص ما في الشرح ١٢ **له قول** وعلى هذا الخ اي على ما قلنا من ان ذكر الوصفين حال كون الاسناد واحد اما هو الورد الحاصل للجهة فلا يختلفا في بيان حال الرواة يكون ما قيل فيه صحيح فقط ادلى ما قيل فيه حسن صحيح لان الاول صحيح بلا تردد بخلاف الثاني وهذا معنى قوله لان الجزم اقوى من التردد فلا يتوهم ان الحديث

الصحيح لا يجوز بمضمون بل يظن ١٢ عب

**له قول** اذا لم يحصل الخ قال

المشراح الاحسن ان يقدر هكذا وان لا

يحصل فانه حذف الفعل وقلبت النون

لاما وادغمت فصار والالا انتهى اقول

الا فظهر ان يقدر وان لم يحصل الشاهد

عليه هو الذوق السليم ١٢ عب

**له قول** فاطلاق الوصفين الخ اي

الصحة والحسن مثلاً كما يظهر عن السياق

١٢ عب **له قول** يكون باعتبار الاسنادين

الخ اقول اي ويكون احدهما صحيحاً والاخر

حسناً مثلاً فلا يرد ان الاسنادين لا يلزم

ان يكون احدهما صحيحاً والاخر حسناً الجواز

كونهما ضعيفين معاً واداهما وجه عدم

الورد ان ذكر الصحة والحسن ليس على

سبيل المحمول على سبيل التمثيل على ان

اطلاق الصحة او الحسن مع الضعف لعله

لا يوجد فافهم ١٢ عب

**له قول** لان كثرة الطرق الخ اقول وفيه

ما قدمنا سابقاً من ان كثرة الطرق

مطلقاً لا تقوى الحديث فيجوز ان يكون ما قيل

فيه صحيح فقط مع عدم تفردة ادون ما قيل

فيه حسن صحيح اللهم الا ان يقال المراد بالورد

هو ان لا يكون مروياً بطريقين حسن او فاضلاً

قيد بذلك لانه لو لم يكن فرداً لا يلزم ان

يكون ادون مما قيل فيه حسن صحيح

بل يحتمل المساواة بل الازيد ايضا لان يكون مشهوراً فاقبل ١٢ عب

**له قول** فان قيل الخ زبدة الاشكال ان الحسن عند الترمذي ما روى من غير طريق

واحد فالغريب يكون منافياً للحسن بهذا المعنى قطعاً اذا التفرد بشرط لغريبة فكيف يقول في بعض الاحاديث من غريب لا يعرف الا من هذا

الوجه فان هذا هو الجمع بين المتناهيين ١٢ عب **له** اي ما قيل فيه صحيح فقط يكون مرجحاً اذا كان فرداً ولا فيجوز ان يكون مساوياً

له اوجه ١٢

**حول التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف**

اي نظير هذا ١٢

**العطف من الذي بعده على هذا فما قيل فيه حسن صحيح ون ما**

ادون ما قيل ١٢

**قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من التردد وهذا حيث التفرد والا**

الاسناد من شرط يكون

**اي اذا لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين معاً على الحديث**

الظاهر ان لم يحصل ١٢

في الاسناد ١٢

المتباينين ١٢

جميعاً ١٢

الواحد ١٢

**يكون باعتبار الاسنادين احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فما**

اي الجواب التقدير ١٢

المتباينين ١٢

**قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فرداً لان**

لمنهم الشرط ١٢

**كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط**

كون الحديث خالصاً ١٢

**الحسن ان يروي من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاد حسن**

اي من غير طريق واحد ١٢

**له قول** الذي بعد الخ هذا اللفظ اما على صيغة المصادر المجهول من العدد كما في نسخة الش و

المعنى على هذا انه حذف حرف العطف ههنا كما يحذف من الشيء الذي بعده فانه يقال دار غلام

دار غلام

دار غلام

دار غلام

دار غلام

دار غلام

دار غلام

**له قول** فالجواب الجواب ان التعريف المذكور ليس الحسن مطلقا بل الحسن الذي لا يذكر معه وصفا اخر من المعنى والغاية  
فالحسن الذي ينافي الغريب لم يجتمع معه الذي قد اجتمع معه ليس منافيا له فاندفع المناقاة ١٢ **عب** **له قول** انما يعرف بنوع الخ  
قيل اى لم يعرف الحسن مطلقا بل انما عرفه محقدا بنوع خاص وقيل الباء زائدة كما فى قوله تعالى ولا تلتقوا بآيديكم وقوله  
تعالى ومن يرد فيه بالحدود

الظاهر ان يقول انما عرف نوعا

خاصا من كذا قيل ووجه الشرح

بتوجيهات آخرى يلحق ذكرها

بهذه الحاشية المختصرة ١٢ **عب**

**له قول** فانما اردنا به حسن

اسناده عندنا الخ اى لا الحسن

المصطلح عند اهل الحديث ثم

بأن يحسن الاسناد بقوله كل

حديث يروى الخ **عب** ١٢

**له قول** نحو ذلك الخ بالجو

صفة غير وبال نصب حال

منه ومغاله ان لا يكون راوى

الطريق الثانى متبعا بالكل

ايضا واعلم انه لو يصرح

فى تعريف الحسن هذا بنحو

العللة ولا اتصال السند

ولا تخفة الضبط كما ذكره

الشيخ سابقا وزاد الرواية

من غير وجه فهذا اصطلاح

اخر وبينهما عدم من وجه

١٢ ملقط من شرح الشرح

**هه** **قوله** فهو عندنا حديث

حسن الخ اى عندى وحسب

اصطلاحى دون عند اهل

الحديث كما يتوهم من جملة

الضمير قيل الظاهر انه لم يرد

بقوله عندنا حكاية اصطلاح

وانما اراد عنده اهل الحديث ١٢ **عب** **هه** صفة مشبهة او فعل ماض او مصدر كذا قيل ١٢ **عب** اى لا يكون راوى ذلك الاسناد

الاخر ايضا متبعا بالكل

١٢ مل ١٢ **هه** اى لا يكون ذلك الحديث مغالفا للحديث الثقة ايضا ١٢ -

غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذى لم يعرف  
كان الغريب لا يرمى الا من طريق واحد ١٢

الحسن وانما عرفت بنوع خاص منه ثم فى كتابه هو ما يقول  
فما يقول نبي حسن غريب يكون واردا على هذا الاصطلاح ١٢

فيه حسن من غير صفة اخرى ذلك انه يقول فى بعض الاحاديث  
من غريب غير ١٢ اى دليل او تفصيل ١٢

حسن فى بعضها صحيح فى بعضها غريب فى بعضها حسن صحيح و  
نقط ١٢ نقط ١٢ نقط ١٢

فى بعضها حسن غريب فى بعضها صحيح غريب فى بعضها حسن  
معا ١٢ معا ١٢

صحيح غريب تعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشدا  
جميعا ١٢ يسد ١٢

الى ذلك حيث قال فى او اخر كتابه ما قلنا فى كتابنا حديث حسن  
تدل على ما ذكرنا اى الجامع ١٢ ش هذا مقولته ١٢

فانما اردنا به حسن اسناده عندنا وكل حديث يرى لا يكون راويه  
منه بالكل ١٢

متبعا بالكل يروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذ فهو

١٢ مل ١٢ **هه** اى لا يكون ذلك الحديث مغالفا للحديث الثقة ايضا ١٢ -

الاتصاف على قوله لانه اصطلاح جديد اي غير اصطلاح الجوهري فلا يترانا اصطلاح غير الترمذي ايضا كما حديث حنبل والبخاري وغيرهما فامل ١٢ عب **له** قوله وذلك قيد  
 الى هذا الكلام شيوعا الى رضا المصنف بالجاب الثاني وهو قوله لانه اصطلاح جديد ١٢ عب **له** قوله بهذا التقرير الى اي ما قلنا من ان ذكر الوصفين انما هو للتوضيح اذا كان الحديث  
 فردا وباعتبار الاسنادين اذا لم يكن فردا ١٢ عب **له** قوله سيدقم كثيرا الى حمل الابواب والواردات ان ابن الصلاح قال ان ذلك الاختلاف راجع الى الاسناد فاذا ادى الحديث  
 باسنادين احدهما صحيح والاخر حسن استقام ان يقال انه حديث حسن صحيح اي انه حسن بالنسبة الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد اخر طرأه غير مستكمل بل راد بالحسن مضافا  
 اللغوي وهو ما حمل اليه النفس لا ياباه القلب

عندنا حسن <sup>له</sup> فغير هذا انه انما عز الذي يقول فيه حسن <sup>في حقه ١٢</sup> فقط <sup>بهذا الكلام ١٢</sup> اما ما  
 يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب حسن صحيح غريب <sup>مع ١٢</sup> فله تعريف <sup>جميعا ١٢</sup> على تعريف <sup>الظاهر ١٢</sup>  
 كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط فكان ترك <sup>يمل ١٢</sup>  
 ذلك استغناء بشهرته عند اهل الفن اقتصر على تعريف ما يقول <sup>داشهرته</sup>  
 فيه في كتاب حسن فقط ما لغرضه <sup>اي الخفاء ١٢</sup> اما لانه اصطلاح جديد لذلك <sup>في حقه ١٢</sup>  
 قيد بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي <sup>اي للتعليل الثاني ١٢</sup> و  
 بهذا التقرير سيدقم كثيرا من الابرادات التي طال البحث <sup>له</sup>  
 له قوله نعت الخचित قال ما قلنا في كتابنا حديث حسن فله بهذا ان المعنى بهذا التعريف هو الحديث الذي  
 يصنف في كتابه باحسن فقط دون غيره فانه ١٢ عب **له** قوله اما لغرضه الخ قيل وجه الغرض انهم جعلوه <sup>والمحصل</sup>  
 له حد ضابط فقيل هو ما عرف مخرجه اشهر رجالة بالعدالة والضبط وتوقف بالصحيح فانه ايضا ما عرف مخرجه  
 اشهر رجالة بالعدالة والضبط وقيل هو ما فيه ضعف قريب بحمل وزيف يان ليس في هذا التعريف حد ضابط يميز بالعدل  
 المحتمل فيه ان تعريف الترمذي ايضا ليس بضايط فانه يصدق على الصحيح المزي بطرق متعددة فالاولى في بيان وجه الانتشار هو

دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدد ذكره قال  
 ابن دقيق العيد وروى عليه الاحاديث التي قيل فيها  
 حسن صحيح لا تعرفه الا من هذا الوجه يلزم ملين  
 ليطبق على الحديث الموضوع اذا كان حسن بالمعنى  
 حسن لغراب عن الاشكال المذكور حديث الجوابين  
 بان الحسن لا يشترط فيه القصص عن الصحة الا حديث  
 الله الحسن فيراد بالحسن حينئذ مضافا الى اصطلاح  
 واما ان كان الحسن في درجة الصحة فالحسن  
 حاصل لا محالة تبعا للصحة لان وجود  
 الدرجة العليا وهو الحفظ والاتقان  
 لا ينافي وجود المرتبة الدنيا فيصح ان يقال  
 حسن باعتبار الصفة العليا قال ويلزم على  
 هذا ان يكون كل صحيح حسنا قال ابن المواق  
 كل صحيح عند الترمذي حسن وليس كل حسن  
 صحيحا قال ابن سيد الناس قد بقي عليه  
 انه اشترط في الحسن ان يروي نحوه من  
 وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح فانتهى  
 ان يكون كل صحيح حسن فالافراد الصحيحة  
 ليست بمسنة عند الترمذي كحديث  
 انما الاعمال بالنيات واجاب منه العراقي  
 بان الترمذي اشترط في الحديث مجيئه  
 من وجه اخر اذا لم يبلغ موثقة الصحيح  
 فاذا بلغها لم يشترط ذلك بدليل  
 قوله في مواضع هذا حديث  
 حسن صحيح غريب قال السخاوي

الذي ياتي به في كتابه

ولكنه متقدم من جهة اخرى انتهى وجه بان الحسن والصحيح متباينان وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فالضبط الذي في  
 الحسن غير الضبط الذي في الصحيح ١٢ شرح المشرح **له** وجه المعرفة قد بين في الحاشية ١٢ **له** فله تعريف ١٢ **له** وهو  
 المحدثون رزقنا الله معيته ١٢ **له** وهو الاشبه بالهوباب ١٢ **له** اعني والنون للعظمة او عذري وعذري معنى في هذا الاصطلاح  
 فلا اشكال في التون ١٢ **له** منسوب الى جلبة خطاب كشراد ١٢

الثانية مقبولة لانها في حكم الحديث المستقل الذي يتفرجه الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره والا دلى مؤودة لان من قبولها يلزم ترجيح الرجوع وهو باطل وانما قد الزيادة  
برادى الحسن او الصحيح لان زيادة غيرهما بل روايتهما مطلقا غير مقبولة كذا قيل ١٢ **له قوله** لروايتهم هو اوثق من قولهم وقعت الزيادة منافية  
لرواية من هو مسأوله في الوثوق لا يقبل بل يتوقف مع انه يصدق عليها انها لم تقع منافية لروايتهم هو اوثق منه ورفع بان المراد من قوله مقبولة غير مؤودة  
قطعا فيصدق على ما وقعت الزيادة منافية للمساوى في الثقتانها غير مؤودة قطعا والاظهر في الجواب ان التوقف يقضى عدم العمل بالاولا لارتى الى ماسايتى من تقسيم

المقول الى محمول به وغير معمول به

**له قوله** لان الزيادة لا تعليل لمجزئ الدعوى الى

قبول الزيادة اذا لم تكن منافية وانه اذا كانت منافية

وان كان الجزء الاول منظوما والثاني مفهوما ما ع

**له قوله** واشتهر عن جميع الخواص من معرفة

زيادة الثقة فن لطيف ويستحسن العناية به

لما يستفاد منها من الاحكام وتقييد الاطلاق

والانضمام للمعاني وغير ذلك واختلف فيه ذهب

المجتهدين الفقهاء واصحاب الحديث كما حكاها

للطيف عنهم الى قبولها مطلقا سواء قلن بطلانهم

شرعى ام لا وسواء غير الحكم الثابت ام لا وسواء

اوجبت نقصا من احكام تثبت بخبر ليس من فيه

ام لا وسواء كانت ممن رواها ناقصة مرة او ثلثت

من غير من رواها ناقصة او قيل لا تقبل مطلقا الزمن

لرواها ناقصة ولا من غيره لان ترك الحفظ لثقتها

لوهنا يضعف امرها وقيل لا تقبل من رواها

ناقصة وتقبل من غير من الثقات لشعاره بخلاف

في ضبط حفظه قسمها ابن الصلاح الى ثلثت

اقساما احدها ما يقع في القامضا فاما ما رواه سائر

الثقات فهذا حكم الرد الثاني ما لا يخالفه فيه

اصلا فتقبل الثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين

وهي زيادة نقطة في حديث لم يذكرها سائر

رواة كحديث جعلت في الارض مسجدا وظهر

لقم والبرالك الاشجعي عن سائر رواة فقال جعلت

ترتيبها ظهورا فهذا القسم يشبه الاول لما ناهى لظاهر

ما اتى الجمهور وشبه الثاني لكونه يلزم بينهما م

فيها ولم يسفر وجه توجيها فلله الحمد على ما اله علم زيادة  
في جريتها ١١  
وعلمها حكم رواة ١٢

راوينا اي الحسن والصحيح مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو  
ما خذوها بها ١٢

او ثق ممن لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة امان تكون ثباتا  
بيان لمن هو ١٢  
مطلقا ١٢

بينها وبين رواية من لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لانها في

حكم الحديث المستقل الذي يتفرجه الثقة لا يرويه عن شيخه غيره  
برواية ١٢

واما ان تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرؤية الاخرى  
معارضة ١٢  
بيان للمنافاة ١٢

فهذه هي التي يقع الترجيح بينها وبين معارضتها فيقبل للراجح

ويرد الرجوع واشتهر عن جميع من العلماء القول بقبول الزيادة  
الترجيح من اسباب ١٢

**له قوله** وزيادة راوينا كذا توضيحان الحديث الروى باسناد واحد او كذا رواه راوى الصحيح والحسن مع  
زيادة لم ترد في ذلك الحديث فزيادته امان تكون بحيث يلزم من قبولها رد روايتهم هو اوثق منه ولم تكن كذلك

الا واحد زال المتأني انتهى لم يفرق حكم هذا القسم قال النووي والصحيح قبول هذا الاخير اختار المصنفين لدرج الثالث في القسم الاول او في الاشكال على

الجمهور بان ما ذكره المتأني عظم ثقة الحديثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذا فانه على تقدير قبول الزيادة مطلقا يلزم من الصحيح مع ان الحديثين يعرفون به الصحيح

١٢ وجيه الدين عه سواء كان اوثق من المذكور ولا ١٢ عه وهي التي ليس فيها تلك الزيادة ١٢ -



**له قوله** ولا يتأتى تلك الخ حاصله ان المقبول منحصر في الصحيح والحسن وعدم الشذوذ ومعتبر فيهما والشذوذ هي مخالفة الثقة من هو وثق منه فلو حكم بقبول الزيادة مطلقا يلزم عدم انحصار المقبول في الصحيح والحسن بل عدم انحصار الصحيح والحسن في المقبول لقبول الزيادة الشاذة وساد المحفوظ المقابل

لما هي فيه فتأمل ١٢ عب

**له قوله** والمنقول عن

ائمة الخ حاصله ان ائمة

الحديث اعتبروا الترجيح

في حكم يتعلق بالزيادة

او بحديث آخر وان وجدا

تلك الزيادة او ذلك

الحديث الاخر اقوى

مما يقابلوه قبلوا ذلك

الحكم والا فلا وهذا يرتد

الى عدم قبول الزيادة مطلقا

وهو المطلوب ١٢ عب

**له قوله** والعجب من

ذلك الخ وجهه العجيبة

ظاهرا فان المقلدين

وان لم ينظروا الى قول

المحدثين فهم

ينظرون الى قول

اما مهم البتة

فغفلتهم عن قول

اما مهم لا شك

انه اعجب فافهم

١٢ عب

**عه** في تعريف الحسن ١٢

**عه** مبتدأ خبره قوله

اعتبار الترجيح ١٢

**به** ثقة حافظ عارف

بالرجال ١٢ **له** ثقة متقن

**مطلقا من غير تفصيل** ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين

يشترون في الصحيح ان لا يكون شاذاً ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة

الثقة من هو وثق منه العجب من غفل عن ذلك منهم مع اعترافه

باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذلك الحسن و

المنقول عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي و

يحيى القطان و احمد بن حنبل و يحيى بن معين و علي بن المديني و

البحاري و ابن رعة الرازي و ابي حاتم و النسائي و الدارقطني وغيرهم

اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن احد منهم

اطلاق قبول الزيادة اعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية القول

حافظ امام ١٢ **له** امام فقيه حافظ حجة ١٢ **له** حافظ امام الجرح والتعديل ١٢ **له** ثقة امام اعلم اهل عصره بالحديث

**عه** امام الدنيا في ثقة الحديث ١٢ **عه** امام حافظ ثقة مشهور ١٢

فيكون أي الراوي إذا شارك أحدا من الحفاظ في رواية حديث واحد لم يخالفه أي حقه أن لا يخالفه لا بالزيادة ولا بالنقصان فإن خالفه  
إلى الراوي حافظا ولم يراع ما كان حقه فوجد الفاء تفصيلية حديثه أي الراوي انقص من رواية الحافظ كان في ذلك  
أي وجد أن المخالفة بالنقصان دليل على صحة مخرجه حديثه أي حديثه المخرج لأنه يدل على احتياطه في الرواية  
إذا الكلام في الضابط كما سيأتي ثم قيل هذا إذا لم يكن النقصان منافيا لما رواه الحافظ <sup>فخلفا</sup> لمقصود الحافظ فيترد ذلك مجدده

ومتى خالف أي الراوي ما وصفت

أي ما ذكرت من وجدان حديثه  
انقص بأن يكون رائداً فخر ذلك  
بمحدثه أي ما ذكر من المخالفة  
بالزيادة قليل وفيه أنه يوهم  
أن الزيادة على الحافظ مطلقا  
غير مقبولة مع أن المصنف هو الزائد  
المنافي لا لاوثق انتهى أقول هذا  
الإيراد والإيراد السابق يربط ذلك  
إلى أن معنى المخالفة هو عدم  
الموافقة ١٢ ملخص -

له قول ومقتضاه الخ أي مقتضى كلامه  
الشافعي أنه إذا خالف الراوي أحدا  
من الحفاظ بالزيادة فخر ذلك بمحدثه  
فدل ذلك الكلام على أن زيادة  
العدل عند لا يلزم قبولها مطلقا  
وهو المطلوب من نقل كلام الشافعي  
له قول وإنما يقبل من الحفاظ  
الخ أقول أن أراد أن زيادة الحافظ  
تقبل مطلقا وإن كانت منافية لرواية  
من هو أحفظ منه فهو ممنوع  
كيف وأنه يستلزم ترجيح  
المروج وإن أراد أنها تقبل إذا لم يكن  
منافية لرواية الأحفظ فهو مسلم إلا  
أنه لا يظهر الفرق بين العدل  
والأحفظ في قبول زيادتهما و

يقبول زيادة الثقة مع أن نص الشافعي يدل على غير ذلك فإنه

مطلقا ١٢  
عدم إطلاق القول ١٢

قال في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما

الواقع ١٢  
يقاس ١٢

نصه ويكون إذا شارك أحدا من الحفاظ لم يخالفه فوجد

الراوي ١٢  
يكسب الراوي ١٢  
جواب إذا ١٢

حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة مخرجه حديثه ومتى خالف

ما وصفه فخر ذلك بمحدثه انتهى كلامه مقتضاه أنه إذا خالف فوجد

حديثه أن زيادة ذلك بمحدثه فدل على أن زيادة العدل عند لا يلزم

قبولها مطلقا وإنما يقبل من الحفاظ فإنه اعتبار أن يكون حديث

هذا المخالف نقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل

له قول قال في أثناء كلامه الواقع على بيان ما يعتبر به يقاس يعرف بحال الراوي ومقداره

في الضبط ما نص أي تصريحي وإنما قال هذا دفع توهم أنه نقل مضمون على حسب فهمه فلا يتوهم أنه مستدرج  
عدم قبولها وهو خلاف مقتضى كلام المصنف الفرق بين المخالفة بالزيادة وبينها بالنقصان بأن الأولى مغيرة والثانية ليست كذلك  
تحكم الله رسولاً كان معنى الإضراب هو عدم قبول الحديث أو انحطاط الراوي عن علم مراتب الضبط إلى ادعاء وقد اشترط الله سابقاً أن ذكره هذا ولعل الله يحدد  
بعد ذلك أمراً ١٢ عب ١٢ على وصف يختبر به حال الراوي ١٢ عنه خروج وظهوره أو سنده ١٢ ١٢ أي ما ذكر وبين أن وجد حديث  
أريد ١٢ له ذلك الكلام ١٢

وما إذا كان منافيا لما رواه الحافظ ١٢

**له قوله** لانه يدل على تحريه بتشديد الراوى طلبه الاولى الاخرى قال تليده لم لا يجوز ان يكون نقصان عن الحافظ دليلا على نقصان حفظه انتهى والجواب ان هذا من لوازمه لو يعرف بالحفظ واما من عرف بالحفظ فانه لما نقص من الحديث علم انه قوى واحتمل يكون نقصانه بالاحتياط فيقول كذا قال الشواقل لا يخفى ما فيه فتدبر **له قوله** وجعل اى الشافعى ما عدا ذلك اى النقصان مضرا بحديثه فدخلت فيه اى فيما عدا ذلك الزيادة واما قال دخلت الزيادة لان النقصان يقع قديكون مضرا كما ذكر فلو كانت اى الزيادة عنده اى عند الشافعى مقبولة مطلقا اى اعلم من ان يكون الراوى في الحافظ

**نقصان هذا الراوى من الحديث لئلا على صحته يدل على تحريه**

اى احتياطه ١٢

**وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده**

اى فيما عدا ذلك ١٢

**مقبولة مطلقا لم تكن مضرة بحديث صاحبها والله اعلم فان خولف**

**بارجح منه لمزيد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من جوه الترجيح**

**فالراجح يقال له المحفوظ ومقابلته هو المرجوح يقال له الشاذ مثال**

**ذلك ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة**

سفيان

**عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس ان رجلا توفي على عهد**

للمجربة مولى ابن عباس ١٢

**رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لم يدع وارثا الا مولى هو عتقه**

مقتضا ١٢

لم يترك ١٢

**الحديث وتابع ابن عيينة على صلة ابن جريج وغيره وخالفه**

لما وصل هذا الحديث ١٢

اول من هو ادق منه والمثله علم ضبطه او لم تكن اى الزيادة المذكورة مضرة بحديث صاحبها ولم يجعلها دالة على ضعف مخرج حديثه والله اعلم **له قوله** فان خولف الى الراوى والمراوى الحسن والصحیح بالزيادة والنقصان في السند او المتن على ما ذكره السخو بارجح اى بسبب وجوده وارجح حالة الخلف منه اى من الراوى المخالف المرجوح فخرج المساوى لما فيه من التوقف لمزيد ضبط او تعلق بارجح او كثرة عدد وان كان كل منهما موجودا في الحفظ والاتقان لان العدد الكثير اولى بالحفظ من الواحد بطرق الخطأ الواحد اكثر منه للجماعة او غير ذلك من جوه الترجيح التي سياتى ذكرها ومن جعلها نعمة الراوى وعلو سنده وكونه في كتاب لقاء الامة بالقبول ١٢ شرح الشرح **له قوله** ومثال ذلك لهما مثال الشذوذ في السند واما مثال الشذوذ في المتن فترواية يوم عرفة في حديث ايام التشريق ايام الكل وشرب فان الحديث من جميع طرق بدونها وانما جاء بها موسى بن علي بن ديارج عن ابيه عن عتبة بن عامر كما اشار اليه ابن عبد البر كذا في شرح الشرح **له قوله** الحديث الميجور اعرابه مشكلا وقامه فقال

صل الله عليه وسلم هل لاحدنا الا الاغلام اعقته فجعل صلى الله عليه وسلم ميراثه له كذا في فرائض المشكوة هذا ما قاله الشارح واقول الحديث في المشكوة هكذا عن ابن عباس ان رجلا مات ولهم يدع وارثا الاغلاما كان اعقته فقال النبي صلى الله عليه وسلم له هل احد قالوا لا الاغلام له كان اعقته فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه له كذا في الروايات والترمذى ابن ماجه ١٢ عيب **له** ما سواه كانت منافية لمن هو ادق منه ولا **له** لانه اذا قيل زيادته فاي مخرج الحديث بحديثه **له** كفتة الراوى وعلا السند وكونه في كتاب لقاء الامة بالقبول ١٢ **له** لان الغالب انه محفوظ عن الخطأ ١٢ **له** لانه الفهم من روايته بنية الرواية ١٢ **له** باليمين مصغرا

له قوله من هذا التقرير إلى التقرير المتين حيث فرغ قوله فان خولف على قوله وزيادة رايهما أي الحسن والحسين فاعلم ان فاعل انما هو راي الحسن والحسين هو مقبول وثقة لا من تقرير الشرح لان الحكم يكون راي في مثال خاص ثقة ومقبول لا يبدل على وجوب كونه مقبولا في جميع الصور ١٢ قاسم **قوله** ما رواه المقبول الخ قبل هذا مناف لما سبق من حصر المقبول في اربعة اقسام الصحيح والحسن بقسميهما مع نفى الشذوذ بالمخالفة لا يعرف في تعريفهما واجب بان الحصر فيما سبق انما هو للمعنى المراد بالمقبول هناك انما هو الراوي فلا منافاة فامل ١٢ ع **قوله** وهذا هو المعتمد الخ ودية عرف الشافعي واهل الحجاز وقال الخليلي في الحفظ الحديث الشاذ ما ليس

له الا استاد واحد شذبه شيخ ثقة او غيره فاما كان عن غير ثقة متروك وما كان عن ثقة يوقف ولا يحتج به فلم يعتبر المخالفة ولا اقتصر على الثقة وقال الحاكم الشاذ هو الحديث الذي يتفرقه ثقة من الثقات وليس له اصل متابع لذلك الثقة فلم يعتبر المخالفة ولكن قيمة بالثقة قال ابن الصلاح انما احكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا اشكال فيه واما ما ذكره الخليل والحاكم فيشكل بما يفرقه بالعدل الحافظ الضابط حديث انما الاعمال بالنية وحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ١٢ شرح الشرح **قوله** مع الضعف الخ بان كان الراوي المخالف ضعيفا بسوء حفظه او جهالة او نحوهما وهل الشاذ ضعيف ام لا والمظاهر ان الشاذ والمكرر كلاهما ضعيف لكن الشاذ راويه قد يكون مقبولا والمكرر راويه ضعيف ١٢ -

**قوله** من طريق حبيب بن جبيب بفتح حاء مهملة وفتح جيم موحدة وتشديد تحتية مكسورة ابن حبيب بفتح فسحة وهو خوضرة ابن حبيب الزيات بتثنية التثنية ياءم الزيت او سائده المقرئ وهو امام القراء ومن اقباح التابعين

حماد بن زيد فرواه عن عمر بن دينار عن عوسجة ولم يذكر

مرسلا ١٢

ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة انتهى كلامه

حافظ مشهور ١٢

فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجع ابو حاتم

رواية من هم اكثر عددا منه عرف من هذا التقرير ان الشاذ ما رواه

المقبول مخالف لمن هو اولى منه وهذا هو المعتمد في تعريف

المفهوم ١٢

الشاذ بحسب الاصطلاح وان وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح

يقال له المعروف مقابل يقال له المتكرر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم

لكنه معروف عندهم ١٢ ش لانهم انكروه ١٢

من طريق حبيب بن جبيب هو اخو حمزة بن جبيب الزيات المقرئ

باءم الزيت ١٢

عن ابي اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي

كثير ليش ١٢

السبيعي ١٢ ش

عرض عليه تلميذه مائق يوم جاز في تورعاً وقال اننا اخذنا جراً على القرآن ارجو ذلك الشرح ثم ادى على بعض الصادق اسناداً يسمى بسلسلة الذهب على جماعة آخرين رضي الله عنهم اجمعين ١٢ شرح الشرح ع جم الغيور رعاية لمعنى من عه اى علم فان الشاذ مفهم كل فاعلم لا يكون معرفة على ما اشتهر ١٢ ع اى في نفس المتن او سنده بزيادة او نقص ١٢ له اى مخالفة الحديث القوي مع الضعيف له بفتح مهملة وسكون تحتية والفاء بين ذى وراى ١٢ ش -

**١٤ قوله** من سوى المراد به ابن الصلاح فإنه سوى بينهما حيث لم يميز بينهما ثم لا يخفى أن الفرق إنما هو بحسب غالب الاستعمال ولا نقد يطلق أحدهما مكان الآخر فلا يرد أنه قال الإرداد في حديث نزع الخاتم هذا حديث منكر مع أن راويه همام بن يحيى وهو ثقة احتج به أهل الجميع على أنه يجوز أن يكون ضعيفا عند أبي داود لأنه يجهل لا يجب عليه تقليد غيره ١٢ ملخص الشرح **١٥ قوله** وما تقدم الخ الواو ما طقة للمتن على المتن والشرح على الشرح فإعتبار المتن يرفع الفرق وباعتبار الشرح ينقص ومثل هذا المنزح لا يستحسنه المحققون لكن لما غلب الشرح على المتن وجعلهما للكتاب واحد ساغ له ذلك

ولو قال المتقدم ذكره وهو الفرد كان

أولى ١٢ شرح الشرح -

**١٦ قوله** من الفرق النسبي الخ أن قيل

لم قيد الفرد بالنسبي مع أن المتابع

بهذا المعنى يوجد للفرد المطلق أيضا

فإنه إن كان وحيد للراوى عن صحابي

بعد ظن انفراجه شريك عن ذلك

الصحابي فهو المتابع وإن كان عن

صحابي آخر فهو الشاهد يقال سلما ذلك

ولعله يتأخر على الاصطلاح فإنه في

اصطلاحهم يختص بالفرق النسبي وقيد

جعل الفرق النسبي مورا القسم ليس

على ما ينبغي بل الذي ينبغي أن يجعل

ما هو عموم من الفرق المطلق على

ما هو ظاهر كلامه غيره بل صريح قول

هذا هو الاشتباه بالصواب إذا اصطلاح

وإن كان مما ألتفت فيه إلا أنه لا

يدل من باعث وحاصل بالضرورة

كما لا يخفى ١٢ عيب -

**١٧ قوله** فهو المتابع الخ أي ذلك الغير

هو المتابع بالكسر لأنه يتبع راوى الفرد

والفرق هو المتابع بالفتح قيل وتسمية

الراوى متابع والحديث الفرد متابع مجرد

اصطلاح ١٢ عيب -

**١٨ قوله** والمتابع على مراتب الخ وإن

كان ما لها إلى مرتبتين كما لا يخفى قال الشارح حاصل كلامه إن الراوى المتقدم في أثناء السندان شريك من راو فواو عن شيخه أو شريك

شيخه فمن فوقه إلى آخر السند فهو المتابع فالأولى هي المتابعة التامة ولا يد في كونها تامة من اتفاقهما في السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن

توبع وفارقه ولو في الصحابي فلا يكون تامة والثانية هي القاصرة وكلما قربت عنها كانت أتم من التي بعدت عنها انتهى ١٢ عيب -

**١٩** شهر رمضان بالتام ١٢ عيب أي قد ذلك الراوى الغير هو المتابع ١٢

صلى الله عليه وآله وسلم قال من أقام الصلوة وأتى الزكوة وحج البيت

المكوبة ١٢. المفرد صفة ١٢. الخرام ١٢. أي بيت الله

وصام قرى الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكر لأن

المطهر أو واجب الاطعام ١٢. ذكره الأوليا بسلام ١٢

غيره من الثقات رآه عن أبي اسحق موقوفا وهو المعروف عرف بهذا

أي على ابن عباس ١٢. انتقير المذكور ١٢

أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه لأن بينهما اجتماعا في اشتراط

المخالفة واقتراقا في أن الشاذ رواية ثقة وأصدق المنكر رواية ضعيف

أي مروى برواية ثقة ١٢

وقد غفل من سوى بينهما والله أعلم ما تقدم ذكره من الفرق النسبي

وعلمه آخر ١٢. شرح الشرح ١٢

أن جد بعد ظن كونه فردا قد أفقه غيره فهو المتابع بكسر الواو والمتابعة

أنه ١٢

على مراتب حصل للراوى نفسه في التامة أن حصلت لشيخه فمن

له قوله عموما وخصوصا من وجه الخ ليس المراد بالعموم والخصوص من وجه هو مصطلح أهل الميزان عند قالان

أو تحققا بل المراد أنها يجتمعان بحسب المفهوم في أمروا وحده هي مخالفة للأوجه ويقترقان في أن راوى

الشاذ مقبول وراو المنكر ضعيف فكان بينهما عموما وخصوصا من وجه هكذا أوجب الشراح فتأمل ١٢ عيب

كان ما لها إلى مرتبتين كما لا يخفى قال الشارح حاصل كلامه إن الراوى المتقدم في أثناء السندان شريك من راو فواو عن شيخه أو شريك

شيخه فمن فوقه إلى آخر السند فهو المتابع فالأولى هي المتابعة التامة ولا يد في كونها تامة من اتفاقهما في السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن

توبع وفارقه ولو في الصحابي فلا يكون تامة والثانية هي القاصرة وكلما قربت عنها كانت أتم من التي بعدت عنها انتهى ١٢ عيب -

**٢٠** شهر رمضان بالتام ١٢ عيب أي قد ذلك الراوى الغير هو المتابع ١٢

**له قوله** ويستفاد منها أي من المتابعة سواء كانت تامة أو قاصرة التقوية لأن الوهن يلحق الأسناد غالباً بعد ما بين طرفيه لكثرة الوسائط فإذا توبع الراوي قوى الأسناد بالمتابعة و زال وهنه كذا في هوامش النسخة المنقولة منها **له قوله** الشهر الحرام تارة إراقله تسع وعشرون وهذا محقق وفيه حش على طلب الهلال ليلة ثلاثين إذ قد يكون الشهر ثلاثين وقد لا يكون فإذا كان الأمر كذلك فلا تصوموا أي رمضان حتى تروا أي حتى تعلموا ولو برؤية عدل الهلال أي هلال رمضان فاللام للمعبر لا تقطروا أي لا تخلوا في إفاطار رمضان بأن تتروا ما يأمرونه بقبول صلاة عيد الفطر ١٢ شرح الشرح **له قوله** في غرائبه الخ جمع غريب

وهو الحديث الذي يتفرع به بعض

الرواة أو الحديث الذي يتفرع به

بعضهم بامراً لا يذكر فيه غيره

إما في متنه أو في أسناده ١٢ شرح

الشرح **له قوله** فان غم عليكم

أي ستحل هلال عليكم قال في مجمع

البحار غم علينا الهلال إذا حال

دون رؤيته غير من غمته إذا

غطيته وغمر مسند إلى النظر

أو ضمير الهلال انتهى ١٢ ع

**له قوله** فاقدره الخ بقوله الدال

وكسرهما وقيل الضم خطأ يقال

قدما الشيء قدراً بالتخفيف أي

قدماً بالشديد قال الله تعالى

فقدما فقم القادرون كذا

في شمس العلوم فالقدر قدراً أي

لاجل تحقق هلال رمضان عدد

أيام شهر شعبان حتى تكملوا ثلاثين

يوماً تصوموا رمضان ولو لم تروا

هلاله حينئذ لحيم ونحوه إذا لم يقود

من الرؤية العدل اليقيني وهو ما برؤية

الهلال عند نقصان الشهر أو المحمول

كمال الشهر حاصل معناه أنو شهر شعبان

ثلاثين فيوافق قوله صلى الله عليه وسلم

فاكملوا العدة ثلاثين في الجمع ١٢ شرح الشرح

نوقه في القاصرة ويستفاد منها التقوية مثال متابعة التامة ما رواه

الشافعي في الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لشهر تسع وعشرون فلا تصوموا

حتى تروا الهلال أو تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكملوا العدة

ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ من قوم الشافعي تفريجه عن

مالك فعده في غرائبه لأن أصحاب مالك رواه عنه بهذا الاسناد

بلفظ فان غم عليكم فاقدروا الله لكن وجدنا للشافعي متابعاً وهو

عبد الله بن مسلمة القعنبي كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك و

هذه متابعة تامة وجدنا له أيضاً متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من

**له قوله** وجدنا له أيضاً الخ وهي متابعة محمد بن زيد لعبد الله بن دينار عن ابن عمر ١٢ شرح الشرح **له** لأنه حصل للشافعي نفسه ١٢

**له** الاظهر ذكره أيضاً قيل قوله له ١٢ **له** لأنه حصل لشيخه وهو عبد الله بن دينار ١٢ -









**قوله** تختلف الحديث الخ أي نوع الحديث الذي عارضه حديث قد امكن الجمع بين مدلوليهما من غير تصف هو النوع مسمى بمتختلف الحديث على صيغة اسم الفاعل أي الحديث الذي تختلف مدلوله النظاهي مدلوله المؤكل الياء على صيغة اسم المفعول عطائه مصدر ميمي الخفة هو الذي ذكرناه الا انه على الاول يكون من قبيل اخلاق شياء على الثاني من قبيل حصول الصورة فانهم ١٢ عيب **قوله** لا عدوى الخ العدوى مجازة العلة الخالقة الى الغاي وهو غير عا للطلب في سبع الجذام والجرى الخ الحصة والخم الرمضاء الامراض الوابئة فابطال الشرع أي لا تسرى علة الى شخص ١٢ جمع الجار **قوله** ولا طيرة الخ هي بكسر طاء وفتح ياء وقد لكن التثام بشئ وهو مصدر تطير طيرة كتنغير

الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف أو إلفان أمكن الجمع فهو

ایلا یکن امللا او بدون التعسف ۱۲

التوع المسمى بمختلف الحديث ومثل له ابن الصلاح بحديث

١٢ كدعوى ١٢  
١٣ مخيرة ١٣  
١٤ كدعوى ١٤  
١٥ مخيرة ١٥  
١٦ كدعوى ١٦  
١٧ مخيرة ١٧  
١٨ كدعوى ١٨  
١٩ مخيرة ١٩  
٢٠ كدعوى ٢٠  
٢١ مخيرة ٢١  
٢٢ كدعوى ٢٢  
٢٣ مخيرة ٢٣  
٢٤ كدعوى ٢٤  
٢٥ مخيرة ٢٥  
٢٦ كدعوى ٢٦  
٢٧ مخيرة ٢٧  
٢٨ كدعوى ٢٨  
٢٩ مخيرة ٢٩  
٣٠ كدعوى ٣٠  
٣١ مخيرة ٣١  
٣٢ كدعوى ٣٢  
٣٣ مخيرة ٣٣  
٣٤ كدعوى ٣٤  
٣٥ مخيرة ٣٥  
٣٦ كدعوى ٣٦  
٣٧ مخيرة ٣٧  
٣٨ كدعوى ٣٨  
٣٩ مخيرة ٣٩  
٤٠ كدعوى ٤٠  
٤١ مخيرة ٤١  
٤٢ كدعوى ٤٢  
٤٣ مخيرة ٤٣  
٤٤ كدعوى ٤٤  
٤٥ مخيرة ٤٥  
٤٦ كدعوى ٤٦  
٤٧ مخيرة ٤٧  
٤٨ كدعوى ٤٨  
٤٩ مخيرة ٤٩  
٥٠ كدعوى ٥٠  
٥١ مخيرة ٥١  
٥٢ كدعوى ٥٢  
٥٣ مخيرة ٥٣  
٥٤ كدعوى ٥٤  
٥٥ مخيرة ٥٥  
٥٦ كدعوى ٥٦  
٥٧ مخيرة ٥٧  
٥٨ كدعوى ٥٨  
٥٩ مخيرة ٥٩  
٦٠ كدعوى ٦٠  
٦١ مخيرة ٦١  
٦٢ كدعوى ٦٢  
٦٣ مخيرة ٦٣  
٦٤ كدعوى ٦٤  
٦٥ مخيرة ٦٥  
٦٦ كدعوى ٦٦  
٦٧ مخيرة ٦٧  
٦٨ كدعوى ٦٨  
٦٩ مخيرة ٦٩  
٧٠ كدعوى ٧٠  
٧١ مخيرة ٧١  
٧٢ كدعوى ٧٢  
٧٣ مخيرة ٧٣  
٧٤ كدعوى ٧٤  
٧٥ مخيرة ٧٥  
٧٦ كدعوى ٧٦  
٧٧ مخيرة ٧٧  
٧٨ كدعوى ٧٨  
٧٩ مخيرة ٧٩  
٨٠ كدعوى ٨٠  
٨١ مخيرة ٨١  
٨٢ كدعوى ٨٢  
٨٣ مخيرة ٨٣  
٨٤ كدعوى ٨٤  
٨٥ مخيرة ٨٥  
٨٦ كدعوى ٨٦  
٨٧ مخيرة ٨٧  
٨٨ كدعوى ٨٨  
٨٩ مخيرة ٨٩  
٩٠ كدعوى ٩٠  
٩١ مخيرة ٩١  
٩٢ كدعوى ٩٢  
٩٣ مخيرة ٩٣  
٩٤ كدعوى ٩٤  
٩٥ مخيرة ٩٥  
٩٦ كدعوى ٩٦  
٩٧ مخيرة ٩٧  
٩٨ كدعوى ٩٨  
٩٩ مخيرة ٩٩  
١٠٠ كدعوى ١٠٠

کد دعویٰ ۱۲      کنیہ ۱۳

كلّهما في الصميم ظاهرهما التّعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه

الامراض لا تُعدى بطبيعتها لكن الله سبحانه جعل مخالطة  
من المجدام والبرص وغيرهما ١٢

من المجدام والبرص وغيرهما ١٢

المرضى بها الصحيح سبباً لإعدائه مرضه ثم قد يتخلف <sup>عاداته</sup> الك عن

عادي ١٢

سبب کما فی غرہ من الاسباب کذا یجمع بینہما ابن الصلاح تبعاً  
 وهو المختار ۱۲

وهو المخالطة ١٢

لغيره والاولى في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وعلى آله  
عندي ١٢

۱۲۰

وحيي وسلم للعدوى باقى على عموده قد صح قوله صلى الله عليه وعلى

کیفۃ

بالله وتوكل عليه خلاصه شرح الشرح **قوله** باق على عموم الخفيانه على التفسير الاول اي باق على عموم لان كلام ابن الصلاح ليس تفصيلا بل هو تاويل وصرف عن ظاهره ضرورة الجمع بينه وبين معارضة لكن المفهوم من كلام الاقبي انه اذا دلي بقوله على --- عموم الظاهر لى لاعدوى اصلا لا بالطبع ولا بالسبب ١٢ شرح المشرح -

ع ١٢٠ اما الاول فرداه احمد ومسلم واما الثاني فقال الزركشي رواهما الشيخان ١٢ شرح الشرح -  
ع ١٢١ العادية كشرى الداء ١٢٠ -

عنه العادية كشراب الدواء ١٢٤ -

**له قوله** لا يعدى شئ إلّا أراد به إنه مؤيد بقا على عمومته قيل هذا أيضا يقبل تأويل ابن الصلاح واجب بان تعدّ العبارات وتكررها يدل على ان المراد بها ما يتبادر منها فأنش بان ابن الصلاح يسلم هذا لكن يصرّح عن الظاهر لحديث آخر يرضه بحسب الظاهر اقول حاصل كلامه المصنف انه يمكن نعم المعارف مع اليقين على عمومته المؤيد بالاحاديث الأخرى والمصير الى التأويل انما هو اذا لم يمكن حمل النصوص على ظاهرها على ان التأويل في حديث واحد سهل من التأويل في احاديث كثيرة فلما قلنا قلنا ليست بشئ ١٢ **له قوله** لمن عارضه الخاى بحسب نظاهم الا تعارضه النبي صلى الله عليه وسلم على الحقيقة كتم مع ان المعارض كان مسلما كما يظهر من سياق الحديث فيجمل المعارض على المعارضة اللغوية

لا الاصطلاحية فالمعنى استشكله و سأل له وقابل كلامه ١٢ شرح الشرح مع زيادة - **له قوله** فمن اعدى الاول غير الاصل مع ان سوق الحديث يدل على نفي التمثيل كما ولذا قال النووي معنى الحديث ان البعير الاول الذي جرب من اجريه او يقال هو من باب ارضاء عنان الختم اى سلمنا ان البعير الاول عدى الاصل بمخالطة فمن اعدى الاول و غير من مع ان الظاهر هو ما اشار الى ان هذا انما هو قول الفاعل للقياس المخلص السور **له قوله** فمن باب سد الذرائع الخريد على كل النبي صلى الله عليه وسلم مع المجدوم حيث كان يعلم انه لا يصيب شئ الا باذن الله وكان امانا ان يقع في مثل هذا النظم ولو اصابه مكره ولا امر ليس الا لمن لم يجد في نفسه صدق اليقين يتوهم ان تحذره نفسه بشئ لو صيب شققت عليه اخذ بحجزة من الوقوع في الشرك الخفى جزاء الله عن امته خير الجزاء واعطاه الوسيلة والفضيلة والنواصط صلى الله عليه وسلم وشرف وكلم ١٢ اذ في هو امش النسخ المتقولة عنها **له قوله** حمال المادة الخريد عليه احتيا به صلى الله عليه وسلم عن المجدوم عند ارادة المباحية على ان منصب النبوة بعيد من ان يورد لحسم مادة العدوى كلاما يكون مادة لظنهما ايضا فان الامر بالتجنب يظهر في قوله مادة ظن ان العدوى لها تأثير بالطريق على كل

**الله صبيته سلم لا يعدى شئ شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم** <sup>يجاوز ١٢</sup>  
**وسلم لمن عارضه بان البعير الاجرب يكون في الاصل الصحيحة فينظرها**  
**فتجرب حيث لم عليه بقوله فمن اعدى الاول يعني ان الله سبحانه** <sup>نفسه جرباء ١٢</sup>  
**ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداءه في الاول اما الامر بالفرار من المجدوم** <sup>خلق ابتداء ١٢</sup>  
**فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخاطه شئ**  
**من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء لابل العدوى المنفية فيظن**  
**ان ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في العرج فامر** <sup>اي الاثر ١٢</sup>  
**بتجنبه حسا للمادة والله اعلم وقد صنف في هذا النوع الامام** <sup>المع ١٢</sup>  
**الشافعي كتابا ختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه صنف فيه** <sup>اي بتجنبه ١٢</sup>  
<sup>لعل اسو كتاب له ١٢</sup>

**له قوله** لكنه لم يقصد استيعابه الخ كناية عن عدم استيعابه الا من ين يعلم قصد لكنه يشير اليه انه لم يقصد بالاف بل جعله جزءا من كتابه الامر قول بل لا يمكن الاستيعاب لاختلاف مفهوم اولى الالابا انما اظهر الامام في الامم طريق الجمع في بعض الاحاديث ليعلم كيفية انواع الجمع لا يلزم بعد ضبط القواعد الالوية استيعاب الاشياء الجزئية وحاصله انه ذكر جملة اجمالية تنبيه لعارف على طرق الجمع التفصيلية شرح الشرح **له** ليس الامر كما تزعمون ان الله الخ ١٢ **له** اى سائل سورا الاعتقاد ١٢ **له** اى شرا يكون ان يتفق الخ ١٢ **له** اى المجدوم وغيره ١٢ **له** ذلك الشخص ١٢ -



رواه عنه اختصارا وسمى هذا مرسل الصحابي وهو غير مرسل التابعي وسمي حكمهما ١٢ شرح **له** قوله قبل اسلامه الخ فانه لو قبل قبل اسلامه ورواه بعد اسلامه لا يان من يكون حديثه ناسخا لجواز تقدمه على حديث متقدم الاسلام الناسخ لا يبدان يكون متأخرا قال مولانا علي القاري (ت) ناقلا عن المحتشئ وفيه ان عدم قبل متأخر الاسلام شيئا من النبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه لا يوجب تأخرويه من متقدم الاسلام لجواز ان يسمع المتأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يسمع متقدم الاسلام فالصواب ان يقول بشرط عدم تحمله شيئا منه صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه مع موت متقدم الاسلام قبل الاسلام المتأخر ومع العلم بان

المتقدم لم يسمع شيئا بعد اسلام المتأخر انتهى وعين ان يقال اتفق الممنوع ذكرها لوضوح اعتبارها انتهى ١٢ **له** قوله وما الاجماع اى على حكم شرعى معارض بحكم آخر شرعى متقدم فليس بناسخ لان الاجماع هو اجماع الامة والامة لا ينسخ حكما اتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا قيل وقيل لانه لا ينعقد الا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعدها ارتفع الشيخ ١٢ شرح الشرح -

**له** قوله بل يدل على ذلك الخ يعنى ان بالاجماع يستدل على وجود خبر معه ليقع النسخ وذلك كحديث معاوية (ت) وابي هريرة في قتل شارب الخمر في التمرة الرابعة فانه منسوخ بدلالة الاجماع على ترك العمل به على انه قد ظهرنا سنه ايضا قال الترمذى فى جامعته وانما كان هذا فى اول الامر ثم نسخ بعد هكذا روى محمد بن اسحق عن محمد بن الميمون عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من

**النار اخرجها اصحاب السنن منها ما يعرب بالتاريخ وهو كثير وليس**

اى مثاله كثير ١٢

اى الاربعة ١٢

**منها ما يريه الصحابي المتأخر الاسلام معارضا للمتقدم عليه**

بالحس ١٢

بالحس ١٢

**احتمال ان يكون سمعه من صحابي خرافا قدم من المتقدم المذكور**

اى الحديث ١٢

اى الحديث ١٢

**او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بسماعه له من النبي صلى الله**

له حذف ١٢

**عليه على الله صحيحه سلم فيتمه ان يكون ناسخا بشرط ان يكون**

**لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قبل اسلامه واما**

**الاجماع فليس بناسخ بل يدل على ذلك ان لم يعرب التاريخ فلا يخلو**

حتى يعلم تأخر احد هما ١٢

**له** قوله وهو كثير الخ قال الشارح اى لا يحتاج الى ذكره كحديث شداد بن اوس وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم هو ما تم فقد بين الشافعى ان الثاني ناسخ لاول لانه كان فى ستة عشر الاول فى سنة ثمان كذا فى الخلاصة انتهى اقول نسخ الحديث الاول انما هو اذا حصل على ظاهره والا فهو مؤول فلا حاجة الى القول بالنسخ ١٢ **له** قوله فارسله الخ اى اسند المتأخرويه الى النبي صلى الله عليه وسلم وحذف ذكر الصحابي الذى

شرب الخمر فا جلدوه فان عاد فى الرابعة فا قتلوه قال ثراقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برجل قد شرب فى الرابعة فضر به ولم يقتله انتهى ١٢ **له** اى حذف التأخر المتقدم واسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ **له** بان قال سمعت النبي عليه السلام ١٢ **له** اى فيتمه حديث المتأخر ١٢ **له** على حكم شرعى معارض لحكم شرعى ١٢ **له** لانه من قبل الامة فكيف ينسخ حكم النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ **له** اى على وجود النسخ ١٢ **له** متأخر الاسلام ١٢ **له** قول المحتشئ ١٢

وكون احدهما مرويا بالطرق الكثيرة وعلى هذا القياس ١٢ ملخص شرح الشرح **له قوله** فصار ما ظاهره التعارض الخ قال الشارح  
تيد بما ظاهره التعارض اذ لا يتعارض النضان في الواقع ولا يقع متناقضان شرعيان في نفس الاموات انتهى اقول هذا يرشدك الى  
دفع ما استشكل بان ركن المعارضة تساوي المحتجين في الثبوت فاذا كان احد السندين ادجم لم يتحقق المعارضة انتهى وجه  
الدفع ان المراد بالمعارضة هي المعارضة بحسب الظاهر ١٢ عيب **له قوله** ثم التوقف الخ حتى يظهر حكمه ويتبين امرة وقيل يجمو  
فيقتى باحدهما او يفتى بهذا في وقت وبهذا في وقت كما يفعله احد

وذلك غالبا بسبب اختلاف روايات اصحابه عنه كذا ذكره السخاوي ١٢ شرح

الشرح **له قوله** من التعبير

بالساقط الخ اي على ما اشتهر على

الا لست من ان الدليلين اذا تعارضا

تساقط اي تساقط حكمها وهو يوم

الاستمرار مع ان الامرين كذلك

لان سقوط حكمهما انما هو بعدم

ظهور ترجيح احدهما حينئذ ولا

يلزم منه استمرار التساقط مع ان

اطلاق التساقط على الادلة الشرعية

خارج عن سنن الادب السنية ١٢ ش

**له قوله** في الحالة الواهنة الخ اي

الحالة الرهونة في الان الحاضر الخ

ان خفاء الترجيم انما هو في تلك الحالة

الحاضرة لانه يبقى خفيا في الحالة اللاحقة

ايضا ١٢ عيب **له قوله** مع احتمال

ان يظهر لغيره الخ فان فوق كل

ذي علم عليه ما سمحت

قول امام الائمة ابن خزيمة

لا عرف حديثين صحيحين

متضادين فمن كان عنده

شيء فليأتني به لاؤلف

بينهما ١٢ عيب -

اما ان يمكن ترجيح احدهما على الاخر بوجه من جوه الترجيم المتعلقة

بالمتم او بالاسناد او لا فان امكن الترجيم تعيين المصير اليه و

يمكن الترجيم ١٢

الا فلا فصلا ما ظاهره التعارض افعا على هذا الترتيب الجمع

المذكور بقوله الجمع الخ ١٢ عيب

ان امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ فالترجيم ان تعيين ثم التوقف

اي فبعد اعتبار النسخ ١٢

عن العمل باحد الحديثين التعبير بالتوقف اولى من التعبير

كما قلنا ١٢

بالتساقط لان خفاء ترجيم احدهما على الاخر انما هو بالنسبة للمعتبر

لان تنفيذ سوء ادب ١٢

في الحالة الواهنة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه الله علم ثم الرد

اوله في ان الخ ١٢

**له قوله** المتعلقة بالمتن الخ اقول لكون احدهما مثبتا والاخر نافيا فالراجح هو المثبت

بالشروط المذكورة في موضع وكون احدهما محرما والاخر مبيحا والراجح هو المحرم وعلى

هذا القياس وما قل الشارح وغيره كونه متنا اتفق عليه الشيخان فعندي انه يرجح

الى وجه الترجيم المتعلقة بالاسناد قتال ١٢ عيب **له قوله** او بالاسناد الخ لكون احدهما مرويا

باسناد انصف بالاصحى وكون احدهما سماعا او عرضا والاخر كتابة او متاولا وكون احدهما

**له قوله** ثم المرود الخ لما فرغ من اقسام المقبول وقدمه لانه احق بالتقديم شرعا في اقسام المرود وحاصل ان المرود من

حيث هو مرود ما يقتضى كونه مرودا اعني فوت صفة القبول من العدالة والضيطة اما ان يتحقق لاجل ما سقوط راي وحذف من الاسناد

على اختلاف الزايم السقوط والحذف او طعن فيه وللشارح في هذا المقام كلمات وفيما ذكرنا كفاية ١٢ عيب اي فلا يشار الى الترجيم بل يتوقف ١٢ -

عنه اي فبعد الترجيم ١٢ **له** المعقولة في الان الحاضر ١٢

**له قوله** او طعن في راوي من رواية استاده على اختلاف وجوه الطعن اي كائنا على وجوه الطعن المختلفة مما سيأتي اعم من ان يكون ذلك الاختلاف لا يرجع الى يانة الراوي او الى ضبط هذا كانه تصريح بعوم وجوه الطعن بيان له فلا يرد انه مخن عن قوله على اختلاف وجوه الطعن فان كل بيان يكون معنيا عماله بيان ١٢ **له قوله** اما ان يكون المراد الظاهر ان من الادلى صلة للسقط والثانية للتعليل والمغنى انه اما ان يحصل الحذف من مبادئ السند بتصرف من المصنف سواء كان مخرجا او غير ذلك وسواء كان السقوط من المبدء فقط كما في الصورة الثالثة من الصور المذكورة للمحقق او من المبدء

والا وسط ايضا كما في الصورة الثانية له

من الاخر ايضا كما في الصورة الاولى له

٢ ملخص المشرح **له قوله** ومن اخره

اي الاسناد الخا اشار بهذا التفسير الى اتحاد السند الاسناد وان كان قد يفرق بينهما بان السند هورجال الحديث الاسناد

بينهم ثلوا المراد ان يكون السقوط من اخر السند فقط بقرينة المقابلة ١٢ شرح المشرح

مع زيادة **له قوله** فالاول الخ وهو ما حذف من مبدء سند ونسب الحديث

الى من فوقه معلق سقط واحدا واكثر على التوالي او لا على التوالي وقصر الشارح

على التوالي تفصيل فتأمل ١٢ **له قوله** ومن

فيه اشكال اذ المعضل من القسم الثالث اقبل للمعلق فيكونان متباينين واجيب بان

الظاهر انه اراد بالعموم والخصوص من وجه مجزئ الاجتزاء في وصف وهو السقوط على التوالي

والا فتراق في وصف اخر وهو السقوط لا على التوالي وقد سبق مثل هذا حيث قال ان

بين الشار والمكرر عموما وخصوصا من وجه فنذكر ١٢ **له قوله** عموم وخصوص من

وجه الخ فالمعلق والمعضل يجتمعان حيث اسقط المصنف من مبدء السند اكثر من

واحد على التوالي ويصدق المعلق بدون

المعضل حيث اسقط المصنف من مبادئ السند واحدا اكثر لا على التوالي وبالعكس حيث اسقط المصنف اثنين فصاعدا مع التوالي من الاوسط لامن المبادئ واسقط

غير المصنف وقد فصله بالامزيد عليه بقوله فمن حيث تعريف المعضل الى اخره ١٢ **له قوله** ومن صور المعلق الخ كقول البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم الخ من محبة من بعض او يقول شرا فل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او يقول **له قوله** بخبرته كذا ١٢ **له قوله** اي من غير شرط الاولية مع تصرف المصنف والاخرية ١٢

**وموجب الرد اما ان يكون لسقط من اسناد او طعن في راوي على**

للسقوط ١٢

اي ما وقع عليه الرد ١٢

**اختلاف وجوه الطعن اعم من ان يكون لا يرجع الى يانة الراوي**

تدني ١٢

التي سيأتي ذكرها ١٢

**او الى ضبطه فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من تصرف**

او ائله الاضائية ١٢

الحذف ١٢

**مصنف او من اخره الى الاسناد بعد التابعي او غير ذلك فالاول**

الحقيقي ١٢

**المعلق سواء كان الساقط واحدا ام اكثر وبينه وبين المعضل**

**الاتي ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث تعريف المعضل بانه**

اي فمن جهة ١٢

**سقط منه اثنان فصاعدا يجتمع مع بعض صور المعلق ومن**

على التوالي ١٢

**حيث تقييد المعلق بانه من تصرف المصنف من مبادئ السند**

اي جسد ١٢

**يفترق عنه اذ هو اعم من ذلك من صور المعلق ان يحذف**

المصنف ١٢

منه

المعضل حيث اسقط المصنف من مبادئ السند واحدا اكثر لا على التوالي وبالعكس حيث اسقط المصنف اثنين فصاعدا مع التوالي من الاوسط لامن المبادئ واسقط غير المصنف وقد فصله بالامزيد عليه بقوله فمن حيث تعريف المعضل الى اخره ١٢ **له قوله** ومن صور المعلق الخ كقول البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم الخ من محبة من بعض او يقول شرا فل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او يقول **له قوله** بخبرته كذا ١٢ **له قوله** اي من غير شرط الاولية مع تصرف المصنف والاخرية ١٢

المذكورة ١٢ ملخص الحواشي **له** قوله شيخنا ذلك المصنف المزاخر اذا لم يكن شيخا لانه تعليق اتفاقا فيصير عدة من موارى التعليق بالاخلاق  
 ١٢ شرح الشرح **له** قوله فان عرف بالنص اى نص امام من ائمة الحديث او الاستقراء اى التنصيص التام ان فاعل ذلك المحدث مدلس يتشد يد  
 الامة المكسورة وهو الذى يفعل ذلك ترويجا لحديثه قضى به اى حكمه بتدليس ولا اى وان لم يعرف باحدهما انه مدلس فتعليق له فعله وحديثه  
 معلق وهذا يدل على ما ثبتا للحلق للمدلس فيه انه يصدق عليه تصريفي فينبغي ان يقيد تعريف المعلق بان يكون سقوط شئ من الاسناد واضحا لا  
 خفيا حتى يخرج المدلس ١٢ شرح الشرح

**له** قوله وانما ذكر التعليق لادفع دخل

مقدور لتقريره ان المعلق ليس مردودا  
 بجميع اقسامه فام ذكره في اقسام المردود  
 والجواب ان عدة من اقسام المردود للجهل  
 بحال المحدث والمعلق من حيث هو معلق  
 ليس مقبولا اصلا وانما يقبل حيث يقبل  
 لا مخرجا كونه من معلقات مدلتهم  
 الصحة او مجيئه من طريق اخر غير معلق و  
 هذا معنى قوله وقد يحكم بصحته ان عرف

المراد ١٢ **له** قوله "فان قال" اى  
 راوى المعلق جميع من اخذ ثقات  
 جاءت اى حصلت مسئلة التعديل  
 على الابهام كان يقول الراوى اخبرني  
 الثقة وفي نسخة بنصب المسئلة اى كانت  
 هذه المقالة او المسئلة فكلما جاء  
 هذه ناقصة مثلها في ما جاءت  
 حاجتك وعند الجمهور ومنهم  
 الخطيب ابو بكر الميرنى لا يقبل اى  
 الميرنى حتى يسمي لاحتمال ان يكون  
 ثقة عنده دون غيره فاذا ذكر  
 يعلم حاله وقال التسليد هذا  
 ليس بشئ لانه تقديم للجرح  
 المتوهم على التعديل الصريح  
 وفيه ان التعديل الصريح  
 على المبهم المجهول كالتعديل

جميع السند يقال مثلا قال رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه سلع

ومنها ان يحذف الا الصحابي او الا التابعي والصحابي معا و  
 جميع السند ١٢

منها ان يحذف من حديثه ويضيف الى من فوقه فان كان من قوله  
 المصنف ١٢ ينسبه ١٢

شيخنا ذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا او لا والصحيح  
 المسقط ١٢ في انه ١٢

في هذا التفصيل فان عرفت بالنص او الاستقراء ان فاعل ذلك

مدلس قضى به الا فتعليق انما ذكر التعليق في قسم المردود  
 يكسب الامة ١٢ حكمه ١٢

للجهل بحال المحدث وقد يحكم بصحته ان عرف بان يحكي مستمن  
 غير مدلس او ضابط ام لا ١٢

وجاء خرفان قال جميع من اخذ فيه ثقات جاءت مسئلة التعديل  
 الراوى ١٢

**له** قوله ومنها ان يحذف المرادى المصنف جميع السند الا الصحابي او الا التابعي صحابي معا قيل ولم  
 يستثنى التابع فقط مانه لم يشترط التوالى في المعلق اقول لو سلم كونه معلقا فكان له مبرر المحصر في هذه الصور

استتم ما قال الشارح واقول لا يعبد ان يقال ان معدل الراوى المبهم ان كان اماما من ائمة الحديث فلا شك  
 انه يلقى بالقبول والا فلا ١٢ **عب** الظاهر انه متعلق الا ان التعليق ايضا يطلق عليه ١٢



بصيغة التثنية كيدكريل بنحو قوله قال انتهى قال الشيخ المحدث الدهلوي رحمه الله عليه في مقدمة ترجمة المشكوة وهذا نص تعليقاته  
تراجع بجرح بخاري يسارست وهذا صحيح استحكم باتصال دار زيارته الذي التزم كرده است كه درين كتاب جز صحيح نيا ورجو يعنى ازانها را در  
مواضع ديكر متصل بيز ذكر كرده است انتهى ١٢ عيب **له قوله** لغرض من الاغراض الخ كالاقتضار او بان اسند معناه في الباب لومن طريق آخر فنبه بالتحقيق عليه  
اذا لم يسمع من يثق به بقيد العلو ومعنى في حال المذكرة قصد بذلك الفرق بين ما حدث من مشائخ في حاله التحديث والمذكرة واحاديث المذكرة فلما يحتجون بها  
او يذنبون على موضع يوهو تحليل الرواية على شرط

او غير ذلك من الاسباب التي يعجبها فخلل الانقطاع

كان يكون الراوى ليس على شرطه وان كان مقبولا  
ونحو ذلك ١٢ شرح الشرح **له قوله** تدا ونحت

امثلة ذلك الخ قال السارح قلت هذا البصاح  
في غايته من الابهام مع انه لم يظهر فيه اسناد

فان الجمهور اذا لم يثقوا بالمرسل يروى القلق بان  
جميع من اخذ في ثقات وكذا قول من يقول حدثني

الشيخ كيف يقولون من التور صحة كتابه كيدكرنيه  
لتعليقات ولغيره بان تقيده صحيح املا فانه لو

صرح به لكان من قبيل ماسبق والحال انه لم  
انه حذف لغرض من الاغراض سواء ذكر بصيغة

الجزم او بصيغة التثنية تعويصة المجهول بعد  
من العلوم في كونه مقبولا انتهى اقول وفيه ما نذر

اشتراسا ليقا من التفصيل فتذكر ١٢ عيب  
**له قوله** هو المرسل الخ وهو ما خوذ من الارسل

بعض الاطلاق وعدم المتك كقوله تعالى انا ارسلنا  
الشياطين على الكافرين فكان المرسل اطلق

الاسناد ولم يقيد به او مخرجا ومن قوله فانه  
موسال اي سرية السير كان المرسل اسرع

فيه فحذف بعض اسناده او من قوله جاء القوم  
ارسلوا اي متفرقين لان بعض الاسناد منقطع

من بقية ١٢ شرح الشرح **له قوله** سواء كان  
كبيرا بان يلقى كثيرا من الصحابة وجالسه في

جل روايته عنهم كقصة بن ابي حازم وسعيد  
ابن المسيب صغيرا بان لم يلق من الصحابة

الا العدد والسير واللقى جماعة مع كون جل روايته عن كبار التابعين كبحي بن سعيد الانصاري ذكره السخاوي ثم تعميمه بقوله كبير كان او صغيرا ثم على قول من

قال لا يكون حديث صفاد التابعين مرسل بل منقطع لانهم لم يلقوا من الصحابة الا الواحد او اثنين فالكثرة ايتهم عن التابعين هذا تلخيص ما في

شرح الشرح ع اسو كتاب المص مشق على اعتراضات او ما دها على ابن الصلاح ١٢ ش -

على اربها عند الجمهور لا يقبل حتى يسمى لكن قال ابن الصلاح هنا  
لناها الفاعل

ان تع الحذف في كتاب الترمذ صحة البخاري مسلم فما اتى فيه  
المبحث في هذا

بالجزم دل على انه ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض من الاغراض  
اثباته بالجزم ١٢

وما اتى فيه بغير الجزم ففيه مقال قد اوضحت امثلة ذلك في النكت  
اي نفى قبوله كلام رنزا ١٢

على ابن الصلاح والثاني وهو ما سقط من اخره من بعد  
التابعي هو المرسل صوته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا

قال رسول الله صلى الله عليه وعلى اله صحبه وسلم كذا او فعل كذا او فعل

**له قوله** لكن قال ابن الصلاح الخ اقول هذا هو الحق ولا عبرة لقول ابن حزم حيث عد تعليق  
البخاري بالصحيح الجواز كمال فلان او روى فلان او ذكر فلان او نحو ذلك انقطاعا قارحا قال النووي

وهذا خطأ من ابن حزم وبين ذلك بوجوه ثلاثة ثالثها تسليم انه منقطع وان المنقطع في الكتابين  
غير ملتحق بالانقطاع اقاوم لما عرف من عادتهما وشرطهما انتهى على ما نقله في الدراسات اقول

وقد اقر به الشيخ ابن الهيثم في فتح القدير حيث قال وتعليق البخاري انما يكون صحيحا اذا لم يكن  
ابن المسيب صغيرا بان لم يلق من الصحابة

الا العدد والسير واللقى جماعة مع كون جل روايته عن كبار التابعين كبحي بن سعيد الانصاري ذكره السخاوي ثم تعميمه بقوله كبير كان او صغيرا ثم على قول من

قال لا يكون حديث صفاد التابعين مرسل بل منقطع لانهم لم يلقوا من الصحابة الا الواحد او اثنين فالكثرة ايتهم عن التابعين هذا تلخيص ما في

شرح الشرح ع اسو كتاب المص مشق على اعتراضات او ما دها على ابن الصلاح ١٢ ش -

**له قوله** واتخاذ كوفي اقسام المردود المخدوعين كون المرسل حديثاً ضعيفاً مردوداً لا يخرج به مذهب جماهير المحدثين وكذا الشافعي وكثير من الفقهاء و اصحاب الاصول قال مالك في المشهور عنه والوخيفة وطائفة من اصحابهما وغيرهم من ائمة العلماء كما حمد في القول المشهور عنه انه صحيح محتج به بل حكى ابن جرير اجماع التابعين باسراهم على قوله انه لم يأت عنهم انكار ولا عن واحد من الائمة بعدهم الى رأس المائتين الذين هم من القرون القاضية المشهود لها بالخير من الشارع على الله عليه السلام بالخيرية وبالغ بعض القائلين بقبوله فقواه على المسند معللاً بان من اسند فقد احاطك ومن ارسل فقد تكفل لك هذا اذا لم يعرف حاله فان عرف

من عادة التابعي المخدوع شرح الشرح -

**له قوله** فالى ما لانهاية له المخ الظاهر انه

اراد الكثرة واتى بما لانهاية له بمالعة اذ

من المعلوم عند العقلاء ان الانساب الى

ادم عليه السلام امر متناه فكيف الى نبينا

صلى الله عليه وسلم فلا يردان من الحال عند

العقل ان يجوز بين التابعي والنبي صلى

الله عليه وسلم من لا يتاهاى كيف وقد وقع السج

في الوجود الخارجي لذكر النبي صلى الله عليه وسلم

خلاصة شرح الشرح **له قوله** فالى ستة

اوسبعة المخ نقل التلمذة عند انه قال او هذا المشك

لان السند الذي روى فيه سبعة النفس اختلفوا في

واحد منهم هل هو صحابي اذ تابعي فان ثبتت

صحة فان التابعين ستة والاسبعة شرح

الشرح **له قوله** الى التوقف الخ اى في

قبوله وما دة قال الشارح ويرد على

المصنف انه حينئذ لا يصح جعله تسماً

من المردود القطع على مذهبه امر انتهى

اقول اذا سلم ان التوقف فيه مذهب

المحدثين فلا شك انه من اقسام

المردود بل بعض الاعوام من ابن يعلم انه

جعله من اقسام المردود القطعي الذي

هو مردود بل بعض الاعراض فايراد الشارح

غير وارد على المصنف ١٢ ع **له قوله**

لبقاء الاحتمال الخ اذ يجوز ان يكون ثقة

**بخصته كذا او تخولك انما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المخذوف**

بان يقول كان النبي عليه السلام كذا ١٢

**لانه يحتمل ان يكون صحابياً ويحتمل ان يكون تابعياً وعلى الثاني**

**يحتمل ان يكون ضعيفاً ويحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل**

اى كونه تابعياً ١٢

**ان يكون حمل عن صحابي ويحتمل ان يكون حمل عن تابعي آخر**

اخذ ١٢

**وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدى اما بالتجويز العقلي**

اى اخذه عن التابعي ١٢

**فالى ما لانهاية له واما بالاستقراء فالى ستة اوسبعة وهو**

**اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فان عرف من عادة**

**التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين**

**الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولى احمد وثانيهما**

**عنه لا في نفس الامر كذا قيل وهو غير صحيح اذ الكلام مبني على فرض انه لا يرسل الا عن ثقة وعلم هذا من دأبه بالتسليم في نقله لاني**

على قوله فالصواب ان يقال لبقاء احتمال ان يكون هذا الارسل بخصوصه من غير عادته ١٢ شرح الشرح ع لان التابعين كانوا

بين عدل وضعف بخلاف الصحابة فان كلهم عدل ١٢ ع لعدم تفيدهم بالرواية عن الصحابة ١٢ ع من كونه

عدلاً او ضعيفاً ١٢

**له قوله** وهو قول المالكيين والكويتيين الخ قال الشارح يرد على المصم انه لا يصح جعله تسما من المردود بناء على جميع المذاهب انتهى اقول ومن اين يعلم انه جعله مردودا على جميع المذاهب بل الظاهر انه اختار مذهب اهل الحديث لان المختصر في اصوله او مذهب الشافعي بناء على مذهب فلا يرد مندفع عنه ١٢ عيب ١٢

**له قوله** لا يقبل مضملا

اتفاقا الخ اي اذا عرف حاله

انه غير ملتزم بان يرسله

عن ثقة فلا يقبل مرسله

اتفاقا واما اذا لم يعلم حاله

فهو مرسله مقبول اتفاقا

١٢ شرح الشرح ١٢

**له قوله** فهو المعضل الخ

اي فالقسم الذي في

اسناده ذلك هو المسمى

بالمعضل من المعضل

اعياه ففي القاموس

عضل عليه ضيق ربه الامر

اشتد كعضل وادعضله

وتعضل الداء الاطباء

فاعضله ١٢ شرح الشرح

**له قوله** والا الخ اي ان

لم يسقطا اثنان فصاعدا

او سقط اثنان فصاعدا لكن

لا على التوالي فهو المنقطع

**له قوله** فهو المنقطع الخ

والا نسب تاخير قوله

فهو المنقطع عن قوله

وكذا ان سقط واحد الخ

قال المصنف ويسمى

ما سقط منه واحد منقطع

في موضع وما سقط منه اثنان

**له قوله** وهو قول المالكيين والكويتيين يقبل مطلقا وقال الشافعي يقبل ان اعتضد بحجة

تقوى ١٢

وهو الاشبه بالحق ١٢ عيب

من حجة اخرى بين الطريق الاولى مسندا كان او مرسل لا يترجح احتمال كون

المحدوف ثقة في نفس الامر نقل بوبكر الرازي من الحنفية وابو الوليد

الباجي من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقة وغيرهم يقبل

١٢ يفتاير ١٢

١٢ الثاني ١٢

١٢ في الاول ١٢

١٢ صاحب شريعة الاسلام ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

١٢ في السقط ١٢

له قوله كون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى عنه الخ اى لم يدرك عصره وقوله مثلاً قيد لم يعاصر يفيد انه كذلك اذا ادراك عصره لكنه ما اجتمع به  
 ١٢ شرح الشرح له قوله ليست له منه الخ اى لئلا انه ليس للراوى عن شيىء على تقدير ادراك عصره اجازة ولا وجادة كما سيحى تفصيلهما واما اذا  
 ثبت اجازة او وجادة على تقدير عدم الاجتماع فانه ثبت حينئذ تلاقى معنوى فتفيهما معتبر فى عدم التلاقى لكن عدة من الواضع لا يخلعون خفاء فانه  
 امرضا فى ١٢ شرح الشرح له قوله ظهر بالتاريخ كذب دعواهم الخ استيناف وقم جوابا للسؤال عن كيفية الانتصاف وسبب يحتل ان يكون دفعة للشيخ بتقدير ضمير  
 اى كذب دعواهم باسماخ منهم شرح

الشرح له قوله الثانى المدلس الخ علم

ان التدليس ليس قسماً تدليس الاستاذ كدليس

الشيخ فتدليس الاستاذ اياته عن نفيه

او عاصره ما لم يسمعه منه موها انه سمعه

منه كعن فلان او قال فلان وان فلانا

قال او ما شئت ذلك مما ليس فيه تصريح

السماء وعظمه وفاعله مذموم جدا عند

اكثر العلماء ومن عرف به فهو محرم عند

جماعة لا يقبل روايته بين السماء والارض

التفصيل تما بين فيه الاتصال كسمعت و

حدثنا ونحو مما يدل على السماع بالتصريح

فهو مقبول ففى التبعين وغيرهما منه كثير

وتدليس الشيخ وهو ان يسمي شيىء سمع

منه لغير اسمه المعروف او ينسب له يصفه

بما لا يشتهر كيلا يعرف وهذا اخف من

الاول ويختلف الحال فى كراهيته بحسب

اختلاف القصد الحامل عليه ١٢ شرح

الشرح له قوله واشتقاقه من الدلس

الخ ومنه التدليس فى البيع يقال دلس فلان

على فلان اى ستوعنه العيب الذى

فى متاع كانه اظلم عليه الامر وهو فى

الاصطلاح راجع الى ذلك من حيث ان

من اسقط من الاسناد شيئا فقد غطى

ذلك الذى اسقطه وزاد فى

الغطية لا تبيان عبارات موهمة

فى معرفته كون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى عنه او يكون

خفياً فلا يدركه الا الائمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث و

علل الاسانيد فالاول هو الواضح يدرك بعدم التلاقى بين الراوى

من نوعى السقط ١٢ ش

وشيىء يكون لم يدرك عصره او ادركه لكن لم يجتمعا وليست له منه

وعلم ذلك من خارج ١٢

اجازة ولا وجادة ومن ثم احتيج الى التاريخ لتضمنه تحرير مواليده

فى هذا الفن ١٢

سيحى تعريفة ١٢

الرواة ووفياتهم واوقات طلبهم ارجح الهمة قد افتضح اقوام ادعوا

اوقات دفاتهم ١٢

الرواية عن شيخه ظهر بالتاريخ كذب دعواهم القسم الثانى وهو

بالسماخ منهم ١٢ ش

كثير ١٢ ش

الخفى المدلس بفتح اللام سمي بذلك كون الراوى لم يسم من حديثه

١٢ ش

واوهم سماع الحديث ممن لم يحذبه اشتقاقه من الدلس بالتحويل

اى اخذه ١٢ ش

الراوى ١٢

وكذا تدليس الشيخ فان الراوى يغطى الوصف الذى به يعرف او يغطى الشيخ بوصف بغير ما يشتهر به كذا حققه البقاعى

١٢ شرح الشرح عه كان الاظهر ان يقول وقد يكون ١٢ شرح ا شرح عه من الاتصال والانعطاف ونحوهما من

العلل القادحة فى السند ١٢ شرح الشرح :

**له قوله** يحتمل وقوع اللقاء قال التلميذ الاول ان يقال يحتمل السماع كما صرح به النووي وغيره انتهى وقال البخاري كنى شيخنا باللقاء عن السماع لتصريح غير واحد من الائمة في تعريفه بالسماع ١٢ شرح الشرح **له قوله** متى وقع الخ حاصله انه متى وقع الحديث المدلس يلفظ صريح فهو كذب واما اذا وقع من المدلس لمنعه عن وقوع منه التدليس في بعض الصور حديث يلفظ صريح فانه مقبول

اذا كان المدلس عدلا ١٢ شرح الشرح

**له قوله** صرح فيه الخ اي بين السماء فيه بحيث زال احتمال الانقطاع واتي بلفظ

مبين للاتصال وصريح فيه كسمعت حدثنا

واخبرنا فهو مقبول محتمل به ١٢ شرح الشرح

**له قوله** اذا صدر من معاصر لم يلق الخ قال الشارح قيد اقوى لا احتوازي

وكان الانسب ان يقول وهو الصادر من معاصر ولذا قال التلميذ هذا

الشرط يوهم ان له مفهوما وليس كذلك اذ ليس لنا مرسل خفي الا ما

صدر من معاصر لم يلق انتهى اتول كلام التلميذ في غير الاعيار

عليه واما قول الشارح كان الانسب ان يقول وهو الصادر

من معاصر فليس نظاه اذ الصادر من معاصر يشتمل المهاد

من معاصر ملاق وهو ليس بمرسل خفي كما سيصرح به المصنف بعد هذا

فكان الاحسن ان يقول وهو الصادر من معاصر لم يلق ١٢ ع

**له قوله** فهو المرسل الخ اي والمرسل الخفي يختص بين روي عن معاصرة ولم يعرف

انه لقيه على ما ذكره البخاري ١٢ شرح الشرح

**عه** بالنور كما يكون في اول الليل ١٢ شرح

الشرح **عه** اي المحذوف والنور ١٢ شرح الشرح

**له** اي وحق ان يرد ١٢ شرح الشرح

**له** فلا يقبل حديثه اصلا ١٢ وقيل لا يقبل حديثه اصلا ١٢ شرح الشرح

**له** اي بعبث يكونان متباينين ١٢ -

وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء يرد المدلس

بصيغة من صيغ الاداء تحتمل وقوع التلقي بين المدلس من اسند عنه كعن

كذا قال متى وقع بصيغة صريحة كان كذبا وحكم من ثبت عنه التدليس

اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا ما صرح به بالتحديث على الاصح وكذا

المرسل الخفي اذا صد من معاصر لم يلق من حد عن بل بينه وبينه اسطة

والفرق بين المدلس والمرسل الخفي فيحصل تحريره بما ذكره هنا وهو

ان التدليس يختص بين روي عن غير لقاءه اياه فاما ان عاصر ولم يعرف

انه لقيه فهو المرسل الخفي من ادخل في تعريفه لتدليس المعاصرة ولو بغير

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لحق لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

**له قوله** رواية المخضرمين الإجماع المخضرم بالخاء والصاد المعجمتين وقبح الراوي يقال خضرم عما أدركه أي قطع وهو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي عليه السلام ولم يره وسيق في الخلاف في أنهم معدودون من الصحابة أم من كبار التابعين كما هو الصحيح وعدم مسلم عشرين نقاش **له قوله** ولكن لم يعرف الخ قبل الظاهر أن المخضرم من عرف عدم نقيه لأن لم يعرف أنه لقيه وبعدهما فرق كما لا يخفى **له** لا يخفى أنه لا مدخل لهذا اللفظ في الإيراد فإنه يتم بدونه ١٢ **عب** **له قوله** بأخباره عن نفسه الخ كما حكى على بن خشرم كما يروى عند سفيان بن عيينة فقال عن الزهري فقيل له حدثك

الزهري فسكت ثم قال قال الزهري فقيل له أسمعته من الزهري فقال لم أسمع من الزهري ولا من سمع من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ١٢ ملتقط من شرح الشرح **له قوله** إمام مظهر الخ أي بذلك وهو عدم الملاقاة وإنما يعلم ذلك بالتاريخ كحديث العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال بلال قد قامت الصلاة فخص وكبر قال الإمام أحمد العوام لم يدرك ابن أبي أوفى ١٢ شرح الشرح **له قوله** ولا يكفي أن يقع الخ حاصل أنه لا يكفي للحكم بالتدليس وقوع زيادة راويين من راوي بصيغة تحتل السماع وبين المروي عنه في بعض الطرق فلا يحكم بمجرد هذه الزيادة بالتدليس لاحتمال أن يكون هذا الزائد من المزيد وهو أن يزيد الراوي في اسناد واحد رجلا أو أكثر وهما منه وغلطا ١٢ شرح الشرح مع تقديم وتأخير

ان اعتبار اللقي في التدليس من المعاصرة وحدها لا يرد منه أطباق أهل الخبر أن ١٢ فاعل يدل ١٢ العلم بالحد على أن رواية المخضرمين كإبي عثمان التميمي وقيس بن أبي حازم كالمذهب بين ١٢ عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس لو كان مجزما المعاصرة يكتفيه في التدليس لكان هو إمام ليسين ولا يشترط اللقاء ١٢ لا أنهم عامر النبي صلى الله عليه وسلم قطعا ولكن لم يعرفه لقوه أم لا ومن قال باشتراط اللقاء في التدليس أم الشافعي وأبو بكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضي هو المعتمد يعرف عدم الملاقاة بأخباره أسير كتاب له ١٢ اشتراط اللقاء ١٢ المدلس ١٢ نفسه ذلك ويجزم إمام مظهر لا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راو أكثر في أثبات عدم اللقاء ١٢ بينهما الاحتمال أن يكون من المزيد لا يحكم في هذه الصو يحكم كل لتعارض ١٢ الإمري في مقول بالتدليس ١٢

**عه** بفتح فون وسكون هاء ١٢ شرح الشرح **عه** خبر بقوله الإمام الشافعي ١٢ **عه** على أحوال الرجال و طبقا لهم ١٢ **عه** أي الراوي والمروي عنه بالتدليس ١٢

**له قوله** على سبيل التدرج الى التزل من الاعلى في الشدة الى الادنى فيها عكس طريق الترقى من الادنى الى الاعلى كما فعل في تسميتها لغاد  
نشرامتها قليل وهذا لا يخلو عن استدراك لانفهام من الاشد فالاشد فيه ان العبارة محتملة لان يكون للترقى وللتندي بل الاول هو المتبادر  
الى الذهن وحاصله انه اذا تقرب احدها الى الاخر في الاشدية فان بعض اقسام احدهما القسامين يتربط في الاشدية  
على بعض اقسام الاخر دون اقسامه  
الاخر قليل الادنى في العبارة مكانها

**احتمال الاتصال بالانقطاع** وقد صنف الخطيب في كتابه التفصيل فيهم المراسيل

اسم كتاب ١٢

**وكتا المزيدي متصل** لا ينقطع ههنا اقسام حكم لسا من سناتو الطعن

اسم كتاب له ١٢

**يكون بعشرة اشياء** بعضها اشد في القدر من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة

**وخمسة تتعلق بالضبط** ولم يحصل الاعتناء بتمييز احدهما القسامين من الاخر

**لمصلحة اقتضت ذلك** وهي ترتيبها على الاشد فالاشد في حيز الرد على سبيل

سبب ١٢

ولا تحصل الا بالاختلاف ١٢

**الذي لان الطعن اما ان يكون لكذب الراوي** في الحديث النبوي بان يرى

واما ان يختص به الطعن في العشرة لان الطعن في ١٢

**عن صلى الله عليه وسلم** على انه صلى الله عليه وسلم لم يقل متعمدا ذلك او تهمة

الكذب ١٢

حديث ١٢

**بذلك بان لا يروى ذلك الحديث الا من جهته** ويكون مخالفا

**للقواعد المعلومة** وكذا من عرف بالكذب في كلامه ان لم يظهر منه

بالضرورة ١٢

بحسب الشدة والضعف اذا لا شديفة  
للاخير ويدفع بان هذه عبارة مشهورة  
بين البلغاء وقد ورد في الحديث الشريف  
ايضا اشتد الناس بلاء الانبياء ثم  
الامثل فالامثل رواه البخاري وغيره  
وقد وجه بانه لو كان هناك سبب  
اخر للطعن كان الاخير اشد منه  
١٢ شرح الشرح **له قوله** متعمدا  
لذلك الخ اي بخلاف ما اذا  
روى ساهيا فالمراد بالكذب  
في المتن الكذب على سبيل  
العمد فلو قال بدله الافتراء  
وهو الكذب عن عمد لكان ادنى  
ثم لما كان هذا الكذب الخاص  
اشد انواع الفسق واقبح اسباب  
الطعن حتى قيل يكفر المقتوى  
عليه صلى الله عليه وسلم اذ كان  
جنس اخر وقد مد على الكل ١٢ شرح الشرح  
**له قوله** ويكون مخالفا الخ العطف للتفسير  
والبيان وسبب ما يشعر بان هذا من الاول  
حيث عد كونه مناقضا لنفس القرآن من تراين  
كونه موضوعا ١٢ شرح الشرح **له قوله** وكذا  
من عرف الخ قلت هذا داخل في الفسق القولي  
وجعله اخلا في التهمة غير مستبعد ١٢ شرح  
الشرح **له** في بيان المدلس المرسل الخفي

والمزيد والفرق بينهما ١٢ **له** قتل الانبياء

ان يقتل وانتهت احكام اقسام الساقط ١٢ **له** هي الكذب التهمة والفسق والجهالة والبدعة ١٢ **له** هي فحش الغلط والغفلة والوهم مخالفة الشكات وسوء الحفظ ١٢  
**له** بان يبين ما يتعلق بالعدالة على مجردة بل بان مختلطة ١٢ **له** اي كون الراوي متهمها بالكذب في الحديث ١٢ **له** اي  
اتهامها بالكذب يكون بان لا يروى الحديث الا من جهته مع كونه مخالفا للقواعد المعلومة ١٢ -

١٢ شرح الشرح **له قوله** او غفلت عن الاتقان الخ اى الحفظ والايقان والظواهر انه عطف على غلطه لا على الغش والمخبر او فحش غلط اى كثرة غفلة لان الظاهر ان مجرد الغفلة ليس سببا للطعن فقلنا من يعاين الله منها ويدل عليه قوله فيما بعد او كثرت غفلة ١٢ شرح الشرح **له قوله** ما لم يبلغ الكفر الخ يعنى ان للواد الفسق الفعلى او القول هو ما دون الكفر اما الكفر فهو خارج عن البحث اذ السكلام فى الرواى المسلم ١٢ شرح الشرح مع زيادة **له قوله** او مخالفت اى للشقات الخ قيل فى تاخيرهما عن الفسق نظرا هما فانهما اكثر ما سببه للكذب من الفسق بالفعل انتهى اقول ولا يبعد كل البعد ان يقال التوهّم فى الرواية او مخالفة الشقات يورث ظن الكذب الغير العدى وارتكاب الفسق يورث ظن الكذب العدى فيلقى بالتقدّم بعد لعل هذا امر وجب الى لا مجال للنقاش فيه ١٢ عب

**له قوله** لا تجرح معين الخ قيد التعرّيج بالمعين اشارة الى انه لو جرح فيه جرح مجر لا يكون فى هذه المرتبة اذ التعرّيج لا يقبل الملبس وجهه بخلاف التعديل فانه يكفى فيه ان يقول عدل او ثقة مثلاً ١٢ شرح الشرح **له قوله** اوبد مثلاً قال الشارح اعلم ان البدعة اضعف من مقدمه ومؤخره لان اعتقاد خلاف العرف انما هو بدليل لاح عليه فلا يؤثر مثل ما سواه فى عدم الاعتماد ولذا قد يوجد فى الصيحين من يكون رافضيا او خارجيا او معتزليا وغيرهم فى رجال الاسلام انتهى اقول عبد الباقى من اسباب الطعن انما هو لان البدعة قد يكون داعية الى الكذب فى الحديث لترويج معتقده وقد ثبت ذلك باقوال بعض المتقدمين بعد التوبة والا فلا طعن فى البقاء املا لانه سبب ضيف كما يقتضيه كلام الشارح وحسب فلا سلم قوله فلا يؤثر مثل ما سواه فى عدم الاعتقاد نعم لو ثبت عدم المحدث بانه المتقدم وتجاوز حجب مذهب فلا باس باخذ حديثه وهذا هو وجه وجوده فى الصحيح

وقوع ذلك فى الحديث النبوى وهذا من الاول او فحش غلط اى كثرة او غفلت عن الاتقان او فسقه بالفعل او القول مما لم يبلغ الكفر وبين الاول عموم وانما افراد الاول لكون القدر به اشد فى هذا الفن واما الفسق بالاعتقاد فسيأتى بيانه او وهبه بان يروى على سبيل التوهّم او مخالفت اى للشقات او جهالته بان لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين اوبدعته وهى اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم

**له قوله** وهذا من الاول الخ قال التلميذ قوله هذا من الاول مستغنى عنه انتهى كان فهمان هذا اشارة الى التهمة والمواد الاول الاول للتحقيق الصواب بجله اشارة الى قوله وكذا من عرف الخ رجعل الاول اضافيا وهو اشارة الى بقوله وتهمة بذلك ثم وجه تقديم الثانى على ما بعده من الفسق وغيره ان كون كل من العشرة موجبة للرواى انما هو من جهة ايجابها ظن الكذب فى الرواية وهذا هو وجه تقديم النوعين الذين يليان على الفسق ١٢ شرح الشرح **له قوله** اى كثرة الخ بان يكون خطأ اكثر من صوابه او يتساويا فلا يخلو الانسان من الغلط والفسيان

على انه يجوز ان يكون فى الشواهد المتابعات كامل ١٢ عب **له قوله** وهى اعتقاد ما احدث الخ اى البدعة المحدثه فى وجوه الطعن هى اعتقاد ما احدث على خلاف ما اقرع عن النبى عليه السلام واهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم ولهم ان ما عرف عنهم فهو داخل فى المعروف عن النبى عليه السلام فلا يكون بدعة وهكذا ما عرف من الائمة المجتهدين رحمة الله عليهم اجمعين داخل فى المعروف عنه عليه الصلاة والسلام فلا يكون بدعة ايضا وهذا يرسدك الى ان اتباعهم يرجع الى اتباع النبى عليه السلام ١٢ عب **له** دعى اعتقاد ما احدث الخ اى البدعة المحدثه فى وجوه الطعن هى اعتقاد ما احدث على خلاف ما اقرع عن النبى عليه السلام ١٢ عب **له** دعى اعتقاد ما احدث الخ اى البدعة المحدثه فى وجوه الطعن هى اعتقاد ما احدث على خلاف ما اقرع عن النبى عليه السلام ١٢ عب



له قول أقل من أصاب لم سواء كان ساويا أو أكثر وأما إذا كان غلطه أقل من أصابته أو قليلا بالنسبة إليها فهو مقبول ١٢ شرح الشرح له قول الموضع  
الخ فيه سألنا إذا الموضوع هو الحديث الذي فيه الطعن بكذب الراوي لا نفس الطعن به شرح له قول بطريق الظن الغالب الخ قال الشارح صفة  
كاشفة للتأكيد إذا قد يطلق الظن بمعنى العلم كقول تعالى إن الذين يظنون أنهم ملا قوا ربهم انتهى قول القول بأن الغالب صفة كاشفة للتأكيد  
مبنى على عدم الفرق بين الظن وغالب الظن وهو باطل كما نقلنا الفرق بينهما عن المتأخرين سابقا وإطلاقه على العلم لا يستلزم أن يكون الغالب صفة  
كاشفة فلا يصح التعليل به فالصواب أن

الغالب صفة احترازية لإخراج الظن  
الغير الغالب ١٢ عب له قول من يكون  
اطلاعا الخ قال البارقي ياهل بغداد  
لا تفتنوا أن أحدا يفتد بأن يكذب على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأناحي  
ذكرة السخاوي قال الربيع بن خيثم إن  
الحديث ضوء الضوء النهار يعرف وظلمة  
كظلمة الليل تنكره وقال ابن الجوزي  
إن الحديث المنكر تشعره جلد الطالب  
للعلم وينكر منه قليلا في الغالب شرح الشرح  
له قول وقد يعرف الوضع بأثر ادواضع  
الخ أي واضع الحديث المتفرد به كقول عيون  
صحيح أنا وضعت خطبة النبي صلى الله  
عليه وسلم أي التي نسبها إليه كالحديث  
الطويل عن أبي بن كعب رضي الله عنه في  
فضائل سور القرآن أعترف رهاويه بالوضع  
وقد أثار على الشعبي البضاوي وغيرهما  
من المفسرين الذين ذكروا في تفاسيرهم  
من غير بيان وضعه ١٢ شرح الشرح  
له قول لكن لا يقطع الخ قيل لا يحصل القطع  
من القرائن الأخرى الصافيا الوجه في تخصيص  
الاستدراك بما يجب بأنه قد تكرر حصول القطع  
بمكنه اقرب من سائر القرائن ١٢ شرح الشرح  
له قول لا احتمال أن يكون كذبا الخ لأن

يعد عادة أن يسبب المرء إلى نفسه مثل

عليه على الله صحة سلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة أو سوء حفظ وهي

بدليل باطل ١٢

عبارة عن أن لا يكون غلطه أقل من أصابته فالقسم الأول وهو

الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع والمحكوم عليه

بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع إذ قد يصدق

الصدق إذ  
يكتب ١٢

أي يكون موضوعا ١٢

الكذب لكن لا هل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك

من غير الموضوع  
١٢

وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعا تاما وذهنا ثاقبا ونهما

مفيدا ١٢

أي المحكم على الحديث بأنه موضوع ١٢

قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة وقد يعرف

الوضع ١٢ ثابتة راسخة ١٢

الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك

بالوضع ١٢

مع هذا ١٢

من العلماء  
المتأخرين ١٢

لا احتمال أن يكون كذبا في ذلك الاقرار انتهى فهم منه بعضهم أنه لا يعمل

أي من قول ابن دقيق العيد ١٢

هذا الأمر الشنيع من غير باعث ديني ودنيوي والغالب أن الداعي إليه أغاهو التوبة وحيفه يبعد أن يكون كذبا لكن لا احتمال جراته على الله تعالى فقلته حياته من  
الحق أو قصد فساد في الرواية وعدم العمل به لا يقطع بالوضع إلا إذا دل دليل قطعي على صدقه وأيضا يقوم مقام الاقرار بالوضع روايته بالسمع عن لم  
يلقه قط فلا يرد أنه مع احتمال التباس كيف يحكم بالوضع ١٢ شرح الشرح مع زيادة عه أي مهارة علمية وحذاقة قوية ١٢ ش  
عاه أي كابن الجوزي على ما ذكره السخاوي ١٢ ش

**له قوله** ولا يلزم من نفي القطع الخ قليل فيه خفاء اذ غاية ما في الباب ان وقوع منه خبران متناقضان فكيف يغلب الظن بكذب الاول ويرد قوله بما اشرنا سابقا من احد من المسلمين اذا اسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ثم اعترفت

انه كذب فلا شك

انه يغلب على الظن

مد تدعى الثاني وكذبه

في الاول اذ لا يجزئ

مؤمن على نسبة مثل

هذا القبيح الشنيع

الذي اتفق العلماء

على انه كبيرة بل

قال بعضهم انه كفر

الى نفسه اشرح الشرح

**له قوله** اسناد الى

النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال اى اسنادا

متصلا الى النبي صلى

الله عليه وسلم مذكورا

فيه انه اى الراوى قال

سمع الحسن من ابي

هريرة اى الى اخر ما

ذكره رواه البيهقي

في المدخل ١٢ شرح

المشرح **له قوله**

لا سبق الخ قال

الخطابي الرواية الصحيحة

بفتح الباء وهو ما

يجعل من المال

رهن على المسابقة

والمعنى لا يحل اخذ

المال بالمسابقة

الا في هذه الثلاثة

١٢ ملخص العواشي

عه هذا اللفظ ليس في نسخة السامح ١٢ عه اى وانها مرادة نفي القطع ١٢ عه كالتقريب للخلفاء والامراء بوضع ما يوافق فعلهم وارادهم ١٢ ش

بذلك الاقرار اصلا لكونه كاذبا وليس ذلك مرادة انما نفي القطع بذلك  
لعمري العمل به ١٢

ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم يقطع بالظن الغالب هو هذا كذلك  
ايضا ١٢ بالوضع ادعى ١٢ ذهبا

ولو لا ذلك لما ساء قتل المقر بالقتل لا مرجع المعترف بالنزاع الاحتمال ان  
اى جواز الحكم بالظن ١٢ ش

يكونا كاذبين فيما اعترف به من القرائن التى يدرك بها الوضع ما يوجد  
لا يوضع ١٢ يؤخذ

من حال الراوى كما وقع لما مؤمن احدا انه ذكر بحضرة الخلا في كون

الحسن سمع من ابى هريرة او لافاق في الحال سناد الى النبي صلى الله عليه  
البصري ١٢

وعلى الله وصحبه سلم انه قال سمع الحسن من ابى هريرة وكما وقع لقيان ابراهيم

حيث دخل على المهدي فوجد يلعب بالحماساق في الحال سناد الى النبي  
النفق ١٢ ش

صلى الله عليه وعلى اله وصحبه سلم انه قال لا سبق الا في تصل او خف او  
اى لا مسابقة ١٢ هو لا بل ١٢

له هو محمد بن المنصور عبد الله العباسي والدا هارون الرشيد ١٢ ش له هو جديدة السهم ١٢ ش

أما برامته كالحضر والحن البصري والامام جعفر الصادق وقد يذكر في آخره ان من شك في هذا كفر ١٢ شرح المشرح **قوله** كالتزادة التمثيل  
لواضع لا للعامل او المضاف محذوف وكذا البؤا في وهم المبطنون الكفر المظهرين للاسلام والذين لا يتدينون بدين يفعلون ذلك استخفا بالدين  
ليضلوا به الناس فقد قال حماد بن زيد فيما اخرج العجلي انهم وضعوا الربعة عشر الف حديث وقال المهدي اقرعني رجل من الزنادقة بوضع مائة  
حديث يقول في ايدي الناس ذكره السخاوي وقال ابن عدي لما اخذ عبد الكريم ابن ابي العوجاء الذي امر بضرع عقبة محمد بن سليمان بن علي  
ليضرب فقال لقد وضعت فيكم اربعة

الاف حديث احرم فيها واحلل ومنهم  
الحارث الكذاب الذي ادعى النبوة وامثاله  
وضعوا جهلا بل الوفا من الحديث استخفا  
بالدين وتلبيسا على المسلمين فبين نقاد  
الحديث امرها في ذلك كله لم يفت عليه  
من شأنها ما خفي على غيرهم ١٢ شرح المشرح  
**قوله** او غلبة الجهل لبعض المتعدين  
الحزاي المنتسبين الى العيادة والزهاد  
وضعوا الاحاديث في الفضائل للزغائب  
كصلوة ليلة نصف شعبان و ليلة الزغائب  
ونحوها يتدينون بذلك في زعمهم و  
جهلهم وهم اعظم الاصناف ضررا  
على الفهم وعلى غيرهم لانهم يروون قربة  
ويرجون عليه مشربة فلا يكن تركهم لذلك  
والناس يحتمدون عليهم ويركون اديهم  
بما شربوا اليهم من الزهد والصلاح ١٢  
شرح المشرح **قوله** او فرط العصبية  
الحزاي افرطها وشدة التعصب لذمهم  
وقد روى ابن ابي حاتم عن شيخ  
عن الخوارزمي انه كان يقول بعد  
ما تاب انظروا عمن تأخذون  
دينكم فاننا كنا اذا هوينا امرا  
صيرناه حديثا زاد غيره في  
رواية ونحسب الخير في اضلالكم  
ذكره السخاوي وقوم وضعوها

حاضر وجناح فزاد في الحديث **جناح** فقرا المهدي انه كذب لاجل فامريد بح  
هو الخيل ١٢  
الحمام منها ما يوجد من حال المروي كان يكون مناقضا لنص القرآن او  
نريد  
اي المروي ١٢  
السنة المتواترة او الاجماع القطعي او صريح العقل حيث لا يقبل شيء من  
ذلك التاويل ثم التروك تارة يختارها الواضع تارة يأخذ من كلامه غيره  
ك بعض السلف الصالح او قدام الحكماء او الاسرائيليين او يأخذ حديثا ضعيفا  
كالصالحين والتابعين ١٣ كسفر ابا وغيره ١٢  
اي ابا ذر بن اسرايل ١٢  
الاسناد فير كلب اسنادا صحيحا يروج وللمامل للواضع على الوضع اما  
ذلك الحديث ١٢  
فيضع ١٢  
عدم الدين كالتزادة او غلبة الجهل لبعض المتعدين او فرط العصبية  
من العصبية للجهل ١٢  
جميع زنديق ١٢

**له** قوله فامريد بح الحمام الخزوي ان المهدي استحسنه ولا اعطاه عشرة الاف درهم قلما ادبر التي في  
قلب المهدي انه كذب لاجل فامريد بح الحمام لكونه سببا في موضوع باعتبار جزئه الاخير بخلاف  
السابق فانه موضوع بتمامه ١٢ شرح المشرح **قوله** اسنادا صحيحا يروج الحزاي الحديث فهذا الحديث  
موضوع الاسناد لا المتن وقد يذكر كلاما ليس له اصل كما يذكره اهل التعاويذ في اسناد دعاء ونحوه  
ويذكرون له اسنادا رجل رجاله من اعاقوا الحديثين منتها اليه صلى الله عليه وسلم ادى احد من

تعصبا وهو كيا مومن بن احمد الهروي في وضع حديثا يكون في امتي رجل يقال له محمد بن ادريس يكون اضرع على امق  
من ابلين وكحديث الوجيه سراج امق ١٢ ملتقط شرح المشرح **عه** اي ريش وهو لبطاثر ١٢ ش عه كالا جماع الغير السكوتي بقول  
بطريق التواتر اش **عه** كالحديث المجوز لاجتماع الضدين مثلا ١٢ **له** وكذا لا يحتمل سقوط شيء منه على بعض رواته ١٢  
**له** اي يختار المروي بنفسه ١٢ **عه** اي كونه تدقة التزادة ١٢ **عه** في البؤا في ١٢

الوضع حديثا وكذا في كتب على رسول الله صلى الله عليه وسلم يمكن ان يتبع من الملامح ما يأخذها اعطاه في هذا الحديث ١٢



الكذاب مدعى النبوة في النبوة ١٢ كذا في حواشي الشرح المنقولة عنها ١٢ **له قوله** هو المتروك المرحلة قسمًا مستقلاً وسماه متروكاً لان اتهام الراوى بالكذب مع تفرد لا يسوغ الحكم بالوضع ١٢ شرح الشرح **له قوله** من لا يشترط المرحل واما المنكر الذي فيما سبق في مقابلة المعروض فانه على رأى من شرط المخالفة وحاصلة ان ما يكون الظن فيه بسبب كثرة الغلط لا يكن منكراً الا على ماى من لا يشترط في المنكر مخالفة الثقة للضعيف كما تقدم واما من يشترط فيه ذلك فلا ١٢ شرح الشرح **له قوله** فمن فحش الخ قال شارح نشر مرتب ومن تعليلية فهو راجع الى الثالث انتهى اقول لعل هذا سهو فان من هي من الموصولة

لا من الجارة التعليلية والفلو تفرعية  
١٢ **عبه قوله** ثم اوال هو الخ اى سداية الحديث على سبيل التوهيم اكثر وقد يقع في المتن مثل ادخال حديث في حديث اخر والاول قد يقدح في صحة الاسناد والمتن جميعاً كما في التعليل بالارسال والاشتباه الضعيف بالثقة مثل ان يجئ الحديث باسناد موصول ويجئ ايضا باسناد منقطع اقوى من الاسناد الموصول وقد يقدح في صحة الاسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن مثاله ما رواه الثقات كيعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمر بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم البيهقيان بالخيار الحديث فهذا اسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معطل غير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعلة في قوله عمرو بن دينار انها هو عبد الله بن دينار هكذا رواه الأئمة من اصحاب سفيان عند توهيم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار السواتق له في اسما به الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة ١٢ وجيه

واتفقوا على تحريم رواية الموضوع الا مقروناً ببيان له لقوله

اى ببيان انه موضوع ١٢

صلى الله عليه على اله وصحبه سلم من حد عن مجديث يرى

بالفتح والضم ١٢

انه كذب فهو احد الكاذبين اخرج مسلم والقسم الثاني من اقسام

بالجمع والتثنية ١٢

المروء هو ما يكون بسبب تهمة الراوى بالكذب هو المتروك و

الثالث المنكر على رأى من لا يشترط في المنكر قبال مخالفة وكذا

لغت مجي نشره ١٢

الرابع الخامس فمن فحش غلط او كثرت غفلته او ظهر فسقه

متعلق بالخبر ١٢

ناظر الى الرابع ١٢

راجع الى الثالث ١٢

فحديث منكر ثم التوهيم وهو القسم السادس انما افصح به لطول

الظهور ١٢

**له قوله** يرى انه كذب فهو احد الكاذبين الخ قال النووي في شرح مسلم ضبطنا يرى بضم الباء الكاذبين

بكسر الباء وفتح الترن على الجمع هذا هو المشهور في اللفظين قال القاضى عياض الرواية فيه عندنا الكاذبين

على الجمع ورواه ابو نعيم الا صبهنا في كتابه المستخرج على صحيح مسلم في حديث سمع بفتح الباء وكسر النون

على التثنية ورواه من رواية الغيرة الكاذبين او الكاذبين على الشك في التثنية والجمع فكل رواية التثنية

قيل احدهما اسود بن الكعب الكذاب مدعى النبوة مع انه لم يكن نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وثانيهما مسيلة

الدين **له قوله** وانما افصح به اى غير عند باسمه الصريح ولم يقل وهو السادس لطول الفصل اى باب البحث

فيه وهو مقتضى للاهتمام به كما في الاقسام الاتية ولذا ايضا عطف بيتم الدال على التراخي اشارة الى التراخي بحسب الرتبة فان ذلك

ما قيل ان طول الفصل انما هو في الشرح لاني المتن على ان المتن والشرح كانهما كتاب واحد كما ذكرنا مراراً ١٢ شرح الشرح مع زيادة

عنه عبر باسمه الصريح لطول الفصل ١٢

الاشياء القادرة الخ قال السخاوي كابيل راو ضعيف بثقة كما اتفق لابن مروي في حديث موسى بن عقبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رفعنا الله اذهب عنكم عبيته الجاهلية فانه قال ان راوية غلط في تسمية موسى بن عقبة وانما هو موسى بن عبيدة وذلك ثقة وابن عقبة ضعيف انتهى شرح الشرح **له قوله** وجمع الطرق الخ اي الاسانيد المشتقة على المتن واستقصاها من المجامع والمسانيد النظر في اختلاف رواة الحديث وضبطهم اقلناهم ليحصل الترجيح بذلك ويعلم انه موصل او مرسل موقوف او مرفوع ورواية غيرهم على سبيل التوهم فقد روى عن علي بن الحسين انه قال الباب اذا التزم طرقة لم يثبتين خطأ ١٢

كذا في شرح الشرح **له قوله** فهذا هو المعلق الخ فيه سامة كما في اخوانه اذا المعلق هو ما فيه الوهم لا الوهم بنفسه قد وقع في عبارة كثير من المحدثين كالبحاري والترمذي وابن عدي والدارقطني تسمية بالمعلول وسادة ابن الصلاح بان ذلك معلول عند اهل اللغة والعربية لان المعلق من علل بالشراب الى سقاه مرة بعد اخرى هو غير ملائم وسماه معللا قال العراقي الا جوف في تسمية المعلق وكذا وقع هوني عبادة بعضهم واكثر عباراتهم في الفعل اعلاه فلان بكذا او قيسه معلى قال الجوهري لا اعلمك الله بعله اي ما اصابك بمصيبة وما اعلاه فانما يستعمله اهل اللغة يحذف الهاء بالشيء وشغل به من تحليل الصبي بالطعام ١٢ شرح الشرح **له قوله** وادتها المعلقة تفسيرى اي اخفاها دس كما وادتها ادراكا قيل ومن ثمرها حتى قال ابن المهدي لان اعرف علته حديث واحد احب الي من ان الكتب عشرين حديثا ليس عندي ١٢ شرح الشرح **له قوله** ولا يقوم به الخ ومثاله ما رواه زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن ابي ساند سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في المغرب بالنظر قال

الفصل ان اطلع عليه اى على الوهم بالقرائن الدالة على وهم

والبحث فيه ١٢ على صيغة الجوهري ١٢

راويه من مرسل او منقطع او اذخا خذ في حديث

عطف على وصل ١٢

من بيانية للقرائن ١٢ ش

او نحو ذلك من الاشياء القادرة ويحصل معرفة ذلك بكثرة

الوهم ١٢

المشتركة ١٢

التتبع وجميع الطرق فهذا هو المعلق هو من اغضب انواع

اعلى عليه هذا النوع ١٢

الاستق ١٢

علوم الحديث اذتها ولا يقوم به الا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا

وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة قوية بالاسانيد

مهارة راسخة ١٢

كاملة ١٢

**له قوله** ان اطلع عليه الخ قال السخاوي اما ان لم يطعم عليه فهو المقبول وفيه ان جميع اسباب الطعن مشترك في انه يحق له ان يطعم عليه فهو مقبول فبالاطلاع يجعل موجبا للطعن فلا وجه لاختصاص الاطلاء بالسادس انتهى اقول يمكن ان يقال لما كان الاطلاء على توهم الراوى في الاسناد والمتن من اغضب العلوم وادتها ولا يحصل الا لمن رزقه الله تعالى خصه بالبيان بخلاف الاطلاء على الوجوه الاخر فانه ليس بهذه المسألة فانهم ١٢ عيب **له قوله** بالقرائن الدالة الخ اسم المنبهة للحارف علته بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث لذلك اكتفاء بقلبة النظر او يتردد لعدم ترجيح احد الطرفين فيتوقف في الحكم بالهجوم وعدمها واما اذا لم يطعم عليه بما ذكر من القرائن فالظاهر السلامة من الجرح فهو من اقسام المقبول ١٢ شرح الشرح **له قوله** او نحو ذلك من

ابو عبد الله الحاكم انه معلول من ثلاثة اوجه الاول ان عثمان هو ابن ابي سليمان والثاني ان عثمان انما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابي ساند سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروى وابو سليمان هذا هو اخونا فح ١٢ كذا في بعض الجواشي **له** كاد سال موصل او وقف مرفوع ١٢ **عه** التي هي خمسة وستون فتا على ما ذكره البهوي ١٢ ش **له** اي بعلم هذا الفن الغامض ١٢ **له** شاملا للاسانيد والمتون ١٢ ش **له** من العدالة والضبط وغيرها ١٢

عنه ولا تجزئ بانك سألتني فيذكر علة ثم تقصد اياها ثم تستدل ثم تميز كلامنا في ذلك الحديث فان وجدت بيننا خلافا في علة فاعلم ان كلامنا في الحكم على مرادة وان وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ففعل الرجل ذلك فالتفت كلمتهم عليه فقال اشهد ان هذا العلم الهام ثم اعلم ان بعضهم يطلق العلة على غير المعنى المذكور ككذب الراوى وفسقه وغفلة وسوء حفظ ونحوه من اسباب التضعيف كاللديس الترمذي سمع الشيخ علة قال السخاوى فكانا اذ علة مانعة من العمل لا الاصطلاحية ١٢ ملخص الشرح الحواشي له قوله اي سياق

الاسناد والحقيل عليان اريد بتغير سياق الاسناد تغييره باعتبار نفسه لا في المتن يلزم ان لا يندرج فيه القسم الرابع و الشق الثاني من القسم الثالث وان اريد تغييره اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه وهو المتن يندرج فيه مدرج المتن ايضا فمع بانه اذا عُدَّ مدرج المتن ما يكون التغيير في المتن فقط او يقال ما يكون التغيير في اسناده ومنتد فهو باعتبار الاول مدرج الاسناد و باعتبار الثاني مدرج المتن ١٢ شرح الشرح له قوله فالواقعة اي الحديث الثابت فيه ذلك التخيير وببند نعم المسامحة الواقعة في المتن هو على ما في نسخة مدرج الاسناد وانما سمى به لان المعبر اذ دخل خلافا في الاسناد فالاسناد مدخل فيه ١٢ شرح الشرح له قوله الاول ان يروى جماعة الحديث الخ فيه مسامحة اذ حق العبادة ما يرويه جماعة باسناد مختلفة وكذا في البواقي وحاصله ان يصح الراوى حديثا عن جماعة مختلفين في اسناده فيرويه عنهم باتفاق ولم يبين الاختلاف مثاله حديث رواه الترمذي من يندرج عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل بن مشهور و

والمتمون لهذا الحديث فيه الاقليل من اهل هذا الشأن كعلي

اي لانه اشخص انواع علوم الحديث ١٢

ابن المديني احمد بن حنبل البخاري يعقوب بن ابي شيبة و

ابي حاتم وابي نرعة والدارقطني قد يقصر عبارة المعلن عن اقامة

الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الديار والدهم ثم المخالفة

وهو القسم السابع ان كانت واقعة بسبب تغيير السياق اعم

سياق الاسناد فالواقعة فيه ذلك لتغير مدرج الاسناد هو اقسام

الاول ان يروى جماعة الحديث باسناد مختلفة فيرويه عنهم راو

له قوله وقد يقصر عبارة المعلن بكسر اللام اي الناقد الناظر في علة الحديث المعلن

عن اقامة الحجة على دعواه بان يعلم ان في الحديث قصورا لكن لا يقدر على بيانه كالصيرفي

في نقد الديار والدهم قال ابن مهدي معرفة الحديث الهام فلو قلت للعالم

من اين قلت هذا لو يكن له حجة وقال رجل لابي زرعة ما الحجة في تعليلك الحديث

قال الحجة ان تسألني عن حديث له علة فانا اذكر علة ثم تقصد محمد بن مسلم فتسئل

له قوله وقد يقصر عبارة المعلن بكسر اللام اي الناقد الناظر في علة الحديث المعلن

عن اقامة الحجة على دعواه بان يعلم ان في الحديث قصورا لكن لا يقدر على بيانه كالصيرفي

في نقد الديار والدهم قال ابن مهدي معرفة الحديث الهام فلو قلت للعالم

من اين قلت هذا لو يكن له حجة وقال رجل لابي زرعة ما الحجة في تعليلك الحديث

قال الحجة ان تسألني عن حديث له علة فانا اذكر علة ثم تقصد محمد بن مسلم فتسئل

له قوله وقد يقصر عبارة المعلن بكسر اللام اي الناقد الناظر في علة الحديث المعلن

عن اقامة الحجة على دعواه بان يعلم ان في الحديث قصورا لكن لا يقدر على بيانه كالصيرفي

في نقد الديار والدهم قال ابن مهدي معرفة الحديث الهام فلو قلت للعالم

من اين قلت هذا لو يكن له حجة وقال رجل لابي زرعة ما الحجة في تعليلك الحديث

قال الحجة ان تسألني عن حديث له علة فانا اذكر علة ثم تقصد محمد بن مسلم فتسئل

له قوله وقد يقصر عبارة المعلن بكسر اللام اي الناقد الناظر في علة الحديث المعلن

عن اقامة الحجة على دعواه بان يعلم ان في الحديث قصورا لكن لا يقدر على بيانه كالصيرفي

له قوله الثاني ان يكون المتن الخ مثله حديث رواه ابو داود ومن رواية زائدة وشريك رواه النسائي من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عامر بن كليب عن ابي داود بن جحري صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيه ثم جئت بهم في زمان فيه برود شديد فزأيت الناس عليهم جل الشياخ تحرك ايديهم تحت الشياخ قال موسى بن هرون وذلك عندنا وهو قوله ثم جئت ليس بهذا الاسناد وانما هو ادرج عليه عن عامر عن عبد الجار بن واثل عن بعض اهله عن واثل هكذا رواه متبينا زهير بن معاوية وابو بدر شجاع بن الوليد فميزا قصة تحريك الايدي تحت الشياخ وفصلها من الحديث وذكرها باسنادها ١٢ شرح الشرح -

له قوله او يروي احد الحديثين الخ مثاله حديث رواه سعيد بن ابي مريم عن مالك عن الزهري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تباؤدوا ولا تنافسوا الحديث فقولوه ولا تنافسوا ادرج في الحديث ادرجه ابن ابي مريم من حديث اخر لمالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تخسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الاول ولا تنافسوا وانما هو في الحديث الثاني ١٢ شرح الشرح له قوله الرابع ان يسوق الراي الرابع ان لا يذكر الحديث متن الحديث بل يسوق اسناده فقط ثم يقطعه قال طه فيذكر كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سعه ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد كذا قال السخاوي في شرح الالفية فيظهر منه انه لا يذكر متن الحديث في الرابع فلا يصدق تعريف مدبر المتن على هذا ما قيل ان تعريف مدبر المتن غير ما تم لدخول القسم الرابع من مدبر الاسناد فيه ١٢ وجه الدين

فيجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد لايين الاختلاف الثاني

ان يكون المتن عندوا الا طرفا منه فانه عنده باسناد اخر فيرويه

راوعنه تاما بالاسناد الاول منه ان يسمع الحديث من شئ من الاطراف

منه فيسمع عن شئ بواسطة فيرويه راوعنه تاما بحذف الواسطة

الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين

فيرويها راوعنه مقتصر على احد الاسنادين او يروي احدا الحديثين

باسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الاخر ما ليس

في الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيعرض عليه عارض فيقول كلاما

من قبل نفسه فيظن بعض من سعه ان ذلك الكلام هو متن

له قوله فيقول كلاما من قبل نفسه الخ كما قال بعض المستدين حال الاسناد من كثرت ملوته بالليل من وجهه بالنهار فانه لما ساق الاسناد راى كلاما الى

من الوجه فقال بناسبه حال ذلك الكلام فيتوهم بعضهم ان هذا الاسناد ذلك الكلام الخ ان لم يكن من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ قاسم

عنه اما عن صحابين او عن واحد فقط ١٢ عه اي المختلفين ليظهر الفرق بين هذا الوجه والقسم الثاني ١٢ ش منه فلا يدرك متن الحديث بل يقول كلاما الخ ١٢ عب



عن بكرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره أو تشبهه أو رفعه فليمتوصلاً قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام وهو في ذكره لا تشبهين والرفع وإدراج ذلك في حديث بكرة قال والمحفوظان ذلك من قول عروة انتهى الرُفْعُ بضم الراء وفتحها الألف واصل الفتح والظاهر أن الثاني هو المراد ههنا ١٢ ملخص شرح الشرح **له قوله** وتارة في أخوة الخ مثاله ما روى أبو خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن غيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلوة فقال قل العليات لله فذكر حين قال اشهد أن لا اله الا الله واشهد أن محمداً عبده ورسوله

فإذا قلت هذا فقد قضيت ملائكتك ان شئت ان تقوم فتعرو ان شئت ان تقعد فافقدك رواه أبو خيثمة فادرج في الحديث قوله فإذا قلت الخ وإنما هو من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدليل علي أن القصة عبد الرحمن بن ثابت ابن ثوبان مرواه عن ابن الحر المذكور هكذا والتفق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وغيره عن ابن مسعود على ذلك ورواه شبابة عن أبي خيثمة فوصله ايضا ١٢ شرح الشرح **له قوله** وهو الأكثر الخ أي ما يكون في الآخر هو الأكثر وتوما وقيل المدرج في الأول يكون أكثر لأن الراوي يقول أو لا ما يريد أن يستدل عليه بالحديث فيدرجه من غير فصل فيقولهم ان الجميع حديث واحد كما سبق من قول أبي هريرة استمعوا واضعوا الخ ١٢ تلخيص الحواس

**له قوله** لأنه يقع بعطف جملة على جملة الخ أي يمكن استقلاله من اللفظ السابق فيتميز من لفظ الحديث بخلاف ما إذا كان بغير جملة كما قال ابن دقيق العيد لما يكون الإدراج بلفظ تابع كمن استقلاله عن اللفظ السابق واستشكل أي ابن دقيق العيد على الأولين فقال وما ينعف أن يكون

مدرجاً في أشاء لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما لأن مقدما على اللفظ المراد ومعطو وأعليه وأواضعف كما قال من مس ذكره فليمتوصلاً بتقديم لفظ الاثنين على الذكر فهما يضعف الإدراج لما فيه من انفصال هذا اللفظ بالعامل الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المم لا ما تم من الحكم علما في الأول والآخر والأوسط إذا قام الدليل المورث غلبة الظن ١٢ وجيه الدين **له قوله** ادخله موقوف للإعطف على قوله بتغيير السياق أي الخالفة أمان تكون بتغيير السياق وادرج موقوف أي درج عوف

أي في مرفوع يقال بجم الشيء في الشيء إذا دخل فيه واستقر ١٢ عب أي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن ١٢ ش **له** الدرج الدخلى في الخفاء من الدرج ١٢ ش

**ذلك الاسناد في رويته عنه كذا هذه أقسام مدرج الاسناد**

الوجه الأربع ١٢

ذلك الاسناد ١٢

**وأما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتأمر**

**يكون في أوله تارة في إثباته تارة في أخوه وهو الأكثر لأنه**

ما يقع في الآخر ١٢

الأدراج ١٢

**يقع بعطف جملة على جملة أو بدئ مجر موقوف من كلام الصحابة**

**له قوله** وهذه أقسام مدرج الاسناد الخ أما الثلاثة الأول فظاهر أما الأخير فتغير السياق فيه باعتبار أن سياق الاسناد يقتضي أن يذكر الحديث بعده لا كلاماً من قبل نفسه ١٢ شرح الشرح **له قوله** وأما مدرج المتن الخ قال الشارح حاصله أن يذكر الراوي محايلاً كان أو غيره كلاماً لنفسه أو غيره فيروي به من بعده متصلاً بالحديث من غير فصل يتميز عنه بان يعزوه لقائل صريحاً أو كذا فيقولهم من لا يعرف حقيقة الحال أنه من الحديث وحقيقته على ما روى به السنادي إضافة الشيء لغير قائله قال المشي هذا التعريف لدرج المتن اعم من تعريف الخارج من عبارة المتن إذ قول كلام ليس منه اعم من الحاصل أن يكون من كلام نفسه أو غيره من الصحابة ومن بعدهم إلا ان يخص بكلام غيره انتهى أقول لو سلم قول المشي فالصواب أن يقول هذا التعريف لمدرج المتن اخس من تعريف الخارج من عبارة المتن كما لا يخفى ١٢ عب

**له قوله** وتارة يكون في أوله الخ مثاله ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة فرويا عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استمعوا واضعوا ويل للعقاب من النار قوله استمعوا واضعوا من قول أبي هريرة وصل بالحديث في أوله كذا رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال استمعوا واضعوا فان أبا القاسم قال ويل للعقاب من النار قال الخطيب هم أبو قطن وشبابة في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقنا وذلك أن قوله ويل للعقاب من النار من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ شرح الشرح **له قوله** وتارة في إثباته الخ مثاله ما رواه الدارقطني في سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه

مدرجاً في أشاء لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما لأن مقدما على اللفظ المراد ومعطو وأعليه وأواضعف كما قال من مس ذكره فليمتوصلاً بتقديم لفظ الاثنين على الذكر فهما يضعف الإدراج لما فيه من انفصال هذا اللفظ بالعامل الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المم لا ما تم من الحكم علما في الأول والآخر والأوسط إذا قام الدليل المورث غلبة الظن ١٢ وجيه الدين **له قوله** ادخله موقوف للإعطف على قوله بتغيير السياق أي الخالفة أمان تكون بتغيير السياق وادرج موقوف أي درج عوف أي في مرفوع يقال بجم الشيء في الشيء إذا دخل فيه واستقر ١٢ عب أي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن ١٢ ش **له** الدرج الدخلى في الخفاء من الدرج ١٢ ش

**له قوله** بوتر رواية مفصلة الخ وقد سبقت أمثلة في الحواشي السابقة اما مثال التخصيص فحديث ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من جعل لله ندا دخل النار وقال كلمة أخرى ١٢ أخرى أقولها ولم اسمعها من من مات لا يجعل لله ندا دخل الجنة ١٣ شرح الشرح **له قوله** اد باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم الخ كحديث البخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجند الملوكة اجران والذي نفسي بيده لا اجر في سبيل الله وبرأى لا حبيت ان اموت وانا ملوك فلا يجوز كون والذي الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم لامتناع عيسى ان يكون ملوكا لان الله لو تكن موجودة حتى يربها وانما هو قول أبي هريرة كما بينا انشقات من رواية والذي نفسي أبي هريرة بيده ١٤ كذا في حواشي النسخة المفقولة عنها **له قوله** وقد

صنف الخطيب كتابا في سماه الفصل للوصل المدرج في النقل وقد خفضه المصنف مرتبا على الابواب مع الزيادة وسماه تقريبا لمنهج يترب المدرج ثم اعلم انه قال في الادراج باقسامه حرام لما فيه من التبليغ المدلس ان كان بعضه اختلف من بعض كتف ريفظة غريبة مثل المزانية والمجاعة والعرايا ونحوها مما اخذ لا يري وغيره من الائمة بل لا يظهر التحريم في مثله لاسيما في المتفق عليه قول ابن السعدي وغيره المتقدم ساقط العدالة ومن يحرف الكلم من مواضعه هو ملحق بالكذابين يميل على ما عداه وقد ذكرنا من المصنف من ابن دقيق العيد ما يدل على جواز في المجلد ١٢ منسقط من شرح الشرح **له قوله** كعب بن كعب كعب بن مرة الخ بعضهم يميم وتشديد اء اراد مثلا يكون الاثم في الاستاذ كعب بن مرة فيغلط الراوي ويقول بدله مرة بن كعب فهو سهو وغلط من الراوي وانما نشأ هذا الوهم منه لان اسوا حدها اسمها في الآخر ١٢ شرح الشرح **له قوله** فهو المقلوب الخ قيل المقلوب هو ان يكون اسم احد الراويين اسما في الآخر مع كونهما من طبقة واحدة فيجعل الراوي سهوا ما هو الا حدها للاخر كما ذكره السخاوي في ترك المصنف السهو وتوهمها طبقة واحدة اجيب بان التعريف الصحيح هو ما ذكره المصنف ويحمل كلام السخاوي على قسمين اقسامه لان المقلوب محصور فيه وسياتي ما يفيد ١٢ ملخص شرح الشرح **له قوله** الخطيب كتاب في سماه رانم الاثر في المقلوب من الاسماء والاشناس للمقلوب اقسام اربعة بعضها في قسم الابدال كما سيأتي بيانه لما انه انشبه به ١٢ ملخص شرح الشرح **له** بيان للموتوف وبيان الماهان الموتوف ههنا اعم شامل للمقطوع ايضا على سبيل عموم المجاز فلا يوهو ما يوهو ١٢ عيب عمه بخلاف باقي الحديث فانه ثبت انه حديثه عليه السلام ١٢

او من بعدهم برفوع من كلام النبي صلى الله عليه وعلى آله  
كانا يعين واتباعهم ١٢

وصحبه سلم من غير فصل فهذا هو مدرج المتن ويدرك  
من غير تعيين بين الوقت والرفوع ١٢ يعز ١٢

الادراج بوتر رواية مفصلة للقد المدرج مما ادرج فيه او  
أخرى مائة ١٢ اى من حديث ١٢

بالتخصيص على ذلك من الراوي او من بعض الائمة المطلعين  
بالنسخ ١٢ الادراج او المدرج ١٢ العارفين ١٢

او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وعلى آله صحبه سلم يقول ذلك

وقد صنف الخطيب المدرج كتابا ولخصته وزدت عليه قدر

ما ذكر مرتين واكثر والله الحمد وان كانت المخالفة بتقدير  
فصار كتاب المصنف ثلاثة اضعاف ١٢ وله المجد ١٢

تاخير اى في الاسماء كعب بن كعب كعب بن مرة لان اسم احدهما  
غالب ١٢ كدرة ١٢ اى ما نشأ هذا الوهم لان الخ ١٢

اسمها في الآخر فهذا هو المقلوب للخطيب فيه كتاب افع الارتياب

هو ما ذكره المصنف ويحمل كلام السخاوي على قسمين اقسامه لان المقلوب محصور فيه وسياتي ما يفيد ١٢ ملخص شرح الشرح **له قوله** الخطيب كتاب في سماه رانم الاثر في المقلوب من الاسماء والاشناس للمقلوب اقسام اربعة بعضها في قسم الابدال كما سيأتي بيانه لما انه انشبه به ١٢ ملخص شرح الشرح **له** بيان للموتوف وبيان الماهان الموتوف ههنا اعم شامل للمقطوع ايضا على سبيل عموم المجاز فلا يوهو ما يوهو ١٢ عيب عمه بخلاف باقي الحديث فانه ثبت انه حديثه عليه السلام ١٢

**لے قولہ** لا تعلم شمال الخ ای یسار المنق علی ارادہ غایۃ المبالغۃ فی الاخفاء والرداب من علی شمالہ بذکر الخ ارادۃ الحال تجوز القول تم تجوی من تحتہا الانہار شرح الشرح  
**لے قولہ اتقن** من زادها الخ اسم تعقیل من الاتقان کا فید من الافادۃ وابلغ من المبالغۃ ای اکثر القاننا وافادۃ ومبالغۃ واخل التعقیل مامانہ علی رابعۃ احرف عند  
 سیویہ قیاس عن غیریہ سماع کذا فی الموضع ۱۲ شرح الشرح **لے قولہ** هو المزید فی متصل الاسانید الخ وهو ان یزید الراوی فی اسناد حدیث رجلا او اکثر وہا منہ وغلطاً  
 ما روی عن عبد اللہ بن المبارک قال حدثنا سفیان بن عیاد عن ابن جابر عن یزید بن جابر قال حدثنی بسیر بن عبد اللہ قال سمعت ابا ادریس یقول سمعت واثلہ بن الاسم یقول سمعت

ابا مرثد الغنوی یقول سمعت النبی صلی اللہ علیہ وسلم  
 یقول لا یجسوا علی القبر ولا یصلوا الیہا فذكر سفیان  
 وابی ادریس فی هذا هم اما ابوالورس فتنب الومنیہ  
 الی ابن المبارک لان جماعۃ من الثقات مروا عن  
 ابن جابر عن بسیر بن عیاد واثلہ ولم یذکروا ابوالورس  
 بن یسر واثلہ وصرح بعضهم بسماع بسیر بن واثلہ  
 قال ابوا تم الرازی کثیرا ما یحدث بسیر بن ابی  
 ادریس فوہم ابن المبارک وکلن ان هذا امادواہ  
 عنہن واثلہ ولس کذلک بل هو مسمی بسیر  
 من واثلہ واما سفیان فوہم فیہ من یروون ابن  
 المبارک لان جماعۃ من الثقات مروا عن ابن المبارک  
 عن ابن جابر بلا واسطۃ وصرح بعضهم بلفظ الرازی  
 بلیغہما ۱۲ شرح الشرح **لے قولہ** شرطہ ان یقع التقریر  
 بالسماع الخ ای مع ذلك تدل القریۃ علی ان الزیادۃ  
 دہم الا فحجم التصحیح بالسماع فی موضع الزیادۃ لا  
 یستلزم كون الزیادۃ دہم لوجاز ان یکون الراوی سمع  
 من رجل ہون شخص ثم سمع ذلك الراوی من ذلك  
 الشخص نفسه لا ملخص شرح الشرح **لے قولہ** فی  
 لان معننا بصیغۃ المفعول وہی صیغۃ مفعول  
 لا موضوعۃ کالبسملۃ والحمد لہ ای مفعول کان الاسناد  
 بلفظ عن فلان عن فلان مثلاً ونحوہ مما یحتمل  
 عدم الاتصال بترجمت الزیادۃ فیعلمون حدیث  
 الشخص کان منقطعاً لا متصل وان کان محتملاً قبل  
 هذه الزیادۃ ۱۲ شرح الشرح **لے قولہ** بابلہ  
 ای الراوی الخ قال التلمیذ ای بابلہ الخ التلمیذ المروغ  
 کان یروی اشان حدیثا یرویہ احدهما عن التلمیذ

**وقد یقع القلب فی المتن** ایضاً کحدیث ابی ہریرۃ رضی اللہ تعالیٰ عنہ

نفسہ ۱۲

**عند مسلم فی السبعۃ الذین یظہرہم اللہ فی ظل عرشہ ففیہ و**

المذکور فی الحدیث ۱۲

**رجل تصدق بصدقہ اخفاها حتی لا تعلم یمینہ ما تنفق شمالہ**

**فہذا ما انقلب علی احد الرواۃ وانا ہو حتی لا تعلم شمالہ ما تنفق یمینہ**

یسارہ ۱۲

اللفظ ۱۲

**کما فی الصحیحین او ان كانت المخالفۃ بزیادۃ راوی اثناء الاسناد**

الحدیث صحیحین ۱۲

**ومن لم یزدها اتقن ممن زادها فہذا هو المزید فی متصل**

الزعم ۱۲

**الاسانید شرطہ ان یقع التصحیح بالسماع فی موضع الزیادۃ و**

ای شرط تحققہ ۱۲

**الافستہ کان معننا مثلاً ترجحت الزیادۃ او ان كانت المخالفۃ**

ان لم یقع التصحیح ۱۲ کدھر جابا ۱۲

**بابلہ ای الراوی ولا مرجح لاحدی الروایتین علی الاخری**

اخر عن اخرون یقعانما بعد ذلك التلمیذ وقال النحوی کان یروی اشان او اکثر رواہ واحد مرة علی وجہ اخری عن اخری فہذا ۱۲ شرح الشرح **لے قولہ** لا مرجح الخ فان ترجحت بان یکون  
 راویہا احفظ او اکثر صحیحۃ للعلی عند سماعہ اذا کان ولادۃ او قریبہ او مولادہ او ملیدہ او غیر ذلک من وجہ الترجیح المتعدۃ کونہ جین العمل بالقاء سماعہ من لفظ شخص فالحکم للراجح  
 ولا یكون الخویش فیمنع منظر باو کذا ان امکن الجمع بمیت یکن ان یکون المتکلم معبرا باللفظین فاکثر عن معنی واحد یحتمل کل فتہما علی حالۃ لا تنافی الاخری ۱۲ شرح الشرح  
**لے قولہ** ای فی روایت عن ابی ہریرۃ ولا یقع رواہ عن غیرہ علی الاصل ۱۲ عب ۱۲ ای فی جمیع طرق البغاری بعض طرق مسلم ۱۲ عب ۱۲ واما ان ترجحت احدہما فالحکم للراجح ولا یكون

أخر لا يبدل استنادا من غير أن يلاحظ تركيبه بمتن آخره حديث رواه جرير بن حازم عن ثابت البناني عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قُيِّمَت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فهذا حديث القلب استنادا على جرير بن حازم وهذا الحديث مشهور ليعني بن كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا أما قوله وجبه الدين وقال الشارح أنه خطأ فاحش إذا الكلام في الإبدال عند امتحاننا ما أعجب **فهو قوله** وقع للبخاري والعقيلي بضم عين وفتح تاء وغيرهما ممن وقع الإبدال عندنا في حقهم امتحاننا المعروفة ضبطهم وحفظهم أما البخاري فقد روى أنه لما قُيِّمَت الصلاة فاجتمعوا وحملوا من حديثه ما ثمة حديث فقلوبهم متونها

اسانيد ها وجعلوا متن هذا الاسناد

لا سنادا آخر واسناد هذا المتن ملحق آخر

واختبوا عشرة من الرجل ودفعوا كل

منهم عشرة منها وتوا عدوا كاهم على

الحضور فجلس البخاري قلما حضروا

واطمأن المجلس باهلهما لبخاريين

ومن انضم اليهم من الغرباء من

اهل خراسان وغيرهم تقدم الله احد

من العشرة وسأله عن احاديثه لحد

واحد أو البخاري يقول له في كل منها

لا اعرف وفعل الثاني كذلك الى

ان استوفى العشرة المائة وهو لا

يزيد في كل منها على قوله لا اعرف

وكان الفقهاء ممن حضروا يفتت بعضهم

الى بعض ويقولون فهم الرجل ومن

كان منهم غير ذلك يقضى عليه بالعجز

والقصير وقلة الفهم لكونه عنده

المقتضى عدم تمييزه حيث لم يعرف

واحدًا من بابيه ولما فهم البخاري

من قرينة الحال انتهاء هو من مسائلهم

انتمت الى السائل الاول وقال له سألت

عن حديث كذا وصوابه كذا الى آخره

وهكذا الباقي فروا المائة الى حكمها الغير

قبل القلب فاقره الناس بالحفظ واذا عوا له

بالفضل وعلموا لجل المنزل في هذا الشأن

واما العقيلي فذكر مسلم بن قاسم في ترجمته

انه كان لا يخرج اصله لمن يجيبه من اصحاب الحديث بل يقول له اقرأ في كتابك فانكرا وقلنا اما ان يكون من احفظ الناس او من اكد بهم نحو عمدنا الى كتابة

احاديث من روايته بعد ان بدلنا منها الفاظا وزدنا فيها الفاظا لتوكنا منها احاديث صحيحة وايتناه بها الاتمسك منه سماعها فقال لي اقرأ فقرأها

عليه فلما انتهيت الى الزيادة والنقصان فطن واخذ مني الكتاب فالحق فيه بخله النقص وضرب على الزيادة ومصححها كما كانت ثم قرأها علينا

وقد طابت أنفسنا وعلمنا انه من احفظ الناس من ذكره السخاوي ١٢ شرح الشرح عه ويزم منه ان يكون الحديث متصفا ١٢ شـ

## فهذا هو المضطرب هو يقع في الاستاد غالبا وقد يقع في

اي الاضطراب ١٢ ش

المتن لكن قل ان يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة

اي قل حكم الحديث ١٢

الى الاختلاف في المتن دون الاسناد وقد يقع الإبدال عند المتن

في المتن او الاسناد ١٢

يراد اختيار حفظه امتحانا من فاعله كما وقع للبخاري والعقيلي

امتحان ١٢

له قوله وهو يقع في الاستاد غالبا ثم يميز منه ان يكون الحديث ضعيفا لاشعاره بانه لم يضبط على ما ذكره

الجزري ومثاله رواه البودا ورواه ابن عجلون من رواية اسماعيل بن امية عن ابي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث

عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اضل احدكم فلم يجلب شيئا فليقل وجه الحديث وفيه فاذا لم يجد عصا

ينسبها بين يديه فليخط خطا وقد اختلف فيه على اسمعيل اخذوا كثيرا اخره ابا بشر بن المفضل روح ابن القاسم عن

اسمعيل هكذا ورواه سفيان الثوري عن ابن عمر بن حريث عن ابيه عن ابي هريرة ورواه حميد بن الاسود عن اسمعيل عن ابي

عمرو بن محمد بن حريث بن سليم عن ابيه عن ابي هريرة ورواه وهيب بن عبد الوارث عن اسمعيل عن ابي عمرو بن حريث عن جده حريث

ورواه ابن جرير عن حريث بن عمار عن ابي هريرة فيمن بالاضطراب اكثر من هذا قال ابن عيينة لم نجد شيئا يشبه هذا الحديث ١٢

وجبه الدين **له قوله** وقد يقع في المتن لمثاله حديث فاطمة بنت قيس قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكوة فقال ان

في المال حقاسوى الزكوة فهذا حديث قد اضطرب لفظه معناه فرواه الترمذي هكذا من رواية بشر بن عمار عن ابي هريرة عن ابي هريرة

ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكوة فهذا اضطراب لا يقبل الاول ١٢ وجبه الدين **له قوله** لكن قل الخ

استدراعا لمتهم انه يجوز ان يكون قليلا في نفسه وكثيرا باعتبار حكم الحديث ١٢ شرح الشرح **له قوله** من فاعله المحدث امتحانا

فامشيا من فاعل الإبدال جعله من اقسام الإبدال من جعله غيره من اقسام القلب لقلته مناسبتها بالقلب الا ان لا تشب كما قال

السخاوي جعل من اقسام المركب تسميته به وهو ما ركب منه استنادا لغيره لئلا يكون له لائن المقصود بالذات هنا تركيب اسناد متن بمتن

انه كان لا يخرج اصله لمن يجيبه من اصحاب الحديث بل يقول له اقرأ في كتابك فانكرا وقلنا اما ان يكون من احفظ الناس او من اكد بهم نحو عمدنا الى كتابة

احاديث من روايته بعد ان بدلنا منها الفاظا وزدنا فيها الفاظا لتوكنا منها احاديث صحيحة وايتناه بها الاتمسك منه سماعها فقال لي اقرأ فقرأها

عليه فلما انتهيت الى الزيادة والنقصان فطن واخذ مني الكتاب فالحق فيه بخله النقص وضرب على الزيادة ومصححها كما كانت ثم قرأها علينا

وقد طابت أنفسنا وعلمنا انه من احفظ الناس من ذكره السخاوي ١٢ شرح الشرح عه ويزم منه ان يكون الحديث متصفا ١٢ شـ

**له قوله** بتغيير حروف او حروف الخ اي ذاك كما في المصحف حيث تغيرت الست بالشئ في المثال الذي سيأتي او مصحفه كما في المصحف حيث تغيرت في باقي في المثال الذي سيمضي ايضا ١٢ **عب** **له قوله** فالمصحف الخ اسم مفعول من القميص وهو امر من ان يكون معه تغيير اعراب اولا ومثاله حديث من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال مصحف ابو بكر الصولي شيئاً بالستين المصحف الباء التحتية ١٢ ملخص الشرح **له قوله** فالمعرف الخ هذا ايضا اسم مفعول من التحريف ومثاله حديث جابر روى ابي

يوم الاحزاب على الخلة فلو اراه رسول الله صلى الله عليه وسلم حرفه عند فقال فيه ابي بالاضافة وانما هو ابي بن كعب والواجب ان كان قد استشهد قبل ذلك في أحد كما ذكره الجزري وجعل صاحب الخلاصة المصحف اقساماً منها ما يكون محسوساً بالبصر اما في الاسناد كما مصحف يحيى بن معين مراجع البراء الممهلة والجميع يميزهم بالزاي والخاء الممهلة او في المتن كما مصحف ابو بكر الصولي شيئاً ومنها ما يكون محسوساً بالسمع اما في الاسناد كقميص عامم الاصل الاصل ان الاحاد قالوا لا زاي فظني ان هذا من تغيير السمع لا من تغيير البصر لعدم الاشتباه في الكتابة واما في المتن كقميص الرجاجة بالزاي المعجمة لا حاجة بالذال الممهلة ومنها ما يكون مخفياً كما توهم مما ثبت في الصحيحين رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على غزوة وهي حربة تصيب بين يديه انه

وغيرها وشرطه ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحجة فلو وقع

اي الابدال للامتين ١٢ اي بقا الابدال ١٢ ش

الابدال عمداً لا لمصلحة بل للاغراب مثلاً فهو من اقسام الموضوع

شوعية ١٢ اظهار الغرابة ١٢

ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب المعلن وان كانت المخالفة

ان وجد معناه ١٢ ان وجد معناه ١٢

بتغيير حرف او حرف مع بقاء صورة الخط في السياق فان

اي سياق اللفظ ١٢ ش

في اللفظ ١٢

كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف ان كان بالنسبة

التغيير ١٢

الى الشكل فالمحرف ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه

هذا النوع ١٢

مقصودة ١٢

كقصر يعقظ ١٢

العسكري الدار قطنى غيرهما واكثر مما يقع في المتون وقد يقع

في الاسماء التي في الاسانيد لا يجوز تعدد تغيير صورة المتن مطلقاً

ولا الاختصار منه بالنقص لا ابدال اللفظ المراد باللفظ

صلى قبيلة بنى عنزة انتهى ابن الصلاح وغيره سمي القميين محرفاً ولا مشاحة في الاصطلاح والفرق ادق عند ارباب الفلاح ١٢ شرح الشرح **له قوله** ولا يجوز تعدد الخ حاصلان التغيير في الحديث سواء كان تغيير كلمة بكلمة او حرف بحرف او هيئته بهيئته او اختصار من طويل لا يجوز اصلاً الا للعلم اذا علم واذ عن انه لا يتغير المعنى اصلاً بتغيير اللفظ والا فلا يجوز له ايضا ١٢ **عب** **له** كالخطاى وابن الجزري ١٢ ش **عب** اي اكثر وقومه كاشت في المتون ١٢ ش **عب** في المفردات والمركبات ١٢

ان بعض اصحاب الحديث رُئي في المنام وكان قد من شفقة اولسائه شئ فقيل له في ذلك فقال لفظه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرتها  
ففعل بي هذا وكثيرا ما يقع ما يتوهم كثير من اهل العلم خطأ وربما غير ذلك ويكون صحيحا وان خفي وجهه واستعرب وقوعه لاسيما فيما يمكن من حيث  
العربية وذلك لتثعب لغاتها ١٢ شرح الشرح **له قوله** اما اختصار الحديث الخ اختلف العلماء في جواز الاختصار على بعض الحديث وحذف  
بعضه على احوال احدها المنع مطلقا بناء على من الرواية بالمعنى لما فيه من القصرة في الجملة وثانيها الجواز مطلقا وثالثها انه ان لم يكن رواه  
هو او غيره على التمام مرة لم يجز والاحزاب

ورابعها وهو الصحيح الذي ذهب اليه

الاكثرين واختاره ابن الصلاح التفصيل

وهو منع الجواز من غير العالم والجواز منه

سواء جوزنا الرواية بالمعنى ام لا وسواء

رواه هو او غيره على التمام ام لا وجبه لدي

**له قوله** حتى يكون المذكور المحذوف الخ

قال الشارح اى لا يختلف حتى لو اختلف

لكان المذكور المحذوف انتهى اقول الظاهر

ان حتى غاية للمعنى لا للمنفى فانه لو اختلفت

الدلالة واختلف البيان لم يكن المحذوف

والمذكور بمنزلة خبرين بل يكون المذكور

المحذوف كانهما خبرا واحدا قائل ١٢ عب

**له قوله** او يدل ما ذكره على ما حذف الخ يجوز

ان يكون قوله او يدل عطفا على قوله لا تعلق له

عطفت الفعلية على الاسمية ويكون قوله واخذه

من وضع الظاهر موضع الضمير العائد الى

ما المقدرة قبل قوله يدل شرح الشرح

**له قوله** كترك الاستثناء الخ اى في

تحقيقه صلى الله عليه وسلم لا يباع الذهب بالذهب سواء

بسواء فانه لا يجوز حذفه بلا خلاف وفي هذا

ترك الغاية في تحقيقه صلى الله عليه وسلم انتهى

التمهة حتى تهز قيل وهذا الجواز للعالم انما

هو اذا ارتفعت منزلة عن التهمة تاما من

رواه تاما فاما ان رواه ثانيا ناقصا ان يتم

زيادة في مداراة اولاد ونسيان لعقله

وقلة ضبط في مداراة ثانيا فلا يجوز له التمسك ثانيا وكذا لا يجوز للمتهم الاختصار على بعضه اذا كان قد تعين عليه اداؤه بتمامه ثملا يخرج بذلك

المرادف له الا لعالم ببدلولات الالفاظ وبما يحيل المعاني

غير ١٢

على الصحيح في المسئلتين اما اختصار الحديث فلا كثرون على

الذهب ١٢

جوازه بشرط ان يكون الذي يختصره عالما لان العالم لا ينقص

من الحديث الا ما لا تعلق له بما يبقيه منه بحيث لا تختلف

اى للفتوى في المذنب ١٢ ش

الدلالة ولا يختل البيان حتى يكون المذكور المحذوف بمنزلة

غاية للمعنى لا للمنفى ١٢

عند حذنه ١٢

خبرين او يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه

حيث لا يجوز له الاختصار ١٢

مستقلين ١٢

قد ينقص ماله تعلق كترك الاستثناء واما الرواية بالمعنى

فالخلاف فيه شهير اكثر على الجواز ايضا ومن اقوى مجبهم

اولهم ١٢

كثافي الاختصار ١٢

منهم الائمة الاربعة ١٢

مشهور ١٢

**له قوله** على الصحيح في المسئلتين الخ اى مسئلة اختصار الحديث ومسئلة الرواية بالمعنى فانهما جائزتان

للعالم المذكور بناء على القول الصحيح خلافا لمن خالف فيهما واما غير العالم فلا يجوز له ذلك بالفاق العلماء وروى

وقلة ضبط في مداراة ثانيا فلا يجوز له التمسك ثانيا وكذا لا يجوز للمتهم الاختصار على بعضه اذا كان قد تعين عليه اداؤه بتمامه ثملا يخرج بذلك

عن حيز الاحتياج واما تقطيع الم الحديث الواحد وتفرقة في الابواب للاحتياج به في المسائل المتفرقة المتنوعة فهو الى الجواز اقرب ١٢ شرح الشرح

**له قول** فالخلاف فيها شهير والاكثر اى من اهل الحديث والفقهاء الاصول ومنهم الائمة الاربعة رضوان الله عليهم اجمعين (بنية الكافي)

عنه تفصيل للمسئلتين وكونها جائزتين على الصحيح ١٢ ش **عنه** وقيل بالمنع مطلقا وقيل بالجواز مطلقا وقيل بالتفصيل ١٢ **عنه** بحيث لا يفسد المعنى

عند حذنه ١٢ **له** فلا يكون المذنب مفقدا للمعنى ايضا ١٢

على الجواز أي بالشرط

بقية حاشية گذشته صفحه ٩٧  
المذكور ايضا اي كما في اختصار الحديث ومن اقوى حججهما في ادلتهم الاجماع على جواز شرح الشريعة اي احكامها من الكتاب السنة للعجم وهم ما عدا العرب بلسانهم واي بلغاتهم المختلفة من الفارسية والتركية والهندية لقوله صلى الله عليه وسلم بلغوا حتى يسمعوا بالحق وليلبلغ الشاهد منكم الغائب ١٢ شرح الشرح للملا علي القاري  
**له قوله** فجواز باللغة العربية اولى الخ قيل يدل عليه ايضا رواية الصحابة ومن بعدهم القصص الواحدة بالفاظ مختلفة قيل ويدل عليه ايضا ما روي من حديث عبد الله بن سليمان الليثي قال قلت يا رسول

عبد الله بن سليمان الليثي قال قلت يا رسول

الله اني اسمع منك الحديث لا استطيع ان

اؤديه كما اسمع منك ازيد حرفا وانقص حرفا

فقال اذا لم تحموا حراما ولم تحرموا حلالا لا و

اصبتم المعض فلا بأس نوتش في الادلة

اثلاثه بانها تعقيد الرواية بالمعنى عند

الضرورة اما بدونها ايضا فكلا قول و

لعل الحق ان المنع انما هو حرفا من قوت

مراودة صلى الله عليه وسلم والا فإي ضرب في

الرواية بالمعنى واذا المسئلة مفهومة في

العالم بمدلولات الالفاظ وما يحيل

المعاني فلا شك في جوازه الا ترى الى قوله

صلى الله عليه وسلم اذا لم تحموا حراما ولم تحرموا

حلالا واصبتم المعض فلا بأس ١٢ ع

**له قوله** بخلاف من كان مستحضر اللفظ

اي لفظ الحديث الصادر من مشكاة صدر

النسوة المنعوت بانه لا ينطق عن الهوى هذا

القول عندى هو الاول وهو المروي عن ابن سيرين

وغیره ١٢ كذا قال الشارح **له قوله** ولا شك الخ

قال عليه الصلوة والسلام نصر الله امرا سمع مقالتي

فوعاها واداهها كما سمع ١٢ شرح الشرح

**له قوله** قال القاضي عياض الخ حاصله انه ينبغي

سد باب الرواية بالمعنى ولو اتفق العلماء ونظن

الذين لا يعلمون انهم يعلمون فيجبون على

الرواية بالمعنى ويخفون الكلام عن مواضعه اقول

ونظيره العمل بالحديث مع ترك التعوض لا قول

السلف في قصصه فذات له ابا فان كان غايه المقصود ونهاية المامول عند من له حظ من الاسلام تصيب من الايمان الا انه لو اتفق بانه يتجاملوا لاجتماع اسمها الذين لا يعلمون وهم يرون

انهم يعلمون فيعرفون معاني الحديث يعلمون بها من غير قوت على مراد النبي صلى الله عليه وسلم اما قوت سمعك قوله عليه السلام تنبؤ قديمهم الله الاسأوا اذا العيوا فانما شفاء العي السؤال في حق الله

انتم ابعدهم جواز التبعهم انهم اخذوا بظاهره قول تعالى وهو التقيد بالشرط وهذا يرشدك الى وجوب التقليد على العاصي هو الحق واما على المجتهدين في مسألة واحدة فلا ريب **له قوله** كما

اتم كنتم من الرواية تدبروا وحديثا الحق قال السخاوي لكن كالا لجواز ان يكون اجماعا قلت فليعمل على الفهم كما جمعنا بين الادلة وتوقيفنا بين كلامنا المقلدة ١٢ شرح الشرح ع منعظا من هذا احتملا للفظ

لا حاجة الى الرواية بانعقد انما الجاهل بانعقد هاجب عن الملاحظة ١٢ ع هو ايضا كما ترى اذ عند استحضر اللفظ تادية للخط علمه هو عليه اقرب فهو بالجواز حتى ١٢

الاجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به فاذا جاز

الابدال بلغة اخرى فجواز باللغة العربية اولى وقيل انما يجوز في

المفردات ون المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن

من التصرف فيه قيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث ففسي لفظه

ولقي معناه مرتسا في ذهنه فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة

تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضر اللفظ جميع ما تقدم

يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولى ايراد الحديث بالفاظ دون

التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا

يتسلط من لا يحسن ممن يظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة

الذين لا يعلمون انهم يعلمون فيجبون على الرواية بالمعنى ويخفون الكلام عن مواضعه اقول

ونظيره العمل بالحديث مع ترك التعوض لا قول

السلف في قصصه فذات له ابا فان كان غايه المقصود ونهاية المامول عند من له حظ من الاسلام تصيب من الايمان الا انه لو اتفق بانه يتجاملوا لاجتماع اسمها الذين لا يعلمون وهم يرون

انهم يعلمون فيعرفون معاني الحديث يعلمون بها من غير قوت على مراد النبي صلى الله عليه وسلم اما قوت سمعك قوله عليه السلام تنبؤ قديمهم الله الاسأوا اذا العيوا فانما شفاء العي السؤال في حق الله

انتم ابعدهم جواز التبعهم انهم اخذوا بظاهره قول تعالى وهو التقيد بالشرط وهذا يرشدك الى وجوب التقليد على العاصي هو الحق واما على المجتهدين في مسألة واحدة فلا ريب **له قوله** كما

اتم كنتم من الرواية تدبروا وحديثا الحق قال السخاوي لكن كالا لجواز ان يكون اجماعا قلت فليعمل على الفهم كما جمعنا بين الادلة وتوقيفنا بين كلامنا المقلدة ١٢ شرح الشرح ع منعظا من هذا احتملا للفظ

له قوله بان كان اللفظ مستعملاً بقله اراد به غريب الحديث وهو ما جاء في المتن من لفظ عامق يعيد  
عن الفهم لقله استعماله احتيج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب وهو من مهم يقيم جهله للمحدثين  
خصوصاً ولطلق العلماء عمومًا ويجب ان يثبت فيه ويتحرى ١٢ شرح الشرح -

### له قوله

لكتاب ابى عبيد  
الجز وهو مع انه  
اقام في تصنيفه  
اربعين سنة  
غير مرتب لكن  
وقع من اهل العلم  
بوقع جليل صار  
قدوة في هذا الشأن  
١٢ الكذا في شرح الشرح

### له قوله

مع اعواز قليل  
الجز مصدر اعوز  
اي اخرج يعنى مع  
فقدان استيفاء  
في مواضع قليلة  
وقد لخصه شيخ  
مشائخنا الجلال  
السيوطي رحمه  
الله وزاد اشياء  
وسماه الدرر النثير  
في تلخيص نهاية  
ابن الاثير وهو كتاب  
لا يستغنى عنه الطالب  
١٢ شرح الشرح

### له قوله

لكن في مدلوله الجز في معناه المقصود في الدلالة على المطلوب وهو المستفاد من مدلوله التركيبي دقة وخفاء ١٢ شرح الشرح  
ذكر هذا الكلام استطرادى بادق مناسبة ١٢ به بضم قاف وتخفيف دال مهملة ١٢ ش به اي على ترتيب الحروف كما في الصحاح وغيره  
له يظهر من هذا البيان منعت ما اشتهر ان الحديث سهل كله ١٢ عب -

قد يما وحديثاً والله الوفاق فان خفي المعنى بان كان اللفظ مستعملاً

بقلة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب لكتاب ابى عبيد  
بالتصغير ١٢

القاسم بن سلام وهو غير مرتب قدر تبه الشيخ موفق الدين بن  
كمراف ١٢

قدامة على الحرف اجمع منه كتاب ابى عبيد الهري وقد اعتنى  
الخط ١٢ اهتم ١٢

به الحافظ ابو موسى المديني فتعقب عليه استدراك ولزم مخشي  
اي زاد اشياء ١٢ صاحب الكشاف ١٢

كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية  
المشهور بالجزري ١٢

وكتابه اسهل الكتب تناولا مع اعواز قليل فيه وان كان اللفظ  
اغدا ١٢

مستعملاً بكثرة لكن في مدلوله قوة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح  
مرادة عند التركيب ١٢

معاني الاخبار وبيان المشكل منها وقد اكثر الائمة من التصانيف في



له قوله قد تكثر نعوته الخ اراد بالنعوت ما يدل على الذات سواء كان باعتبار معنى أو لا قيل العلم وهو ما يدل على الذات ان اشتغل على لفظ الاب او الابن او الام كما في بكر وابن عباس وام سلمة فهي كنية والا فان دل بحسب معناه النعوى على مدح او ذم فهو لقب والا فهو اسم ١٢ عب -

له قوله الموضح لا وهام الجمع

والتفريق الخ من اضافة المصدر

الى المفعول اى جميع الصفات فى رجل وتفريقها فيه بان يعتبر تارة ينفعت وتارة ينفعت ائخر المراد بالموضح اسم جنس لكل ما صنف فى هذا النوع اى ما يوضح او هاما ناشية من اجتماع النعوت فيه وذكر واحد منها ١٢ ملخص الحواشى -

له قوله ثم الصورى الخ قال

التلميذ هو تلميذ عبد الغنى و شيخ الخطيب انتهى قيل لكن ما اجاد فيه كالخطيب وهو ظاهرا فان هذا ادأب المتأخر لكن الفضل للمقدم وقد حكى ان بعض العلماء صنف كتابا فى ثلاثين سنة ثم احدث من تلاميذه هذه ورثته فى ثلاث سنين فصار احسن فاراد به الاستحسان من اهل مجلس عرض عليهم الكتابين فقال له بعض الظرفاء اننا صنفنا هذا الكتاب فى ثلاث وثلاثين سنة فلو لا مصنفه لنا

بلغته ١٢ شرح المشرح

مع حذف قليل

ع اراد بالنعوت ما يدل على الذات مطلقا ١٢ عمه الراوى عنده احتيا لا لدفع التديس ١٢ ع بناه على ان له اسمين وعلى ان الحماد لقب له ١٢ ش له وقيل بالصاد المهملة ١٢ ش له بناه على اضافته الى احد اولاده ١٢ ش -

ذلك كالطحاوى الخطاى بن عبد البر وغيرهم ثم الجهالت بالراوى

صفحة ١٢  
من كبراء الحنفية ١٢

وهى السبب الثامن فى الطعن بسببها امران احدهما ان الراوى

قد تكثر نعوته من اسم او كنية او لقب او صفة او حرفة او نسب

فيشتهر بشئ منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الاغراض

فيظن انه اخر فيحصل الجهل بحاله صنفوا فيه اى فى هذا

النوع الموضح لا وهام الجمع التفريق اجاد فيه الخطيب وسبق اليه

احسن ١٢

عبد الغنى ثم الصورى ومن امثله محمد بن السائب بن بشر الكلبى

نسبه بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد

ابن السائب كناه بعضهم ابا النضر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم

**له قوله** والامر الثاني اي من اسباب الجهالة ان الراوى قد يكون مقلا من الحديث اى ليس عنده الا الاحاديث القليلة فلا يكثر الاخذ عنه اى اذا كان قليل الحديث فلا يكثر عنه اخذ الحديث وقد صنفوا فيه اى فيمن لم يكثر الاخذ عنه الواحدان وهو اى هذا النوع اعنى الواحدان من لم يرو عنه الا واحد ولو سمي تدل لوالوصلية ان هذا النوع شامل لمن لم يسم ايضا مع انه هو القسم الثاني المقابل له على ما يظهر من عبارة المتن فكيف

التوجيه: اقول

يمكن ان يقال ان

المقابلة بينهما

انما هو من

حيث المقروء و

اما من حيث التحقيق

فلعل بينهما عموما

وخصوصا مطلقا

كالمقابلة بين

الدائمة المطلقة و

الضرورية المطلقة

على ما تقر في

موضع هذا ما

يظهر في فعل الله

يحدث بعد ذلك

امرا ١٢ عيب

**له قوله** او لا

يسمى الراوى الخ

عطف على قوله فلا

يكثر الاخذ عنه اى

اذا كان الراوى

قليل الحديث

فلا يكثر الاخذ عنه

او لا يسمى هذا

النوع من الجهول

يسمى بهما عيب

**اباهتار فصار يُظن انه جماعة وهو واحد من لا يعرف حقيقة**

اي والجمال انه واحد ١٢

بصيغة الجهول ١٢

**الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك الامر الثاني: ان الراوى**

من اسباب الجهالة ١٢

فيلتبس الامر عليه ١٢

حال السمع ١٢

**قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الاخذ عنه قد صنفوا فيه الواحدان**

كفخران ١٢

فيكون مجهولا ١٢

**وهو من لم يرو عنه الواحد وسمى من جمعة مسلم الحسن بن سفيان و**

اي هو مجهول ولو سمي ١٢

اي بعضه اتسم بالقل ١٢

**غيرهما ولا يسمى الراوى اختصارا من الراوى عنه كقوله اخبرني فلان**

الراوى عنه ١٢

**او شيخا او رجلا وبعضهم او ابن فلان يستدل على معرفة اسم المبهمة**

**بمرادة من طريق آخر يسمى صنفوا فيه المبهمة ولا يقبل بثبوت المبهمة بالسم لان**

من طريق آخر ١٢

في بيان هذا النوع ١٢

**شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن ابهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالت و**

يعرف ١٢

**كذا لا يقبل خبره لو ابهم بافظ التعديل كأن يقول الراوى عنه اخبرني الثقة**

فيه نظر ١٢

**له قوله** وصنفوا فيه المبهمة الخ اى المصنفات التى صنفوا فيها شأن من لم يسموا بهم من الرجال او النساء وهو فن جليل

صنف فيه غير واحد من الحفاظ وكتاب ابى القاسم من بشكوال اجمع مصنف فيه ١٢ عيب عطف على قوله فلا يكثر الاخذ عنه ١٢

عيبه واخفاه ايضا لكونه مقلا ١٢ مع اى من الذى روى عنه ١٢ -

من البخاري بل هذا التوثيق ادون من التوثيق الصحيح ١٢ **ع ب** **له قوله** في حق من يوافقه الخ لم يكتفى هذا التعديل في حق مقلديه دون غيره اقول لتقليد لا بد ان يكون في معرفة احوال الرواة ولعل هذا التقليد ليس بتقليد في الحقيقة فان التقليد هو تسليم رأي الغير من غير توقف على دليله فافهم ١٢ **ع ب** **له قوله** فان سمي الراوي الفخر الخ اقول هذا التفسير للنوع الاول اعني الواحدان وهو وان كان شاملا لمن لم يسر الا انه يخرج بقرينة المقابلة فلا يرد انه لم يفصح عن حكمه ثم اعلم ان هذا التفسير انما هو جاريما على الصحابة واما الصحابة فكلهم عدل انفراد الراوي عنهم ولا سيما اولو السمو كما قيل ١٢ **ع ب** **له قوله** كذا من الفخر عنه اذا كان متأهلا الخ يريد عليه مطالبته

**لانه قد يكون ثقته عنده مجرّحا عند غيره هذا على الاصح في المسئلة ولهذه**  
 دليل لقوله لا يقبل ١٢  
**الذات المقدمة ١٢**  
**النكتة** لم يقبل لم يرسل لو ارسله العدل جازما به لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل  
**تمسكا بالظاهر** اذ الجرح على خلاف الاصل قيل ان كان القائل عالما اجزأ ذلك في حق  
 وهو العدالة ١٢  
 فانما باحوال الرجال ١٢

**من يوافقه في مذهبه هذا ليس من مباعلم الحديث الله الموفق فان سمي**  
 لانه من شعب التقليد ١٢  
 للتحقيق ١٢

**الراوي انفردوا** واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمجهول الا ان  
 المقل ١٢  
**يوثق غير من يفر عنه على الاصح** وكذا من يفر عنه اذا كان متأهلا  
 اذا كان ١٢  
 بزيك ١٢  
 ٢ صالحا ١٢

**لذلك وان رمى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال**  
 التوثيق ١٢  
 فزائد ١٢  
 احد ١٢

**وهو المستور وقد قيل وايته جماعة بغير قيد رماها الجمهور والتحقيق**  
 جمهور الخ

**له قوله** على الاصح الخ اقول لعل الحق هو التفصيل فان تعديل المجهول كان صادرا عن امامنا قد من ائمة الحديث كالبخاري واحمد بن حنبل والشافعي ومالك وغيرهم فلا شك انه يليق بالقبول كيف وقد قبلوا مطلقا البخاري كما نقله المصنف من ابن الصلاح ونقلنا قول النووي وغيره هناك فليدفع عليه اثار رضى المصنف هل هذا الا قبول توثيق المجهول

الفرق بين المتفق وغيره باشتراط التأهل في الاول دون الثاني فان الظاهر هو الاشتراط فيها قال الشارح والسعي الذي عليه اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يقبل مطلقا وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان المنفرد بالرواية عنه لا يردى الا عن عدل كابن مهدي ويحيى بن سعيد قبل والا فلا وقيل ان كان مشهورا في غير العلم كالزهد و الشهامة يخرج عن اسم الجوهالة وقيل حدثه الافراد هذا انتهى ١٢ **ع ب** **له قوله** اذ ان روى عنه اثنان الخ الظاهر انه عطف على قوله انفرد كما هو ظاهر عبارة المتن الحاصل انه ان سمي الراوي وانفرد فهو مجهول العين اذ في عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال ١٢ ملخص الجواب في **له قوله** فهو مجهول الحال الخ اي من العدالة والضبط ومنه ما مع عرفان عينه برواية عنه عنه الا انه لما لم يوثق بقي مجهول الحال ١٢ مستورا **له قوله** وهو المستور الخ الظاهر انما درج فيه قسمي المجهول الحال وتسمى كلا منهما مستورا ان كان ابن الصلاح وغيره سمي الاخير مستورا لوجود السترة في كل منهما وهما مجهول العدالة للامم والباغنة والمراد بالباغنة هي التي ترجع الى احوال المذنبين بالظاهرة لا يعلمون بها الحال ١٢ شرح الشرح **له قوله** قد قيل رواية جماعة الخ منهجوه حقيقة رضى الله عنه وتبعه ابن حبان اذ عدل عنه من لا يعرفه قيل الجرح قال ابن سفيان احواله خطا لصلح العدالة حتى يظهر منه اوجه الجرح لم يكف الناس باغيا فيهم وانما كلفوا بالبحر بانظاه قال الله تعالى لا تجسسوا ولا ننسوا ولا تمشوا على الارض حتى توعظوا المستور للاجتماع على الفسق بجميع القبول فلا بد من ثمن عدمه كونه عدلا وذلك معيب فناف ١٢ شرح الشرح **له قوله** والتحقيق الخ اقول حاصل هذا التحقيق انما هو التوقف عن قبول هؤلاء المذنبين الا بعد ما سبق من المصنف في اوائل الكتاب في التحقيق ان الردان اخذوا بغير علمه هو عدم وجود صفة القبول فالحق مع الجمهور رواه اخذ بالمعنى الاخص هو وجود صفة الرد فالحق مع الامام الحرمي ١٢ **ع ب** **له قوله** تسمية الراوي المنفرد عنه بالمجهول العين مجرّدا مصلا ١٢ ش **ع ب** في الحكم فلا يقبل حديثه ١٢ ش

جمهور المستور الخ

**له قوله** وهي اما ان تكون بمكفر الحاصل له ان البدعة وهي اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم نوعان نوع ينسب صاحبها الى الكفر اما بالاتفاق كاعتقاد حلول الاله في علي او مع الاختلاف كاعتقاد خلق القرآن والكارا امامة الشيعة رضي الله عنهم ونوع ينسب صاحبها الى الفسق وهو الخروج عن الطاعة بالاعتقاد الفاسد وفي كل من النوعين اقوال ثلثة وقد فصلها المصنف بما لا مزيد عليه ١٢ **عب** **له قوله** وقيل ان كان لا يعتقد الحزب ويعتقد ان استحل الكذب كالحطابية لم يقبل حكمهم ينسبون الى ابي الخطاب وهو رجل كان بالكوفة

يعتقد ان عليا هو الاله الاكبر ويعض الصادق الاله الاصغر واجمعوا على رد رواية المبتدع ببذعة مكفرة بالاتفاق واما المبتدع بغيرها فثلاثة اقوال اعدلها انه يحتاج به ان لم يكن داعيا الى بدعته ولا يحججه به ان كان داعيا الى بدعته ١٢ تلخيص العواشي **له قوله** لاستلزم الحزب الاصوب ان يقول لاستلزم سداد رواية جميع الطوائف اذ هو المترتب على اخذ الرد على الاطلاق لا ما ذكره وايضا هو المقصود من سوق الكلام وحينئذ لا يترتب محذور ولا يتأتى محذور فلا يقبل قول جميع المبتدعة كما لا يقبل خبر الفسقة بل هم اولى بعدم القبول لان فسقهم اقبح وتعصيتهم اوضح ١٢ شرح الشرح **له قوله** ان الذي ترد الحزب اي بالرد القطعي الذي هو موجب البدعة فلا يرد ان الرد ليس منحصرا فيما ذكر كما هو المفهوم من نظير العبارة والامور المحلومة من الدين بالضرورة كطلق الصوم والصلوة الى غير ذلك وقوله وكذا من اعتقد عكسه محناه ان يعتقد من الدين ما ليس من

**ان رواية المستور نحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا**  
كالمجهول ١٢  
اي احتمال البدعة ١٢ ش

**يقبلها بل هي موقوفة الى استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين**  
ظهور ١٢  
الاول المعالي ١٢

**ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرم غير مفسر ثم البدعة وهي السبب**  
مبتدأ اي نحو القول بالوقت ١٢ اي في قول حديثه ١٢

**التاسع من اسباب الطعن في الروي هي اما ان تكون بمكفر كان يعتقد**  
تخفق ١٢  
اي ينبغي ان يوجب نسبة الكفر ١٢

**ما يستلزم الكفر او بمفسق فالاول لا يقبل صاحبها المجهور وقيل**  
اتفاقا واختلفا ١٢ اي ينبغي ان يوجب نسبة الفسق ١٢ هو من يقتضي بدعته الكفر ١٢ ش اي حديث صاحبها ١٢ لا يخفى وهذا

**يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته**  
في المذهب ١٢

**قيل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر ببذعة لان كل طائفة تدعى ان**

**مخالفها مبتدعة وقد تبلغ فتكفر في فيها فلواخذ ذلك على الاطلاق**

**لا يستلزم تكفير جميع الطوائف فالعتمد ان الذي تُردس وايته من**  
هو ١٢

الدين بالضرورة كسجود الصلوة ١٢ **عب** بان لو يذكر سبب بل اقتصر فيه على مجرد فلائ ضحيف او نحوه ١٢ ش **عب** اراد بالفسق غير الكفر بقربة المقلية ١٢ ش **عب** اي سواء اعتقد حل الكذب او لا ١٢ ش **عب** هذا التحقيق يرجع الى ان رب بدعة تديكف صاحبها طائفة اخرى وهي ليست بموجبية للكفر بل البدعة المكفرة هي التي تقف الى انكار ضروريات الدين ١٢ **عب** له فيلزم ان لا يقبل حديثه هو

الظاهرة ولا منافاة بين البدعة في الاعتقاد أو يقال المراد بالتقوى ماعدا البدعة بقية السياق فان الكلام في المبتدعة ١٢ شرح الشرح **له** قول فقيل يريد مطلقا الخ اي سواء كان داعيا الى بدعة او لا وسواء كان معتقدا حل الكذب لمصرقة مقالته ام لا وهذا القول يحكي عن مالك وغيره لانه فاسق ببدعة وانفقوا على سدا لفا سق يغير تاء ويل فيخلق به المتأول اذ لا ينفصل التأويل ١٢ شرح الشرح **له** قوله وهو بعيد الخ قال ابن الصلاح وهو بعيد مباح للشارح عن ائمة الحديث فان كتبهم طائفة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاء وفي الصحيحين كثير من احاديثهم في الشواهد والاصول انتهى قال الشارح ولا يبعد

عدم اطلاع الحديثين على بدعتهم وهو محذورون في ذلك لحفاء ما في الباطن من اعتناء السوء والحكم بالظاهر من ملازمة التقوى انتهى اقول هذا الاحتمال بعيد غاية البعد فان الامة متفقة على قبول ما في الصحيحين ولو تطرق هذا الاحتمال لا يكون لهما فضل على سائر الكتب وهو خلاف الاجماع وهل هذا الاكثرية اطلاع مصنفيهما وثقتيهما في الرواية وقد نقلنا نذرا من احوال البخاري التي تشعر على غايته بيقظة سابقا فارجم اليه ١٢ عيب **له** قوله واكثر ما مل به الخ قيل هذا دليل واحد فما معنى كثرة فضلا عن اكثرية واجيب بان اكثرية باعتبار كثرة المستدلين بكثرة استدلالهم وتلفظهم فيما بينهم فلا بد لقله اكثر اقوى لكان اولى ١٢ شرح الشرح **له** قوله فينبغي ان لا يروى الخ حاصلان الدليل بيقظة عدم اخذ رواية المبتدع ولو شارك غيره فان تيقظه اليه ايضا مع انكوا يكون بقبول روايته اذا شاركه غيره وراى الشارح بان ترويه امره وتوحيه شانه في اخذ حديثه اذا لم يشاركه غيره اشد واكثر فلا يلزم من منع الاول منع الثاني ايضا ١٢ عيب **له** قوله وقيل يقبل مطابقا الخ اي سواء كان داعيا ام لا لكن بشرط ان يكون متقيا لان صدق لهجة تدبيرة الذي عليه مدار الرواية عن الكذب قال الحافظ السيوطي في الداية شرح النقاية

انكر امر امتواتر من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله والثاني وهو من لا يقتضي بدعته التكفير اصلا وقد اختلف ايضا في قبوله ورواه فقيل يرد مطلقا وهو بعيد واكثر ما عمل به ان في الرواية عنه ترويجا لامره وتوبها بذكره وعلى هذا فينبغي ان لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع و قيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد اي الا وقت اعتقاده حل الكذب

**له** قوله وتقواه الزينة انه ضار التقوى في بيان تعريف الصحيح بالاجتناب من الاعمال السيئة من شرك او فسق او بدعة فلا يحتمل التقوى مع الكفر البدعة يعني ان يكون المراد بالتقوى المعنى العرفي منه اي الاجتناب من الاعمال السيئة

ان المبتدع ان كفر فوافقه ان لا يقبل وان لم يكفر قيل الا لا يروى الى كثير من احاديث الاحكام مما رواها الشيعة والقدرية وغيرهم في الصحيحين من رواياتهم لا يحسم محل نظروا الظاهر انه محمول على المبالغة انتهى كذا نقل الشارح ١٢ **له** قوله الا ان اعتقد حل الكذب الخ قال الشارح فيه انه اذا اعتقد حل الكذب صار كافرا والمفروض ان بدعته ليس ما يقتضيه الكفر هذا انتهى اقول لحل المراد باعتقاده حل الكذب هو اعتقاده حل مصلحته دينه وترويج مذهبه وكون ذلك الاعتقاد كافرا محل نظر الا ترى ان قصة تئل كعب بن اشرف ١٢ عيب

**له قوله** وقيل يقبل من لو يكن داعية الخ اي داعيا الى بدعة والثناء للنقل من الوصفية الى الاسمية لانه جعل فيما بينهم اسما لمن يدعو الى بدعته وتعديته بالي باعتبار معناه الاصل وقيل يمكن ان يكون الثناء للمبالغة والمراد المعنى الوصفى وحينئذ لا اشكال في تعلق الى كمن يرد عليه ان ذلك مخصوص بصيغ المبالغة مثل علامة ١٢ شرح الشرح **له قوله** لان تزيين بدعته قد يحمله الخ وقد وما دحيت الشيء يعنى ويصور قيل وفيه انه انما يفيد التحليل المذكور عدم قبول من كان داعية اذا روى ما يقوى مذهبه والمقصود انه مردود مطلقا ولا تغير الداعية من المبدعة اذا روى ما يقوى مذهبه يرد كما سيذكر

بعيد ذلك القول لعل المراد ان الداعية يتحمل في تحريف الروايات وتسويتها على منجى بحيث لا يطلع عليه كل احد فلا يقبل دأية اصلا سدا للباب الشرا وخذ بالحق وما غير الداعية فاحتمال احتيالق التعريف بعيد نعم لو وجد مرجح ما يقوى مذهبه فلا يقبل ١٢ عب **له قوله** وهذا في الاصح الخ قال ابن الصلاح وهذا المذهب اعدل المذاهب داو لاها وهو قول اكثر العلماء قال الجزري وهو المختار ونقل ابن حبان اتفاقهم عليه ١٢ كذا في شرح الشرح **له قوله** من غير تفصيل الخ اي بين ما يقوى بدعته وبين ما لا يقوى بدعته حيث قال ليس بين اهل العلم من اختلفوا خلاف في ان الصدوق المتقن اذا كان فيه بدعة ولو يكن يدعو اليها فالاحتجاج باخياره جائز فاذا دعا سقط الاحتجاج باخياره ١٢ وجه الدين **له قوله** الا ان روى الخ قال البخاري يحتل ان ابن حبان اراد الشافعية بقوله من اختلفوا ولا يخفى انه بعيد ١٢ ملخص الهاشمي . **له قوله** شيخ ابى داود والنسائي الخ قال شارح والاولى الخاق ابى داود في الشرح بعد تمام المتن ولعله قد مه تقدم

**حل الكذب كما تقدم وقيل يقبل من لو يكن داعية الى بدعته**  
لنرويج دينه ١٢  
اي دعاء ظاهر ١٢

**لان تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها**  
اي ولا يقبل من الداعية لان الخ ١٢  
يبغته ١٢  
تبدلها ١٢  
تطبيقها ١٢

**على ما يقتضيه مذهب هذا في الاصح غريب بن حبان داعي**  
اي اتي بقوله غريب ١٢ شرح

**الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل نعم الاكثر على**  
مع ان ليس يسمي بالنقل من قول الجزري ١٢

**قبول غير الداعية الا ان روى ما يقوى بدعته فير على المذهب المختار**  
لان المرجح يفوق الدلالة ١٢

**وبه صرح الحافظ ابواسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ**  
اي بهذا المذهب ١٢ ش

**ابى داود والنسائي في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف**  
اسو كتاب له ١٢  
يا نهو ١٢

**الرواة ومنهم زائغ عن الحق اي عن السنة صادق للهجة**  
مع  
جلسه ١٢

**فليس فيه حيلة**

دبتنا انتهى اقول فكان ينبغي ايراد في المتن ثم اقول ادع احداهما في المتن وقدم الاخر في الشرح مراعاة لحقهما وتسوية بين مرتبتهما ١٢ عب **له قوله** فقال في وصف الرواة ومنهم زائغ عن الحق اي عن السنة الخ اي عن الحق المفهوم من السنة وانما قيد بها لان اكثر زائغهم لاجل عدو لهم عن السنة المبينة كما في الكتاب ١٢ شرح الشرح **له** بضم حبيرو وسكون واو وفتح ذى ١٢ ش **له** اي اللسان والكلام والمراد بها الرواية ١٢

**له قوله** الآن يؤخذ من أي ليس في دفع حديثه جيلة وعلاج الآن يتوكل من حديثه ما يقوى مذهبه وبهذا يندفع ما يتوهان الاستثناء والاستتفاء من الأخذ من الحديث ما لا يكون منكراً ليس مخصوصاً بالمتقدم حتى يكون ذلك جيلة لدفع حديثه وجلا لاندفاعه ان معنى الاستثناء هو ترك حديث الغير المنكر أيضاً إذا كان يقوى مذهبه وهذا الأمر مخصوص به البتة ١٢ **ع** **له قوله** إذا لم يقو به بضمه الخ فيل ظاهر كلامه الجوزياني شامل للداعية أيضاً فهو وإن كان مفيداً لكن مضر أيضاً والجواب سلمنا أنه شامل للداعية الآن خروج قد دل عليه خارجي وهو ما قد بينا آنفاً فيخصص كلامه في

غير الداعية ١٢ **ع** **له قوله** والمواد به من لم يرجع جانب أصابته الخ قيل هذا ينافي ما تقدم من المص في الإجمال في بيان سوء الحفظ وهي عبارة عن يكون غلطه أقل من أصابته والجواب ان العبارة الصحيحة في الإجمال هكذا وهي عبارة عن ان لا يكون غلطه أقل من أصابته يؤيده بل يعينه ما نقل عن المم هناك أما بان ترجيح خطئه أو استوائه فلا إشكال مبني على نسخ الكاتب لا على عبارة المم ١٢ ملخص العواشي **له قوله** ان كان لازماً أي دائماً غير منقك للراوي في جميع حالاته أي من غير عرض سبب لسوء حفظه في بعض أوقاته فهو الراوي المذكور بل حديثه الشاذ على رأى بعض أهل الحديث وهذا المعنى غير المعاني المذكورة للشاذ ١٢ شرح ان شرح **له قوله** اولذهاب بصره الخ وقد كان متعوداً بعو النظر في محفظه فلا يرد ان ذهاب البصر مما يقوى الحفظ لسلامته عن الخواطر الحادثة من الخواطر ولا خوارقه كما وقع لابن الملقن او عدمها أي ذهابها كما وقع لابن لهيعة او أقلل عقل بعروض عارض كسوت ابن اوسفة سال كما وقع للمسعودي الى غير ذلك

**له** الآن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يقو به بدعته  
انتهى ما قاله متجه لان العلة التي بهاي رد حديث الداعية واردة  
أي سن متوجه مقبول ١٢ ش وهي احتمال حمل بدعته على التحريف ١٢ موجودة ١٢

فما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المتقدم ولو لم يكن  
داعية والله اعلم ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب  
د علمه آخر ١٢

الطعن المراد به من لم يرجع جانب أصابته على جانب خطئه وهو  
يغلب ١٢

على قسمين أن كان لانما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ  
لازمه غير لازم فإن كان لازماً الخ ١٢

على أي بعض هل الحديث أو ان كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي

أما لكثرة اولذهاب بصره ولاحتراق كتبه او عدمها  
كما لحظنا ١٢ من غير احتراق ١٢

بأن كان يعتمدونها فرجع الى حفظه فساء فهذا هو المختلط  
المذكورة للاخبار العقل أي ناسد

فالان الصلاح وهذا فن مهم عظيم لا اعلم احداً اعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جدا انتهى قال السخاوي قد افرد للمختلطين كتاباً بالفاظ ابو بكر الخاضع حسماً ذكره في تصنيفه تحفة المستفيد لم يفت عيان الصلاح وناطقة ضبطهم تحييز المقبول من غيره ٢ ملخص شرح الشرح **ع** بل بالطريق الاولى فان الصريح يوق الدلالة ١٢ **ع** أي السيئ الحفظ المفهوم من سوء الحفظ ١٢ **ع** أي كان يعتمد على الكتب فاذا ذهبت رجع معتمداً على حفظه ١٢ - الله القائل استاذ استاذنا مولانا دجيه الدين ١٢

**له قوله** والحكم فيه الخجل الإجمالات هناك أربعة العلم بتمدته قبل الاختلاف فقط أو بعده فقط أو في الحالتين أو لم يعلم زمان تمدته أصلاً والاول مقبول بلا اشتباه والثاني مردود بلا امتزاج موقوف عن القبول والثالث اما ان يتميز ما حدث قبل الاختلاف عما بعده أو لم يتميز فالاول ملحق بالاول والثاني والثالث بالثالث هذا تلخيص ما في بعض الحاشي ١٢ **عب** **له قوله** باعتبار الأخذين الخ فمن انقط في آخره عطاء ومن سمع منه قبل الاختلاف شعبة وسفيان الثوري ومن سمع منه بعد الاختلاف جري بن عبد الحميد ومن سمع منه في الحالتين معاً أبو عوانة فلم يجز يديثه ١٢ شرح الشرح **له قوله** متى توبع السيئ

الحفظ بمعتبر الخ أقول لعل المراد بالمعتبر هو الراوي الذي حصل بالتمتع الاعتبار لا المعنى المتعارف فلا اشكال في قوله كان يكون فوته او مثله ووجه الاشكال ان المثل كيف يكون مقبلاً منه قال المص اذا تابع السيئ الحفظ شخص فوقه لنقل بسبب ذلك الشخص الى اعلى من درجة نفسه التي كان فيها حتى يرجع على مساويه من غير متابعة من دون انتهائهم كذا نقل الشارح فتأمل ١٢ **عب** **له قوله** وكذا المختلط الذي لا يتميزو الذي لا يتميز الخ اي لا يتميز ما حدث به قبل الاختلاف عما بعده ويورد عليه ان المختلط قسم من السيئ اللفظ فلا وجه للعطف و الجواب ان المراد به هو القسم الاول او المطلق ينصرف الى الفاعل الكامل ولا يخفى بعد ١٢ **عب** **له قوله** والاسناد المرسل وكذا المدلس الخ الظاهر ان المرسل وكذا المدلس على صيغة اسم المفعول فان الاسناد لا يكون مرسل او مدلساً على صيغة اسم الفاعل والعبارة على حذف المضاف اي وكذا راوى الاسناد المرسل والمدلس وعلى هذا فلا اشكال في فمير قوله صار حديثهم حسناً لانه اي صار حديث المختلط والمستور وراوى الاسناد المرسل وكذا المدلس حسناً لانه اي متى

الحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاف اذا يتميز قبل واذا لم يتميز

اي في حديثه ١٢

توقف فيه وكذا من اشتبه الا مرفيه وانما يعرف ذلك

باعتبار الأخذين عنه ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر كأن

يكون فوقه او مثله لادونه وكذا المختلط الذي لا يتميزو

توبع في حديث غير متميز ١٢

المستور والاسناد المرسل وكذا المدلس اذا لم يعرف المحذوف

راوى ١٢

منه صار حديثهم حسناً لذاته بل صفة بذلك باعتبار

المذكورين ١٢

المجموع من المتابع المتابع لان كل واحد منهم باحتمال كون

بسبب ١٢

من المذكورين ١٢

بالفقر ١٢

بالكسر ١٢

روايته صواباً او غير صواب على حد سواء فاذا جاءت من

كائن ١٢

المعتبرين واية موافقة لاحد هم رجع احد الجانبين من الاحتمالين

وهو كونه صواباً ١٢

توجروا للشرح ههنا كلمات لا نشغل بذكرها تارة ويدفعها اخرى ١٢ **عب** **له** مع تمددته بعد الاختلاف ولا فلا حاجة الى التمييز ١٢ **عب** اي في انه مختلط ام لا او حدث بعد الاختلاف ايضاً ام لا ١٢ **عب** **له** اي وتوبع راوى الاسناد المرسل ١٢ **له** فان عرف كان حكمه كغير المدلس ١٢

ذلك الى درجة ذلك الشخص وينقل



ولذا وقع الإشارة في الحسن الذاتي الى انه المحتم به بعبارة تفيد المحرقة ذكر وتدبر انتهى اقول الحق ان التوقف عن اطلاق اسم الحسن عليه ليس بشئ والوجه التي بينها السارح جليها واهية اما الاول فلان الحسن غير اذ كان قسما من الحسن فكيف يصح القول بانه ليس بحسن حقيقة نعم انه ليس بحسن ذاتي لكن ليس الكلام في اطلاق اسم الحسن الذاتي بل في اطلاق الحسن مطلقا واما الثاني فلانه معارض لقولهم المطلق يجري على اطلاق واما الثالث فهو اضعف من الاولين اذ لزوم الاحتياج بالحسن لغيره ليس بمحذور واصلا فانه من اقسام المقبول الاحتياج به امر ضروري كما عده المص سابقا في اقسام المقبول واما قوله وله اوقع الإشارة في الحسن الذاتي

المذكورين دل ذلك على ان الحديث محفوظا رتقي من رجة التوقف

الى رجة القبول الله اعلم مع ارتقائه الى درجة القبول فهو

١٢٥ اذنا ١٢

منحط عن رتبة الحسن لذاته وربما توقف بعضهم عن اطلاق

١٢٥ يكون حسنا لغيره ١٢ ش

ساقط ١٢

اسم الحسن عليه وقد انقضت ما يتعلق بالمتن من حيث

١٢٥ ما بحث ١٢

١٢٥

القبول الرد ثم الاسناد وهو الطريق الموصلة الى المتن و

١٢٥ انظر الى

المتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام وهو اما ان

١٢٥ بيان ما ينتهي ١٢

١٢٥

ينتهي الى النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم ويقتضيه تلفظه اما

١٢٥ ناعل يقتضيه ١٢

١٢٥

تصريحا وحكما ان المنقول بذلك الاسناد من قوله صلى الله

١٢٥ من جنس قوله ١٢ ش

١٢٥

١٢٥

له قوله وربما توقف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه قال السارح لانه ليس بحسن حقيقة ولان

الحسن اذا طلق يندرج الى الحسن لذاته ويلزم من اطلاق الحسن عليه الاحتياج به عند الفقهاء وهو محل خلاف

الصحيحة ومن بعدهم الكلام الشتم على بيان انما هو الهوك ذلك ١٢ ملخص الشروح ١٢٥ يقتضيه تلفظ ذلك الاسناد ان المنقول بذلك الاسناد هو قوله صلى الله عليه وسلم او تفكر في اقتضاء صريحا او حكما دسيا في امثلة الكل فانتظروا مقتضا الله ودرالمص حيث اشار الى تعريف المرفوع بحيث لا يشك منه شئ من اقسام تعريفه فهو حديث قالوا المرفوع ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولا او فعلا وقيل تقرير او هو في هذا البظاهرة لا يشتمل المرفوع الحكمي الا ان يعبر الاضا فتد ١٢ ملخص الحواشي ١٢٥ راجع الى الحديثين على انه محفوظ ١٢٥ وقد تبا ما يتعلق بالاسناد فشرح بقوله ١٢٥ يجوز تركه وتا نيته ١٢

الى انه المحتم به لم يلزم في تلك الرسالة فتبصر تفكر ١٢٥ عيب ١٢٥ قوله وقد انقضت اي قبي ما يتعلق بالاسناد من حيث انه ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم والمعاني او غيرهما كان ما يتعلق بالتقديما على ما يتعلق بالاسناد فانه المقبول لذاته والاسناد انما هو وسيلة اليه قال ثم الاسناد اشارة الى آخر رتبته مع ان كان يقدم على المتن لفظا ١٢٥ شرح ١٢٥ قوله وهو الطريق الموصلة الى ما يذهب عليك ان الكلام منظور فيه من وجه اما اوليا فاشتمال التعريفين على الذكر لاخذ المتن في تعريف الاسناد واخذ الاسناد في تعريف المتن اما ثانيا فانه من حيث لما سبق من تعريف الاسناد بقوله الاسناد كناية طريق المتن واما ثانيا فلان المتن هو ما ينتهي اليه الاسناد لغاية ما ينتهي اليه الاسناد والا لزم ان يكون المتن هو حرف الداء ومن قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات ولا يخفى بطلان الجواب اما عن الاول فبان التعريف لفظي اما عن الثاني فبان اسلفنا هناك ان المراد بكناية الطريق هو الطريق بنا على ان الاضا بآنية علمنا نقل عن المص فلا منافاة واما عن الثالث فبان انما يكون الاضا قد بينا في الاشكالات مندقة بمذا ١٢٥ عيب ١٢٥ قوله هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام الشتم على كلام النبي عليه وسلم السلام والكلام الشتم على بيان احواله واقباله وحركاته وسكناته في مناهه ولفظه تقريراته وكلام

له  
قوله

ان

يقول

الصحابي

الز فيه

مساحة

ولو قال:

"ما يقول"

كما قال

في بعض

ما يجي

لم يكن

مساحة

كذا قاله

محش إذا

تلا أن

يقول بمعنى

القول وهو

معنى القول

يرجع إلى ما

يقول فلم

يكن فيه ساء

ه شرح الشرح

عليه على الله صحبه وسلم او من فعله او من تقريرة مثال المرفوع

جنس ١٢ جنس ١٢ اي فهو المرفوع ١٢

من القول تصريحاً ان يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى

الله عليه على الله صحبه سلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى

الله عليه على الله صحبه سلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله

اي الصحابي او غيره ١٢

صلى الله عليه على الله صحبه سلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه على

الله صحبه سلم انه قال كذا او نحو ذلك مثال المرفوع من الفعل

تصريحاً ان يقول الصحابي رأيت رسول الله صلى الله عليه على الله صحبه وسلم

فعل كذا او يقول هو او غيره كان رسول الله صلى الله عليه وعلى الله

اي الصحابي ١٢ كذا يعني ١٢

وصحبه سلم يفعل كذا او مثال المرفوع من التقريرة تصريحاً ان يقول

عن من الفاظ التحديث المحتل وغيره ١٢ ش

له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب وكان يحيى فيها من الأمور المعجبية حتى كان بعض اصحابه ربما قال حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تحدثنا عن الصبيحة ذكره السخاوي في قوله لا يكون من المرفوع حكما لقوة الاحتمال ١٢ شرح الشرح **له قول** ما لا مجال للاجتهاد فيه الزاظر انه مفعول ليقول والمعنى يقول الصحابي الذي لم يأخذ خبرا عن الاسرائيليات حديثا لا مجال للاجتهاد فيه قال الشارح قال السخاوي مثل حديث من أتى ساحرا او عرافا فقد كفر بما أنزل على

محمد صلى الله عليه وسلم ما واه ابن مسعود ومن أمثلة ذلك قول أبي هريرة ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وقول عمار بن ياسر من ما اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم كن قد جوز شيئا في ذلك وما يشبهه احتمال حالة الأمر على ما ظهر من القواعد بل يمكن ان يقال ذلك ايضا في الحديث الاول اما السأخر فلقوله تعالى وأبغوا ما تبغوا الشياطين وبقوله تعالى ولكن الشياطين كفرا يعلمون الناس السجود اما العراف وهو المنجم فلقوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله انتهى مع حذف يسير من البين اقول وهذا احتمال الشيخ هو الاقرب فالمثال الاظهر ما روى عن أبي بن كعب ان لوقوء شيئا يقال له الولهان فأتوا دواس الماء فان رقع هذا الحديث ليس بالقوة كما صرح الترمذي على ان حديث ابن مسعود المذكور قد روى مرفوعا ايضا كما صرح به الشارح ١٢ **له قول** من بدء الخلق الخ الى ما خلق اول قبل خلق السماء والارض كقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن كان الله ولم يكن شئ قبلة كان عرشه على الماء ثم خلق السموات والارض كتب في الذكر كل شئ انتهى لفظ الحديث فالله والعرش خلقا قبل السموات والارضين فالعرش على الماء والماء على متن الروح قائم بقدرته على ذلك كعبارة عن اللوح المحفوظ ١٢ شرح الشرح **له قول** كما لا حصر في جمع الملعنة هو المقتل المراد بها الحروب لاشتباك الناس فيها كالسدة والجمعة او كثرة لهم يقتل فيها ١٢ شرح الشرح **عه** ومنه قول الصحابي أكل الصبغ على ما رثه رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ **ش عه** اي الصحابي او غيره ويزكروا عدم انكاره ١٢ **عه** اي قول الصحابي على ان ما مصدرية ١٢

الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كذا

او يقول هو او غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وعلى آله

وصحبه وسلم كذا ولا يذكرا نكارة لذلك ومثال المرفوع من القول

حكما لا تصرحاً ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن تأكيد لقوله حكما ١٢

الاسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان حديثا ١٢

اي ضبطه ١٢

لغة او شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء اي تفسيره ١٢

الخلق وأخبار الانبياء عليهم السلام أو الآية كالملاحم و

الفتن وأحوال يوم القيمة وكذا الإخبار عما يحصل بفعله وأحوال الجنة والنار ١٢

**له قول** لم يأخذ عن الاسرائيليات الخ الى من كتب بنى اسرائيل او من اتوا هم هو احتراز عن الصحابي الذي عرف بالنظر في الاسرائيليات كعب الله بن سلام وكعب الله بن عمرو بن العاص فانه كان قد فعل

السموات والارضين كتب في الذكر كل شئ انتهى لفظ الحديث فالله والعرش خلقا قبل السموات والارضين فالعرش على الماء والماء على متن الروح قائم بقدرته على ذلك كعبارة عن اللوح المحفوظ ١٢ شرح الشرح **له قول** كما لا حصر في جمع الملعنة هو المقتل المراد بها الحروب لاشتباك الناس فيها كالسدة والجمعة او كثرة لهم يقتل فيها ١٢ شرح الشرح **عه** ومنه قول الصحابي أكل الصبغ على ما رثه رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ **ش عه** اي الصحابي او غيره ويزكروا عدم انكاره ١٢ **عه** اي قول الصحابي على ان ما مصدرية ١٢

**له قوله** ثواب مخصوص او عقاب مخصوص الخ قيد به لان مطلق الثواب والعقاب على الخير والشر للاجتهاد فيه مدخل بخلاف التحديد فيها فان ذلك انما يعلم بالوجي ١٢ شرح **له قوله** وقع الاحتراز عن القسم الثاني الخ وهو بعض من يخبر عن الكتب القديمة ووقع الاحتراز عنه بقوله فيما تقدم ما يقول الصحابي الذي لم يأت خذ عن الاسرائيليات كذا قال التلميذ ١٢ **عب** **له قوله** سواء كان ممن سمعه منه الخ اي بغير واسطة او عنه بواسطة فان كلمة من للاتصال وكلمة عن للاتصال فاذا قيل سمعت منه

لا يكون سماعه بلا واسطة واذا قيل عنه يكون بواسطة ويحتمل ان يكون بلا واسطة وحاصله انه لا يضره صيغة المتدليس لان الصحابي عدل ثقة

بمحافظة خصوصاً في الرواية ١٢ شرح **له قوله** ومثال المرفوع الخ استشكل

بانه يجوز ان يوجد فعل الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه لسماعه منه عليه السلام لانه عليه السلام فعله

فلا يكون من مرفوع العقل انتهى وهو مرفوع بان المراد من المثال ان يكون فعل الصحابي له حكم

المرفوع بان لا يكون من تلقاء نفسه لا اشتراطاً مالا مجال للاجتهاد فيه بل يكون ما خذ منه عليه السلام وهو اعلم من ان يكون مستفاداً من قوله صلى الله عليه وسلم

او فعله او تقريره ١٢ شرح **له قوله** كما قال الشافعي في صلاة علي الخ اي حمل فعل علي عليه السلام في حكم المرفوع قال الشارح لعل

هذا قول في مذهب والا فالمشهور من مذهب وهو قول مالك واحمد في كل ركعة ركوعان وعند ابي حنيفة ركوع واحد فيعتبر قوله

اكثر من ركوعين غير ظاهر قال في الانوار وهو كتاب مشهور في مذهب الشافعي اقل صلاة الخسوف والكسوف ركعتان في كل ركعة تيامان وركوعان ولا

يزاد وإن زيداً عامداً بطلت ولا ينقص وإن نقص عامداً يتدارك استتمى قيل ويمكن ان يجاب بان هذا يحتمل ان يكون من القول القد يروى في الانوار فهو من القول الجديد والعمل على الجديد ١٢ **عب** **له قوله** اما الكشف اللهم فارجان عن الميت لاحتمال الغلط فيه ١٢ ش

**عب** **له قوله** حصر الموقوف في هذين القسمين ١٢ ش **عب** تحييناً لفظن بالصحابة رضي الله عنهم ١٢ ش

**ثواب مخصوص او عقاب مخصوص انما كان له حكم المرفوع**

اي لهذا الحديث ١٢

**لان اخباره بذلك يقيض خبراً له مالا مجال للاجتهاد فيه**

اي اخبار الصعيبي وغيره ١٢

**يقيض موقفاً للقائل به لا موقفاً للصحابة الا النبي صلى الله عليه**

اي معلماً ومطلماً ١٢

**وعلى اله صحبه سلم او بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا**

**وقع الاحتراز عن القسم الثاني واذا كان كذلك فله حكم ما لو قال**

اي كما ذكره ١٢

**قال سول الله صلى الله عليه وعلى اله صحبه سلم فهو مرفوع سواء كان ممن سمعه**

اي ذلك الصحابي ١٢

**منه او عنه بواسطة ومثال المرفوع من الفعل حكماً ان يفعل الصحابي**

عليه السلام ١٢

عليه السلام ١٢

**مالا مجال للاجتهاد فيه فيزل على ان ذلك عنده عن النبي صلى**

اي في ذلك الفعل ١٢

قدرة ١٢

**الله عليه وعلى اله صحبه سلم كما قال الشافعي في صلاة علي كرم**

في الانوار وهو كتاب مشهور في مذهب الشافعي اقل صلاة الخسوف والكسوف ركعتان في كل ركعة تيامان وركوعان ولا يزداد وإن زيداً عامداً بطلت ولا ينقص وإن نقص عامداً يتدارك استتمى قيل ويمكن ان يجاب بان هذا يحتمل ان يكون من القول القد يروى في الانوار فهو من القول الجديد والعمل على الجديد ١٢ **عب** **له قوله** اما الكشف اللهم فارجان عن الميت لاحتمال الغلط فيه ١٢ ش

**عب** **له قوله** حصر الموقوف في هذين القسمين ١٢ ش **عب** تحييناً لفظن بالصحابة رضي الله عنهم ١٢ ش

**له قوله** كانوا يفعلون في زمان النبي عليه السلام الخ أي يضيف إلى زمانه صلى الله عليه وسلم لا إلى حضرة كقوله كنا نأكل لحوم الإضاحي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكقول جابر كنا نعزل والقرآن ينزل أو كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحيح الذي عليه الاعتماد وبه قطع الحاكم وغيره من أئمة الحديث أنه مرفوع وقال الاسماعيلي أنه موقوف والصواب الأول ١٢ شرح الشرح

رباني فإن الله حبب إليهم الإيمان ورزقني في قلوبهم ذكراً اليهم الكفر والقسوق والعصيان وارتضاها للصحة ندية واختارهم لتقوية دينه ومجاهدته خيرامة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ولذا قال صلى الله عليه وسلم خير القرون قوتي ١٢ شرح الشرح **له قوله** ويلتحق بقولي الخ حاصله أن ماورد بصيغة يكتفي بها عن صريح المرفوع فهو أيضاً مرفوع حكماً لقول المتأخرين عن الصحابي يرفع الحديث الخ ١٢ عب

ع

أ

الصحابة

١٢

ع

كناية

عن

الفعل

١٢

ع

أ

تكثر

بواعثهم

١٢

٥

**الله وجهه في الكسوف** في كل ركعة أكثر من ركوعين، ومثال المرفوع من التقرير حكماً أن يجبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا فإنه يكون له حكم المرفوع من جهة أن الظاهر طلاء صلى الله عليه وسلم على الله محبة سلم على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم لأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء وليستمن عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل قد استدل جابر بن عبد الله أبو سعيد رضى الله تعالى عنهما على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه القرآن ينزل ولو كان مما ينهى عنه لنهى عنه القرآن ويلتحق بقولي حكماً ماورد بصيغة الكناية في

في المتن ١٣

له فيه إشارة إلى أنه لو وقع نادراً أو في موضع لا يطلع عليه غالباً لا يكون في حكم المرفوع كالصلوة خلف عمرو بن أبي سلمة صغيراً ١٢ عب -

له قول كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث كحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس الشفاء في ثلاث شربة غسل وشروطة محجمة وكية نار وانهى  
امتنع عن الكي رفع الحديث اويرويه اوينميه كحديث مالك عن ابى حنيفة عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل يده اليمنى على  
ذراع اليسر لم يسمعه قال ابو حنيفة لا اعلم الا انه يمتنع ذلك او رواية كحديث سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة رواية العطرة خمس او  
يلعب به كحديث مسلم عن ابى الزناد عن الاموي عن ابى هريرة يبلغ به الناس تبع لقرش او رواه اذ كانه اقل استعما لامن المضارعة والمصدر ولهذا

اخبر عنه ما شرح الشرح مع حذف يسير  
من المبين له قوله ثقاتون قوما

الحديث الخ تمامه معار الاعين تسوونهم  
ثلاث مرات حتى تلحقونهم بحزيرة العرب  
قاما في السبابة الاولى فينجون من هرب  
منهم واما في الثانية فينجون بعض ويهلك  
بعض واما في الثالثة فيمظلمون او  
كما قال انتهى وصغار الاعين الترك  
وحزيرة العرب ما احاط بها بحر الحشة وبحر

فارس دجلة والفرات واصطلموا اهلك  
شرح الشرح له قوله ونقل ابن عبد البر

فيه الخ اي في قول الصحابي المذكور الاتفاق  
اطلق الحاكم والبيهقي اتفاق اهل النقل  
على الرقة وقال السخاوي ورخص ابن  
الاثير في الخلاف بابي بكر الصديق خاصة  
اذ لم يتأمر عليه احد غير النبي صلى الله عليه

وسلم بخلاف غيره اذ قد تأمر عليه الربيع  
شرح الشرح له قوله كسنة العيرين الخ

اي ابى بكر وعمر وغلب عمر كونه اخف  
واخضر ولتقابل به القمرين لفظا وان

كان تغليب القمر على الشمس لكونه منكرا  
لفظا واما ما اشتهر على السنة العامة

من قولهم اللهم ابد الاسلام بأهل العيرين  
المراد بهما عمر ابى الخطاب وعمر

بن هشام المنكبي ابى الحكمي  
الجاهلية وكنا صلى الله عليه وسلم

بابي جهل في الاسلام فلا اصل له بهذا اللفظ ١٢ شرح الشرح  
افردة لكان الاختلاف فيه ١٢ له كقول علي من السنة ومنه الكف على الكف في الصلوة تحت السجدة ذكره السخاوي ١٢ ش له اي الجهور من

المحدثين والعلما ١٢ ش له فقي القديمان ذلك مرفوع اذا صدر من الصحابي او التابعي ثم رجع عنه وقال في الجديد  
ليس بمرفوع ١٢ ش -

موضع الصيغ الصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم

كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث او يريه او ينميه او رواه او يبلغ

بناقل ١٢ اي الصيغ ١٢ اي ينميه ١٢ اي قاله ١٢ اي رواه

به او رواه وقد يقتصر على القول مع حد القائل يريه ان به النبي

صلى الله عليه واله وصحبه وسلم كقول ابن سيرين عن ابى هريرة قل قال ثقاتون

قوما الحديث في كلام الخطيب فيه اصطلاح خاص من اهل البصرة ومن الصيغ

المحتملة قول الصحابي من السنة كذا افا لاكثر على ان ذلك مرفوع ونقل

ابن عبد البر فيه الاتفاق قال اذا قالها غير الصحابي فكذلك ما لم ينفها

الى صاحبها كسنة العيرين في نقل الاتفاق نظرفعن الشافعي في اصل المسئلة

قولا ان ذهب اليه غير مرفوع ابوبكر الصيرفي من الشافعية وابوبكر الرازي من

صاحب الدلائل ١٢ ش

بابي جهل في الاسلام فلا اصل له بهذا اللفظ ١٢ شرح الشرح

افردة لكان الاختلاف فيه ١٢ له كقول علي من السنة ومنه الكف على الكف في الصلوة تحت السجدة ذكره السخاوي ١٢ ش له اي الجهور من

المحدثين والعلما ١٢ ش له فقي القديمان ذلك مرفوع اذا صدر من الصحابي او التابعي ثم رجع عنه وقال في الجديد

ليس بمرفوع ١٢ ش -

**له قوله** وبين غيره الخ اي من الخلفاء فقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم سنة في قوله عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين واذا استعملت في سنة غيره عليه الصلوة والسلام ايضا فلا يرجح كونه سنة النبي عليه الصلوة والسلام الا بالقرينة الخارجية ١٢ **عب** **له قوله** بعيد الخ لان الظاهر من حال الصحابة انهم لا يريدون الا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لان مقصودهم بيان الشرع ولان السنة لا تصرف في الظاهر الا الى الشارع ولان سنته صلى الله عليه

وسلم اصل وسنته غيره تبع فحمل كلامهم على الاصل اولى وايضا قد ورد ما يشهد له وهو قوله وقد

دوى البخاري الخ ١٢ علوى

**له قوله** في قصة مع الحجاج الخ وهو ابن يوسف امير مشهور

من امراء عبد الملك بن مروان قيل قتل مائة وعشرين

افقا من الصحابة والتابعين والسادة والصالحين صبرا

غير ما قتل منهم في المحاربة وقصته على ما نقله السخاوي

عن البخاري ان الحجاج عام نزل بابن الزبير سأل

عبد الله يعني ابن عمر رضى الله عنهما كيف

تصنع في الموقف يوم عرفة فقال سالهم ان كنت تريد السنة فحجز

بالصلوة يوم عرفة فقال ابن عجم صدق انهم كانوا يجتمعون بين

الظهر والعصر في السنة انتهى ١٢ ملقط من شرح الشرح

**له قوله** احد الفقهاء السبعة الخ وهم ابن المسيب القاسم بن

محمد بن ابي بكر الصديق وعروة

الخفية وابن حزم من اهل الظاهر **اختجوا بان السنة تنزوي بين النبي صلى الله عليه**

لله المذكورون ١٢

**وعلى اله صحبه وسلم بين غيره واخيروا بان اتمال راد غير النبي صلى الله عليه على اله و**

عن طليهم ١٢

**وصحبه وسلم بعيد قد روى البخاري في صحيحه** فحديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله

مع عدم القرينة ١٢

**ابن عمر عن ابيه في قصته مع الحجاج حين قال له ان كنت تريد السنة فحجز**

بالصلوة

فما ورد ١٢

حدث

**قال بن شهاب فقلت لسالم افعل رسول الله صلى الله عليه على اله صحبه سلم فقال**

**وهل يعنون بذلك الاستفقتل سالم هو احد الفقهاء السبعة من اهل**

يريدون ١٢

والحال ١٢

**المدينة واهل الحفاظ من التابعين عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون**

**بذلك السنة النبي صلى الله عليه على اله صحبه سلم واما قل بعضهم ان كان مرفوعا فلم يقولون**

**بذلك السنة النبي صلى الله عليه على اله صحبه سلم فحجزوا**

**فيه قال رسول الله صلى الله عليه على اله صحبه سلم فحجزوا**

التابعين ١٢

ابن الزبير وخارجة بن زيد وسليمان بن يسير وعبد الله بن عتبة بن مسعود والسابع الواسطة بن عبد الرحمن بن عوف وقال ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمرو قال ابو الزناد ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فمروا بالفقهاء السبعة من اهل المدينة والحجاز انه نقله وهو كذا الفقهاء السبعة على خلاف واحد الحفاظ من التابعين بالاتفاق الخ ١٢ ش -

له قوله امرنا بكذا او نهينا عن كذا الخ كقول أم عطية رضي الله عنها أمرنا ان نخرج الحيض يوم العيدين وذوات الخدس  
فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم وتعتزل الحيض عن مصلاتهم قالت امرأة يارسول الله احذ لنا ليس بها جلباب قال  
لتلبسها ما جبتها من

جلبابها متفق عليه كذا

في المشكوة الحيض بضم

الحاء وتشديد الياء وجميع

حائض والخدر ورجع خدر

بالسر ناحية في البيت

يترك عليها ستونفكون

فيه الكبر والستر نفسه كذا

في المجمع قوله لتلبسها

ما جبتها جلبابها بكسجم

وسكون لام قميص او خمار

واسم اي ليحرمها جلبابا

لا يحتاج اليه او لسترها

فيه ان كان واسعاً او

هو مبالغته اي يخرج

دو ثنتان في ثوب واحد

كذا في مجمع ١٢ عب

له قوله وايضا

الخ الظاهر انه دليل آخر

والفرق بينه وبين الاول

ان الاول كان بالنظر الى

خصوص الامير وهو النبي

عليه السلام وهذا بالنظر

الى مطلق الامير ومثل

هذا شائع في كلامهم

فمن قال برجوعه الى

الاول فكان له يفرق

بين ما ثبت فتما وبين

ما ثبت قصد ١٢ عب

له فلابصار الى المرجوح مع وجود المراجع ١٢ -

احتياطاً ومن هذا قول أبي قلابة عن أنس من السنة اذا تزوج البكر  
لعمري هذا القيل ١٢ بكسر القاف ١٢ ش

على الثياب عندها سبعة اخرجها في الصبيحين قال أبو قلابة لو شئت  
اعني البخاري ومسلم ١٢

لقلت ان السارفعه الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لو قلت لم كذا

لان قوله من السنة هذا معناه لكن ايراده بالصيغة التي ذكرها الصحابي  
اعني المرفوع ١٢

اولى من ذلك قول الصحابي امرنا بكذا او نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالحلاف

في الذي قبله لان مطلق ذلك يغير بظاهره الى من له الامر النهي وهو  
لعمري الامر والنهي ١٢

الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وخالف في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال

منهم الاسماعيلي ١٢ ش

ان يكون المراد غيره كاهل القرآن والاجماع او بعض الخلفاء او الاستنباط

واجيبوا بان الاصل هو الاول ما عداه محتمل لكن بالنسبة اليه مرجوح ايضا  
اعني الاجماع ١٢

ما ثبت قصد ١٢ عب

له فلابصار الى المرجوح مع وجود المراجع ١٢ -

له فلابصار الى المرجوح مع وجود المراجع ١٢ -



له قوله لا يفهم عندنا أمره إلا رئيس الحق العبارة ان يقول لا يفهم الا ان أمره رئيسه بتقديم الا لا يفهم أمره إلا رئيسه بخذف ان اي لا يفهم  
أمره على صفة كونهم رئيسا لا يفهم ان أمره ليس إلا رئيسا لا يظهر ان يقال لا يفهم منه الا ان أمره لا يكون إلا رئيسا حاصل معنى كلامه انه لا يفهم عندنا  
أمره غير رئيسه بل يفهم منه انه رئيسه ١٢ شرح الشرح **له قوله** ضعيف الخ لا يتطرق هذا الاحتمال لا ترفع الايمان عن رواية الصحابة ولا يلتزمه عاقل  
فضلا عن الفاضل ١٢ عب **له قوله** ومن ذلك قوله كنا نفعل كذا الخ اي بدون قوله في عهد النبي عليه السلام ورضاه صلى الله عليه وسلم قال الشارح  
ثم رأيت التمسيد ذكر في حاشية ان قال المصنف كنا نفعل كذا الخ ١١ ح ١٢ تمة من قولهم كنا نفعل في عهد النبي صلى

فمن كان في طاعة رئيس اذا قال اُمرت لا يفهم عنه ان أمره إلا رئيسه أما

اي عن قوله ١٢ غير رئيسه ١٣

قول من قال يحتمل ان يظن باليس بأمر أمرا فلا يختص له بهذه المسئلة

الروى ١٢

بل هو مذكور فيما اوضح فقال من ارسل الله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم

اي متصور ١٢

بكذا وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك

اي هذا الاحتمال ١٢

الابعد التحقيق من ذلك قوله كنا نفعل كذا فله حكم الرفع ايضا كما تقدم

من ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الافعال بانه طاعة لله ولرسوله

أو رسول

ومعصية كقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى

كثيرة النبل ١٢

كصراخ ١٢

الله عليه وسلم فله حكم الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه صلى الله

اخذه ١٢

قله ١٢

عليه وعلى اله وصحبه وسلم او ينتهي غاية الاسناد الى الصحابي كذلك اي

لفظ غاية مستدرك ١٢

الله عليه وسلم لان هذا وان اورد  
محتجاً به يحتمل ان يريد الاجماع او تقرير  
النبي صلى الله عليه وسلم فالاحتجاج  
صحيح وفي كونه من التقرير التردد انتهي  
ولهذا له حكم المرفوع عند الحاكم الامام  
فخر الدين الرازي وموقوف عند جمهور  
المحدثين واصحاب الفقهاء الامول وكذا  
عند ابن الصلاح والحطيب انتهى كلام  
الشارح اقول ففي قول المصنف في الحاشية  
وقوله في الشرح تدافع ولعل الاظهر  
هو ما في الحاشية ١٢ عب **له قوله** فله  
حكم الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما  
تلقاه الخ اقول اذا كانت هذه الموقوفات  
في حكم المرفوعات فلا يبعد ذلك البعدان  
يعد من المرفوعات ما ثبت من الصحابي  
الكثير الملازمة ما هو ظاهر الخالف الحديث  
مرفوع اشتهر فيما بينهم كما استثناء جابر  
رضي الله عنه وقت الاقتداء عن عزم قوله عليه  
الصلاة والسلام لا صلوة الا بقائمة الكتاب  
اقول وسيا عند جمهور الامام كيف قد ذهب اليه  
جمهور السلف والخلف وهو مذاهب مالئ  
واحد ابي حنيفة واحد قولي الشافعي انه لا  
ليقروا القائمة ولا غيرها عند جمهور الامام وسما  
قراءت على ما نقله اصدق معاصري في كتابه  
هذا اية السائل الى ادلة المسائل عن الشيخ

الحق تقي الدين ابن تيمية رحمه الله عليه الذي هو الامام المحيظ بمذاهب سلف هذه الامة وخلفها علما قاله الحق الشوكاني رحمه الله عليه في كتابه شرح  
المصدر في تحريم رفع القبور كما في تحائف النبلاء الا ان هذا الاستثناء لا يدل على حرمة القراءة ايضا ولعله مدلول عليه بدليل اخر عنه من ذهب اليه تمام ١٢ عب  
عنه وهو مرجع اهل بلد في الامور التي ١٢ عنه اي امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ اي تحقيق اننا مرسل الله صلى الله عليه وسلم ١٢ له في انه من شعبان  
او من رمضان ١٢ بله السيد العلامة ابو المصطفى بن سديد محمد صديق حسن خان ١٢

له قوله ولا يخفى فيه جميع ما تقدم إليه حاصله ان جميع اقسام المرفوع من الحقيقي الحكمي لا يتأق في الموقوف فانه لو اخبر التابعي عن امورية او ماضية مع كونه غير اخذ عن الاسرائيليات يكون مرفوعاً لا موقوفاً وكذلك الحكم بثواب مخصوص او عقاب مخصوص وبالجملة اكثر ما يكون مرفوعاً حكماً بالنظر الى الصحابة يكون مرفوعاً حكماً بالنظر الى التابعي ايضا ١٢ ملخص المواشي **له قوله** من لقى النبي صلى الله عليه وسلم الخ او رآه النبي عليه السلام حال كونه مؤمناً اي بالنبي صلى الله عليه وسلم بما جاء به من عند الله قال السخاوي دخل فيه من رآه وامن به من الجن لانه صلى الله عليه وسلم بعث اليهم قطعاً وهم مكفوفون و

فيهم العصاة والطائفون ولذا قال ابن

حزم في الاقضية من المحلى قد اعلمنا

الله تعالى ان نقراً من الجن امنوا وسمعوا

القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم فهم

صحا به فضلاء وحينئذ يتعين ذكر من

عرف منهم في الصحابة ولا التفات

لانكار ابن الاثير عطابي موسى المديني

توجيه في الصحابة لبعض من عرفه

منهم فانه منهم فانه لم يستند فيه الى

حجة ١٢ شرح الشرح **له قوله** ولو تخللت

رحمة الخ اي على مذهب الشافعي واما في

مذهبنا فقبل محبته بالردة فلا يكون صحابياً

الا ان حصلت له رؤيته ثانية وعليه الام

مالك ٢ كذا في شرح الشرح **له قوله** وفي

احدهما الآخر الخ ولو لحظت لشرف منزلة مطا

طلحة النبي عليه السلام الذي هو افضل من

الكبيرين الاحمر واليا قوت الاخضر والمراد

رأيت في حال حياته والا فلورا به بعد موته

قبل دفنه فقيه خلافت ١٢ خلاصة شرح الشرح

**له قوله** بنفسه او بغيره الخ اي سواء

كان ينظر اليه قصداً او قصد رؤية غير ذراه

متباً لوقوع نظره عليه اتفاقاً من غير قصد الامانة

بالغير مبالغة له قال التليذ قوله بغيره بان

يكون صغيراً فيجعل الى النبي عليه السلام ١٢ كذا

في شرح الشرح **له قوله** والتعبير بالنبي اولى

والا لما قال اولى لانه يمكن ان يقال ذكر الرؤية

مثل ما تقدم في كون اللفظ يقف في التصريح بان المنقول هو من

قول الصحابي او من فعله او من تقريره ولا يخفى فيه جميع ما تقدم بل معظمه <sup>يتحقق ١٢</sup>

والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا المختصر <sup>دفعه دخل ١٢</sup>

شاملاً لجميع انواع علوم الحديث استطدته الى تعريف الصحابي من فقلت

وهو من لقى النبي صلى الله عليه وعلى اله صحبه وسلم مؤمناً ما على الاسلام ولو

تخللت رحمة في الاصح المراد باللقاء ما هو اعلم من المجالسة والمماشاة وصول <sup>وصلية ١٢</sup>

احدهما الى الاخران لم يكمل ويدخل فيه رؤية احدهما الاخر سواء كان

ذلك بنفسه او بغيره والتعبير بالنبي اولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى

الله عليه وعلى اله صحبه وسلم لانه يخرج حينئذ ان امركم ونحوه من العميان <sup>الشان ١٢</sup>

<sup>بهم الحديث ١٢</sup>

في قول بعضهم بناء على الغالب او يقال المراد بالرؤية ما هو اعلم من الرؤية بالفعل وبالقوة اى لو لم يعرض لمعارض الحي او غيره كظلمة الليل الشديدة فراه قال العراقي هكذا

اطلقه كثيرون اهل الحديث ومراده من ذلك مع زوال المانع من الرؤية كالصمت على كل تقدير فتعريف الم اولى ١٢ ملخص شرح الشرح ١٢

عنه طلبت طراداً ١٢ سنة ١٢ قوله من لقى الخ ١٢ سنة ١٢ حين اشتراط الرؤية ١٢ له صحابي مشهور نزل في حقه عيسى ١٢

عنه

له قوله لكن بغيرة من الانبياء عليهم السلام الخ قال التلميذ باحاصل ان الايمان بغيرة من الانبياء عليهم السلام يستلزم الايمان به عليهم السلام لانها خبر وامرهم برسالة عليا الصلوة والسلام فلم يفرق الفصل عن الجنس وهو كما ترى والجواب ان اخباره كان بأنه سيكون نبي هو خاتم النبيين ووصفه كذلك اذ كان من البين ان الايمان بهذا المفهوم، لكن لا يستلزم الايمان به عليه الصلوة والسلام بخصوصه لزمعهم تحقق هذا المفهوم في غير ذلك الفرد المخصوص المقدس عليه الصلوة والسلام اللهم الا ان يسلم الملازمة بالنسبة الى البعض الذين يعرفون انما هو فافهم ١٢

عنه قوله تيه نظر الخ اي ترد قال المهم في الحاشية قلت مرجحا احد جانبيه هذا التردد ان الصعوبة و عدهما من الاحكام الظاهرة فلا تحصل الا عند حصول مقتنياتها في الظاهر حصوله في الظاهر يتوقف على البعثة انتهى وقيل في وجه النظر ان المؤمن في العرف لا يطلق على من يصدق بانه سيبعث ولم يرد من حال البعثة لكن فيه بحث لان كلامنا بالنسبة الى المصدق بانه سيبعث ومات قبل البعثة الكاذب في شرح قوله يخرج من ارتد الخ وفي حاشية التلميذ قال المهم وكذا من روى عنه ثمر مات مرتد ابعد وفاته عليه السلام كرواية ابن امية بن خلف فانه لقيه مؤمنا وروى عنه واستملى خلافة عمر فارقه ومات على الردة انتهى قال السخاوي وما وقع لاحد في مسئلة من ذكر حديث ربيعة بن امية بن خلف البهي وهو من سلمى الفقه وشهد مع النبي عليه السلام حجة الوداع وحدث عنه بعد موته ثم لحق الخذلان فدخل في خلافة عمر بالروم وتصور بسبب شيء اغضبه يمكن توجيهه بعدم الوقوف على قصة ارتداده وقد قال شيخنا دارا وارجح حديث مثل هذا يعني مطلقا في المسانيد وغيرها مشكلا بل من اخرج له لم يقف على قصة ارتداده

وهو صحابة بلا ترد واللق في هذا التعريف للجنس وقولي مؤمنا كالفصل يخرج  
بلا اختلاف وشك ١٢  
اي البعيد ١٢

من حصل له اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافرا وقولي به فصل ثان يخرج  
دوا من بعد وفاته عليه السلام ١٢  
به ١٢

من لقيه مؤمنا لكن بغيرة من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بانه  
كأكثر اهل الكتاب ١٢  
كثيرا والروايات ١٢

سيبعث ولم يردك البعثة فيه نظرو قولي ومات على الاسلام فصل ثالث  
نعمانه ١٢

يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا ومات على الردة كعبيد الله بن جحش ابن  
س

خط قولي لو تخللت مدة اي بين لقيه له مؤمنا بين موته على الاسلام فان  
مفسما بهذا التفسير ١٢

اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام في حياته ام بعدة وسواء لقيه ثانيا  
اذ اسلم في حياته ١٢

ام لا وقولي في الاصح اشارة الى الخلافة في المسئلة ويبدل على رجحان الاول قصة  
الذي يفتن ان يكون مقابله صحيحا او ضعيفا ١٢  
اي لقاء  
اصول الصحبة ١٢

الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتد واتى به الى ابي بكر الصديق  
خبي ١٢

شرح الشرح كقوله زيد على رجحان الاول الخ اي المفهوم من الاصح المقابل للصحيح او الضعيف الذي هو الثاني وتقرير باقي كلامه ظاهر قال الشارح ناقلا عن السخاوي ما حاصله هل يدخل من رآه عليه السلام ميتا قتل او هو الرأى عند شيخنا وقيل نعم واليه مال الزكشي والبلقيني وابن عبد البر وغيرهم ١٢ عب عنه انما قال لا يفتن كالفصل لعدم الجزم بالجنسية والفضلية وفيه ما فيه ١٢ عنه والظاهر لا لا يفتن نبي من حيث انه نبي واخباره المهم في الحاشية ١٢ عب عنه مكبر في التسمية المتعولة عنها وقال الشارح مصغرا له قيل وهو متعلق باسناد الكعبة ١٢ ش له دليل لما يفهم من الرواية انه يقبض على ابي لهب اي غير اهل عند الشافعية خلافا للحنفية ١٢ ش

له قوله تحدّثه مرسل من حيث الرواية الخ قال المم وهو مقبول بلا خلاف والفرق بينه وبين التابعي حيث اختلف فيه مع اشتركتهما في احتمال الرواية عن التابعين ان احتمال رواية الصحابي عن التابعي بعيد بخلاف احتمال روايته التابعي عن التابعي فانها ليست بعيدة قال التلميذ قال المم و يلغزه فيقال حديث مرسل يحتمل به بالاتفاق ١٢ شرح الشرح له قوله ومع ذلك معدودون المهاد على ما حكى عن سعيد بن المسيب انه لا يعد صحابيا الا من قام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة او سنتين او غزا معه غزوة او غزوتين قال

احمد بن حنبل ومثله للبخاري

في صحيحه من صحبه عليه السلام

سنة او شهرا او يوما او

ساعة او اراه فهو من الصحابة

لان الصحبة تعم القليل والكثير

واختاره ابن الحبيب والميه

ذهب الامدي ٢ ملتقط عن

شرح الشرح له قوله يعرف

كونه صحابيا بالتواتر الخ فابي بكر الصديق

المطهر بقوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا

تحزن ان الله معنا واما ذكر القشرة

ذكره السخاوي لكن الفرق بين

الصدق وغيره ان من انكر صحبة

الصدق لم يقر لاستلزام انكار صحبة

انكار نص القرآن للجميع على انه

هو المراد به بخلاف من انكر صحبة

غيره ٢ كذا في شرح الشرح له قوله

او الاستفاضة او الشهرة الخ المفاخر

بينهما بان المستفيض يكون في ابتداءه و

انتهائه سواء بالمشهور اعلم من ذلك قال

السخاوي اي الشهرة القاصرة عن

التواتر هي الاستفاضة على رأي كذا

ابن حصن فصار من ثقله صغيرها انتهى

وكانه اراد بالشهرة الشهرة عند الحديث

١٢ شرح الشرح له قوله تدخل

تحت الامكان الخ اي الامكان الحاد

اسير انفاذا الى الاسلام فقبل من ذلك ومن جاحته لم يتخلف احد عن ذكره في

الصحابة لا عن تخريج احاديث في المسانيد غيرها تبين بان احدهما انخفاء في

روحان بنة من ربه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال اوقبل تحت ايتي علي من

لم يارزاه اولم يحضر معه مشهدا وعلى من كلمه يسيرا واما شاة قليلا او

راة على بعدا وفي حال الطفولية وان كان شرف الصحبة حاصلا للجميع ومن

ليس له منه هو سماع منه فحديث مرسل من حيث الرؤية وهو مع ذلك معدون في

الصحابة لمانا لوه من شر الرؤية ثانيا ما يعرفونه صحابيا بالتواتر او الاستفاضة

او الشهرة او باخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين او باخباره

عن نفسه بانه صحابي اذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الامكان

والامكان الشرعي فمن ادعى صحبته عليه الصلوة والسلام بعد مضي مائة سنة من سنة وفاته صلى الله عليه وسلم لا تقبل دعواه لما فهم عنه عليه الصلوة والسلام انه قال لا صحابي في اخر عمره ارايتكم ليلتكم هذه فانه على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الارض ممن هو اليوم عليها احد ما واه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر كذا في شرح الشرح ١٢ ع هذا الشرط يليق باعتباره باخبار الصحابة والتابعي ايتم ١٢ ع منسوب على المفعولية اي ادعاه ذلك ١٢ ش -

**الشرح له قوله** الاقيد الايمان الخ فالعقيدان قيد الايمان بالنبي عليه السلام ليس بشرط وقت اللقاء في التابغي فلوراي رجل وهو كما فرضوا بآثاره وسلم ومات على الاسلام يكون تابغيا كذا قيل ولا يخفى انه بعيد والظاهر جوع الضمير الى الصحابي والمعنى ان قيد الايمان بالصحابي ليس بشرط في كون العروة تابغيا بل الايمان بالصحابي لا معنى له ولا يخفى عدم استقامة الاستثناء على هذا التقدير فان الايمان بالصحابي لم يكن داخل في ما ذكره الملقى حتى يحتاج الى الاستثناء وبالجسلة لا يغفل العبارة عن نوع خلل ١٢ **ع** **قوله** وهذا هو المختار الخ قال الشارح قال العراقي وعليه عمل الاكثرين وقد اشار النبي عليه السلام الى الصحابة والتابعين بقوله طوبى لمن رأى رآني ولم ينسني طوبى لمن رأى رآني ولم ينسني

من رأى الحديث فاعتق فيهما مجرى الرؤية قلت وفيه يندرج الامام الاعظم رضي الله عنه في سلك التابعين فانه قد رأى النبي بن مالك وغيره من الصحابة على ما ذكره الشيخ الجزري في اسماهم رجال القراء والا مام التوريشي في تحفة المسترشد من صاحب كشف الكشاف في سورة المؤمنين وصاحب مראה الجنان وغيرهم من العلماء المتبحرين فمن بقى انه تابعي فاما من تتبع القاصر او التعصب الفاتر انتهى اقول وقد اقر بروايته رضي الله عنه انس بن مالك رضي الله عنه امام الجرح والتعديل الدارقطني مع شدة طعنه في ذلك الامام الاعظم رضي الله عنهم صرح به صاحب مجمع البحار حيث قال قال الدارقطني لم يلق ابو حنيفة احدا من الصحابة وانما رأى السابغينة لم يسمع منه انتهى ١٢ **ع** **قوله** واصح السماع الخ كان جان فانه اشترط ان يكون رآه في سن من يحفظ عنه فان كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة بروايته كتحفت ابن خليفة فانه عد في اتباع التابعين وان كان رأى عمر بن حريث لكونه صغيرا ١٢ **ع** **قوله** وهو المختصون الخ سواء بذلك لانهم فخصوا ما اى قطعوا عن نظرناهم من المسالين حيث ما عاين الصحابة ولم يحصل لهم رواية النبي صلى الله عليه وسلم الذين ادركوا الجاهلية لم يفاروا كانوا وكبارا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم والجاهلية ما قبل فتح مكة لنزول امر الجاهلية حين خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وبطل امور الجاهلية الاما كان من سقاية الحاجر وسد انة الكعبة ١٢ ملخص الشرح **ع** اى اخبره عن نفسه بانه صحابي ١٢ **ع** اى انما يقع من لقي الصحابي مؤمنا بالنبي عليه السلام ولو تخللت ردة في الاصح ١٢ ش **ع** اى سن التمييز وهو الاربعة او الخمسة ١٢ ش -

**وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك**  
عد مشكلا ١٢ من المحدثين ١٢

**نظير دعوى من قال انا عدل ويحتاج الى تأمل او ينتهى**  
فلا يقبل مثله ١٢ بقوله ينفقه الدرر ١٢ جوابه ١٢

**غاية الاسناد الى التابعي وهو من لقي الصحابي كذا لك**  
لعل الاضافة بيانية فلا يترحم ما يترحم ١٢

**وهذا متعلق باللقى وما ذكر معه الاقيد الايمان**  
اى التشبيه بقوله كذلك ١٢ جيم ١٢

**به وذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم**  
اى قيد الايمان ١٢

**وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول**  
اى التعريف المذكور للتابعي ١٢ كالغليب ١٢

**الملازمة او صحة السماع والتمييز وبقي بين الصحابة**  
بعضية

**والتابعين طبقة اختلفت في الحاقهم باى القسمين وهم المختصون**  
الصحابة والتابعين ١٢

**له قوله** ويحتاج الى تأمل الخ اقول محل هذا الاستشكال اذا كان المذمى مجهول الحال واما اذا كان نظام العدد قبل الدعوى فلا اشكال فكما يقبل خبر العدل في روايته يقبل قوله في ادعاء رؤيته والله اعلم بحقيقته ١٢ ش

وسلم الذين ادركوا الجاهلية لم يفاروا كانوا وكبارا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم والجاهلية ما قبل فتح مكة لنزول امر الجاهلية حين خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وبطل امور الجاهلية الاما كان من سقاية الحاجر وسد انة الكعبة ١٢ ملخص الشرح **ع** اى اخبره عن نفسه بانه صحابي ١٢ **ع** اى انما يقع من لقي الصحابي مؤمنا بالنبي عليه السلام ولو تخللت ردة في الاصح ١٢ ش **ع** اى سن التمييز وهو الاربعة او الخمسة ١٢ ش -

**قوله** (الاسلام) الخ اي في حوته صلى الله عليه وسلم اوبعدا وختمهم ابن قتيبة عن ادراك الاسلام في الكبر ثم اسلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم كخبرين فغير فاته اسلم هو بالترقي خلوة ابي بكر الصديق رضي الله عنه فخص بعضهم من اسلم في حوته صلى الله عليه وسلم كزيد بن وهب فاته رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم نقض النبي عليه السلام وهو في الطريق وكذا وقع نقض ابن ابي حاتم وابي مسلم الخوافي وابي عبد الله الصنابحي مات النبي صلى الله عليه وسلم قبل تدومهم بليل واقرب من هؤلاء سويد بن غفلة ثم حين نقضت الايدي من دفن صلى الله عليه وسلم على الامم في الآخرين ذكره البخاري ١٢ شرح **قوله** لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم لم ارأوه لكن قبل الاسلام وقد علمنا الخبرين مسلم عثمان بن قساة قال

الفرق فيهم أكثر من هذا ولا يخفى أن المتضررين من  
التأبين وليس من العجاية ظلالاً لانه لو لم يرد قوله  
بينهما حقيقة باعتبار العصر الزمان لاختلاف المرتبة  
والشان فالذي اختصهم بالعجاية نظراً لانه كانوا في  
عصرهم مدار الطوق عليه الذي اختصهم بالتأبين  
نظراً لانه في رتبة كبران كانوا متقدمين على بقية  
١٢ شرح الشرح **قوله** فقدم ابن عبد البر رحمه  
ان ابن عبد البر ذكره في طبقة العجاية فقهوا لاقاضي  
عياض انه يقول انهم عجاية ذلك خطأ لانه صرح  
في كتابان ذكرهم لاستيعاب أهل القرن كهم سواد  
تشرؤروا رؤيته على الله عليه سلوا العجاية وتشرؤروا  
بما صرته على الله عليه سلم دون رؤيته عليهم كانه قد  
فالعجاية انهم من التأبين ١٢ اعطى الشرح **قوله**  
والعجاية انهم معدون في كبارا تأبين المسمى مطلقاً  
لولا ان شرف رؤية زمانه على الله عليه سلم وكبر سنهم  
المتقنين يكونوا من الكبار أو خلاص صفار التأبين فانهم  
ليصوا على منوال ذلك والظاهر انهم كهم ادركوا العجاية  
ولذا جزم المصنف بما ذكره فاحتمال علم ملاقات بعضهم  
على اصلا المستلزم لعدم كونهم تابعي مجرد احتمال عطف  
الكذا في شرح الشرح **قوله** ولا الخصال الشارح  
اي اوله يعرف انه كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه  
وسلم يحتمل لو يشتهر لكنا كان مسلماً في نفس الامر وانما  
فكنا هذا المعنى كونه من المتضررين لامن العجاية ولا من  
التأبين فانما بصلوا السابق يتبعون التأبي وبعدم  
الرؤية مخطئ عن رؤيته العجاية فاما في قوله لا ينبغي

الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه

وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ فَعَدَّ هُمْ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الصَّحَابَةِ

وَأَدْعَى عِيَاضَ وَغَيْرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ يَقُولُ أَنَّهُمْ صَحَابَةٌ وَفِيهِ

نظر لانه افصح في خطبة كتابه بانه انما اوردهم ليكون كتابه

جامعاً مستوعباً لأهل القرن الأول والصيغ<sup>١٢</sup> أنهم معدودون في  
 من أهل الإسلام يعرف امرؤته عليه السلام لا ١٢  
 محيطاً ١٢

كبار التابعين سواء عرف ان الواحد منهم كان مسلما في زمن النبي صلى

اللہ علیہ علیہ وسلم کا التجا شدہ اولاد لکن ان ثبت ان النبی صلی اللہ  
 استدرک من قوله والیوم انهم الحزب ۱۲

عليه وعلى آله وصحبه وسلم ليلة الاسراء كشف له عن جميع من في الارض

فراہم فینبغی ان یعد من کان مؤمنابہ فی حیوتہ  
ای مہم ۱۲

أول الكلام ما مضى من التعميم تحت قول المم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام حيث قال اي في حياة هؤلاء عليه السلام وبعد موته لا تأمل الاعيان **له قوله** كشفت اذن جميع من في الارض الخ حاصله انه لو ثبت ان النبي عليه السلام كشف له جميع من في الارض في ليلة الاسراء بحيث رأى كله تفصيله للذهل في الصعابة لكن كان مؤمناً في تلك الليلة وان لم يلاقي في عين الناس اذ خرج له عليه السلام كان في البقعة على ما هو من هذا والمعتبر في كون المرء محابياً هو الرؤية من أحد الجانبين في عالم الظاهر قد تحقق رؤيته في البقعة على التقدير المذكور فلا يراد قبل انما ذكره المم فيما تقدم من ان المعنى من الاحكام الظاهر قد يدل على انه لو ثبت لا يدل على المعنى لان ما في عالم الغيب لا يكون حكمه حكم الشهادة وجب الانذار بما يقرر ظاهره ١٢٠ عيب -

له قوله هو المرفوع الخ سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل ام لا بان يكون منقطعاً فان المرفوع اعم من ان يكون اضافة اليه صلى الله عليه وسلم محلي اوتابعي ومن بعدهما حتى يدخل فيه قول المصنفين ولوتا خروا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكره السخاوي فهذا دليل صريح على ان المرفوع والموقوف نعمان للمتن لا للاسناد ١٢ شرح الشرح له قوله والثاني الموقوف الخ وهو عند الاطلاق ما روى عن الصحابي من قول او فعل او نحو ذلك متصلاً كان او منقطعاً وقد يستعمل في غير الصحابي مقيداً مثل وقت عمر على هامد الى غير ذلك ١٣ كذا في الحواشي -

له قوله فمن بعدهم الخ اي حديث من بعدهم اي من بعد التابعي في التسمية مثل الملقب فلا يرد ما تفوه التسيذ بان معناه الكلامان من دون التابعي مثل المقطوع وهو كما ترى وجه الاستدفاع ان العبارة على حذف المضاف وهو شائع ١٢ عب -

له قوله فصلت التفرقة الخ فان المقطوع ما ينتهي الى التابعي سواء سقط من اسناده شيء ام لا وانقطع ما سقط من اسناده شيء انتهي الى التابعي ام لا والسران للمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطوع من مباحث المتن كما ترى ١٢ عب -

له قوله وبالعكس الخ فان الشرح اي وبعضه اخر يكسب انتهى قول ان يقتل ان يكون معناه وقد اطلق بعضهم هذا

المقطوع في موضع هذا المنقطع وبالعكس اي اطلق ذلك البعض المنقطع في موضع المقطوع ايضا بل هذا الاحتمال هو الظاهر من العبارة ١٢ عب ع اي يعنى الصحابة لحصول الرؤية الخ ١٢ عنه وهو العموم والخصوص من وجه ١٢

اذ ذلك وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الرؤية من جانيه صلى الله عليه وعلى آله  
اي في اثنين الناس ١٢

وصحبه سلم فالقسم الاول مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما ينتهي الى  
يصل ١٢

النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم غاية الاسناد وهو المرفوع سواء كان ذلك الانتهاء  
ع

باسناد متصل ام لا والثاني الموقوف وهو ما ينتهي الى الصحابي والثالث

المقطوع وهو ما ينتهي الى التابعي من دون التابعي من اتباع التابعين

فمن بعدهم فيه اي في التسمية مثله اي مثل ما ينتهي الى التابعي في تسمية  
اي حديث من بعدهم ١٢

جميع ذلك مقطوعاً وان شئت قلت موقوف على فلان فصلت التفرقة  
في التابعي ومن دونه ١٢

في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطوع

من مباحث المتن كما ترى وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس

١٢ المقطوع في موضع هذا المنقطع وبالعكس اي اطلق ذلك البعض المنقطع في موضع المقطوع ايضا بل هذا الاحتمال هو الظاهر من العبارة ١٢ عب ع اي يعنى الصحابة لحصول الرؤية الخ ١٢ عنه وهو العموم والخصوص من وجه ١٢

له قوله ويقال للاخيرين الم واعلم ان الفقهاء يستعملون الاثر في كلام السلف والخبر في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل الخبر والحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والاثر اعوم منهما وهو الاظهر ١٢ شرح الشرح لله قوله مرفوع صحابي الم اراد يكون مرفوع الصحابي ان لا يترك الصحابي في الاسناد احدا ويرفعه التابعي ان يترك التابعي الصحابي من الوسط ويرفعه من دون التابعي ان يترك هو التابعي والصحابي ايضا من الوسط ١٢ شرح الشرح لله قوله او معلق الم الظاهر ان ذكر المعضل المعلق على سبيل التمثيل لا المحصر ما قيل ان اولئك القائلين بشئ اذا انقطع خارج عما وليس بمنع الجمع ايضا اذا المعضل والمعلق قد يجمعان

كما سنف من المصنف ١٢ عب لله قوله  
 ويدخل ما فيه الاحتمال الم اى يدخل في  
 المسند ما فيه احتمال الانقطاع على خلاف  
 الظاهر فلا يرد انه اذا سادى احتمال الاتصال  
 والانقطاع فالحاق بالمسند لا يخلو عن الترجيح  
 بلا مرجح ١٢ عب لله قوله وما لو وجد فيه  
 حقيقة الاتصال من باب الاولى الم اى  
 قد خول في المسند من باب الادنى وعلى طريق  
 دلالة الحق فلا يترجم ان المسند هو ما يكون  
 ظاهرة الاتصال فما يكون حقيقة الاتصال  
 وظاهر الانقطاع لا يكون مسند وهو كما ترى  
 ١٢ عب لله قوله وهذا التعريف موافق  
 الم قول الشارح ونسبته ان اريد بقيد ظهور  
 السماء ما يتبادر منه وهو انه ليسمى ويكون سماه  
 منه ظاهرا بالتعريف مضمون بمقتضى المسند  
 ولا يدخل فيه ما فيه الاحتمال والمندلس المرسل  
 الم وان اريد ما يكون ظاهرا السماء على قياس  
 قوله ظاهرا الاتصال والتعريفان متساويان  
 ومتوافقان لكنه انما يظهر دلالة قوله يظهر  
 سماه على الاول انتهى مع جرد بعض  
 الزوائد اقول لا يظهر الفرق بين قوله  
 ظاهرة الاتصال وبين قول الحاكم يظهر  
 سماه في ان الاول يشمل ما فيه  
 الاحتمال والمندلس والمرسل المسمى  
 بحسب الظاهر دون الثانى - اللازمة

تجوز عن الاصطلاح يقال للاخيرين اى الموقوف المقطوع الاثر والمستند

في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهرا

الاتصال فقولى مرفوع كالجنس قولى صحابي كالفصل يخرج ما رفعه التابعي

ليشمل المحدث وغيره ١٢

فانه مرسل او من قوله فانه معضل او معلق قولى ظاهرة الاتصال يخرج

قد مر تفسيرها ١٢

ما ظاهرة الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال ما يوجد فيه حقيقة الاتصال

كالمرسل المسمى ١٢

كالمرسل المسمى ١٢

من باب الاولى فيفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الحنفى كنعمة المندلس

والمعاصر الذى لم يثبت لقبه لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لطباق الاثمة

الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما

رواه المحدث عن شيخ يظهر سماه وكذا شيخ عن شيخ متصل الى صحابي

الظاهرة بين الاتصال والسماء وضيعة اسم الفاعل والمضارع ههنا فالابواب على المم كانه تحكم ١٢ عب عه اى تجاوزا عنه  
 الى ارادة المعنى اللغوى ١٢ ش عه ففى كسفى اصله لقوى لدخول اجتمعت الواو والياء والادنى منهما ساكنة فانقلبت الواو ياء و  
 ادغمت الياء فى الياء فصارت قويا ١٢ عب به بدل من قوله قول الحاكم ١٢ -



له قوله لكن قال ان ذلك قد يأتي بقلة الخ لما كان تعريف المسند بالمتصل وصداقه على الموقوف موهايان اطلاق المسند على الموقوف كاطلاقه على المرفوع استدركه بقوله لكنه الخ وحاصله ان التعريف وان كان صادقا على الموقوف قليل ونفظة قد هفتا للتحقيق اودكرت للتاكيد فلا باس في اجتماعهما مع القلة ١٢ عب له قوله ولم يتعرض

للاستاد الحسن حيث

التعيين فلا يرد

انه قد عمم بقوله

متصلا كان او منفصلا

وفيه ان هذا التأويل

بعبء ١٢ ملخص

الحواشي

له قوله ولا فائل

به الخ حاصله ان

هذا التعريف ابعد

من تعريف الخطيب

لان تعريف الخطيب

لا يصدق على شيء من

اخبار المحدود

الا على الموقوف

المتصل وهو ما يقال

بدخوله في المحدود

وهذا التعريف يصدق

على انواع متعددة

من اخبار المحدود

ولم يقل بدخولها

في المحدود

احدا صلا ١٢

شرح الشرح

عنه الخطيب فيمثل

المرفوع والموقوف

الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم واما الخطيب فقال المسند المتصل

هو ١٢

فعلى هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل يسمى عنده مسندا لكن قال

الحديث ١٢

ان ذلك قد يأتي بقلة وايعاد ابن عبد البر حيث قال المسند المرفوع

سلك مسلكا يعيد ١٢

ولم يتعرض للاستاد فانه يصدق على المرسل المعضل والمنقطع

اذا كان المتن مرفوعا ولا قائل به فان قل عدده اى عدد رجال

المسند فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

اى السند القليل العدد ١٢ ش

بذلك العدد القليل بالنسبة الى سند اخر يرد به ذلك الحديث

بعينه بعد كثير او ينتهي الى امام من ائمة الحديث ذى صفة عليه

كالبحارى ونحوه ١٢

كالخلفاء والفقهاء الضبط والتصنيف غير ذلك من الصفات المقتضية

بل المقطوع ايضا ١٢ ش عنه اى اطلاق المسند على الموقوف المتصل بالسند ١٢ معه وهو ما جاء عن النبي عليه السلام جماعة

١٢ له اى بالاتصال والانقطاع وغيرهما ١٢ لله يعنى بالنسبة الى عدد رجال سند اخر ١٢ ش له قال السخاوى

تارة يكون بالنظر الى سائر الاسانيد وتارة بالنسبة الى سند اخر ١٢ ش

**قوله** العلم المطلق المسمى مطلقا لكونه بالنسبة الى صاحب الشريعة الذي هو حال مطلقا قال الشارح ثم اعلم ان اصل الاسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الامة وسنة بالغة من السنن المؤكدة قيل من فروض الكفاية قال ابن المبارك الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء وقال الثوري الاسناد سلام المؤمن فاذا لم يكن معه سلام لم يقدر ان يقال قال ياقية ذاكرت حماد بن زيد يا حديث فقال ما جردها لو كان لها اجنية يعني الاسانيد قال مطرف قوله تعالى اودا ثارة من علمي اسناد الحديث ثم طلب العلم امر مطلوب شأن مرغوب قال احمد بن حنبل طلب الاسناد العالي سنة عن سلف وعن ابن معين لما قيل له في مرضه الذي مات فيه بالشيعة قال بيت خال اسناد عال قال احمد بن اسلم

قرب الاسناد قرب اقرب الى الله عز وجل قال ابن الصلاح لان قرب الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب اليه القرب اليه قرب الى الله عز وجل قال الحاكم طلب الاسناد سنة صحيحة فذكر حديث السنن في هجوم الثوري وقوله يا محمد انا رسولك فزعم كذا الحديث قال ولو كان طلب العلم في الاسناد غير مستحب

لا نكر عليه سؤاله عما اخبره برسوله عنه ولا مرة بالانتماء على ما اخبره الرسول عنه قال الجوزي وقد رجع جابر بن عبد الله الانصاري من المدينة الى مصر في طلب حديث واحد انتهى واما ما قاله بعض الكابر الصوفية من ان حدثنا باب من ابواب الدنيا فيعمله اذا كان الغرض منه حصول غرض او عرض ونيوك قال محمد بن حاتم ان الله تعالى قد اكرم هذه الامة بالاسناد وليس لاحد من الامراء اسنادا ما هو مضمون في ايديهم وقد خلطوا بكتبهم اخبارهم فليس عندهم تمييز ما نزل من التوراة والانجيل وبين ما الحق به كتبهم من الاخبار التي اخذوها من غير الثقات انتهى ما في شرح الفرج عيب **قوله** ما لم يكن موضوعا في دفع الحول مقدرة ان يقال قلة العدد قد توجب الموضوع واليقال له العلو كيف قال فالاول اى قليل العدد انتهى الى النبي عليه السلام العلم المطلق والوهاب ان الموضوع مثل المحدث فلا يدخل في قليل العدد فلا

كالزهرى وعلي بن ابي المديني ١٢

للترجيم كسبة ومالك الثوري الشافعي البخاري مسلم ونحوهم فالاول

وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه سلم العلم المطلق فان

اتفق ان يكون سنده صحيحا كان الغاية القصوى والا فصورة

العلو فيه موجبة ما لم يكن موضوعا فهو كالعدم والثاني العلو النسبي هو

ما يقل العد فيه الى ذلك الامام ولو كان العد من ذلك الامام الى منتهاه

كثيرا وقد عظم رغبة المتأخرين فيه حتى غلبت على كثير منهم بحيث اهلوا

الاشتغال بما هو اهم منه انما كان فيك العلوم مرغوبا فيه لكونه اقرب الى

الصحة وقلة الخطا لانه ما من راو من جال الاسناد الا والخطا

جاء عليه فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز

يؤيد فيه صورة العلو ايضا ١٢ شرح الشرح **قوله** ولو كان العد من ذلك الامام الى منتهاه كثير الزمان الحديث يرجح ذلك الامام في رجاله يحصل له دفعة مينة ومزية وافهة بالنسبة الى سند لم يوجد فيه امام ولم يقم في الكثرة المتأخرة اذا انقلب ان شاعها الامام ثقات عظام ١٢ شرح الشرح **قوله** بما هو اهم منه الخ من العلم وهو الحفظ والاعتناء والتفتيش في احوال الرواة وكل ما يتعلق بصحة الحديث قال الدراست ربما يدخل مسلم من حديث غير الاثبات مارواه الثقات عن شيوخهم الا انه بسندنازل فيعمد الى رواية غيرهم وانما الوجه **قوله** اى على الاطلاق لا بالنسبة الى شتم من رجال السند دون شخص ١٢

له قوله وكلما قلت قلت الخ قال الشارح منها الثلاثيات البخاري وغيره والثنايات في مؤطا الامام مالك والوحيدان في حديث الامام ابي حنيفة وقال البخاري لكن الاخير يستند غير مقبول اذا اعتمد انه لا رواية له عن احدهما يعجز عن معرفة في زمن ادراكه اياهم انتهى اقول بوسلم قول البخاري فلا يدل على نفي التابعية اذا الرواية ليست بلازمة للتابعة بل يكفيها الرواية كما سبق التحقيق من المصنف تذكر ١٢ عيب له قوله فلا ترد في ان النزول حينئذ اولى الخ اقول ان اولوية علو السند كان قلعة احتمال الخطأ فاذا تحقق ذلك في النازل مع عدمه في العالي كان النازل اولى وهو ظاهر ١٢ عيب له قوله اما من رجم الخ إشارة الى ما حكى ابن خلاد عن بعض اهل النظر ان

كلما قلت قلت فان كان في النزول مزية ليست في العلوك ان يكون رجاله

تفصيله ١٢

أوثق منه وأحفظ وأوفقه والاتصال فيه اظهر فلا ترد في ان النزول

كان يروى الرواية كاهل بصيغة سمعت ١٢

أولى وأما من رجم النزول مطلقا واحتم بأن كثرة البحث يقتضي

النازل في الذي يقع

استدل ١٢

المشقة فيعظم الاجر فذلك ترجيح بامرا جنبي عما يتعلق بالتصحيح

والامرا لا هم ما يقوى المصحة ١٢

والتضعيف فيه اي في علو النسب الموافقة وهي الوصول الى شيخ احد

المصنفين من غير طريق اي الطريقة التي تصل الى ذلك المصنف المعين

ان مصنفى الكتب الستة وغيرهم ١٢ ش

مثاله روى البخاري عن قتبية عن مالك حديثا فلورويته من طريقه

في صحيحه ١١ مصنفه ١٢

كان بيننا وبين قتبية ثمانية ولو رويناه ذلك الحديث بعينه من طريق

اي الروي عن طريق البخاري ١٢

ابي العباس السراج عن قتبية مثلا لكن بيننا وبين قتبية فيه سبعة

لحماد ١٢

النزول في الاسناد رجم واحتم بانه يجب على الراوى ان يجهل في معرفة جرح من يروى عنه وتعديله والاجتهاد في احوال رواة النازل اكثر فكان الثواب فيه او فرقا بين الصلاح وهو مذهب ضعيف الخ وجهه ما ذكره المصنف ١٢ شرح الشرح له قوله فذلك ترجيح بامرا جنبي الخ اي كثرة المشقة ليست مطلوبة لتقصها ومراعاة المعظم المقصود من الرواية وهو الصحة اولى وهذا عايشة من يقصد المسجد للجماعة فيسلك الطريق البعيدة بكثير الخ في غيبة في تكثير الاجر وان ادى ساوكلها الى قوت الجماعة التي هي المقصودة بذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى صحته وبعدها هو وكلما كثر رجال الاسناد تطرق اليها احتمال الخطأ والخلل وكلما قصر السند كان اسلم والله اعلم كذا حققه البخاري ١٢ شرح الشرح له قوله الى شيخ احد المصنفين الخ اي مصنفى الكتب الستة او غيرهم كما سبق وهل يجب كون الوصول الى شيخ الم في الموافقة او يكفي الوصول الى شيخ امام معتبر من ائمة اهل الحديث فيه تردد والعبارة مريية في الاول وكذا الكلام في لاشئ الثلاثة الباقية من غير طريق اي من غير طريق ذلك المصنف الى ذلك الشيخ بان

لا يكون الم فيه وليتوسط في الموافقة ان يكون العدد فيه اقل من العدد في الطريق الذي يوجد ذلك المصنف فيه صرح به ابن الصلاح ١٢ شرح الشرح له قوله الى العباس السراج الخ يشهد الروا بالهم العرج او ما نفع وهو امام جليل كان مستجاب الدعوة ولادته سنة ثمان عشرة ومائتين ومات في سنة ثلاث عشرة وثلاث مائة كان تلميذ البخاري وقد روى البخاري عنه ومسلم وعاش بعد البخاري سبعا وخمسين سنة فان البخاري مات سنة ست وخمسين ومائتين شرح الشرح عه ١٢ مر تصوفى ولحديث شان آخر ١٢ عه بالبناء والمجهول قليل بالمعلوم ١٢ ش

**له قوله** والافاسم الموافقة والبديل اقم بدنه الحاصل المعنى ان اكثر استعمالهما موافقة والبديل في صورة العلو لقصده بحث الطالبين توضيحهم على سماع الاعتناء به وان كان التساوي في الطرفين بل النزول في طريق لا يمنع التسمية وقد يطلق بدونه ايضا قال العراقي وفي كلام غير ابن الصلاح اطلاق اسم الموافقة والبديل مع عدم العلوان علا قالوا موافقة عالية وبديلا عاليا وتبيد ابن الصلاح اطلاقهما بالعلو فلو لم يكن عاليا فهو ايضا موافقة وبديل لكن لا يطلق عليهما اسم الموافقة والبديل لعدم الالتفات اليه ١٢ شرح الشرح -

**له قوله** اي في العلو النسب الخ قال

تلميذه تقدم ان علوان النبي ان يتبين

الاسناد الى امام ذي صفة عليية و

هذه المساواة ليست كذلك اي

بالتفسير والتشليل الاتيين فحقها

ان تكون من اخيرا والعلو المطلق

كذا قال الشارح اقول والقول الفصيل

ان المساواة كما يمكن ان توجد

في العلو المطلق وهو الظاهر من

المثال كذلك يمكن ان توجد في

العلو النسبي ايضا فالحق انه داخل

في القسمين والحكم الكلي من المصنف

وتلميذه لعله ليس يذاك ١٢ ع

**له قوله** مع اسناد احد المصنفين

الخ قال الشارح اي مع عدد رجاله

بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم

او بينه وبين صحابي او تابعي او من

دونه صرح بهذا التعميم ابن

الصلاح في المقدمة لكن لا يخفى على

الاذهان ان هذه المساواة مفقودة

في هذه الازمان انتهى اقول هذه

التعميم يؤيد ما قلنا من وجود المساواة

في العلو المطلق والعلو النسبي

فتأمل ١٢ ع

**ع** سمي بدلا لوقوعه في طريقين لا يبدل

الراوي الذي اودعه احدا صحاب الستة

من جهة ١٢ ش **ع** اي مع علوي درجة فاكثر ١٢ ش **ع** اي

استاد ابى العباس المتقدم ١٢ ش **له** بفتح قاف وسكون عين وفتح النون بعدها

فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد

وهو قتيبة ١٢

نقطة العدد بدرجته ١٢

اليه فيه اي العلو النسبي البديل هو الوصول الى شيخه كذا لك

بالكسر منسوب الى النسخة ١٢

كان يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق اخرى الى القعبي عن مالك

فيكون القعبي بدله من قتيبة واكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل

اذا قارنا العلو الا فاسم الموافقة والبديل اقم بدنه فيه اي في العلو

النسبي المساواة وهي استواء عدد الاسناد من الراوي الى اخره اي اسناد

العلو النسبي مع اسناد احد المصنفين كان يرمى النسائي مثلا حديثا يقع

بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه احد عشر نفسا فيقع لنا ذلك

الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه و

من جهة ١٢ ش **ع** اي مع علوي درجة فاكثر ١٢ ش **ع** اي

استاد ابى العباس المتقدم ١٢ ش **له** بفتح قاف وسكون عين وفتح النون بعدها

موحدة ١٢ ش **له** اي تقييد اطلاق الموافقة والبديل بقران العلوانا هو في الاكثر والا فاسم الموافقة الخ ١٢

**له** اي بدون الاقتران ١٢ -

**سأله** قوله وفيه أي العلو السبيل الخ وهي أن يستوي استواء الراوي مع تليذ المعنى العلو إلى النبي صلى الله عليه وسلم بحيث يكون عدد ما بين كل واحد منهما وبينه على الله عليه وسلم سواء فيكون ذلك الراوي كانه صاتم ذلك المأخذ ذلك الحديث عنه ١٢ كذا في حواشي النسخت المنقولة عنها **سأله** قوله ويقابل العلو باقسام المذكورة النزول الخ قال العراقي ثلثون النزول حيث ذمه ذمه فهو مجهول على ما إذا لم يكن مع النزول ما يبركه كزيادة الثقة في رجاله على العالي أو كونها حفظ أو اقته أو كونه متصلاً بالسماع وفي العالي حضوراً وإجازة أو مناداة ونحو ذلك فإن الصدوق حينئذ إلى النزول ليس بمذموم ولا مقبول ردياً عن ابن المبارك قال ليس جودة الحديث قرب الاستدلال

**بين النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم** أحد عشر نفساً فانساً والنساء من حيث

**العدم مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاستأخاص فيه أي العلو النسب أيضاً**

**المصاحف** وهي الاستواء مع تليذ ذلك المصنف على الوجه المشرح

**أو** أو سميت لمصالحاً لأن العادة جرت في الغالب لمصالحين من تلاقيا ونحو في

**هذه الصوكتان** لقينا النسائي فكأننا صافحناه يقابل العلو باقسام المذكورة

**النزول** فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول خلافاً

**لمن زعم أن العلو قد يقع غير تابع للنزول** فإن تشارك الراوي من روى عنه في

**أمر من الأمور المتعلقة بالرؤية** مثل السنن واللقم وهو الأخذ عن المشائخ

**فهو النوع الذي يقال له ولاية الاقران** لأنه لا يكون رايًا عن قوينه

بيان لوجه التسمية ١٢

عن

الاقتران ١٣

الاقتران خبر ١٤

جودة الحديث صحة الرجال ورواياه عن السلفي قال الأصل الأخذ من العلماء فنزولهم أولى من العلو بالأخذ عن الجهالة على مذهب التحقيق من النقطة والنزول حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق كما روي عن نظام الملك قال عندي أن الحديث العالي ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بلغت روايته مائة قال ابن الصلاح هذا ليس من قبيل العلو المتعارف عند الإطلاق بين أهل الحديث وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب انتهى قال السخاوي وانزل ما في الصحيحين مما وقعت عليه ما بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه ثمانية ١٢ شرح المشرح **سأله** قوله مثل السنن واللقم التشارك في السنن أن يكون مولد لكل منهما قريباً من مولد الآخر وفي ملاقات الشيوخ أن يكون كل واحد عن غالب شيوخ الآخر وإن لم يكن التقارب في السن موجوداً ١٣ كذا في بعض الحواشي **سأله** قوله فهو النوع الذي يقال له ولاية الاقران الخ هذا من المزج الغير المستحسن الرطل ما اختاره الشيخ من جعل الكتابين واحداً لأن الاقران مرفوع باعتبار المتن مجرور باعتبار الشرح غاية أن المضاف مقدم لتصحيح الحمل ١٢ شرح المشرح

**ع** فإن كان سند العلو المطلق ثلاثاً كان سند النزول المطلق اربعاً وهكذا بين الاقسام الباقية ١٢ كذا في الحواشي **ع** وهو العلو على ما يفهم من ظاهر كلامه كما نقله وجيه الدين رحمه ١٢ عيب أي العبر في مخاض العلم ١٣ ش **ل** أي أو اللقمة كما صرح السخاوي ولعله أتى بالواو ونظر للغالب والأقرب ما يكتب باللقم ١٣ ش

**له قوله** فهو المدبج الخ اسم مفعول من التدبج يسمى به اخذ امن ديا حتى الوجه وهما الخدان لتساويهما وتقابلتهما وهو نوع مهتر وفائدة ضبط الامن من ظن الزيادة في الاسناد وابدال الواو بعين ان كان بالعنقة ١٢ سخاوي -

**له قوله** فكل مدبج اقرا الخ اي فكل حديث مدبج حديث الاقرا وليس كل حديث الاقرا حديثا مدبجا قال الجزري على ما نقله الشارح مثال المدبج في الصحابة عائشة ربة ابو هريرة روى كل واحد منهما عن الآخر وفي التابعين الزهري

عن عمه بن عبد العزيز

وهو عنه في اتباع التابعين

مالك عن الاوزاعي وهو عنه

وفي اتباع الاتباع احمد بن

حنبل عن علي بن المديني

وهو عنه رضي الله تعالى

عنهم ١٢ عب عنه قوله في السن

اوفي اللق اوفي المقدار حاصله ان

هذا النوع اقسام احدها ان يكون الراوي

اكبر سنا واقدم طبقة كالزهري ويحيى

بن سعيد عن مالك وثانيها ان يكون

اكبر قدرا في الحفاظ والعلو كمالك عن

عبد الله بن دينار واحمد اسحاق عن بن

موسى الثالث ان يكون اكبر من الجهتين

كرواية العبادلة عن كعب بن كرواية كثير

من العلماء عن تلاميذهم كذا نقل عنه

في الحاشية ١٢ عب عنه قوله فهما

النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغر الخ

هو نوع مهتر تدعو لفعله المهتر العلمية

والانفس الزكية ولذا قيل الرجل لا يكون

محدثا حتى يأخذ عن فقهه ومثله و

دونه وفائدة ضبط الامن من ظن

الانقلاب في السند مع ما فيه العمل

بقوله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس

من انفسهم الى ذلك اشار ابن الصلاح بقوله

ومن الفائدة ان لا يترفع كون المروي عنه

وان روى كل منهما اي القريين عن الاخر فهو المدبج وهو اخص من الاول

فكل مدبج اقرا وليس كل اقرا مدبجا وقد صنف الدارقطني في ذلك صنف

ابو الشيخ الاصبهاني الذي قبله اذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان

كل من ما يروى عن الاخر فهل يسمى مدبجا فيه بحث الظاهر لانه

من رواية الاكابر عن الاصاغر والتدبج ما خوف من يباحثي الوجه فيقتضي

ان يكون لك مستويا من الجانبين فلا يجي فيه هذا وان روى الراوي عن

هوونه في السن اوفي اللق اوفي المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن

الاصاغر ومنه اي من جملة هذا النوع وهو اخص من مطلق رواية الاباء عن

الابناء والصحابة عن التابعين الشيخ عن تلميذه ونحو ذلك في عكسه كثرة لانه

اي رواية الاصاغر عن الاكابر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

**له قوله** أربعة عشر بالخرى جدي أطلق عليهم مجازاً وهو ما رواه الحافظ السمعاني في الذيل قال أخبرنا أبو شجاع عمر بن أبي الحسن البسطامي الإمام بفرائق  
 وأبو بكر محمد بن علي بن ياسر الجبلي في من لفظه قال واحد ثنا السيد أبو محمد الحسين بن علي بن أبي طالب من لفظه ببلخ قال حدثني سيدي والدي  
 أبو الحسن علي بن أبي طالب سنة ست وستين وأربعاً قال حدثني أبي أبو طالب الحسن بن عبيد الله سنة أربع وثلاثين وأربعاً قال حدثني  
 والدي أبو علي عبيد الله ابن محمد قال حدثني أبي محمد بن عبيد الله قال حدثني أبي عبيد الله ابن علي قال حدثني أبي علي بن الحسين قال  
 حدثني أبي الحسن ابن الحسين بن جعفر قال

حدثني أبي جعفر الملقب بالحجة قال  
 حدثني أبي عبيد الله قال حدثني  
 أبي الحسين الأصغر قال حدثني أبي  
 علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن  
 جدّه عن علي رضي الله عنهم قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ليس الخبير كما بعينه كذا قال الشارح  
 العلوي وفي هو امش النسخة المنقولة  
 عنها هكذا من طريق أهل البيت  
 وهو ما رواه الحسين بن علي بن  
 أبي طالب عن علي بن أبي طالب  
 عن أبيه عبيد الله عن أبيه  
 محمد عن أبيه عبيد الله عن  
 أبيه عن أبيه الحسن بن أبيه  
 الحسين بن أبيه جعفر عن أبيه عبيد الله  
 عن أبيه علي عن أبيه الحسين  
 عن أبيه علي كرم الله وجهه ورضي الله  
 عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ليس الخبير كما بعينه والجالس بالإمانة  
 ١٢ **له قوله** وإن اشتراكاً ثنائياً إلخ  
 أي إذا اشتراك ثنائياً في الرواية عن شيخ  
 واحد وتقدم موت أحدهما على موت الآخر  
 بحيث يكون بين وفاتيهما امتداع فهو  
 المقول له السابق واللاحق ولا يزيد ذلك  
 إلا بمد اعتبار التسليم والاستقراء على ما

بدل عن جده ١٢

هو الحجة السلوك الغالبة وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم تنزيل

الطريقة ١٢

الناس من أجلهم قد صنف الخطيب في رواية الأبناء تصنيفاً وافرد

جزء لطيفاً في رواية الصحابة عن التابعين منه من روى عن أبيه عن جدّه وجمع

الحافظ صلاح الدين العلاء في من المتأخرين مجلد كبيراً في معرفة من روى عن أبيه

منسوب إلى العلاء بن محمد المجلد ١٢

عن جدّه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقسمه قسماً منه ما يعاوضه في قوله

منه ما يعاوضه في قوله ١٢

عن جدّه على الراوي منه ما يعاوضه في قوله ذلك حقيقاً يخرج في كل

كيفية شلاً ١١

ترجمة حديثاً من مروي قد خصت كتابه المذكور من حيث عليه تراجم كثيرة جداً

بني القدر ١٢

الكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الأبناء بأربع عشرة آياً وإن اشتراكاً ثنائياً

جداً ١٣

عن شيخ وتقدم موت أحدهما على الآخر فهو السابق واللاحق وأكثر ما وقفنا عليه

باعتبار أحدهما والآخر ١٢

وخمسين سنة وفائدة ضبط هذا النوع الآمن من ظن سقوط شيء في أسناد المتأخر وتفقه الطالب في معرفة المنازل والعالى والاقدام من الرواية عن الشيخ  
 ومن به ختم حديثه وتقرير جلالة علو الأسناد في القلوب ١٢ حاشية **له قوله** وأكثر ما وقفنا عليه إلخ أكثر ما وقفنا عليه من ذلك أي من تقدم موت أحد  
 على الآخر هو تبعاً وواقع بين الراويين كائن في الزمان من جهة الوفاة هو مائة وخمسون سنة ولو ترك قوله سابق الراويين فيه في الوفاة وجعل مائة خبر أكثر كان  
 أصح كما قيل ١٢ **عب عنه** لم يبق في شيء من أبيه عن جدّه عن النبي عليه السلام وكهز بن بكير عن أبيه عن جدّه عن النبي عليه السلام ١٢ **عب عنه** أي التسلسل بأربعة عشر آياً ١٢

له قوله وذلك ان الحافظ السلفي لم يحصله ان ابا علي البرقي الذي هو من مشايخ السلفي سمع حديثاً منه  
وسماه ومات على رأس خمسمائة وكان اخرا صاحب السلفي سبطه ابو القاسم ومات على رأس  
خمسين

وست مائة

فحصل

الفصل

بين وفات

ابي علي الى

القاسم مائة

عنه بقية

موجدة و

فتح راء ١٢

ش عنه

مرفوع على

انه اسر كان

اي ولد ولد له

١٢ ش

س اي هذا

النوع اذا السلفي

متأخر عن

البخاري ١٢ ش

له كشادة

صا نعم الخفت

او يا نعم ١٢

له اي السبب

الغالب لوقوع ذلك

اليعديين وفاتهما

ان المسموع من الخ

١٢ غيب

لعه

من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة وذلك

ان الحافظ السلفي سمع منه ابو علي البرقي احد مشايخ حديثه وسماه  
<sup>٢</sup> مشيخة جده سلف كعيب ١٢ <sup>١</sup> بيان ابي علي ١٢

عنه مات على رأس خمسمائة ثم كان اخرا صاحب السلفي بالسما سبطه ابو القاسم  
<sup>٣</sup> اي منتهى خمس مائة ١٢ <sup>٢</sup> قيد للاخر ١٢ ش

عبد الرحمن بن مكي كانت وفاته سنة خمسين سنة ومن قديم ذلك

ان البخاري حدث عن تلميذه ابي العباس السراج اشياء في التاريخ وغيرها و  
<sup>١٢</sup> مر ذكره ١٢

مات سنة ست وخمسين مائتين اخر من حدث عن السراج بالسما ابو الحسين  
<sup>١٢</sup> البخاري ١٢

الخفاف ومات سنة ثلث وتسعين وثلثمائة وغالب ما يقع من  
<sup>١٢</sup> اي الخفاف ١٢ ش

ذلك ان المسموع منه قديماً آخر بعد موت احد الراويين عنه

زماناً حتى يسمع منه بعض الاعداد فيعيش بعد السما منه دهرًا  
<sup>١٢</sup> حديث السن ١٢

فيكون بين وفات البخاري والخفاف مائة وسبعة وثلثون سنة ١٢ ش ١٢



**له قوله** متفق الاسم الخ قد يروى المحدث عن رجلين متفقين في الاسم فقط او في الاسم واسم الاب او في الاسم واسم الاب والجد او في الاسم واسم الاب والجد والنسبة ولم يتميزا احدهما عن الآخر فسبق الذهن الى انهما رجل واحد وليس كذلك ويتبين الفرق بالاختصاص اي اختصاص الراوى ما يخص كلا من المروى عنه ١٢ ملخص الحواشي **له قوله** او مع اسم الاب الخ مثال ما اتفق اسماءهم واسماء آبائهم الخ الخليل بن احمد الاول هو الخليل بن احمد بن عمرو بن قيسم النخعي صاحب العروض روى عن عاصم الاحول ذكره ابن جابر في الثقات والثاني الخليل بن احمد البشسر المزني روى عن المستنير ومثال ما اتفق اسماءهم واسماء آبائهم وجاهداهما احمد بن جعفر بن حمدان اربعة متعاضدين في طبقة واحدة فالاول احمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي والثاني احمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السقطي البصري والثالث احمد بن جعفر بن حمدان الدينوري والرابع احمد بن جعفر بن حمدان الطرسوسي ومثال ما اتفق اسمائهم واسماء آبائهم ونسبهم محمد بن عبد الله الانصاري الاول القاضى ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن المشط الانصاري البصري شيخ البخاري والثاني ابو سلمة محمد بن عبيد الله بن زياد الانصاري ١٢ شرح الشرح **له قوله** فاخصاصه اي فليعلم انه باخصاصه اي الراوى فيرتبط بالمتن والشرح معا باحدهما بان يكون تلميذا احدهما دون الآخر او يكون تلميذاهما لكن له باحدهما زيادة اخصاصه كملازمة او بلد او قرية ليس للاخرين الماهل الفرق بين المبهمة والمهمل ان المبهمة لم يذكر له اسم والمهمل ذكر اسم مع الاشتباه ١٢ ملقط من شرح الشرح عه اي تأخر الشيخ بعد موت احد الراويين زما نامديدا وعيش التلميذ بعد موت الشيخ دها طويلا ١٢ عه يحتمل العطف على اسم الاب او على فقط المقدمه و كذا قوله الامع النسبة ١٢ عه اي مما اتفقا في الاسم فقط ١٢ له بقوم الذال المعجمة وفتح الهاء ١٢ لله المسمى بفتح الباء ١٢ ش له اي فليعلم ان باخصاصه الخ ١٢

**طويلا فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدّة والله الموفق ان روى الراوى عن**

**اثنين متفقين الاسم ومع اسم الاب ومع اسم الجدا ومع النسبة ولم يتميزا باي اخصاص**

وصف ١٢

ايضا ١٢

ايضا ١٢

فقط ١٢

**كلاهما فان كانا ثقتين لم يفرض من ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن احمد**

في نسخة الحديث ١٢

**غير منسوب عن ابن وهب فانه اما احمد بن صالح واما احمد بن عيسى وعن محمد بن**

**منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام واما محمد بن يحيى الذهلي وقد**

كلامه ١٢

**استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري فمن اراد ذلك ضابطا كلياً يتنازه**

تأخرنا ١٢

فصلت بالتمام ١٢

**احدهما عن الآخر فباخصاصه اي الراوى باحدهما يتبين المهمل ومتى لم يتبين**

**ذلك او كان مخصبا بهما معا فاشكاله شديد فيرجع فيه الى القرائن والنظن**

اي شاملا لهما ١٢

الوصف ١٢

**الغالب ان روى عن شيخ حديثا وحج الشئ مريبه فان كان جرما كان يقول**

الانكار ١٢

انكر ١٢

لم يذكر له اسم والمهمل ذكر اسم مع الاشتباه ١٢ ملقط من شرح الشرح عه اي تأخر الشيخ بعد موت احد الراويين زما نامديدا وعيش التلميذ بعد موت الشيخ دها طويلا ١٢ عه يحتمل العطف على اسم الاب او على فقط المقدمه و كذا قوله الامع النسبة ١٢ عه اي مما اتفقا في الاسم فقط ١٢ له بقوم الذال المعجمة وفتح الهاء ١٢ لله المسمى بفتح الباء ١٢ ش له اي فليعلم ان باخصاصه الخ ١٢

له قوله لكذب واحد منهما لا بعينه إلخ قال تلميذه أي لكذب الأصل في قوله كذب على أو ما رويت أن كان الفرع صادقا وكذب الفرع في الرواية أن كان الأصل صادقا في قوله كذب على وما رويت إلا أن عدالة الأصل يمنع كذبه فيجوز النسيان على الفرع وعدالة الفرع يمنع كذبه فيجوز النسيان على الأصل ولهم يتبين أن مطابقة الواقع مع أيهما فلذلك لا يكون قادحا انتهى فإن قيل كذب الشيخ مستلزم لصحة الحديث لا لردده فإنه إذا كان الشيخ كاذبا في قوله كذب على كان التلميذ صادقا فيكون الحديث صحيحا أجيب بآنا سلمنا ذلك لكنت إذا ظهر منه

الكذب فلا يعتمد على قوله ١٢ شرح الشرح

له قوله ولا يكون ذلك قادحا إلخ أي لا

يكون قادحا في عدالتهما ولا في روايتهما أذكر منها ما يكذب الآخر وليس قول أحدهما أدلى من الآخر فإذا تعارضتا قطعا فبقيا على أصل

عدالتهما ١٢ كذا في بعض العواشي ٧

له قوله في الأصح المختار وهو مذموم

أهل الحديث وجهور الفقهاء والمتكلمين

لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ والحكم

لذلك إذا ثبتت الجازم مقدم على الثاني

الشاك ١٢ وجيه الدين علوي

له قوله فالتثبت مقدم على الثاني إلخ

قال التلميذ هذا ليس بجيد لأن في مسألة

تكذيب الأصل جزم الأصل ناف والفرع

مثبت وليس الحكم فيها للمثبت فالأولى

أن يقول لأن المحقق مقدم على المظنون

أو الجزم مقدم على التردد كذا نقل الشارح

١٢ عب

له قوله وأما قياس ذلك بالشهادة

للمقياس ذلك بالشهادة على الشهادة

بأن تكذيب الأصل للفرع جرح للفرع

في الشهادة فكذا في الرواية ففاسد

لوجود الفارق بين الشهادة والرواية

من وجوه أحدها ما بين المصمم والثاني

أن الشهادة لا تقبل إلا من الإحرام

الرواية ليست كذلك والثالث أن

شهادة رجل واحد بخلاف الرواية

شهادة رجل واحد بخلاف الرواية

لا صحة له ١٢ عب أي الراوي أو نحوه كلاما ذكرنا في حديثه ١٢ ش عب وهو مذموم

أهل الحديث وجهور الفقهاء والمتكلمين ١٢ ش عب القائل

به بعض أصحاب أبي حنيفة ١٢ ش عب أي في تحقيق النفي يعني وقد أتركه أصلا فلا يقبل حديثه ١٢ ش عب

له أمام الجرح والتعديل ولذا في ستة ست وثلاث مائة وثوبى ستة خمس وثمانين وثلاث مائة ١٢ -

كذب على أو ما رويت له هذا ونحو ذلك فإن وقع منه ذلك ثم ذلك الخبر لكذب

(عاد الشرط للتأكيد ١٢)

واحد منهما لا بعينه لا يكون ذلك قادحا في أحد منهما للتعارض أو كان جرحه

والنسا قط ١٢

أي رد الحديث ١٢

احتمالا كأن يقول إذا ذكر هذا أولا أعرفه قيل ذلك الحديث في الأصح لأن

الحديث ١٢

ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل في اثبات الحديث

بميت إذا ثبت الأصل لحديث ثبتت رواية الفرع وكذلك ينبغي أن يكون

فرعا عليه تعالى في التحقيق هذا متعقب بأن عدالة الفرع يقتضيه صدقه

أي متعقب ومردود ١٢

وعدم علم الأصل لا ينافيه فالتثبت مقدم على الثاني وأما قياس ذلك

بالشهادة ففاسد لأن شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الأصل

بالحديث ١٢

بخلاف الرواية فافترقا وفيه أي وفي هذا النوع صنف البارقطني

الرواية والشهادة ١٢

شهادة رجل واحد بخلاف الرواية والرابع أن الشهادة لا تقبل إلا من الإحرام

الرواية ليست كذلك والثالث أن شهادة رجل واحد بخلاف الرواية

لا صحة له ١٢ عب أي الراوي أو نحوه كلاما ذكرنا في حديثه ١٢ ش عب وهو مذموم

أهل الحديث وجهور الفقهاء والمتكلمين ١٢ ش عب القائل به بعض أصحاب أبي حنيفة ١٢ ش عب أي في تحقيق النفي يعني وقد أتركه أصلا فلا يقبل حديثه ١٢ ش عب

له أمام الجرح والتعديل ولذا في ستة ست وثلاث مائة وثوبى ستة خمس وثمانين وثلاث مائة ١٢ -

١. شهادة أحد اثنين فاقبلة مقام

له قوله الذين رواه عنهم عن أنفسهم الخ قوله عن أنفسهم ليس تأكيداً لقوله عنهم بل سرق الاسناد عن تلك الرواية الى  
أنفسهم فضمير عنهم يرجع الى الفرع وضمير عن أنفسهم يرجع الى الامول ١٢ كذا يفهم من شرح الشرح -  
له قوله في قصة الشاهد واليمين الخ وهوان النبي عليه السلام قصص بالشاهد واليمين وبهذا اخذ الشافعي أنه اذا

كان للمدعى

شاهد واحد

يخلف المدعى

فيكون حلفه

بمنزلة شاهد

أخر كذا في

شرح الشرح

أقول والخفية

قد اجابوا عن

هذا الحديث

باجابة مسطوية

في اسفارهم

١٢ ع

له قوله

وان اتفق الرواة

في اسناد من

الاسانيد في

صيغ الاداء

الخ قال الشاذ

لما كان المتن

والشرح متغايرين

في الحقيقة

وان جلا كتابا

واحدا جاز

تعلق الجارين

في معنى

كتاب من حديث ونسي فيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم  
اسم كتابه ١٢

حدثوا با حديث فلما عرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لاعتمادهم على

الرواية عنهم صاروا يروونها عن الذين رواها عنهم عن أنفسهم  
اسم تلاميذهم ١٢

حدث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا في قصة الشاهد واليمين قال  
كفر ليش ١٢

عبد العزيز بن محمد الدارمي حدثني به ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سهل قال

فليت سهيلا فسألت عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثني عنك بكذا

فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عن ابي حنيفة عن ابي بنظارة كثيرة  
اي بالحديث المذكور ١٢

وان اتفق الرواة في اسناد من الاسانيد في صيغ الاداء كسمعت فلانا قال سمعت

فلانا واحد ثنا فلان قال حدثنا فلان غير ذلك من الصيغ او غيرها من الحالات

واحد بقوله اتفق مع انه يمكن ان يكون الثاني بدل البعض من الكل باعادة الجار قول الظاهر عندي  
هو الاحتمال الثاني ١٢ ع اي عن تلاميذهم عن أنفسهم ١٢ ع كذا خبرنا فلان قال اخبرنا فلان  
ونحوه ١٢ ع معطوف على قوله في صيغ الاداء ١٢ ع

الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيرة وشره طوعا وبه قال ونفى رسول الله صلى الله عليه وسلم على حجة قال أمنت بالقدر فقد تسلسل لنا يقين كل واحد من رواة على حجة مع قوله أمنت الخ ١٢ شرح الشرح **كقوله** فهو المسلسل الخ التسلسل في اللغة اتصال الشيء بعضه ببعض ومنه سلسلة الحديد ومن فضيلة التسلسل الاقتران بالمعنى صلى الله عليه وسلم نحوه والاشتمال على مزيد القطع من الرواية ١٢ السخاوي **كقوله** من صفات الاسناد الخ أى مسقط لخلاف المرفوع ونحوه فانه من صفات المنع وبخلاف الصحيح نحوه فانه من صفاتهما ثم الأصل ان يقع التسلسل من اول الاسناد الى آخره كما تقدم وقد يقع التسلسل الخ ١٢ شرح الشرح **كقوله** فقد وهم الخ يكسرها أى غلط الصحيح نحوه فانه من صفاتهما ثم الأصل ان يقع التسلسل من اول الاسناد الى آخره كما تقدم وقد يقع التسلسل الخ ١٢ شرح الشرح **كقوله** فقد وهم الخ يكسرها أى غلط التسلسل

قال السخاوي من المسلسل ما هو ناقص التسلسل أى فى اوله او وسطه او آخره وله امثلة كحديث عبد الله بن عمر بن العاص الراحمون رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بالولية وقعت بحج رواة حيث كان اول حديث سمعه كل واحد من شيوخنا فاما لعير التسلسل فيه الى ابن عيينة خاصة ثم انقلع بين قوة على القول المحتمل انتهى الى اصل ان المسلسل من الحديث ما تكرر رجلى اسناده واحد او احدا على حالة واحدة سؤلوا كانت تلك الصفة للرواية او للاسناد وسواء وقع فيه ذلك متعلقا بصيغ الاداء او متعلقا بزم الرواية او ما تنها سؤلوا كانت صفة الرواية قولا او فعلا او قولا وفعلا كما سبق وهذا ما عليه الاكثر من ١٢ شرح الشرح **كقوله** الاول سمعت وحديثي الخ هذا اجمال المراتب وتفصيلها مع تعليلها ان وجه تقديم سمعت على حديثي هو ان الثاني يحتمل الراضية كما يذكره المصنف ووجه تقديم حديثي على اخبرني ما يذكره ايضا او كون اخبرني ما اخذ من الخبر وهو اعم من الحديث ووجه تقديمه على قرأت مع ان كلا منهما لا يحتمل الراضية سلطة احتمال الغفلة حتى لم يجعل بعضهم قرأت من وجوه التعليل هذا اوساى ما يقوى تعدى لم قرأت على اخبرني في قرأت عليه ووجه تقديم قرأت على عليه قرأتى عليه انا اسمع تأكد امر الغفلة باعتبار الشيخ والرواية وجه تقديمه على ابناى

**القولية كسمعت فلانا يقول اشهد بالله لقد حدثني فلان الى آخره والفعلية**

**كقوله خلنا على فلان فاطمنا ثمرا الى آخره والقولية والفعلية معا كقوله**

**حدثني فلان هو اخذ بحجته قال امنت بالقدر الى آخره فهو المسلسل هو**

**من صفات الاسناد وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد كحديث المسلسل بالولية**

**فان السلسلة ينتهي فيه الى سفيان بن عيينة فقط ومن رآه مسلسلا الى**

**منتهاه فقد وهم وصيغ الاداء المشار اليها على ثمان مراتب الاولى سمعت**

**وحديثي ثم اخبرني وقرأت عليه هي المرتبة الثانية ثم قرأتى عليه انا اسمع**

**كقوله** سمعت فلانا الخ قال السخاوي وكحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لعاذر بنى الله عنه انى احبك نقل

في دير كل صلوة اللهم اعني على ذكرى وشكرك وحن عبادك فقد تسلسل لنا يقول كل من رواته وانا احبك نقل ١٢

شرح الشرح للاطلاع القارى **كقوله** كقوله دخلنا الخ وكحديث ابى هريرة بن قال شريك بنى ابو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الارض يوم السبت فقد تسلسل لنا بتسليم كل من رواته بيده من رواه عنه كذا في هو اشى النسخة

المعولة عنها **كقوله** او القولية والفعلية الخ قال السخاوي وذلك في حديث واحد كحديث انس مرفوعا لا يحد الحيدولة

انما هو الاصطلاح حيث جعله المتأخرون للاجازة ووجه تقديمه على واخى انه ليس في المناولة تحديث اصلا بل هو يعطيه الشيخ كتابه وياذنه بالرواية ووجه تعدى على الاجازة بالمشافهة انه اقوى منها ووجه تعدى على الاجازة بالكتابة اليه لانه لا مشافهة فيها ١٢ شرح الشرح لولانا على القارى عه فقال اسناد مسلسل ولا يقال حديث مسلسل ١٢ عه اى الذى رواه التلميذ عن شيخه فى اول ملاقاة ١٢ عه اى الاسناد وهو المعنى الذى يروى هذا الحديث ١٢ ش له وبنيهما نوق كما سياتى وفى الترتيب المذكور ايماء اليه ١٢ ش -

له قوله وهذا مثل قال ورأي الحارث من غير ذكر لنا أولي وأما معها كقال لي أولنا فمثل حدثنا في أنه متصل لكنهم كثيرا ما يستعملونها فيما سمعوه في حالة المذاكرة لا للتحديث بخلاف حدثنا ١٢ كذا في شرح الشرح -

له قوله من لفظ الشيخ الحر وما قيل ان حدثنا ليس بنص في ان قائلها سمع من لفظ الشيخ كخبر الرجل الذي يقتله الدجال فيحييه الى الدجال الذي حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان ذلك الرجل لم يسمع منه صلى الله عليه وسلم

فقيه ان ذلك حيث يكون السماع مكنيا والافيتحين الحمل على المجاز للقربينة ولا ندقيل ان ذلك الرجل اختر فلما ناع حينئذ من سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم او ان مراده حدث امته هو منهم كذا في هو امش النسمة التولية عنها لله قوله تكلف شديد لم نعل تكلف هو ان الاخبار ما نوز من الخبرة وهو الاختيار في القراءة على الشيخ معنى الامتحان موجد وهو انه هل يقوره ام لا قال ابن الصلاح الفرق بينهما هو الشائع الغالب على اهل الحديث لا المتعجب لذلك من حيث اللغة غلبه وتكلف وخير ما يقال فيه اي حق ما يوجب به انه اصطلاح بينهم اردو التمييز بين النوعين ١٢ شرح الشرح لله قوله فتقدم على الحقيقة النوية الحر ذكر السماع في شرح الفية العراقي ان التمييز بين الخبرنا وحدثنا استشهد به بعض الائمة بانه لو قال من اخبرني هكذا فهو حروانية لما خيرة بذلك بعض اقرانه بكتاب او رسول الكلام متى بخلاف ما قال من حدثني هكذا فانه لا يثبت الا ان شافه زاد بعضهم البشارة مثل الخبر انتهى قال ابن

وهي الثالثة ثم انبأني وهي الرابعة ثم ناولني هي الخامسة ثم شافهني

اي بالاجازة وهي السادسة ثم كتب الي اي بالاجازة وهي السابعة

ثم عن نحوها من الصيغ المحتملة للسماع والاجازة ولعدم السماع ايضا

له وهذا مثل قال ذكر ورأي فاللفظان الاولان من صيغ الاداء و

لغير عن مثل قال ونحوه ١٢ شروع في بيان التقاوت بين المراتب المذكورة ١٢

هما سمعت حدثني صالحان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ تخصيص

الاولى ثابان ١٢ ش

التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين اهل الحديث اصطلاحا

الشهر ١٢

اي حدثني احدثنا ١٢

ولا فرق بين التحديث الاخبار من حيث اللغة وفي ادعاء الفرق بينهما

وكذا الاخبار مخصوص بالقرعة على الشيخ ١٢ ش

تكلف شديد لكن لما تقرر في الاصطلاح ما ذكر لك حقيقة عرقية فتقدم

الفرق ١٢

صعبا ١٢

على الحقيقة النوية مع ان هذا الاصطلاح انما شاع عندا مشاركة ومن تبعهم

اهل المشارق ١٢

اعمال الفرق بينهما ١٢

دقيق الحديث ما يعنى في العرض معين انهم النوى بخلاف اخبرنا فهو صالح لما حذبه الشيخ ولما قوى عليه فاقربه تلفظ الاخبار اعرض عن التحديث نكل تحديث اخبار ولا ينكس وحاصل كلام الشيخ ان العرف مقدم على اللغة كما هو مقرنا فاذ قال اخبرنا يحمل على سماع الشيخ شرح الشرح مع حذف قليل من اليقين

له قوله عند المشاركة في جملهم ومن تبعهم فهو مذهب الاوزاعي ابن جريج والامام الشافعي ومسلم بل قيل انه مذهب اكثر المحدثين منهم ابن وهب المصري والنسائي ١٢ شرح الشرح للا على القارى -

له قولهم **بعضهم** أحد الخ وهو جواز اطلاقتها في القراءة على الشيخ وفي قوادة الشيخ عليه وقد قيل إن هذا مذهب الحجازيين والكونيين وقول الزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد في آخرين من الأئمة المتقدمين وهو مذهب البخاري وجباعة اجلاء من المحدثين ٢ كذا قال الشارح على القاري **له قول**ه وقد يكون النون أي في المتكلم للعظيمة أي للعظم

نفسه فموانا فتحنا لك ففتحنا امينا  
 وانا اعطيناك الكوثر وهو كثير في  
 القرآن لكن بقله أي يوجد  
 بوصف قلته في الاسناد وغيره  
 اذ اكثر ما يقول المنفتح حديثي  
 واخبرني وادبها أي  
 الحقيق وهو سمعت مع حديثي  
 وردد عليه قوله الاتي: ولانته

حدثني<sup>١</sup> الخ فالظاهر  
تفسير كلا الصيغتين بصيغ  
الاداء وتفسير الاول بصيغ  
الاداء والثاني بالمراتب الثانية  
على عكس ما فعل الممらん  
اول المراتب هو مجموع سمعت  
وحدثني لاسمعت وحده  
الذي هو المراد ههنا<sup>٢</sup> شرح

الشرح - ٣٣  
**قوله من التثنية**  
 والتعطف الغي يعني ان  
 السماع من لفظ الشيخ ما  
 املا على الطالب وهو يكتب  
 واما سراد الاول هو الاربع و  
 اعلى تسامكذا في شرح الشرح  
 عم اي التحديث في السماء والافيار  
 في القراءة ١٢ عم اي بصيغة المراجعة  
 الاولى وهي سمعت وحدثني ١٢ ش

• • • • •

واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاخبار والتحديث عند<sup>له</sup>هم  
اهل المغرب ١٢

بمعنی احد فان جمع الراوی ای اتی بصیغۃ الاولی جمعاً کأن یقول حدثنا فلان

او سمحنا فلا نقول فهو ليل على نه ستم مع غيرة وقد يكون النون للعظمة لكن  
 اى فى استعمال المحدثين ١٣

بقلة وأولها أي صيغ المراتب صرحها أي صرح صيغ الاداء في سماع قائلها لأنها

الاجتهل الواسطة والان حدثني قد يطلق في الاجازة تدليسا وارفعا مقدرا  
مختلف حدثني وماعده ١٢ ش مرتبة ١٢

ما يقع في الأملاء، لما فيه من الثبوت والحفظ والثالث هو خبرني كالإبنة هو قرأت

عليه السلام قرأ بنفسه على الشيخ فان جمع كان يقول خبرنا وقرأنا فهو كالخامس هو قارئ عليه انا

اسمُ عرفان هذا ان التعبير يقرأ لمن قرأ خبر من التعبير بالاخبار الله اقصم بصورة

الحال تبينه القراءة على الشيخ أحذوه التمثل عند الجهوراً بعد من أبي ذلك من أهل

عنه كقوله جلّ مجده: **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ۚ لَهُ الْإِيمَانُ أَذْكُرْهُوَ** ان أخبرني وقرأت عليه من قرأتين في ١٢ ش **لله** كان يقول أخبرني أو أخبرنا أما الثاني فنظامه أما الأول فانه نادى كان مثل قرأتين إلا ان قرأت اصوم منه ١٢ عب **له** أي تحمل الحديث من الشيخ ١٢  
عنه سلك مسلكاً بعيداً ١٢ **هـ** كما في عاصم والوكيع على ما نقله الشارح ١٢ عب -

في الصيغة الأولى	محمّد	في تمثيل	والإمام	خاتمة
------------------	-------	----------	---------	-------

له قوله فوجها على السماع من لفظ الشيخ الخ يعني ان القراء من الطائفة الشيخ وهو يسمع ويسمعها اكثر المحدثين من الشرق وخراسان عرضا  
كون القاري يعرض على المحدث مرويه سواء قرأ هو او قرأ غيره وهو يسمع وسواء قرأ من كتاب او حفظ وسواء حفظ الشيخ ام لا اذا اسكت اسله هروثه  
من السامعين احد وجوه التعليل وروايته صحيحة عند الجمهور بل عند الكل على ما ذكره العراقي قال الخالف لا يقتضيه في نقض الإجماع من السلف كما في  
عام التعليل فيما حكاه الرامهرمزي والوكيع قال ما حدث مدنيانا قط عرضا وعن محمد بن سلام انه ادرك الامام مالك بن انس والناس

يقرون عليه فلم يسمع منه لذلك  
وكذلك عند الرملي بن سلام الحجي

لوكيف بذلك وقال مالك اخبره  
عني وكان مالك يأبى هذه القالة

اشد الالباء ويقول كيف لا  
يجري العرض في الحديث و

يجري في القرآن وشواظهم و  
استدل جماعة منهم البوسعيد

الحداد فيما حكاه البخاري و  
اقره للسنن بقصة منهم بن

ثعلبة وان قوله للنبي صلى الله  
عليه وسلم الله امرك بهذا

وان قال عليه السلام له نعم  
تواضع على النبي صلى الله عليه وسلم

نرا خبر قوله ناجازوه ابي  
تليوه ١٢٠٠ لانا ديه الدين على رسل الله

عليه قوله لانها في غير المتأخرين  
للاجازة الخ قال التليد المقام مقام

الاضمار تقدم ذكره هو اختم قلت  
عدل من الاضمار الى الاظهار دعاهم

الحديث الى المتقدمين ١٢ شرح الشرح  
له قوله ولو مرة واحدة تقدم

في كلام المصنف ان الراوي اذا ثبت  
له القاء ولو مرة لا يجوز في رواية

احتمال ان لا يكون قد سمع الا انه  
يلزم من بريانه ان يكون صدساو

العراق قد اشتد انكار الامام مالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك حتى بالغ بعضهم

فوجها على السماع من لفظ الشيخ وذهب جميعهم منهم البخاري وكاه في اوائل صحيحه عن  
كثيرا  
نبلة المحدثين ١٢

جماعة من الائمة الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعني في الصحة والقوة  
كالجس والحدوث مالك ١٢

سواء والله اعلم الانباء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى الإخبار الآتي

غير المتأخرين فهو للاجازة كغير لانها في غير المتأخرين للاجازة وعتنة  
اللفظ ١٢  
في حين ذكره

المعاصر محمولة على السماع بخلاف غير المعاصر فانها تكون مرسله او منقطعة بشرط  
تأليفه ان كان  
تأليفه ان كان  
تأليفه ان كان

حملها على السماع ثبت المعاصر الامن المدس فانها ليست محمولة على السماع وقيل يشترط  
وان كان معاصر ١٢

في حمل عتنة المعاصر على السماع ثبوت لقائهما اي الشيخ والراوي عنه ولو مرة

واحدة ليحصل الامن في باقي العتنة عن كونه من المرسل الخفي  
احتمال ١٢  
عند جماعة او عند

المشكلة مفهومة في غير المدس لذا قال ليحصل الامن اي بسبب اللقمة في باقي العتنة عن كونه من المرسل الخفي فان المدس يختص بمن روى  
عن عرف ثلثة اياه فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي كما سبق ١٢ شرح الشرح لمولانا على القاسمي رحمة الله عليه عه  
بعض المدنيين او بعض العلماء الموافقين لهم ١٢ عه القائل هو البخاري نبلة المحدثين ١٢ عه قد مر تعريفه في صفحة ٨٠

**له قوله** وهو المختار الخ اختلفوا في حكم الاستدلال المعتنق فالصحيح الذي ذهب اليه الجاهل من ائمة الحديث وعليه العمل انه من قبيل الاستدلال المقتضى ومحمول على السماع بشرط سلامة الراوى الذي رواه بالاعتقاد من الدلائل وبشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالاعتقاد قال ابن الصلاح كاد ابن عبد يدعى اجماع ائمة الحديث على ذلك قال العراقي وما ذكرنا من اشتراط ثبوت اللقاء هو مذهب على بن المديني والبخاري وغيرهما من ائمة الحديث وانكر مسلم في حجة صحيحة اشترط ذلك فقال ان القول الشايع المتفق بين اهل العلم بالاخبار قديما وحديثا انه يكفي في ذلك ان يثبت كونها في عصر واحد ولو لم يأت في خبر واحد انهما

اجتمعا وتشافها واختار المصنف ما قاله مسلم ولهذا عيّن عن اشتراط ثبوت اللقاء بقيل كذا قال مولانا وجهه الذي اقول هذا ليس بشئ فان المصنف وان عيّن عن اشتراط ثبوت اللقاء بقيل لكنه صرح بقوله وهو المختار والصريح يفوق الدلالة اعني **له قوله** واطلقوا المشافهة الخ حاصله ان المشافهة هي الخاطبة من فيك الى نبي والاجازة هي الاذن للرواية لفظا وكناية فلهذا اطلقوا المشافهة في الاجازة الملتفظ بها مجازا ومساحة ١٢ مب **له قوله** وكذا المكاتبة الخ حاصلها المكاتبة هي كتابة الحديث من الشيخ الى الطالب اذن له بالرواية امر لا والاجازة المكتوبة بها هي كتابة الاجازة فقط اي من دون كتابة الحديث فلهذا يستعملون للمكاتبة مكان الاجازة المكتوبة مساحة ومجازا ١٢ مب **له قوله** فيما اذا كتب اليه بالاجازة فقط الخ وصورة الفهم للاجازة ان يكتب الشيخ شيئا من حديثه بخطه او يامر غيره بكتبة عند بائنه الى غائب او حاضر عذره ويقول اذن لك ما كتب لك او نحو ذلك وهي شبهة بالتأويل المقترنة بالاجازة في الصيغة والقوة ١٢ مر لا وجه الدين على **له قوله** ويحضر الطالب اصل الشيخ الخ من الاحتذاء له باقى به فيعرض عليه وسماه فيروا واحد من الائمة عرضا قل انو في لسم

**وهو المختار** تبع العلي بن المديني البخاري وغيرها من النقاد اطلقوا المشافهة في <sup>بضم النون جمع ناقدا ١٢</sup> هو اعلم اهل عصره ١٢ تقى بيب <sup>اي اطلقوا مجازا ١٢</sup> **الاجازة** الملتفظ بها تجوزا وكذا المكاتبة في الاجازة المكتوبة وهو موجود <sup>اي المكاتبة ١٢ ش</sup> في عبارة كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلقونها فيما كتب <sup>المكاتبة ١٢ ش</sup> الشيخ من الحديث الى الطالب سواء اذن له في روايته ام لا لانها اذا كتب اليه بالاجازة <sup>الطالب ١٢</sup> <sup>الرواية الخ</sup> <sup>اي لا يطلعون المكاتبة ١٢ ش</sup> فقط واشترطوا في صحة الرواية بالمناذلة اقترانها بالاذن بالرواية وهي اذا <sup>الباور من الشرح ١٢</sup> <sup>المناداة ١٢ ش</sup> حصل هذا الشرط ارفع انواع الاجازة لما فيها من التعيين <sup>اي تعيين المجاز وتخصيصه</sup> <sup>اي الاقتران ١٢</sup> صورته ان يدفع الشيخ اصله وياقاه مقامه للطالب او يحضر الطالب <sup>اي المنقول من اصله ١٢</sup> اصل الشيخ ويقول له في الصوتين هذه روايتي عن فلان فارواه عنه <sup>التأنيث رعاية للخبر ١٢</sup> وشرطه ايضا ان يمكنه منه اما بالتملك او بالعارية لينقل منه <sup>يقدره ١٢</sup> <sup>عليه ١٢</sup>

هذا عرض المناذلة وما تقدم عرض القواعد ليعتبر احدهما عن الآخر فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ قال الشيخ وهو عادت متيقظ ليعلم مصحته وعدم الزيادة فيه او النقص منه او ينزك تحت يده فيعرض عليه بالمناذلة ونحوها ان لم يكن علنا متيقظا وكل ذلك كما صرح به الخليل على سبيل الوجوب ١٢ شرح الشرح مولانا على البخاري **له قوله** وشرط ايضا الخ اي كما ان شرط ارفع انواع الاجازة اقترانها بالاذن بالرواية كذلك شرطه ان يقدر الشيخ الطالب الاصل (وقوله اعلم) مقامه اما بالتملك او بالعارية او الوقت ١٢ خلاصة شرح الشرح عه يعني سواء انضم اليه الاجازة ام لا ١٢



**له قوله** والاى وان لم يكن منه باحدا ان تاوله اى بان تاوله واستدركه فى الحال فلا يتبين ارفعيته قال الشارح على القارى رحمة الله عليه  
لعدم اختيار الطالب عليه غيبته عنه اياه انها صحيحة ويجوز للطالب روايته اذا وجد ذلك الاصل او مقابله وغلب على ظنه سلامة من التغيير رأيت فى حواشى  
النسخة المنقولة عنها انه لو قيل ان هذا الشرط يدل من الشرط الاول مكان وجهها وجهها ولا يريد عليه شئ بل حل هذا التركيب يتعين بهذا الوجه انتهى اقول وبميل  
الى قولي ايضا **عب** **له قوله** لكن لهما زيادة منية على الاجازة المعينة الخ قال الشارح اى عند اهل الحديث قد يمازج حديثا خلافا لجماعته من المعقنين  
من الفقهاء والاصوليين فانهم قالوا لا فائدة

ويقابل عليه **الا** ان تاوله استدركه فى الحال فلا يتبين ارفعيته لكن لهما زيادة منية على  
بدل عن قولي **الا** ١٢  
يظهر ١٢  
من مصادره المأثورة  
في هذه القضية ١٢

**الاجازة المعينة** وهي ان يحيزه الشيخ برواية كتاب معين ويعين له كيفية  
طالب ١٢

**مأيته له** واذا اخلت المناولة عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور  
١٢

**وجنحه من اعتبرها الى ان مناولة اياه تقوم مقام ارساله اليه** بالكتاب  
الطالب ١٢  
الشيخ ١٢

**من يلد الى بلد قد ذهب** صحة الرواية بالكتابة المجردة لجماعة من الائمة  
١٢

**ولو لم يقترن ذلك بالاذن بالرواية** كأنهم اكتفوا في ذلك بالقرينة و  
الامة ١٢  
الارسال ١٢

**لم يظهر لي فرق قوى بين مناولة الشيخ الكتاب للطالب وبين ارساله**  
١٢

**اليه بالكتاب الى من موضع الى اخراذ اخلا كل منهما عن الاذن وكذا**  
١٢

**اشترطوا الاذن في الوجدادة** وهي **له** ان يجد بخط يفر كتابه  
بالرواية وهو الاجازة ١٢  
اى الطالب ١٢

فى هذه المناولة ولا تأثير لهما انتهى اقول  
ولعل هذا هو الحق سيما اذا كان الكتاب  
الخاص به مشهورا بين الانام كما لا يخفى و  
كتاب الشيخ المناولة به غير مشهور فقامل ١٢  
**عب** **له قوله** كتاب معين الخ اى من  
انقباضت المشهورة او باحاديث المعرفة  
المعينة المسطورة وقال ابن كثير انها فى  
الكتاب الشهير كان يقول اجزت لك رواية الفقهاء  
عنى ١٢ شرح الشرح **له قوله** واذا اخلت المناولة  
اى تجزئ عن الاذن اى بان تاوله الكتاب يقول  
عذا من حديثي اومن سمعنى رايه يقول ارجعنى  
او اجزت لك رواية عنى ونحو ذلك لم يعتبر بها  
عند الجمهور من الفقهاء والاصوليين طائفة من  
اهل العلم نحوها واذا جازوا الرواية بها ١٢ شرح الشرح  
**له قوله** من يلد الى بلد قد ذهب الى ما شئت انقلبه الى الم  
اى ما كتب الشيخ وارسله الى الطالب المارد بالكتابة  
الكتابية بغير تسمية بالكتابة اى كما ساقى ١٢ شرح الشرح  
**له قوله** جاز عني من الامة الزيل كثير من المتقدمين و  
انما نرى منهم اربابا صنفيا وسننورا واللبث بن سعد  
بغيره نحو الشيخ المشهور بين اهل الحديث ١٢ شرح الشرح  
**له قوله** اكتفوا في ذلك بالقرينة الخ وهي انه لا فائدة  
فى ارسال الكتاب سوى الاذن بالرواية وكما صححت الرواية  
بالكتابة المجردة صحتها ومن ثم نال الشيخ ولم يظهر فرق  
قوى الخ ١٢ شرح الشرح **له قوله** ولم يظهر فرق  
قوى الخ لان الظاهر ان فائدة الارسال المناولة هو

الاذن بالرواية لا مجرد اعطاء الكتاب لكن تقييداً فى كتابة الشيخ وارساله الى الطالب قرينة قوية على الاذن بخلاف ما دلل الكتاب هو فى بلد الله اعلم ١٢ شرح الشرح **له قوله** وكذا اشترطوا الاذن فى الوجداد  
الخ معنى مولد لوجد يجرى سبب من العرب العرابة من المولدين فى تفرقة قوم بين مساد وجب للتمييز بين العاني المختلفة كرواى لفضالة وجبنا ما وطوبه وجرى قوله هذا المصلح الخاص لهذا  
المصنف المصطلح على ان يجد بخطه الخ ١٢ شرح الشرح **له قوله** دعى ان يجد الخ ما صله ان الوجدادة عنى وجب ان الطالب صحيفة مكتوبها فيها الاحاديث وعرفان بطلية النظر انها مكتوبة  
بخط فلان من غير يدنية على هذا ١٢ ملخص الحاشى - **عب** اى لاد من المشائخ احاديث يرويها او كتابا منقده ١٢ ش على اى قوله ان تاوله ١٢ على اى قوله الا ١٢ -

الكتاب من يد يد الطالب ١٢



**له قوله** لأن يكون سبهما أو مهملًا إلخ قال العراقي ومن أشبه هذا النوع أن يسمى شخصًا وتسمى به غير أحد في ذلك الوقت كاجرت لمحمد بن خالد الدمشقي أو يسمى كتابًا كخرجت لك أن تروى عنى كتاب السنن وهو يروى عدة من السنن الحروفية بذلك ولم يفهم مراده في المسئتين فإن هذه الإجازة غير صحيحة أما إذا انفهم مراده بقية بأنه قيل له اجرت لمحمد بن خالد بن علي بن محمود الدمشقي شلا بحيث لا يلتبس فقال اجرت لمحمد بن خالد الدمشقي أو قيل له اجرت لي رواية كتاب السنن لاني داوود مثلًا فقال اجرت لك رواية السنن فالظاهر صحة هذه الإجازة وإن الجواب خرج على المسئول عنه ١٢ شرح الشرح ٥

**له قوله** وكذا الإجازة للمعدوم كان يقول اجرت لمن سيولد فلان قال ابن العلاء هو الصيغ الذي لا ينبغي غيره لأن الإجازة في حكم الخبر كما لا يصح الإخبار بالمعدوم لا تصح الإجازة وقد قيل القائل البكر بن أبي داود السجستاني وأبو عبيد الله بن مندة أن عطفه على موجود كان يقول اجرت لك ولمن سيولد لك وكقوله اجرت فلان ولولده وعقبه ما تناسلوا قال النورى وغيره الأقرب الجواز وقد شبهه بالوقف على المعدوم أيضا إذا قد يفتقربا مالا يفتقر استقلاله ١٢ شرح الشرح ٥

**له قوله** أيضا إلخ أي كما لا يجوز بدون العطف كذلك في العطف أيضا وعلى وجه ما ذكره ابن الصلاح من أن الإجازة في حكم الخبر سواء عطف على موجود أم لا كذا في شرح الشرح **له قوله** أو اجرت لمن شاء فلان إلخ الظاهر اجرت لمن سيولد أن شاء فلان ليكون مثلا للمعدوم عطف اجازته بمشيئة الغير وأما الذى ذكره الشيخ فالظاهر أنه شال للمبهم الذى هو الآخر للمعدوم نأمل وكذا إن علفت بمشيئة المجاز له مبهما كقوله من شاء أن اجيزه فقد اجرت له أو اجرت لمن شاء فهو كتحقيقها بمشيئة الغير قال ابن الصلاح بل هذا أكثر جهالة وانتشار من حيث أنها معلنة

الاقليم الفلاني أو اهل البلدة الفلانية وهو أقرب إلى الصيغة لقرب  
يكـ ١٢ كبحارى ١٢ أى الضمير ١٢ ش

الاختصار وكذا الإجازة للمجهول كأن يقول مبهما أو مهملًا وكذا  
أى لا تغيب ١٢ مبهما أو مهملًا المازلة للإجازة المظهر الجيز

الإجازة للمعدوم كأن يقول اجرت لمن سيولد فلان وقد قيل  
أى السجستاني أو داود البكر بن القائل

أن عطفه على موجود صح كأن يقول اجرت لك لمن سيولد لك و  
أى كقوله ١٢

الأقرب عدم الصيغة أيضًا وكذلك الإجازة لموجود والمعدوم علفت  
عدم العطف ١٢ كذا في صورة أى لا تغيب ١٢ ش

بشرط مشيئة الغير كأن يقول اجرت لك إن شاء فلان أو اجرت لمن  
أى لمن شاء ١٢ فلان

شاء فلان لأن يقول اجرت لك إن شئت وهذا على الأصح  
أى كقوله ١٢

**له قوله** وهو أقرب إلى الصيغة لقرب الاختصار إلخ فإن قرن بوصف فاحص بالاسمين أو العلماء من أهل الثغر السكندري قاله ابن الصلاح وشله القاضى عياض بقوله اجرت لمن هو الآن من طلبية العلم ببلد كذا أولن قراها على قبل هذا وقال لها احسبهم اختلفوا في جواز من تعهم عند الإجازة ولا رأيت منعه لاحد لأنه موصوف محصور كقوله لا ولا فلان أو اخوة فلان كذا ذكره العراقي ١٢ شرح الشرح لمولانا على القارى **له قوله** وكذا الإجازة للمجهول إلخ أو الجاهل كقوله اجرت لمجاهد من الناس مسموعا في ذلك في كقوله اجرت لك بعض مسموعا في ١٢ شرح الشرح

بمشيئة من لا يحصى عددهم وأما إن علفت بمشيئة المجاز له معينا فمجيئة لا تتواءم الجاهل ولا انتشار ١٢ شرح الشرح **له قوله** لأن يقول اجرت لك إن شئت إلخ على القول المعتمد كما ذكره العراقي وإن علفت الرواية لا الإجازة كقوله اجرت لمن شاء الرواية أن يروى عنى قال ابن الصلاح هذا أولى بالمجاز من حيث إن مقتضى كل إجازة تفويض الرواية بها إلى مشيئة المجاز له فكان هذا مع كونه بسيغة التعليل تصريحا بما يقتضيه الإطلاق وحكاية الحال لا التعليل فى الحقيقة ١٢ شرح الشرح **له قوله** وهذا إلخ ما ذكر من عدم اعتبار إجازات المذكورة مبني على الراجح في مبيع ذلك ١٢ شرح الشرح **له** وفى نسخة الإنا يقول لما لك واحد ١٢

له قوله ابو عبيد الله ان منه الخ بفتح ميم وسكون زى وحكاة الفاصى عياض عن معظم الشيوخ المتأخرين لانها اذن فى الرواية  
لا محادثة حتى لا يسم المعجم وشرح الشرح له قوله حروف المعجم الخ على ترتيب حروف النهجى بان قال  
مثلا باب الالف احمد بن منبى والمعجم اسم مفعول صفة موصوت تحذرت اى حروف الخط الذى وقع عليها  
الاعجام وهو النقط ارسد ركا لاعجام ونيلهما فاطلاق الحروف المعجم غير الكل من باب الشخلى ٢ كذا فى  
هو امش النسخة المتروكة

عنهما

له قوله فى ردون السماء

الاتفاق الخ لانه المقصور

الحقيقى والطريق اليقيني

والاجازة بانواعها انما

هى وسيلة اليه قال

مولانا وجيه الدين

وفى نقل الاتفاق نظر

فان تقي بن مزال

وتبعه ابنه وحفيدة

ابن عبد الرحمن

فيما حكا ابن عات

عنهما قالا وهما سواد

ونحوه قول ابى طلحة

منصور بن محمد

المروزي الفقيه

سألت ابا بكر ابن

خزيمة الاجازة لما

بقى على من تصانيفه

فاجازها لى وقال

الاجازة والمنازل

عندى كالسماع

السميع كذا ذكره

السفادى فى شرح

اللفية انتهى ١٢ ع

فى جميع ذلك وقد جوز الرواية فى جميع ذلك سوا المجهول لم يتبين المراد

منه الخطيب حكا عن جماعة من مشائخ واستعمل الاجازة للبعد من القدر البكر

ابن ابى داود ابو عبد الله بن منبى واستعمل المتعلقة منهم ايضا ابو بكر بن ابى خيثمة و

روى بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ فى كتاب ترتيبهم على حروف المعجم

لكنهم كل ذلك كما قال بن الصلاح توسع غير مرفوض لان الاجازة الخ المعينة

مختلفة في صحتها اختلافا قويا عند القدر وان كان العمل استقر على اعتبارها عند

التأخرين فمنه ردون السماء بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور

فانها تزداد ضعفا لکنها فى الجملة خير من ايراد الحديث معضلا والله اعلم الوهنا

انتهى الكلام فى اقسام صيغ الاداء ثم الرواة ان اتفقت اسماء وهم اسماء ابائهم

عنه وفى نسخة جوزوا بصيغة الجمع ونلفظ ذكره قبل قوله الخطيب ١٢ عنه فاعل جوز مرجع ضمير قوله حكا ١٢ ش

س عنه متعلق بجمعهم ورتبهم على طريق التنازع ١٢ ش لى اى بقراءة شئ على المميز ١٢ ش لى اى وان سلمنا ان العمل

استقر الخ فى ردون السماء ١٢ عنه اى التوسع المسطور من الوصية والوجادة والاعلام والاجازة ١٢ ش لى اى الاجازة الخاصة

او مطلقا ١٢ ش لى من ادلى البحث ١٢ عنه هو الامام ابو بكر عبد الله بن ابى داود السجستاني (توفى سنة ٣١٦هـ) ٢

له قوله فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق الخ بالكسرية ما أي المتفق من وجه وهو اللفظ والمفترق من وجه وهو المعنى المراد ومن أقسامه ان يتفق الاسم فقط ويقع في السند ذكر الاسم فقط مهما من ذكر أبيه او نسبة تمييزه مثاله ان يطلق حماد من غير ان ينسب هل هو ابن زيد او ابن عمر وكذلك ان يتفق الكنية فقط ويذكر بها في الاسناد من غير تمييز يفسرها ومثله ابن الصلاح بابي حمزة قال وذكر بعض الحفاظ ان شعبة روى عن سبعة كلهم ابو حمزة عن ابن عباس وكلهم بالحاء والزاي الا واحدا فانه بالجييم والراء وهو ابو حمزة نصر بن عمران الضبي ١٢ -

فصاعدا واختلفت اشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم ام اكثر وكذلك

قد مرّت الاشارة في حاشي نغمة - (١٢-١٠)

اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له المتفق

فما ذكر ١٢ قد مرّت الاشارة في صفحة - (١٢-١٠)

والمفترق وفائدة معرفة خشية ان يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف

اي اشارة خشية ١٢

فيه المظيب كتابا حافلا وقد خصته بتردد عليه شيئا كثيرا وهذا عكس

في هذا النوع ١٢ ش جمعا ١٢ ش

ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل لانه يخشى منه ان يظن الواحد اثنين و

المذكور شعوت متعددة من غير تمييز ١٢

هذا يخشى ان يظن الاثنان احدا وان اتفقت الاسماء خطأ واختلفت نطقا

اي هذا النوع ١٢

سواء كان مرجع الاختلاف النقط او الشكل فهو المؤلف المختلف معرفة

كثير ١٢ وسريخ ١٢

من محبها هذا الفن حتى قال علي بن المديني اشد التصحيف ما يقع في الاسماء و

اصحبه واضرك ١٢ ش

وجه بعضهم بانه شيء لا يدل عليه شيء يدل عليه لا بعدة وقد صنف

الراء ١٢

اي بين وجه الصعوبة ١٢

بخلاص التصحيف الذي يوجد في متن الحديث فان الذوق المحنوي يدل عليه وكذا سابقة لاحصاء غالبا يشير اليه شرح الشرح عه قوله واختلفت اشخاصهم الخ قيل هذا حشور اذ لان اشياء هههم لا يكون الا تختلف فخذ في اولي والجواب ان المراد بالرواية من يتكلم اسمه في الاسناد المتعددة ومن البين ان من يتكلم اسمه لا يلزم ان يكون متعددا فاقول بانه حشور اذ صيغته على ثلاثة البدن ١٢ عه كاني سعيد كنية الغليلين احدهما البستي الثاني البجلي ١٢ كذا في الشرح عه اي اسماء الرواة مطلقا شاملا للأباء والاحباء وكذلك اللاتقارب والكنى والافساب ش

شرح الشرح عه قوله ان يظن الشخصان شخصا واحدا الخ حاصله ان نتيجة معرفة هذا النوع وشكته الامن من اللبس نربا يظن الاشياء من شخصا واحدا كما وقع بحجة من الاكابر هذا الوهم وربما يكون احد من المشتركين ثقة والاخر ضعيفا فيضعف ما هو صحيح ويصح ما هو ضعيف ١٢ شرح الشرح عه قوله وقد لخصته اي حدثت الزوائد واتيبت بخلاصة الفوائد وزدت عليه شيئا كثيرا اي من مهمات الفوائد قال السخاوي وهو نوع جليل ينظم الانفا به صنف فيه الطبيب كتابا نفيسا شرح شيئا في تلخيصه فكتب منه حسبا وقفت عليه شيئا يسيرا مع قوله في شرح النخبة انه لخصه وفراد شيئا كثيرا لمؤد شرعت في تكملة مع استدراك اشياء فاتته ١٢ شرح الشرح عه قوله المؤلف والتفاوت الغرابة كسر فيها اي المسمى بهذا الاعتبار باعتماد الخط والاختلاف باعتبار النطق ١٢ شرح الشرح عه قوله حتى قال علي بن المديني الخ ولذا وهم كثير من الناس في الاسماء لاجل الالتباس

له قوله لكن اضافته الى كتاب التصحيح الم موضوع بالمعنى الاعم ولم يجعل تصنيفه مختصا بتصحيح الاسماء ولذا اصار سببلا افراد غير ١٤ ياه بالتصنيف كما سيأتى ١٢ شرح الم شرح ٤٤ وجميع شيخه الدار قطنه الم انظاره انه بعده فكان

الاولى ان يقول

فجمع ولعل ايراد

الواد اشارة الى

وتوقع الجمع

قبل الافتراق

بالموت ونظيره

ما وقع لصاحب

المشكوة انه

لما صنفه شرح

شيخه الطيبي

١٢ شرح الم شرح

لهولا ناعلى القارى

رحم الله عليه

٤٤ اى ما يصلح

ان يصلح ان

يكون تصنيفين

او ايراد بالكتابين

النوعين ١٢ ش

٤٤ بان استدر

ما قاته ١٢

٥٥ اى ما

قاته او ما تجدد

بعده ١٢

له اى مستدر

ابى بكر ١٢

له وهو

ازالة الغلط و

التصحيح ١٢ له كان الانسب ان يقول بتقرير المنتبه رعاية لقوله بتحرير ١٢ ش

فيه ابو احمد العسكري لكنه اضافته الى كتاب التصحيح له ثم افرد به بالتأليف

عبد الفتى بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا فى مشتهه الاسماء وكتابا فى مشتهه

وثانيهما ١٢

احدهما ١٢

النسبه وجمع شيخه الدار قطنه فى ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذيلاً ثم

جامعا شاملا ١٢

جمع الجميع ابو نصر بن ماکول فى كتابه الاكمال استدر عليه فى كتاب آخر فجمع فيه

على جميع من ذكر ١٢

كعاشورا بالقصر ١٢

اوها هم بينها وكتاب من اجمع ما جمع ذلك وهو عمدة كل محدث بعد وقد استدر

الباب النوع ١٢ اعتماد ١٢

عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته او تجدد بعد فى مجلد ضخم ثم ذيل عليه منصور بن سليم

غدير الخنة ١٢ كتب ذيل ١٢

قد مر ترجمته ١٢

بفتح السين فى مجلد لطيف كذلك ابو حامد بن الصابونى وجميع الذهب فى ذلك

النوع ١٢

كتاباً مختصراً جداً اعتمد فيه على الضبط بالقلم كثرة فيه الغلط والتصحيح الملبأ للموضوع

من السام ١٢

لابيانه ايضا ١٢

الكتاب وقد ايسرنا الله تعالى توضيحه فى كتاب سميت بتبصير المنتبه بتحرير المشتبه وهو مجلد

١٢

**له قوله** على الطريقة المرضية الخ وهي ان يكتب مثلاً بالحاء المهملة او بالحاء المعجمة او مع كتب الحركات والسكنات ايضا بخلاف ضبط القلم الذي هو غير مرضي لانه يجزى الى الالتباس وهو ان يكتب الغاء مثلاً بالنقطة والحاء بدونها مع الحركات ايضا بمجرد القلم من دون بيان فتح وضمر وكسر وسكون فيه تعريض لا يخفى ١٢ شرح الشرح ١١

**له قوله** والثاني فربا

الخ بكسر فاء وسكون واء و

تحتية بعدها الف ثمودة

بعدها ياء النسبة متسرب

الى فربا ب مدنية بيلاد

الترك بمذات اليلاد

يخفى فيقال فربا وقد نسب

اليها باثبات اليلاد الاول فيقال

فربا كذا في جاسع

الاصول ١٢ شرح الشرح

**له قوله** والاختلاف في

النسبة الخ نانه حينئذ

ايضا يسمى هذا النوع تشابها

مثاله محمد بن عبد الله

المختري ومحمد بن

عبد الله للمختري فالاول

بضم الميم وفتح الحاء

المعجمة وكسر الراء

المشددة نسبة الى المخترم

بن بغداد وهو محمد بن

عبد الله المبارك ابو جعفر

القرشي الحافظ قاضي

حلوان روى عنه البخاري

والبوداد والنسائي والثاني

بفتح الميم وسكون الغاء

المعجمة وفتح الراء قال

ابن ماكولا لعله من ولد

مخرمة بن قفل روى

واحد فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية وزد عليه شيئا كثيرا اما اهله او لم يقف  
اي ضخم ١٢

عليه السلام الحمد **على ذلك** ان اتفقت الاسماء خطأ ونطقا واختلفت الاء نطقا مع ابدالها  
اي اسماء الرواة ١٢

خطا كمحمد بن عقيل بفتح العين محمد بن عقيل بضمها فالاول نيسابور والثاني

فربا بي وهما مشهوران طبقتهما متقاربة او بالعكس كان تختلف الاسماء نطقا

وتألف خطأ ويتفق الاء خطأ ونطقا كسريج بن النعمان وسريج بن النعمان  
مصحف ١٢ مصحف ١٢

الاول بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابع يروى عن علي رضي الله تعالى عنه والثاني

بالسين المهملة والجم هو من شيوخ البخاري فهو النوع الذي يقال له المتشابه كذا ان وقع

السين في الرسم ١٢ ش

ذلك الاتفاق في الاسم اسم الاب والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتابا

جليلا اسماء تلخيص المتشابه ثم ذيل عليه ايضا بافان اولاد وهو كثير الفائدة و

عن الشافعي وروى عن عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زياد ١٢ كذا في هوامش النسخة المنقولة عنها **له** ولذا قيل كترك الاول  
للآخر ولكن الفضل للثاني ١٢ ش **له** اي اسماء الاء الرواة ١٢ **له** معروفا بصحة الرواية ١٢

**له قوله** ويتركب منه وما قبله الخ اي يحصل من نوع التشابه ومن نوع المؤتلف والمختلف اصناف هي في حكم التشابه والمؤتلف والمختلف الحقيقيين فالاول اى ما هو في حكم التشابه كمحمد بن سنان ومحمد بن سيار ومحمد بن حنين ومحمد بن جبير والثاني اى ما هو في حكم المؤتلف والمختلف كمعروف بن واصل ومطرف بن واصل ومحمد بن الحسين

م ينلهم من تقريرنا هذا

ان التركيب ليس

محمولا على معناه

الحقيقي حتى يلزم

ان المعبر في المؤتلف

والمختلف اختلاف

الاسماء نطقا وفي

التشابه اتفاقا خطأ

ونطقا كيف الاجتماع

والتركيب ١٢ عب

**له قوله** الا في حرف

او حرفين الخ اى عدم

حصول الاتفاق او

الاشتباه في حرف

او حرفين او اكثر

يكون من الاسماء او

اسماء الابد او منها

جميعا كذا قيل ويحصل

اقسام كثيرة من ضم

بعضهم الى بعض و

المضموم الى الامثلة لبعض

واحال الى المتوقد

اخراج باقى الامثلة

١٢ عب **له قوله**

من احدهما ومنهما الخ

المضموم والامثلة للضم

الاولى ويمكن ان يفرض

يتركب منه وما قبله الخ اي يحصل لاتفاق والاشتباه في الاسم اسم الابد مثلا

الا في حرف او حرفين فالأكثر من أحدهما ومنهما وهو على قسمين اما بان يكون الاختلاف

بالتغيير مع ان عدد الحروف ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان

بعض الاسماء عن بعض فمن امثلة الاول محمد بن سنان بكسر السين المهملة نونين

بينهما الف وهم جماعة منهم العوفي بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخار ومحمد بن سيار

بفتح السين المهملة وتشديد الياء التختانية وبعد الف راء وهو ايضا جماعة منهم الجاهلي

شيخ عمر بن يونس ومنها محمد بن حنين بضم الحاء المهملة نونين الاولى مفتوحة بينهما

ياء تختانية تابعي يرو عن ابن عباس وغيره محمد بن جبير بالجيم بعد هاء ياء موحدة و

اخره راء وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور ايضا ومن ذلك مغرب اصل

امثال المقسم الثاني عبد الله بن يحيى وعبيد الله بن نجح ويزيد بن رومان ويزيد بن نعمان او غير ذلك ١٢ عب **له** اشتباه من كل الاتفاق والاشتباه ١٢ عب اى عدم الاتفاق اما في حرف واحد هاء او كليهما ١٢ عب اى ما ذكر من الاتفاق والاشتباه ١٢ عب الظاهر ثابت

ولهذا كتب التانيث من المضاف اليها ١٢ ش **له** نزل في العروة بطن من عبد القيس فنسب اليها ١٢ ش



**له قوله** ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة الخ اجمع الشراح على ان هذا مثال للقسم الثاني ولا يفيح جعله مثالا للقسم الاول لزيادة جحف على حفص وقال الشارح مولانا على القارى والتحقيق ان عدد الحروف في صورة الخط ثابتة في الجهتين وان كان غيروا باعتبار النطق بحقيقة الحرفين فكان الشيخ رحمه الله نظرا الى التصحيح الناشئ عن الخط كما وقع لكثير منهم فعدده من القسم الاول

فأما انتهى

أقول لو صح هذا

التأويل فلا يفيح

عند مثل عبد الله

ابن يحيى عبد الله

ابن يحيى من القسم

الثاني لان عدد

الحروف من

جهة الخط ثابت

فيهما وقد عدده

المع من القسم

الثاني فالحق

ما ذهب

اليه سائر

الشراح وقد

صرح السخاوى

ايضا في شرح

الافية كما

قيل ١٢ ÷

عنه لفتح التون

وسكون الهاء

١٢ ش ÷

عنه اى غير

صاحب ابراهيم

بمعكس الموحدة

وسكون التحدية

كوفي مشهور ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر يروى عنه ابو حذيفة

كصوف ١٢

التهدي ومنه ايضا احمد بن الحسين صا ابراهيم بن سعد وآخرون واحيد

ابن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تحتانية وهو شيخ بخارى يروى عنه عبد الله بن

بالوصف ١٢ ش اى عن ابيد ١٢

محمد البينكندى ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة شيخ بخارى مشهور من طبقة

كيدرة ١٢

التفسير لاد ١٢ ش

مالك وجعفر بن ميسرة شيخ مشهور شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي الاول

بالحاء المهملة والفاء بعد هاء صادمه والثاني بالجيم والعين المهملة بعدها

السائلة ١٢

مفتوحة ١٢

السائلة ١٢

المفتوحة ١٢ ش

فاء ثم ساء ومن امثلة الثاني عبد الله بن زيد جماعة منهم فى الصحابة صاحب

اى السمون به ١٢

اى هو اسو جماعة ١٢

الاذان اسم جذه عبد ربه وراوى حديث الوضوء اسم جذه عام وهو انصار يان

وفى نسخة الشارح ثعلبية ١٢

والثاني ١٢

وعبد الله بن يزيد بن زياد ياء فى اول اسم الادب الزاى مكسوة وهم ايضا جماعة منهم

اى السمون به ١٢ ش

ثو كانت مفتوحة وتون ساكنة بعدها ذكرا السخاوى ١٢ ش له فى نسخة الشارح مكبر ١٢ لله الذى راى فى المنام كيفية الاذان ١٢ له وكانت مفتوحة فيما سبق ١٢ ش -

**له قوله** وفيه نظر الخ ذكر التلميذ ان المص قال في تقرير هذا تمسك من زعم ان القاري هو الخطي بان القاري كان صغيرا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يكون مذكورا ووجه النظر انه لو كان صغيرا لما ذكر في حديث عائشة في الصحيح وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع في الليل وهو ليقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرني اية نسبتهما وكما قال هكذا ذكر كذا نقل الشارح وعندي ان وجه التمسك لا يدل على اتحادهما ووجه النظر لا يدل على التباين فالتمسك والنظر كلاهما

رجع بالغيب ١٢ ع

**له قوله** في الاسمين جملة

الخ اي جميعا ويسمى المشتبه المقلوب وللخطيب فيه رافع الارتياب في المقلوب من الاسماء والانساب د فائدة ضبط الامن من توهه القلب وهذا النوع مما يقع الاشتباه في الالفاظ

لا في صورة الخط وذلك ان يكون اسما واحدا راويين كما سهر في الآخر خطأ ونطقا واسم الآخر كما سهر في الاول

فينقلب على بعض اهل الحديث كما انقلب على البخاري ترجمة مسلم بن الوليد فجعل الوليد

بن مسلم كالوليد بن مسلم الدمشقي المشهور اشرح الشرح

**له قوله** وهو ظاهر الخ فالاول الاسود بن يزيد النخعي التابعي

والثاني اثنان يزيد بن الاسود الصحابي الخزاعي ويزيد بن الاسود الجرجسي المخضرم

١٢ شرح الشرح

**له قوله** خاتمة الخ اي هذه المسائل الاربعة المهمة في

في الصحابة الخطي يكتفي ابا موسى حديثه في الصحيحين القاري له ذكر في  
١٢ اجماعهم ١٢ بفتح الخاء وسكون الطاء وكسر الهمزة

حديث عائشة رضي الله تعالى عنها وقد زعم بعضهم انه الخطي فيه نظر ومنها  
عبد الله بن يحيى وم جماعة وعبد الله بن يحيى بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء

تابعي معروفي عن علي رضي الله تعالى عنه ويحصل الاتفاق في الخط والنطق  
١٢ بالقبلة الى الاسمين

لكن يحصل الاختلاف اذا اشتبه بالتقديم والتاخير اما في الاسمين جملة ونحو

ذلك كان يقع التقديم والتاخير في الاسم الواحد في بعض حروف بالنسبة الى ما

يشبه به مثال الاول الاسود بن يزيد بن الاسود وهو ظاهر منه عبد الله بن  
١٢ من هذا القبيل

يزيد بن يزيد بن عبد الله ومثال الثاني ايوب بن سيار وايوب بن يسار الاول مدني  
كلامه ١٢ كسره في ١٢ ش

مشهور ليس بالقوي والآخر مجهول خاتمة ومن المهم في ذلك عند المحدثين  
في الرواية ١٢ ش محمد بن غير مقبول ١٢ ش

الرواية والدراية خاتمة يختص بها مسائل الكتاب بعون الملائكة الوهاب وقد اشار الى كثرتها واختصاره على ذكر ضرورياتها بقوله ومن المهم ١٢ شرح الشرح ع نسبة الى خطبة لطن من الاوس ١٢ ش عه منسوب الى قارة اسعري قبيلة ١٢ ش عه عطف تفسير وفي بعض النسخ اذ لم يلحق باختلاف باعتبار النطق والا اشتباه باعتبار الخط والالفاظ فالمتولع ١٢ خلاصة الشرح له اي التقديم والتاخير في الاسمين ١٢ ش له اي التقديم والتاخير في الاسماء الواحد ١٢ ش -

**له قوله** وقاء الشاة الخ اي الاخذ عنهم فاما ان يكون شيخ هذا شيخ ذلك او يماثل ويقارن شيخ هذا شيخ ذلك وربما اتفوا بالتشابه في الاخذ **اعلوه** **له قوله** كان بن مالك الخ اي لا نصارى جاء اليه صلى الله عليه وسلم وعمره عشر سنين وخدمه عشر سنين وكثيره من اصاغر الصحابة **١٢** شرح الشرح **له قوله** كما صنع ابن حبان الخ فعلى هذا يكون الصحابة باسرها طبقة اولى والبايعون طبقة ثانية واثنية **١٣** طبقة ثالثة وهلم جرا وهذا هو المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم خير القرن قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم الحديث

**١٢** شرح الشرح

**له قوله** ابع ما جمع في

ذلك الخ قال الشارح اي في

ذلك الباب من استيعاب

الاصحاب فجعلهم خمس

طبقات والحاكم عشر طبقات

الذين اسلموا بركة كالحلفاء

الاربعة ثم اصحاب دار

المدودة ثم مهاجرة الحيشة

ثم اصحاب العقبة الاولى

ثم الثانية واكثرهم

من الانصار ثم اول

المهاجرين الذين

لقوه لقياء قبل دخول

مكة ثم اهل بدر ثم

المهاجرون بين البدر

والحديبية ثم اصحاب

بيعة الرضوان ثم من

هاجر بين الحديبية

وفتح مكة ثم الذين

مسلمة الفتح كمعاوية وابيه

ثم الصبيان والاطفال الذين

راؤا صلى الله عليه وسلم يوم

الفتح وفي حجة الوداع وغيرهم

كالسائب بن يزيد وابي الطفيل

انتهى اول الظاهر ان هذه

معرفة طبقات الرواة وفائدة الامن من تداخل المشبهين في امكان الاطلاع

اي المعركة ١٢

الذين غير موافق

على تبين التدليس في الوقوف على حقيقة المراد من الغفنة والطبقة في اصطلاحهم

عطفت تفسير للاطلاع ١٣

عبارة عن جماعة اشتركوا في السن في لقاء المشايخ وقد يكون الشخص الواحد من

طبقتين باعتبار بن كاس بن مالك فانه من حيث ثبوت صحبته النبي صلى

كالغفرتين ١٢ ش

الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم يعد في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صغر السن يعد في

طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة

كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدرا اندك السابق الى الاسلام

الى الصحابة ١٢

يكس الى ١٢

اشبهوا المشاهد الفاضلة والهجرة جعلهم طبقات والى ذلك ختم صاحب

مال ١٢

متعدد ١٢

الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادي وكتابه اجمع ما جمع في ذلك

الطبقات اثنا عشر فنقول الشارح والحاكم عشر طبقات لعله من نسخ الكاتب ١٢ عيب عه اي وفائدة امكان الوقوف

١٢ ش عه وهو الاتصال وعدمه ١٢ ش عه ولو تقريبا كما صرح به السخاوي ١٢ له المبشرة وغيرهم من الكابر

الصحابة كابن مسعود ١٢ ش عه اي غير العشرة من اصاغر الصحابة كابن عباس وابن عمرو ابن الزبير ١٢ ش عه لان

شرف الصحبة حاصل لاجمعهم ١٢

التابعين

التي

له قوله كما فعل محمد بن سعد الخوازي ايضا حيث جعلهم ثلاث طبقات وكذا مسلم في كتاب الطباق وربما بلغ بهم اربع طبقات وقال الحاكم في علوم الحديث هم خمسة عشر طبقة آخرهم من تلقى النبي من مالك من اهل البصرة ومن تلقى عبد الله بن ابي اوفى من اهل الكوفة ومن تلقى السائب بن يزيد من اهل المدينة والطبقة الاولى من روى عن العشرة المشيخة بالسماع منه هو شرح الشرح له قوله ولكل منهما وجدا قال النجاشي ومعه من يجعل كما قال ابن كثير كل طبقة اربعين سنة وقد يستشهد له بما يروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طبقات امتي خمس طبقات كل طبقة منها اربعون سنة فطبقت وطبقة اصحابي

اهل العلم والايان والذين يلونهم الى

العلماء اهل البر والنقوى والذين يلونهم الى

العشرين ومائة اهل التراحم الفاضل والذين

يلونهم الى السنين ومائة اهل المقاطع والنداء

والذين يلونهم الى المائتين اهل الهوى والحرب

رواه يزيد الرقاشي في المعين وكلاهما في ابن ماجه

١٢ شرح الشرح له قوله هو الذي جمع المائتين

ومائة منهم وهو كالمولد يعني وقت الولادة ورواه

الفتح الرازي وكما في الفوائد هذا التقية وهي وما قبله

فقران من التاريخ اذ حقيقة الاعلام بالوقت الذي

يفضط به الزمان والمولد يعلم منه المعبر من الكمال

والكمال من الساب وما يليق بذلك من الحوادث

التي تقع التي من افرادها الولايات كالخلافة والتملك

ونحوه والاستيلاء على البلاد والجاه ١٢ شرح الشرح

له قوله وهو نفس الامر ليس كذلك الخ

اي كما ادعا وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فظهر

المحققون في التاريخ نظمو انهم زعموا الرواية

عنهم بعد دنيا وهم ايضا بهذه المعرفة والمعرفة

الماضية يعرفون المرسى والمنقطع من المتصل

١٢ شرح الشرح له قوله تعد بلاد تجري مجرى البحر

يفتح الجهد لقطع في الجسم بخلاف ما يقيم مقامه

استعمله المحققون فيما يقابل التعديل لانهما شير

في الدين والعرض من ان ينسب الى الشخص ما يحل

بالعدالة التي هي شرط قبول الرواية وانما جيز الكلام

في الجرح والتعديل صيانة للشريعة كما يجوز ترجيح

الشعور لاعتناء المحقق ودرم الشبهات وقد اوجب

من الكتب كذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم

التابعين ١١

با اعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع

ابن جبان ايضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد

كما جعل الصحابة جميعهم طبقة واحدة ١٢ ش اي من حيث كثرة رسله ١٢

١٢ انما ١٢

ولكل منها وجه ومن المهم ايضا معرفة مواليدهم ووفياتهم لان معرفة

يحصل الامن من دعوى المدعى للقاء بعضهم هو في نفس الامر ليس

من الصحابة والله يعين ١٢

كذلك ومن المهم ايضا معرفة بلدانهم واطانهم وفائدته الامن من

بالضم جمع بلد ١٢ جميع رطل وهو اعون من الاول ١٢ ش

تدخل الاسمين اذا اتفقا لكن اختلفا بالنسب ومن المهم ايضا معرفة

وفي نسخة بالنسبة ١٢

احوالهم تعدد بلاد وتجربيا وجهالة لان الراوي امان يعرف عدالته او

بان يكون مشهورا بالديانة او مشهورا بالفسق

والخيانة ١٢ ش

يعرف فسقه ولا يعرف فيه شيء من ذلك من اهم ذلك بعد الاطلاع

بيد لم يكن مشهورا باحد ١٢

الله تعالى التبيين عند ما ألفا من قال يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق فنبهوا الآية وقال النبي صلى الله عليه وسلم في التعديل ان عبد الله دخل حاله في الجرح بسبب اخرا كثيرة فان قيل

كيف يسوغ التجريح من عيبه ان كان ما ذكره صحيحا لانهما في الجواب ان ذكر الانسان عيبا اخيه انما يكون غيبة اذا قصد تنقيصه عليه اما اذا ذكر ذلك على وجه النصح فلا بد ليل قوله صلى الله

عليه وسلم المرأة التي ذكرت له ان فلانا وفلاننا خطبها اما فلان فلا يضيح عما بين عاتقه واما الاخر فضعف لولا ان له ولم يرد بذلك صلى الله عليه وسلم غيبة لما كان مستشارا في

الشك ودعت الفتوة اليه هذا كاشا هليس تجرير بعبية الا اذا كان بطريق النقص ١٢ كذا في هوامش النسخة المنقولة عنها

**له قوله** في اصطلاحهم على تلك المراتب الخاى المذكورة هناك وفي كلامه تنبيه على ان دلالة هذا الالفاظ بعضها على المراتب وبعضها على الادنى وبعضها على اثنى عشر ما قبلها سابقا ناهى بمسب اصطلاحهم والاقمن حيث اللغة لا يكون في اكثرها دلالة على ترتيب المراتب ١٢ شرح الشرح **له قوله** واسهلها الخاى الالفاظ الدالة على الجرح وارجاع الفغير الى الالفاظ بناء على انه لا يصح حمل قوله ليتن ومثله على المرتبة ويمكن ان يكون الفغير عائدا الى المراتب كما هو سوق الكلام بان يقال اسهل المراتب ما يقال فيه لين الخ ١٢ قاسم **له قوله** وبين اسود الجرح واسهله مراتب لا تخفى فالمرتبة الثالثة ثلاثون متهم بالكذب او الوضع وثلاثون ساقط و

فلان هالك وثلاثون ذاهب او ذاهب الحديث وقلان متروك او متروك الحديث او تركوه وقلان فيه نظرو وقلان سكتوا عنه وقلان لا يعتبر به او لا يعتبر بحديثه وقلان ليس بثقة او غير ثقة او لا مامون ونحو ذلك والمرتبة الرابعة ثلاثون فيه مقال او ثلاثون ضعيف او فيه ضعف ادنى حديثه ضعف وقلان يعرف ويترك وقلان ليس بذلك او بذلك القوى او ليس بالمتين وليس بالقوى وليس بحجة وليس بعمدة وليس بالمرضى وقلان للضعف ما هو وفيه خلف وطعنوا فيه ومطعون فيه وسىء الحفظ ولين ولين الحديث او فيه لين وتكلموا فيه ونحو ذلك فكل من قيل فيه هذه المراتب الاربعة بل الخمسة لا يحتج ولا يستشهد به ولا يعتبر به ولا يكتب بحديثه اصلا قال الدارقطني اذا قلت فلان لين الحديث له يكن ساقطا ولكن مجروحاً بشئ ولا يسقطه من العدالة وعدم الضبط ونحو ذلك بل

معرفة مراتب الجرح والتعديل لانهم قد يحرجون الشخص بما لا يستلزم

تحديثه كله وقد بينا اسباب ذلك فيما مضى فحصرناها في عشرة وقد

مراتب ١٢

تقدم شرحها مفصلاً والغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على

توضيحها مبيناً ١٢

تلك المراتب وللجرح مراتب اسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه و

اصرح ذلك التعبير يا فعل كالكذب الناس وكذا قولهم اليه المنتهى

في الوضع او هو ركن الكذب ونحو ذلك ثم دجال او وضاع او كذاب

كذاب قيل خذاع ١٢

لانها وان كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها واسهلها اي الالفاظ

الدالة على الجرح قولهم فلان لين او سىء الحفظ او فيه ادنى مقال وبين

طعن ١٢

في الرواية او الدنيا الخ ١٢

اسوأ الجرح واسهله مراتب لا تخفى فقوله متروك او ساقط او فاحش

يتوقف فيه لان الجرح اوجب سمية والريبة اوجب توقفا ١٢ علوى **له** بل يستلزم بعضها ولا يستلزم شيئاً من ١٢ ش **له** اي ثلاثة امالة وكثير تعابيد تفريفا ١٢ ش **له** كبر الباطل على العمل وبضمها على الحكاية ١٢ ش **له** اي مثل الاول قيل بل هذا اشد ما قبله ١٢ **له** كمنع الكذب ومعدنه ١٢ ش **له** اي انا اخرت هذه الكلمات عما قبلها لانها الخ ١٢

له قوله ثم ما تأكد بصفة الزمان يكرر بعينه لان التأكد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه وعلى هذا فما زاد على مرتبين يكون اعلم منها القول ابن سعد في شعبة ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديثه وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة نسحم مرات وكأنه سكت لانقطاع نفسه ١٢ سخاوى

له قوله

ولو من واحد على الاصحح الخ يدخل فيه تعديل المرأة العدل والعبد العدل واختلفوا في ٢  
تعدّل المرأة  
نقل القاضي  
الوكبر عن  
أكثر الفقهاء  
من أهل  
المدنية وغيرهم  
أنه لا يقبل  
في التعديل  
النساء لانه  
الرواية ولا في  
الشهادة و  
اختار القاضي  
أنه يقبل تزكية  
المرأة مطلقا  
في الرواية و  
في الشهادة  
واما تزكية  
العبد فقد  
قال القاضي  
الوكبر يجب  
قبولها دون

الغلط او منكر الحديث اشد من قولهم ضعيف او ليس بالقوى اوفيه مقال

ومن المهم ايضا معرفة مراتب التعديل ارفعها الوصف ايضا بما دل على

أنه كما في الجرح ١٣

المبالغة فيه اصرح ذلك التعبير بافعل كوثق الناس واثبت الناس و

اليه المنتهى في التثبت ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل

اوصفيين كثرة ثقة او ثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل ضابط او نحو

اى هو ثقة والحمل على المبالغة ١٢

ذلك وادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التجريح كشيخه ويروى حديثه و

اى مراتب التعديل ١٢ اى وصفه اشارة ١٣

يعتبر به ونحو ذلك باين ذلك مراتب تخفى وهذه احكام يتعلق بذلك و

كقولهم صدوق ان شاء الله ١٣

ذكرتها هنا تكملة للفائدة فاقول تقبل التزكية من عارف باسبابها

بالذكور والناثين ١٢ ش

لا من غير عارف لئلا يتركى بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختيار ولو

اى ١٢ وصية

الشهادة لان خبرة مقبول وشهادة غير مقبولة ١٢ مولانا وجيه الدين علوى عه كثير وسط اصالح او مقارب الحديث او جيد الحديث او صريح ١٢ عه اى المسائل الاليتية بعد ذلك وهى قبول التزكية من عارف باسبابها ١٢ ش عله يعنى اراد التأكيد والتأكيد دون المصدر والتحديد ١٢ -

لنقله الفائدة

**له قوله** في الاصح ايضا الخ فان الاصح ان معدل الشاهد يجب ان يكون اثنين وتال بعضه هو يكفي سعدال واحد ونقل عن ابي حنيفة والي يوسف الاكاة بالواحدة في التزكية في الشهادة وكذا في الرواية وانما اكتفوا بالواحد لانه ان كان المزكي للراوى ناقلا عن غيره فهو من جملة الاخبار وان كان اجتهادا من تال نفسه فهو منزلة الحاكم في الحالتين لا يشترط التعدد ١٢ شرح الشرح **له قوله** والفرق بينهما الخ حاصل الفرق ان تزكية الراوى كمركز كانه وتزكية الشاهد شهادة على زكائه فلا بد من العدد في الاخبار ودون الاول فتامل ١٢ شرح الشرح لمولانا على القاري **له قوله** الامن عدل منبسط الخ

والقائد بهذا المنصب العظيم فائز بالسواب الجسيمة والمقام الكرمي نال السخاوي سرائر رجل عنه موت ابي سعيد النبي صلى الله عليه وسلم و اصحابه مجتمعين نساء لهم من سبب اجتماعهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لا يسل على هذا الرجل فانه كان يذب الكذب عن حديثي ولودي بين نعشه هذا الذي كان ينفي الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رثب في المنام فقبل له ما فعل الله بك قال غفري واعطاني وحياني وشاربتي ثلاث مائة حورا وادخلني عليه ميتين ونبيل نيه ه ذهب العليم بعبب كل محدث + ويكل مختلف من الاسناد + ويكل وهم في الحديث وشكل + يعثر به علماء كل بلاد + انتهى وهو الذي وقع له انه حين لقوه لاله الا الله حدث بحديث من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وقبض روحه حين وصوله الا

كانت التزكية صادقة من مزك واحد على الاصح خلافا لمن شرطاتها لا تقبل

التزكية ١٢ ش

الامن اثنين الخ اذ لها بالشهادة في الاصح ايضا والفرق بينهما ان التزكية

تنزل منزلة الحاكم فلا يشترط فيه العدد والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم

فافتراقا ولو قيل بفصل بين ما اذا كانت التزكية في الراوى مستندة من المزكي

الى اجتهاده او الى النقل عن غيره لكان متجها لانه ان كان الاول فلا يشترط فيه

اي متوجهها او سببها ١٢ ش التعديل ١٢ ش

العدد اصلا لانه يحكم بان منزلة الحاكم وان كان الثاني فيجوز فيه الخلا

ويتبين انه ايضا لا يشترط فيه العدد لان اصل النقل لا يشترط فيه العدد

فكذا ما يقرر عنه الله اعلم وينبغي ان لا يقبل الجرح والتعديل الا من

وعليه احكاما تفر ١٢

عدل متيقظ فلا يقبل جرح من افرد فيه فخرج بالا يقتضيه حديث الحديث

اي بالغ ١٢

ثبت ١٢

الله ووقع له انه غسل على السري الذي غسل عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهنيئ له ثم هنيئ له ١٢ شرح الشرح ه اي الراوى او للتزكية ١٢ ه اي بالتزكية في الشهادة ١٢ ش ه مزكي الراوى ومزكي الشاهد ١٢ ش ه كما لا يشترط في الحاكم ١٢ ه تزكية الراوى ١٢ ه المستند الى الاجتهاد ١٢ ه اي ما يترتب عليه من التزكية ١٢ ش ه كما قيل في ابن الجوهري ١٢ -

له قوله وقال الذهبي لم لعل الغرض من هذا الكلام اثبات تيقظ أئمة الجرح والتعديل فانهم لو كانوا متساهلين في الجرح والتعديل لاتفق الاثنان بل اكثر على تضعيف ثقة او وثيق ضعيف لتقليد بعضهم بعضا ١٢ ع  
له قوله حتى يجتمع الجميع الخ فيه ان ما يتفرع على قوله الذهبي ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع على تركه اثنان او يترك حديثه اذا اجتمع على تركه اثنان لا ما ذكره من قوله حتى يجتمع الجميع ١٢ قاسم بن قطلوبغا له قوله وان جرح بغير تحرز الخ اي

تحفظ يقال تحرز نفسه جعله في حرمه

ولقد احسن ابن دقيق العيد بقولته الخ

المسلمين دفعة من جهة البيران وقف

على شفيرها طائفتان من الناس

المحدثون والمحكمون ١٢ كذا في الهدايش

له قوله والافق الخ قال ابن دقيق

العيد الوجوه التي تدخل فيها الافق

خمس احدثها الهوى والغرض وهو

شرها وفي تواريخ المتأخرين كثيرة

والثاني المخالفة في العقائد والثالث

الاختلاف بين المنسوبة واصحاب

العلوم الظاهرة فوقع تنازعا وجب

كلام بعضهم في بعض والتراجع الكلام

بسبب الجهل بمراتب العلوم واكثر

ذلك في المتأخرين لاشتغالهم

بعلوم الاولاد وفيها التي كالحساب

والهندسة والطب وفيها الباطل

كالطبيعات وكثير من الاهليات

والخامس الاخذ في الذم

مع عدم الورع وقد عقد ابن

عبد البر في كتاب العلم باب الاقران

والمعامرين بعضهم في بعض ورأى

ان اهل العلوم لا يقبل جرحهم

الا ببيان واضح ١٢ شرح الشرح

ع حافظ مشهور ولد سنة ثلاث

وسبعين وست مائة وتوفي

سنة ثمان واربعين وسبع مائة رحمه الله ١٢

عنه محدث مشهور توفي سنة ثلاث وثلاث مائة ١٢

عنه لانه مع التساهل

لويحصل له غلبة الظن على عدالة فيصدق عليه انه ظن كذب ١٢

عنه في هذا الباب من هذه الوتيرة ١٢

كما لا يقبل تزكية من اخذ بمجر الظاهر فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو  
كمن غلب عليه التصفون ١٢

من اهل الاستقراء التام في نقد الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا  
عند الان متبطلان ١٢

اثنان قط على توثيق ضعيف لا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان

مذهب الناس ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه و

ليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه ان عدل  
الشان ١٢

بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيخشى عليه ان يدخل في زمرة  
دليل وبرهان ١٢

من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح بغير تحرز اقدم على  
اختراجه واحتياط ١٢

الطعن في مسلم بري من ذلك وسمه بميسم سوء ببقى عليه عارة ابدأ  
علامه ١٢

والافق تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام  
كالحمد وغيره ١٢



**له قوله** والجرح مقدم على التعديل الخ يعني اذا تعارض الجرح والتعديل في راو واحد فجرحه بعضهم وعدله بعضهم فالجرح مقدم على التعديل ويعمل به واطلق ذلك جماعة وذلك لان مع الجرح زيادة علم لم يطعم عليه المحدث ولان الجرح يصدق المعدل فيما اخبر به عن ظاهره وهو يبرهن امر باطن خفي عن الآخر نعم ان عين سميا نفاه المحدث بطريق معتبر فانهما يتعارضان ولكن محله التفصيل وهو انه ان صدر مبينا سيده من عارف باسبابه لانه ان كان غير مفسر لم يتيبين مثل قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشئ او نحو ذلك مقتضرا على ذلك لم يقدح

فمن ثبتت عدالة الناس يمتنعون فيما يجرح وما لا يجرح فطلق احدهما الجرح بناء على امر اعتقده جرحا ليس يجرح في نفس الامر فلا بد من بيان سببه وان صدر من غير عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا وهو ظاهر فان خلا الجرح عن التعديل قبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب اذ اصد من عارف على المختار ١٢ كذا اقره مولانا وجيه الدين

**له قوله** كان محله التفصيل الخ حاشاه ان الجرح اما مفسر او غيره وعلى الشقين اما من العارف بالاسباب او غيره والثاني مردود مطلقا اي مفسر كان او غيره صدر فيمن ثبتت عدالة او غيره والاول مقبول فيمن لم يثبت عدالة مفسر كان او غيره واما فيمن ثبتت عدالة فمقبول ايضا ان كان مفسر لم ينف المحدث بطريق معتبر ومردود وان كان غير مفسر او كان مفسرا وقد نفاه المحدث بطريق معتبر كما صدر من الناس في كتاب الضعفاء له نعمان بن ثابت ابو خفيق ليس بالقوي في الحديث انتهى وما صدر من قلة الحديثين محمد بن اساميل البخاري من جرح مفسر فانه قد اجيب

**المقدمين سالمين هذا غالبا وتارة من المخالفة في العقائد هو موجود**

كذلك الراوي وانفسا  
ادراجيا ١٢

**كثيرا قديما وحديثا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قد منا**

اي بالمخالفة في العقائد ١٢

لا يجوز ١٢

**تحقيق الحال في العمل برواية المبتدعة والجرح مقدم على التعديل اطلق**

اي جائز في بعض الصور وغيره في غيرهما ١٢

**ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبينا من عارف باسبابه لانه ان**

الجرح ١٢

التعديل ١٢ من الاصوليين ١٢

**كان غير مفسر لم يقدح في من ثبتت عدالة وان صدر من غير**

وان قدح فيمن لم يعرف حاله ١٢

لم يعرف ١٢

**عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا فان خلا المجروح عن التعديل**

عن تعديل في غير

الكل لم يعتبر

اي مطلقا ١٢

**قبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب اذ اصد من عارف على**

احراز عن غيره ١٢

**المختار لانه اذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول وعمال**

**قول المجارح اولى من اهل مال ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف**

الكل رائد كما زيد في اشاله ١٢

**له قوله** لم يقدح فيمن ثبتت عدالة الخ اي ان كان يقدح فيمن لم يعرف حاله كما ساقى في كلامه اما لم يقدح من غير بيان في ثابت العدالة لان الناس يمتنعون فيما يجرح وفيما لا يجرح فاعل الجرح جرحه بناء على امر اعتقده جرحا والحال انه ليس يجرح فلا بد من بيان سببه ١٢ شرح الشرح عه بان يقول تروك اوليس بالقوي ونحوهما ١٢ عه الاظهر ان يقال في حيز الجهالة او كان مجهولا ١٢

م عن عبد الله بن شداد بن ابى لهب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف الامام فان قراؤه الامام له قراوة ولعلك تقترح من هذا ان الوهر في اسناد الامام  
 انا هو من تحت ابى حنيفة قال الشارح بعد نقل الكلام المذكور لانا وجيه الدين قلت يمكن دفعه بان يقال ان عن زائدة من سهو فلم السام او هو بعض الرواة ومنه هو الحاكم فانه  
 كثير الوهر على ما ذكره عنه هذا على تقدير تسليم ان يكون المراد بابى الوليد هو نفس شداد والا فلا محذور ان يكون شداد مكنت بابى الوليد على تقدير وجوده وعدمه فغيرهما يمكن ان  
 يكون بدلا عن شداد باعادة الجارية لزيادة البيان انتهى اقول ولا رضى بهذا الاجوبة فتسوى ولا يعيل اليها قلبى ١٢ عب **له قوله** اسماء المكنتين لم اطلع ان اعلم ما يعرف بهن  
 جعل علامة عليهن الاسماء المكنتين والا لكان

فالا سموا وضع علامة على المسمى والكنية

ما صدر باب اوامر او ابن واللقب ساد على  
 رفعة المسمى او وضعته وهذا على ما احتجوا  
 السيد الشريف واما ما ذكره العلامة الشافعى

فالا سموا من اللقب والكنية وهو الذي  
 يوافق قوله ومعرفة من اسمه كنيته ١٢ شرح

الشرح **له قوله** ومعرفة من اسمه كنيته  
 المراد هو بيان الاول من لكونيته له غير

الكنية التي هي اسمه كاني بلال الاشعري الراوى  
 عن شريك وغيره وكاني حسين الراوى عن ابى

حاتم الراوى فقال كل واحد ليس اسر اسمي  
 وكنيتي واحد والثاني من له كنية اخرى غير

الكنية التي نزلت منزلة الاسماء وصارت ثابتة  
 كنية بها ولذا قال ابن الصلاح كان للكنية كنية

اخرى ١٢ شرح **له قوله** ومن اختلف  
 في كنيته المراد ما ساعدت زيدا لم يخلو

في اسمه واختلف في كنيته فليل ابو  
 محمد قيل ابو خارجة وكذا من اختلف في اسمه دون

كنيته وهو عكس اقول كاني هيرة فانه كنيته ١٢ عب  
**له قوله** او كثرت نعتة واللقاب المراد

من من جعل الرجل الواحد اثنين وقد وقع ذلك  
 اومر لم يراع من الفاظ اسم اللقب بالمعنى الاعمر

يتقسم الى ما يجوز ذكرها في الرواية وغيره سواء  
 عرف بغيره ام لا وهو ما لا يراه صاحب كاني

لقبى بن ابى طالب لعبد النبي صلى الله عليه وسلم

**فصل من المهم في هذا الفن معرفة كنى المسلمين من اشتهر باسمه**  
 كهنى ١٢ جمع المسمى ١٢

**وله كنية لا يؤمن ان ياتى في بعض الروايات مكنيا لئلا يظن انه**  
 بكنيته ١٢

**اخر ومعرفة اسماء المكنتين وهو عكس الذي قبله معرفة من اسمه**  
 المشتهرين بالكنية ١٢

**كنيته هم قليل معرفة من اختلف في كنيته وهو كثير ومعرفة من كثرت**  
 اى له كنيستان واكثر ١٢

**كناه كاني جريح له كنيستان ابو الوليد ابو خالد وكثرت نعتو واللقاب ومعرفة**  
 من التهم ١٢

**له قوله** فصل الى هذا المبحث الا ترى نوع من جنس هذا الباب مفصول عما قبله لغاية ما بينه  
 وبينه او يطل الفصل عن ذكر المهم وهو الاظهر والا فما بعده عطف على ما قبله متناو شروحا  
 شرح **له قوله** من اشتهر باسمه وله كنية المراد مثاله طلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن  
 بن عوف والحسن بن علي رضي الله عنهما فان كنية كل منهما ابو محمد وكاني لزيد بن العوام الحسين  
 ابن علي وحذيفة وسلمان وجابر فان كنية كل منهما ابو عبد الله فهو لاء اشتهروا باسمائهم شال  
 من اشهر كنيته دون اسم ابن عباس وابن مسعود ابن ام مكتوم وغيرهم فهو لاء اشتهروا بكنائهم ١٢ كذا في مواضع  
 الفقه المتعقولة عنها **له قوله** لئلا يظن المراد ما رواه الحاكم من رواية ابى يوسف عن ابى حنيفة عن موسى بن  
 ابي علقمة عن عبد الله بن شداد عن ابى الوليد عن جابر مرفوعا عن صلح خلف الامام فان قراوته قراوة قال الحاكم عبد الله  
 بن شداد هو بن عبد الله بن ابي المديني قال الحاكم ومن تهاون بعرفة الاسامي اوردته مثل هذا الوهم كذا قال  
 مولانا وجيه الدين اقول الرواية الصحيحة ما رواه محمد بن عطاء اخبرني ابى حنيفة قال حدثنا ابى الحسن موسى بن ابي عائشة م

والى ما لا يجوز ذكره ان كان محروفا بغيره ويجوز ان لم يعرف بدونه للضرورة ولقد راجعنا كالا عشرين الاعرج وكها ودية بن عبد الكريم احدا كالمحدثين قيل له الضال لانه

ضل في طريق مكة لواء الاقارب ايضا قد يعرف سبب التلقب بها وتدل لا يعرف ١٢ كذا في شرح **له قوله** ومن المهم في هذا الفن اى ومن المهم في علم الحديث معرفة

كنى ذوى الاسماء ومعرفة اسماء ذوى الكنى فان الراوى يوجه كنيته مرة باسمه ومرة بهما فيظن من لا معرفة له متحدا ١٢ كذا في الهوامش على كذا اوجد في نسخة شرح  
 الشرح والظاهر ان يقول هو نفس عبد الله بن شداد وكذا انما اجد هذا ١٢ على كذا في نسخة شرح الشرح ١٢ عاصم ويرى عن غيره المكنت بابى الوليد

**له قوله** ابراهيم بن اسحق المدني الخ لفتح الدال قال المص المدني نسبة الى مدينة ما والمدني نسبة الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتقدم هذا الاصل بن المدني فان والده من اهل المدينة فقلت تلبيذه شرح الشرح -

**له قوله** وليس الربيع

المذكور من اولاده الخ

اي من اولاد انس المشهور

ومنه ما ينسب الى جده

بمعرفته الرجال ان

مالك بن انس صاحب

المذهب هو ابن انس

بن مالك وليس كذلك

١٢ ع

**له قوله** نسب الى غير

ابيه الخ قال مولانا وبيده

الدين جعل ابن الصلاح

والنوى من نسب الى

غير ابيه شاملا للاقسام

الاربعة اثبات ما ذكر

المص والآخران من

نسب الى جده ومن

نسب الى جدته فالاول

كابي عبدة بن الجراح

احد العشيرة هو عامر

ابن عبد الله بن الجراح

والثاني كيط بن مينة

عليه وزن كيتاها ام

ابيه والمص اقصر على

القسمين وجعل القسم

الثالث داخلين نسب

الى غير ما يبيح الى الفهر

وبقي القسم الرابع مهملا

من افقت كنيته اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المدني احد اتباع

بنية الدال ١٢

التابعين وفائدة معرفته في الغلط عن نسبه الى ابيه فقال ثنا ابن

اسحق فنسب الى التضعيف ان الصواب ثنا ابو اسحق او بالعكس

كاسحاق بن ابي اسحق السليبي او افقت كنيته كنية زوجته كابي ايوب

الانصاري ام ايوب صحابي مشهور ان او وافق اسم شقيقه اسم ابيه كالربيع

ابن انس عن انس هكذا ياتي في الروايات فيظن انه يروي عن ابيه كما وقع في

الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد هو ابو وليس نس شقيق الربيع والد ايل

ابو بكر شقيقه انصاري هو انس بن مالك الصحابي المشهور ليس الربيع المذكور

من اولاده ومعرفته من نسب الى غير ابيه كالمقداد بن الاسود

من المهر ١٢

وقال الشارح مولانا علي لغاري والصواب انه جعل القسمين الاخيرين داخلين في قوله او نسب الى غير ما يبيح الى الفهر انتهى ١٢ ع  
ع بفتح السين وكسر الواو ١٢ ع احد صحابي والاخرى صحابية ١٢ ع منسوب الى بكر بن وايل ١٢ ع له خادم الرسول عليه السلام ١٢

دائرة  
دائرة

له قوله كان لا يجب الخ قد نهى الامام احمد بن حنبل ابن معين من ان يقول ابن عليّة حيث قال قل اسمعيل بن ابراهيم فانه بلغنى انه كان يكره ان ينسب الى امه يقال تدنّبناه منك باسما الحيرة اكذا في الهوامش

له قوله او نسب

الى غير ما يسبق الى

الفهم الخ اي منه بان

نسب الى نسبة سن

بلد او وقت او قبيلة

او صنعة وليس نظاه

الذي يسبق الى الفهم

سراد من بل نسب الى

غير المتبادر لعارض

عرض من نزوله في ذلك

المكان او تلك القبيلة

او غوز ذلك ١٢ شرح الفهم

له قوله الى

مناعتها الخ اي

مناعة الخ اذا كان

وعوانخل والضمير

يرجع اليه باعتبار

انه يفهم من

الخ اذا دأبت بالنظر

الى معناه وهو انخل

لانه مؤنث سماعي

١٢ شرح الشرح

له قوله وكذا من

نسب الى جده الخ

قال المصنف محمد بن

بشر ومحمد بن السائب

بن بشر الاول ثقة والثاني

ضعيف وينسب الى جده

الزهرى لكونه تبناه وانما هو المقداد بن عمرو ونسب الى امه كاين عليّة

وهو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم احد ثقات وعليّة اسم امه اشتهر بها

وكان لا يجب ان يقال له ابن عليّة ولهذا كان يقول الشافعي انا اسمعيل

الذي يقال له ابن عليّة ونسب الى غير ما يسبق الى الفهم كالحذاء ظاهرة

انه منسوب الى مناعتها او بيعها وليس كذلك انما كان يحالهم فنسب

اليهم وكسليمان التيمي لم يكن من بنى التيمم لكن نزل فيهم وكذا من

نسب الى جده فلا يؤمن التباسه بمن وافق اسمه واسم ابيه اسم

الجد المذكور ومعرفة من اتفق اسمه واسم ابيه وجده كالحسن بن الحسن

ابن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم وقد يقع اكثر من ذلك

فيحصل اللبس وقد وقع ذلك في الصحيح فقله التلميذ وكذا من نسب الى جدته فانه يصدق عليه انه نسب الى غير ما يسبق الى الفهم وقد قد منا

الإشارة اليه ١٢ شرح الشرح عه دك محمد بن محمد بن محمد الخراي ١٢

ع  
تكرار الحسن  
الى ثلث  
مرات ليس  
في بعض  
النسخ الصحيحة  
١٢ ش

ع  
بكسر اوله  
و فتح الميم  
وكسرة ١٢ ش

ه  
قال المصنف  
الميع والذال  
المعجمة نسبة  
الى البلد  
بسكونها واهمال  
الذال نسبة الى  
القبيلة ومن  
اوله ما في  
الكتاب ١٢  
شرح الشر ٧  
لعم  
صا نح الحديد  
١٢ ش

وهو من فروع المسلسل وقد يتفق الاسم اسم الاب مع اسم الجد اسم ابيه

فصاعداً كابي اليم الكندي هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن

الحسن واتفق اسم الراوي واسم شيخه وشيخ شيخه فصاعداً كعمران بن عمران

عن عمران الاول يعرباً بقصير الثاني اورياً العطاشي الثالث ابن حصين  
مختار ١٢

الصحابي رضي الله تعالى عنه وكسليمان عن سليمان عن سليمان الاول

ابن احمد بن ايوب الطبراني والثاني ابن احمد واسطى والثالث

ابن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرحبيل وقد يقع  
كخز عبيد ١٢

ذلك للراوي وشيخه معاً كابي العلاء الهذلي العطاشي مشهوراً بالراية  
التوافق ١٢

عن ابي علي الاصبهاني الحداد وكل منهما اسمه الحسن بن احمد بن الحسن

ابن احمد بن الحسن بن احمد فاتفق في ذلك واتفق في الكنية  
والنسبة الى البلد الصناعة وصنف فيه ابو موسى المديني جزءاً <sup>ع</sup> خافلاً  
ومعروفه من اتفق اسم شيخه والراوى عنه وهو نوم لطيف لم يتعرض  
له ابن الصلاح فاندته رفع اللبس عن من يظن ان فيه تكراراً وانقلاباً  
فمن اشبه البخاري راى عن مسلم وراى عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم <sup>ث</sup> القزويني  
البصري الراوى عنه مسلم ابن الحجاج القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع  
ذلك لعبد بن حميد ايضاً راى عن مسلم بن ابراهيم وراى عنه مسلم  
بن الحجاج في صحيحه حديثاً بهذه التوجه بعينها ومنها يحيى بن ابي كثير  
راى عن هشام وراى عنه هشام فشيخه هشام بن عروة وهو من اقربائه

ع  
كراً سلاً مثلاً  
هذا النوع ١٢  
ع  
اي عن  
الشيخ وهو  
بن اتفق  
ففي العبارة  
ابها م ١٢  
ع  
اي و  
لان صالحاً  
للتعرض ١٢  
له  
كحدثنا عبد  
بن حميد  
عن مسلم  
١٢ ش  
له  
وما تغايران  
١٢ ش

راى القشيري

راى عبد الله

عه

ای الموصوف

بالا علی

١٢ شب

عه

ای من

الکتی و

اللقاب اعر

من ان يكون

اصحاب ثقات

او ضعافا

مذكورة في

كتاب دون

كتاب ١٢

شرح الشرح

سه

اسم کتاب

له ١٢ شب

له

لانهم المقصودون ١٢

لعه

بکمال بعين و

سكون الجيم

١٢ ش

والراوى عنه هشام بن ابى عبد الله الدستوائى ومنها ابن جريج

روى عن هشام وروى عنه هشام فالاعلى ابن عروة والادنى ابن

يوسف الصنعانى ومنها الحكم بن عتيبة روى عن ابن ابى يلى وعنه

ابن ابى يلى فالاعلى عبد الرحمن والادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور

امثلته كثيرة ومن المهم في هذا الفن معرفة الاسماء المجردة

وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كابن

سعد في الطبقات وابن ابى خيثمة والبخارى في تاريخهما وابن ابى

حاتم في المجرى والتعديل ومنهم من افرد الثقات كالعجلي وابن حبان

وابن شاهين ومنهم من افرد المجرحين كابن عدى وابن حبان

كفالتين ١٢

ع

فذكر اسماء رجال  
ذلك الكتاب ١٢

ع

عدة من الصحاح  
الستة وذهب  
بعض الكبر الى  
دخول المؤلف في  
الصحاح الستة  
وهو الحق ١٢ ع

س

نسبة الى مرة بكسر  
ميم وتشديد زاي  
يلد بالشام ١٢ ش

ل

اي الاصل الاول او  
الثاني وهو بعيد ١٢

ل

اي ما لا يوجد  
سمي اخر به  
بل هو مفرد بهذا  
الاسم

مثاله كَيَّ كَاتِي ابْن  
لَيَّا كَعْمَا كَلَا هِيَا  
فردان ١٢

ايضا ومنهم من تقيّد بكتاب مخصوص كرجال البخاري لابي  
نصر الكلاباذي رجال مسلم لابي بكر بن منجويه ورجالهما معا لابي  
الفصل بن طاهر رجال ابي داود لابي علي الجبائي وكذا رجال الترمذي  
ورجال النسائي لجماعة من المغاربة ورجال الستة الصحيحين  
وابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة لعبد الغني المقدسي  
في كتاب الكمال ثم هذبه المزي في تهذيب الكمال قد خصته  
وزدت عليه اشياء كثيرة وسميت تهذيب التهذيب وجاء مع ما  
اشتمل عليه من الزيادة قد مرثلث الاصل ومن المهم ايضا  
معرفة الاسماء المفردة وقد صنف فيها الحافظ ابو بكر احمد بن

الزبداني



هرون البرمجي فذكر أشياء كثيرة تعقبوا عليه بعضها ومن ذلك قوله  
 صُغْدِي بن سنان أحد الضعفاء وهو بضم الصاد المهملة وقد تبدل  
 سيناً مهملة وسكون الغين المعجمة بعدها دال مهملة ثم راء كياء  
 النسب هو اسم علم بلفظ النسب ليس هو فرداً في الجرح والتعديل  
 لا بن أبي حاتم صغدي الكوفي وثقه ابن معين وفرق بينه وبين  
 الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي صغدي بن عبد الله  
 يروي عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ انتهى وأظنه هو  
 الذي ذكره ابن أبي حاتم وأما كون العقيلي ذكره في الضعفاء فإنها  
 هو للحديث الذي ذكره عنه وليست الأفة منه بل هي من

له قوله وتكتب عليه الخاي بان سند رايا بالاسود الذي ذكره ابو موسى في الذيل زاعما انه غير ما ذكره ابن مندة في معرفة الصحابة هو بعينه ما ذكره ابن مندة اي هو مولى زنباع لا غير ١٢ كذا في الحواشي

له قوله وكذا معرفة

اللقاب لمثل الضعيف

لقب عبد الله بن محمد لانه كان

ضعيفا في جسمه ومثل

التوى لقب به الحسن

بن يزيد لقوته على

العبادة والطواف و

كالضال لقب به معاوية

ابن عبد الكريم لانه

ضل في طريق مكة

وكمحدث سعد بن ابى

وقاص كان يلقب بـ

الشیطان لقصره كما في

التقريب الى غير ذلك

١٢ تلخيص الحواشي

عنه لومير به

مسمى غيره ١٢

عنه والعلوم الحق

عنده تعالى ١٢

مسمى كتابه المسمى

بالذيل ١٢ ش -

لله منسوب الى

جيزة موضع

معروف بمصر

١٢ ش

لعه بكسراى

فكون نون فموحدة ١٢ ش

الراوى عنه عنبة بن عبد الرحمن الله اعلم ومن ذلك

كلمة ١٢

سند رايا المهملة والنون بوزن جعفر وهو مولى زنباع الجذامى

له صحبة ورواية والمشهور انه يكنى ابا عبد الله وهو اسود فرد

مشددا ومخففا ١٢ ش

لويستقر به غيره فيما نعلم لكن ذكر ابو موسى في الذيل على معرفة

الصحابة لابن مندة سند رايا بالاسود وروى له حديثا وتكتب

اغترض ١٢

ابو موسى ١٢

عليه ذلك بانه هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث

اي ذكره سند رايا بانه غير ما ذكره ابن مندة ١٢

المذكور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة الذين نزلوا

مصر في ترجمة سند رايا بانه وقد حوت ذلك في كتابي

في الصحابة وكذا معرفة الكنى المجردة والمفردة وكذا

من المهمات ١٢

كالقصة ١٢

اي من المهمات ١٢

**له قوله** والادوان الزجمع وطن وهو محل الانسان من بلدة او ضيعة او سكة ولا فرق فيمن ينتسب الى محل بين ان يكون اصليا منها ونازلا فيبذل ويجاوس له ولذلك تعدد النسبة بحسب الانتقال ولاحد للاقامة المسوغة للنسبة وان ضبط ابن المبارك باربع سنين فقد توقفت فيه ابن كثير ١٢ شرح المشرح -

**له قوله** وتقع الى الصنائع والصناعة بالفهم اخص من الحرفة لان الصناعة لا بد من المباشرة فيها بخلاف الحرفة كذا قيل واما بالكر فهو بمعنى الاصطلاح التام عن الصنعة المعنوية من العلوم العقلية والنقلية ١٢ شرح المشرح -

**معرفة الالقاب هي تارة تكون بلفظ الاسم تارة بلفظ الكنية و**

**تقع بسبب عاهة كالاعمش او حرفة وكذا معرفة الانساب وهي**

**تارة تقع الى القبائل وهو في المتقدمين اكثر بالنسبة الى**

**المتأخرين وتارة الى الادوان وهذا في المتأخرين اكثر بالنسبة**

**الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون بلاد او**

**ضياعا او سكا او مجاورة وتقع الى الصنائع كالحياط والحرف**

**كالبراز وليق فيها الاتفاق والاشتباة كالاسماء وقد تقع الانساب**

**القبائل كالحسين محمد القطواني كان كوفيا ويلقب بالقطواني وكان**

**يغضب منها ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك اي الالقاب والنسب**

**له قوله** ويقع فيها الاتفاق والاشتباة الخ اي يقع في انساب الرواة مثل ما يقع في اسمائهم من الاتفاق في اللفظ والخط معا مثل المعنى نسبة الى قبيلة وهو بنو حنيقة ونسبة الى مذهب الامام الاعظم الى حنيقة الثعلب ابن ثابت ومن الاشتباة في الخط دون اللفظ مثل الابل والابل الاول بفتح الهمزة وسكون الياء التحتية آخر الحروف وجميع ما في المؤمل والصحيحين فهو من هذا النمط فالثاني بضم الهمزة والباء الموحدة وتشديد اللام ١٢ كذا في الحواشي

**ع** كقبيصة طرزن مدينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ **ع** هذا اللفظ ليس في غير النسخة المنقولة

عنهم **ع** جمع قبيلة وهم بنو اب داود ١٢ **ش** له اي الانتساب الى الادوان ١٢ **ش** لله تذكير الضمير بياض على ان النسبة مصدر يستوي فيه المذكور والمؤنث ١٢ **ش** **ع** جمع ضيعة بالفتح وهي المزرعة ١٢ **ل** **ع** ولم يظهر في وجه الغضب ١٢ **ع** كما ذكرنا في الضال والقوى والضعيف ١٢

الجعف ١٢ ملقط من شرح الشرح **له** قوله ولا يعرف تمييز ذلك الخ ودانكته الامن من وقوع الخلل في بعض الاحكام الشرعية المشاطة فيها النبي  
كالامامة الخطيئة والكفالة في النكاح ونحو ذلك من التوارث والتقديم في الصلوة وغيرها ١٢ اكد في شرح الشرح **له** قوله ومعزنية الاخوة  
والاخوات الخ وامثله كثيرة في الصحابة منها فحمل بن عباس وعمر بن الخطاب وزيد بن الخطاب ودعا لشعبت بن ابي بكر  
واسماء بنت ابي بكر وزيد بن جندب بنت جحش وحنيفة بنت جحش الى غير ذلك ١٢ عيب **له** قوله معرفة اداب الشيخ والطالب في ذلك ان علم الحديث علم شريف  
لكونه مضافا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فإنما سب ما به طالع البان يكون موسو ما  
بكلام الاخلاق و دحمان القيم ١٢ شرح الشرح  
له قوله و يشتر كان في تجميع النية  
الخر قد ورج من تعلم علما ما يتبع يد  
رجد الله عز وجل لا يتعلمه الا بصيب  
به عرضا من الدنيا لم يجد عرفا لنية  
لزم القيمة يتبع بها و الحال انها توجد  
من مسودة تصانئة سنة ١٢ شرح الشرح  
له قوله و يصرف الشيخ بان سيمع اذا  
احتجيم اليه الخ اي الى الشيخ وادلى حديثه  
و الحال اصل ان من اذيا الشيخ خاصة  
انتمى احتجيم الى ما عذة جلس للاسماع  
و جوابا ان تعين عليه استجابا بان كان  
ثم مثله و هو الصميم فقد جلس الامام  
مالك للناس و هو ابن نيف و عشرين  
سنة و الناس متوفر من و شيوخه  
اجاء و كذا جلس الامام الشافعي رح  
واخذ عنه العلوف سن الحديث بحيث  
حمل عنهما بعض شيوخهما و من اسن  
منهما و اقدم عليهما ١٢ شرح الشرح  
له قوله و لا يترك اسماء احد لنية  
فاسدة اي لا يمنع من تحديث احد لكونه  
غير صحيح النية فانه قد يبرج له محتها  
بعد لما قال بعض السلف طلبة العلم  
لغير الله فاني ان يكون الا لله

التي باطنها على خلاف ظاهرها وكذا معرفة الموالى من الاعلى والأسفل بالبرق

من العلماء والرواة ١٣

أَبَا الْحَلْفِ أَوْ بِالْإِسْلَامِ إِنَّ كُلَّ ذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَوْلَى لَا يَعْرِفُ تَمْيِيزَ ذَلِكَ إِلَّا

بالتفصيل عليه معرفة الاخوة والافوات وقد صنف فيه القدماء كعلي بن  
 في نسخة النسخة ١٢٤

في هذا النوع ١٣٤

المدينى من المهم ايضا معرفة ادب الشيخ والطالب يشتركان فى تصحيح النية

والتطهير من اعراض الدنيا وتحسين الخلق ونفحة الشيخ بن سيمع اذا احتيج

اليه أن لا يحدث تبدل فيه من هو أولى منه بل يرشد إليه ولا يتركه واسماء أحد  
 اى لا ينفى ١٢ زنيه اولى منه ١٣ المطالب ١٤

طالب ۱۲

۱۰۰ زینہ اولی مند

ی لایینغے ۱۲

لَنِيَّةٍ فَاسِدَةٍ وَإِنْ يَتَّبِعْهُ يَحْيَىٰ بِنُوحٍ أُولَٰئِكَ الْأَعْمَالُ

له قوله التي بانها على خلاف ظاهرها الخ محمد بن سنان العوفي يفتح العين والواو بالقاف باهله نزل العوفي  
 بن من عبد القيس فنبأ اليها واكابى مسعود عقبة بن عمر النصارى البدرى لو شهد بدرا في قول الاكثين بل  
 نزل بها واسكنها فانبأ اليها شرح الشرح له قوله ابا الحلف بكسر فسكون واسله للعاقدة والعاهدة على  
 التعاضد التساعده منه قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فاعلموا ان الله قد جعل لغيركم حلالا ما لم يكن  
 الحرام عليه قل له الحق يقيم جميع فسكون عين مهمله فاعلموا ان حذو كان مجوسيا فاسلو على يد النعمان بن اخطب

وهذا هو الغالب في علم الكتاب السنة بان ما لهما ونتيجة هما لصاحبهما ان يحسن حاله ويختار بالحسنه ماله ١٢ شرح الشرح ١٣ قوله لاني الطريق  
الجزبان يقدنيه او يقيف او يبر الا ان اضطر الى ذلك وحاصله ان يحدث بالوقت والعظمة قال الكاظم في شارح البخاري فقد روي عن مالك كان  
اذا اراد ان يحدث فوضأ وجلس على صدره فراه في جلوسه بوقت وحيية وحدث كذا نقل السالحي ١٢ ع ١٣ لم يجمع ما ذكر من كونه  
الخط واسفل البرق والحلف والاصلام وغيره كوفي القسيلة ١٢ ش ١٣ لم يجمعها عن الرازي السبعة ١٣ ش ١٤ من غلاد وروى ويونس ١٣ ش ١٤

له قوله لمرض اوههم الخ الى اللذان يحتل بهما المزاج والعقل والا فقد تقدم ان ابن معين حدث عند نزعه وقد حدث بعد المائة جماعة من الصحابة والتابعين ١٢ خلاصته شرح الشرح  
له قوله مستعمل يقط الخ المراد المليخ للحديث اذا كثرا لجمع وعند تكاثر الجمع بحيث لا يكتفي بمستعمل واحد اتخذ مستمليين وينبغي

ان يكون على موضع مرتفع او قائما ليكون ابلغ للسامعين ١٢ الخ في شرح الشرح

الا ان اضطر الى ذلك ان يمسك عن الحديث اذا خشى

التغير او النسيان لمرض اوههم واذا اتخذ مجلس الاملاء ان يكون له

في لسانه ١٢ غاية كبر السن ١٢

مستعمل يقط وينفر الطالبان يوقرا الشيخ ولا يصحروا ويرشد غيره لما سمعه

ينظرون ١٢

ولا يدع الاستفادة لحياء او تكبر ويكتب سمعه تاما ويعتني بالتقييد و

يتروك ١٢

الضبط ويذاكر محفوظه ليرسخ في ذهنه ومن المهم معرفة سن

التحمل والاداء والا محم اعتبار سن التحمل بالتمييز هذا في السماع

وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال مجالس الحديث و

تبركا وتيمنا ١٢

يكتبون لهم انهم حضروا ولا بد لهم في مثل ذلك من اجازة المستمع و

الا محم في سن الطلب بنفسه يتاهل لذلك ليصح عمله الكافر ايضا اذا

يصير اهلا ١٢

عنه ان ينبغي ان يكون له ١٢

عنه لا يوقع

في الضجر والملا ١٢

مع مع احد

من شركاء ١٢

له في قوله خمس

سنتين وقيل

بعد الثلاثين

وقيل بعد العشرين ١٢

لله وهو من

فهو الخطاب ورا د

الجواب على وجه

الصواب ١٢ ش

لعه دن الحضور

للبركة والاجازة

بعد الاهلية ١٢ ش

لعه ليحصل لهم

من بركاته

فان عند ذكر

الصالحين تستنزل

الرحمة ١٢ ش

معهم لان سماعهم هذا الايجاب به ١٢ وليس منحصر في سن مخصوص ١٢ صاع كما يقبل شهادته ومثاله حديث جبير بن مطعم المتفق على صحته انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالمحور وكان جاء في سائر بدقيل ان يسلموه في رواية البخاري وذلك اول ما وقع لايان في قلبي ١٢ شرح الشرح

له قوله صفة كتابة الحديث الخ قد اختلفت في كتابة الحديث فكره بعض الصحابة وجوزه بعضهم والان قد تحقق

الاجماع على جواز ١٢ عيب

له قوله ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى الخ هذا المحرط ظاهرة عام في الصفتين ولعل كان رأب المتقدمين ان يجعلوا طرفي الاسطر

متساويين في التوسع

واما على المعتاد في زماننا

ان حاشية اليمنى

من الصفحة الاولى

اوسع عكس الصفحة

الثانية فينبغي

ان يكون في الحكم

تفصيل فتأمل

فانه موضع زلل

ثم رأيت في

كلام عياض

تصرح بذلك

والحمد لله على

ذلك ١٢ شرح الشرح

عنه قال البيهقي ان

من له اهلية ذلك

بالاستحقاق التام

دقة فطنته في

المرام يجوز له ان

يتصدى وان لم يكن

له اجازة ومن لم

يكن اهلا لذلك

فلا يفيد ولا لوالف

اجازة وسامع ١٢

شرح الشرح

عنه اعترض على ابن

اداه بعد اسلامه وكذا الفاسق من باب الاولى اذا اده بعد

من يحمل الكافر ١٢

محملة ١٢

توبته وثبوت عدالته واما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له

علانية ١٢

بزم من معين بل يقيد بالاحتياج والتاهل لذلك وهو مختلف

باختلاف الاشخاص وقال ابن خلد اذا بلغ الخمسين ولا

ينكر عليه عند الاربعين وتعقب بهن حدث قبلها كما لك

ومن المهم معرفة صفة الضبط في الكتاب وصفة كتابة الحديث

وهو ان يكتبه مبينا مفسرا فيشكل لمشكل منه وينقطه يكتب

اي يعرب المشكل ١٢

واضحا ١٢

الساقط في الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقيت والا فله اليسرى

اي المتروك سهوا ١٢

وصفة عرضه وهو مقابلة مع الشيخ المسمع او مع ثقة غيره او مع نفسه

الجلاد ١٢ عنه امام الحديثين رضي الله عن ١٢ له اي طريقة كتابة الحديث ١٢ له اي مطلقا او المشكل منه ١٢

له بان يكون بعد الساقط كلمة او اكثر ١٢ ش معه من المهم معرفة صفة عرضه ١٢

له قوله من اعتنائه بتكثير الشيوخ الخ لان المقصود الاصل هو الدراية لا مجرد الرواية كذا قال المصنف وعندى ان تكثير الشيوخ كان افضل في الزمان القديم لتفصيل الثقة بالحديث الاترى الى صنيع البخارى يروى الحديث الواحد بكرات ومرات واما في هذا الزمان فلا حاجة اليه اعرب **له قوله** فان شاء رتبته على سائر بقية الخ اى من سبق من

الصحابة في الاسلام

فيستأول بابي بكر

ثم على رضى الله

تعالى عنهما وبذل

وخذيجته ماضى

الله عنهما اوفى

الفصل فيبتدأ

بالعشرة المبشرة

ثم باهل بيادر

ثم باهل المدينة

ثم بمن اسلم

وهاجر بين

الحديبية و

الفتح ثم بمن اسلم

يوم الفتح ثم يختم

باصغار الصحابة

سناً كابى الطفيل

والسائب بن يزيد

ثم بالنساء فيبدأ

بامهات المؤمنين

ومنهن من عاشت رضى

الله عنهما تلخمين

الحواشي **له قوله**

على حروف المعجم الخ

فيبدأ بابي بن كعب

والسائب بن يزيد

عازب بلال الى غير ذلك اعرب

منه فياخذه جميعا ويحصله بكماله اعرب

له ومن المهم معرفة صفة تصنيفه اعرب

لعه منفردة من غير نظر الى صحة

ضعف ومناسبة باب وفصل ١٢ -

شيئاً فشيئاً وصفه سماعه بان لا يتشاغل بما يخل به من نسخ  
قيد لاخير لكل ١٢

او حديث أونعاس وصفه سماعه كذلك وان يكون ذلك من  
الكلام ١٢ اعرب من المهم ١٢

اصله الذى سمع فيه او من فرع قويل على اصله فان تعذر فليجبره  
اعرب ١٢ اى الشيخ ١٢

بالاجازة لها خالف ان خالف وصفه الرحلة فيه حيث يبتدئ  
في طلب سماع الحديث ١٢

بحديث اهل بلدة فيستوعبه ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما  
بالتشديد ١٢ ش

ليس عنده ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع اكثر من اعتنائه بتكثير  
اهتمامه ١٢ اى من الحديث ١٢ ش

الشيخ وصفه تصنيفه وذلك اما على المسانيد بان يجمع مسند كل

صحابي على حدة فان شاء رتبته على سائر بقية وان شاء رتبته على

حروف المعجم هو اسهل تناولا او تصنيفه على الابواب  
أخذ ١٢

فيل دعه احسن ١٢

عنه اى ليحجر الشيخ نعمان الطالب ١٢ ش

منه فياخذه جميعا ويحصله بكماله اعرب

له ومن المهم معرفة صفة تصنيفه اعرب

لعه منفردة من غير نظر الى صحة

ضعف ومناسبة باب وفصل ١٢ -

له قوله ومن المهم معرفة سبب الحديث الخ اى باعث ومادة قال التسليذ يعنى السبب الذى لاجله حدث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الحديث كما فى سبب نزول القرآن الكريم انتهى وفيه فوائد كثيرة وان

كان العبرة

بعموم اللفظ

لا بخصوص

السبب ١٢ شرح

الشرح

ع ١٢ اى غير الابواب

الفقهية ١٢

ع ١٢ واهل هذه

الطريقة منهم

من يتقيد بالصحيح

كالشيخين ومنهم

من لم يتقيد بذلك

كما فى الكتب الستة

١٢ ش ١٢

ع ١٢ من الربط

واليايس والصحيح

والسقيم ١٢

له بحيث يتفهم

ارسال المتصل و

وقت المرفوع

الى غير ذلك ١٢

له غير متقيد

بالاستيعاب ١٢ ش

له بفتح الياء

واللام ١٢ ش

له بضم

المهمل والموحدة

الفقهية او غيرها بان يجمع فى كل باب ما ورد فيه مما يدل

على حكمه اثباتا او نفيا والاولى ان يقتصر على ما صح او حسن

فان جمع الجميع فليبين علة الضعيف او تصنيفه على

شلا يفترا لناظر ١٢

العلل فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته الاحسن

ان يرتبها على الابواب ليسهل تناولها ويجمعه على الاطراف

اخذها ١٢

فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ويجمع اسانيد الاما مستوعبا

اى ذلك الحديث ١٢

او متقيدا بكتب مخصوصة ومن المهم معرفة سبب الحديث

وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى ابى يعلى ابن الفراء

الحنبل وهو ابو حفص لعكبرى وقد ذكر الشيخ<sup>مع</sup> تقى الدين بن

وسكون الكاف فيما بينهما ١٢ ش مع قيل هو بلغ رتبة الاجتهاد ١٢



له قوله والله الموفق للصواب في البداية والنهاية والهادي للحق في الدراية والرواية لا اله الا هو وان محمدا عبده ورسوله عليه توكلت واليه انيب وهو المحيى لدعاء عبده الكثير حسبا الله ونعم الوكيل ما احسن المولى وجزا الكفيل الحمد لله رب العالمين من الترى الى ميسين وصلى الله على خير خلقه نبي الرحمة محمد وآله وصحبه وازواجه وعترته وما على الوية ما ويايتها من المحدثين وراعى اعلام دراياتها من المجتهدين

رضى الله عنهم  
وعنا جميعين الى  
يوم الدين و  
ساعة اليقين  
وهذا اخر ما اردنا  
ايرادا في هذه  
التعليقات  
المسماة بعقد  
الذرى جيد  
نزهة النظر  
اللهما جعلها  
خالصا لوجهك  
الكريم و  
متحصنا لرضائك  
العظيم بيمينك  
سيد العالمين  
صل على علي اله  
واصحابه اجمعين  
وانا العبد الاثيم  
محمد المذنب  
بعيد الله  
التوكل توكلنا  
والاحمدى تلمذا  
والحنفى مذهبنا  
جعله الله عبدا شكورا  
ومنقليا الى اهله  
سرا وارواحنا  
الاخوان ان يعفو

دقيق العيدان بعض اهل عصره شرع في جمع ذلك وكأنه ما رأى تصنيف

العكبرى المذكور منقوفا في غالب هذه الانواع على ما اشرنا اليه غالباً وهي اى  
الحمد توفى ١٢

هذه الانواع المذكورة في هذه الحاشية نقل محض ظاهرة التعريف مستغنية عن

التمثيل وحصرها متعسف فلا يرجع لها مبسوطاً انها يحصل الوقوف على حقائقها  
بفتح الجيم ١٢ للانواع والاشلة ١٢ ش الكتب المبسوطه ١٢ ش

والله الموفق والهادي للحق لا اله الا هو عليه توكلت واليه انيب حسبنا الله و  
اى للمحقق ١٢ الى سوا الطريق ١٢

نعم الوكيل والحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه نبي الرحمة محمد

آله وصحبه وازواجه وعترته الى يوم الدين هـ

ناشر

قَلْبِي كُنْ خَانَةً

مُقَابِلَ آرَامٍ بَاغٍ كِرَاجِي

من الزلل النسيان فان هذا يدنى في كل حين وان والله اسأل ان يعفو الذنوب والعصيان ويعصمني من الخزي الخسران ويفرقتي في بيار الرمتوان في يوم  
لا يسئل من ذنبه انس ولا جان ١٢ فقط كتبت عه اى سبب وجراد الحديث ١٢ ش عه ويمكن انه سراه والمراد زيادة على جمعه ١٢ ش عه وهي زائدة على  
الثمانين بل على المائة كما ذكره السخاوى ١٢ ش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المنظومة البيقونية

لطفه بن محمد البيقوني

(مُحَمَّدٌ) خَيْرُ نَبِيٍّ أُرْسِلَ	(أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ) مُصَلِّيًا عَلَى
وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهُ	وَذِي مِنْ أَفْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّهُ
إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ	أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ
مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ	يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ
رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ أَشْهَرَتْ	وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طَرَفًا وَعَدَتْ
فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَفْسَامًا كَثُرَ	وَكُلُّ مَا عَنْ رُبَّةِ الْحُسْنِ قُصُرَ
وَمَا لِتَابِعِ هُوَ الْمَقْطُوعُ	وَمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ
رَاوِيهِ حَتَّى الْمُضْطَفَّى وَلَمْ يَبْنِ	وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ
إِسْنَادُهُ لِلْمُضْطَفَّى فَالْمُتَّصِلُ	وَمَا يَنْفَعُ كُلُّ رَاٍ يَتَّصِلُ
مِثْلُ: أَمَّا وَاللَّهِ أَنْبَاءُ الْفَتَى	مُسْتَسْلِلٌ قُلُ مَا عَلَى وَضْفِ أَتَى
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي بِسَمَا	كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
مَشْهُورٌ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلَاثَةُ	عَزِيزٌ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ
وَمُبْتَهَمٌ مَا فِيهِ رَاٍ لَمْ يُسَمِّ	مُعْتَمَنٌ كَعَنَ سَعِيدٌ عَنْ كَرَمِ
وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَ	وَكُلُّ مَا قُلْتُ رِجَالُهُ عَلَا
قَوْلٍ وَفَعَلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ رُكِنٌ	وَمَا أَضَفْتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ
وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاٍ فَقَطْ	وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ
إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ الْأَوْصَالِ	وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ

وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ  
 يَنْقُلُ عَنْ مَنْ فَوْقَهُ بِعَمٍّ وَأَنْ  
 أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْتَفِرُ  
 فَالشَّادُ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَبَلَا  
 وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَنْ قَسَمُ  
 أَوْ جَمْعُ أَوْ قَصْرٌ عَلَى رِوَايَةٍ  
 مُعَلَّلٌ عَنْهُمْ قَدْ عُرِفَا  
 مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْقُرْ  
 مِنْ بَعْضِ الْفَاطِ الرُّوَاةِ انْصَلَتْ  
 مُدَبَّجٌ فَأَعْرِفُهُ حَقًّا وَاتَّخِذْهُ  
 وَضِئُهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ  
 وَضِئُهُ مُخْتَلِفٌ فَأَخْشِ الْغَلَطُ  
 تَعْدِيلُهُ لَا يَخْمِلُ التَّفَرُّدَا  
 وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرْدُ  
 عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ  
 سَمَّيْنَاهَا: (مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي)  
 أَبْيَانُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ (خُتِمَتْ)

وَالْمُفَصَّلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ  
 الْأَوَّلُ الْإِسْفَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ  
 وَالثَّانِي لَا يَنْقُطُ لَكِنْ يَصِفُ  
 وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا  
 إِنْ دَالَ رَأَوْ مَا يَرَوْنَ قَسَمُ  
 وَالْفَرْدُ مَا قَبِلْتَهُ بِثِقَةٍ  
 وَمَا يَعْلَمُهُ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا  
 وَذُو اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَثْنٍ  
 وَالْمُذَرَّجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ  
 وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِيبٍ عَنْ أَخِيهِ  
 مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ  
 مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقٌ الْخَطُّ فَقَطْ  
 وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَوْ غَدَا  
 مَشْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ  
 وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ  
 وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ  
 فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ

الناشر

قَلْبِي كُنْجَانِي  
 دُرِّ مَرْبَعِي  
 كَرْلُوحِي

# كشف الاستار شرح المصنف على المنار

للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد  
المعروف برحمة الدين النيسابوري ١١٠٦ هـ

مع

شرح نور الأنوار على المنار  
لمولانا حافظ شيخ أحمد المعروف بملايكة بن أبي سعيد  
بن عبيد الله الحنفي الصديقي الامنوي  
المتوفى ١١٢٠ هـ

# شرح الرضي على الكافي

تأليف

رضي الدين محمد بن الحسن الاشتر اباذي  
المتوفى سنة ١١٨٦ هـ

طبعة جديدة مصححة  
ومذيلة بتعليقات مفيدة

■ الجزء الرابع ■

# الاتقان في علوم القرآن

للمشايخ: الإمام السلامه حافظ عصره ووحيد دهره

أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي

الشافعي الترمذي المشاهير رحمه الله

# معني اللبيب عن كتب الأمازيغ

تأليف

الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد

أبو هشام الأنصاري

الشرقي دلتمة  
د. إميل بدع مقوف

قدّمه وروّعه خاتمة وفاته  
حسن حسنة

قدسيه كتب خاندا - مقابل آرام باغ كراچی

صحیح البخاری

اصح المسند

شیخ الاسلام ابن النجاری

سین ابن ابی

سین النساء زهر الزی

و تعلیقات للإمام ابن الحسن السندی

سین الیترقدی

سین ابن مئا

نسخ کامل حاشی از مولانا احمد علی محدث سہارنپوری حوالہ  
طرح میں بلا اختلاف قبول و مشہور ہیں۔ شروع میں کتاب خاتم  
ادب جہادی از حضرت شاہ ولی تہذیب حضرت دہلوی کا اعلانی  
ہے اور تقریباً ہر جانشین کے آخر میں مل لگات و بیٹے گئے ہیں۔  
عکس نباعت۔ قیمت کامل جلد دوم جلد

اس میں مولانا نواری کی طرح صلوٰۃ طہ سے اور ہر طرح کے آخر میں  
ابو یوسف سنہ ۲۰۱ کے حوالے کا اضافہ کیا گیا ہے جس سے افاقہ  
دو بالا برسی کر

عکس نباعت قیمت جلد کامل دوم جلد

سنت شافعی سے پہلے کے بعد نبات تاوراد عمدہ حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اور نواری کی طرح بھی دس حوالے اور دو اور ال کے ساتھ ہر دو  
کا مکتوب ..... قیمت جلد

کیڑا حاشی، عکس طباعت  
اور ولایتی کا غرض آراستہ  
قیمت جلد

عقوبی کا حاشی سائبر مطبوعہ و امانت حاشی جودہ اشرف علی  
مولانا محمد اویسی سنہ ۱۴۰۱ کے حوالے کا اضافہ کیا گیا ہے جس سے افاقہ  
از شیخ الاسلام ..... قیمت جلد

نجات اعلیٰ معیار مولانا نواری کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
کی حاشی ہے۔ ان حاشی میں مولانا سیوطی کی شرح مصباح از صاحب  
مولانا سیوطی محدث کی شرح اجماع اچھا جو دونوں کو ساتھ ساتھ  
کے بیچ کر دیا گیا ہے۔ ان حاشی سہولت کی خاطر من اور اور حاشی  
زیریں حاشی میں شرح نواری کے ساتھ بیچ کی ہے۔ قیمت جلد

نجات اعلیٰ معیار مولانا نواری کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
کی حاشی ہے۔ ان حاشی میں مولانا سیوطی کی شرح مصباح از صاحب  
مولانا سیوطی محدث کی شرح اجماع اچھا جو دونوں کو ساتھ ساتھ  
کے بیچ کر دیا گیا ہے۔ ان حاشی سہولت کی خاطر من اور اور حاشی  
زیریں حاشی میں شرح نواری کے ساتھ بیچ کی ہے۔ قیمت جلد

نجات اعلیٰ معیار مولانا نواری کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
کی حاشی ہے۔ ان حاشی میں مولانا سیوطی کی شرح مصباح از صاحب  
مولانا سیوطی محدث کی شرح اجماع اچھا جو دونوں کو ساتھ ساتھ  
کے بیچ کر دیا گیا ہے۔ ان حاشی سہولت کی خاطر من اور اور حاشی  
زیریں حاشی میں شرح نواری کے ساتھ بیچ کی ہے۔ قیمت جلد

نجات اعلیٰ معیار مولانا نواری کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
کی حاشی ہے۔ ان حاشی میں مولانا سیوطی کی شرح مصباح از صاحب  
مولانا سیوطی محدث کی شرح اجماع اچھا جو دونوں کو ساتھ ساتھ  
کے بیچ کر دیا گیا ہے۔ ان حاشی سہولت کی خاطر من اور اور حاشی  
زیریں حاشی میں شرح نواری کے ساتھ بیچ کی ہے۔ قیمت جلد

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

تہذیب دینی مولانا سیوطی کی حاشی کے ساتھ بیچ کی  
میں اس کی حاشی نبات و نبات کی بنا پر ہے

قدیمی گنج خانہ

مقابل آرام باغ کراچی